





1  
2  
3  
4  
5  
6  
7  
8  
9  
10  
11  
12  
13  
14  
15  
16  
17  
18  
19  
20  
21  
22  
23  
24  
25  
26  
27  
28  
29  
30  
31  
32  
33  
34  
35  
36  
37  
38  
39  
40  
41  
42  
43  
44  
45  
46  
47  
48  
49  
50  
51  
52  
53  
54  
55  
56  
57  
58  
59  
60  
61  
62  
63  
64  
65  
66  
67  
68  
69  
70  
71  
72  
73  
74  
75  
76  
77  
78  
79  
80  
81  
82  
83  
84  
85  
86  
87  
88  
89  
90  
91  
92  
93  
94  
95  
96  
97  
98  
99  
100

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor creases and discoloration, characteristic of old paper. There is no text or other markings on the page.



ص ٥١

٣

قوت خیزه بند

172



ۛۛۛ

توضیح  
۱۲

429

في حيا الكرمه  
١١١











هذا نقول على اقدار

فالتسليم في القوس خفي  
ان لم يزرني والجوار ان راز

قلت لا بد من حكمة قبي  
وتدبر بطرما الضنون  
باعتز قوتك يا جبر  
اما انت اية عون

والتي وان اخبرت عكسهم  
احذر فاني في المحنة اول  
وما الوعد زوا والزماني  
ولكنه على ما في القلوب المعقول



این کتاب در عهد  
اول از آنکه در عهد  
سوم

1319

و در حکایه جواب







ولا يجوز امامة من لا يفصل الفداء ويبتدل الخوف في ضيقه  
ولو فرض مقام الجيم الدال فقد صلوة وصلى

الشفع به

ولا يجوز امامة من لا يفصل الفداء ويبتدل الخوف في ضيقه  
ولا يجوز امامة من لا يفصل الفداء ويبتدل الخوف في ضيقه  
ولا يجوز امامة من لا يفصل الفداء ويبتدل الخوف في ضيقه  
ولا يجوز امامة من لا يفصل الفداء ويبتدل الخوف في ضيقه

يحدانه ليس فيها تلك الحروف يجوز صلوة ولا يؤم غيره  
قاضيها من شدة في شدة المنة  
**مسألة** امامة الاشع غير الاشع كمراتعة الشيخ الامام ابو بكر  
فجر ابن الفضل انها تقع لانهما يقولان صلاته وقال غيره لا تقع  
قاضيها من شدة في شدة المنة  
**باب** الخطبة  
**مسألة** هو فرض في كل مكتبة السنة والجماعة كغيرها  
وقد اطل المحقق في فتح القدير في بيان الخطبة افعال  
**مسألة** وهو من الخطبة والامامة بوجه واحد افعال السنن  
كالقضاء فلم يجز لغيره ان يادونه فاذا لم يوجد لم يجز في الجوز  
**مسألة** من جملته وطيفة خطبة بجموع واستخفاف  
من يخطب ويصلي عنه بعد اذنه ولو لم يزل ذلك ونقصه  
خلف التائب عنه او اجاب نعم لم يستخلف في الخطبة  
ونقصه القتل خلف التائب ولو لم يزل ذلك ونقصه في الخطبة  
**مسألة** فائدة القيد لانهما يجوز اذا كان الغير خطبة  
لانهم من شدة ايقنا في الجمعة  
**مسألة** ولا يستخلف القاضي الا اذا غرض اليه بخلاف المأمور  
باقامة الجمعة فانه يستخلف في الصلوات للضرورة  
سبع الخطبة ثم قضاء الغير فاذت القيد لانهما يجوز اذا  
كان ذلك الغير سبع الخطبة لانها شرط ايقنا في الجمعة ودرجتها  
**مسألة** وفي الجوز قال السيد الامام ابو القاسم لو اذنه الواو والقاضي

ولا يجوز امامة من لا يفصل الفداء ويبتدل الخوف في ضيقه  
ولا يجوز امامة من لا يفصل الفداء ويبتدل الخوف في ضيقه  
ولا يجوز امامة من لا يفصل الفداء ويبتدل الخوف في ضيقه  
ولا يجوز امامة من لا يفصل الفداء ويبتدل الخوف في ضيقه

در شرط صحتها ايضا السلطان او من امره السلطان باقامة الجمعة قوامه الحمد لله رب العالمين

ان يبق الجمعة

ان يبق الجمعة وينبغي السجدة مع في قرية كبيرة فيها سوف جاز  
بالا تفاد من التار حانية في الجمعة  
**باب** المسافر  
**مسألة** وبلا قلة اي يجب على المرات والمفر من شدة  
**مسألة** تقطع اي من شدة في شدة المنة ان تقطع  
بسر وسط اعتبر في الوسط لغير اهل والزجل وللبحر اعتدال  
الفرج وللبحر ما يبيع به في شدة ايام مع الامم ات معني قول  
علمنا ان في شدة التفرقة ايام وليا لها التفرقة يكون  
في شدة ايام وليا لها مع الامم ات التي يكون في خلال ذلك  
فان الملب فرما يمكنه ان يمشي وانما يمشي في بعض الاوقات  
ويستريح في بعضها وبالكثرة في شدة المنة يكون العيا في  
بعض الاوقات لا يمشي في شدة المنة في بعض الاوقات  
**في العدة للصلوة**  
**مسألة** من يضرب القدر على الايام ولا يجب عليه شدة في ايام من كسيلة  
**مسألة** او في لا يسترده كما في صلوات القنية  
**مسألة** وكيفية ان يقطع من عمره اثنى عشر سنة ومن عمرها  
تسعة ثم يرفع اليها في يوم الاثنين من ملكة دفعة واحدة  
ان كانه الثلث واذا بالفدية والا فبذبح اليه ما يملكه فيقفه  
ثم يهدى منه الذراع فيقفه ثم يهدى اليه ما يملكه فيقفه  
اليه اثنى عشر سنة وان لم يملك شيئا استقرض وارنه وينبغي  
ان يقول الذراع لساكنين في كل مرة اني اذفعت ما لا كذا  
الفدية صوم كذا الفدية بن فدية المتوفى ويقول المكيين

وعند الامام في الصلاة في هذه الايام فعلى المكيين  
مقتضى ما رواه في الصلاة في هذه الايام فعلى المكيين  
في الصلاة في هذه الايام فعلى المكيين في الصلاة في هذه الايام

ولا فدية ليجوز في الصلاة فاعدا او قنانيا او ما  
وان فدية ليجوز في الصلاة فاعدا او قنانيا او ما  
ولا فدية ليجوز في الصلاة فاعدا او قنانيا او ما



قيدت واطلح كلامه يد له عديا لو دفع اليه فخره جاز ولو لم يشترط  
العدد واما المقدار لكنه لو دفع اليه اقل من نصف صاحبه فخره  
وبه يضمن كتاب ايمان المصري فخره ما في كتاب الخصوم

وفي العيون اذا اكف الوارث الميت من مال  
نفسه يرجع وان جين لا يرجع من فروع ما تارحانه في قلب غير  
شبهه وصية لو ارثت تقدم من كفنه من مالهم يرجع في الميراث  
جامع الفصولين

**مسألة** أحد الورثة إذا اتفق في تجهيز الميت من التربة كغيره  
 لم يقبل بحجب من غيره ويكون له ما يارب نفقات الوارث  
**مسألة** أحد الورثة إذا اتفق في تجهيز الميت بالكلية المشترعين  
 أنه الورث يرفع في التربة وإنه كفت بأكبر من كلهم المتساوية

[illegible][illegible]

وكانت كوتة في الحقل والبرود والليل في الحقل  
والنهار في البرود والليل في الحقل  
والنهار في البرود والليل في الحقل

ولا يجب في دوره لا يكون تونغ ايضا على قولنا  
ونوخذ براونوها كتاب لتبصر ودواب تركب وناث  
لستقل وعيد يستند وكتب العلم بغير اهدا ونحو ذلك ولم  
ينواليجارت لانتفاء النماء والتقديس في زرغر في الزكوت  
مستند اذا اراد الفصل ادعاء الزكوت فالتفضل هو الظاهر  
وفي التطوع الاخف ومن زكوت اخذ

**باب المصروف**  
**مسألة** بخلاف أمراء الغني لا ينهوا إذا كانت فقيرة لا تغنيها  
 ولا يفقد المصروف لا يصير موسرة من زكوات المهادية  
**مسألة** ولا يرفع إلى بني هاشم لقوله عليه السلام يا بني هاشم  
 إنا أنتم نرفعكم عليكم غل المصروف زكوات المهادية

التي يجازيها إذا أخذ صدقة أو مال الف درهم  
الصحيح أن يسقط عنه إبراهيم ما لا يؤمنه وأما أن  
يجازيها أو ما لا يطير المصاهرة فنفس صاحب المال عند  
وفاء الزكوة اختفت فيه والصحيح أن يسقط عنه الزكوة

هذا قول الامام العسيري في زكوة الخدم - وكذا في  
 زكوة الخدم - قوله في قوله تعالى: **قوله** **فكان** **بالف**  
 اذا وقع في الجسد زكوة عن خلقه انه صالح لا عيب في الزكوة  
 فظهر انه غني او هاشم او ذوق او ابوه او ابنه يوسف ابو يوسف  
 عليه السلام يعني لو الزكوة ثانيا وليس معناه انه يوجب  
 ستة او مادوني لان لا يرد اتفاقا ثم يجمع البحر بن

وغيره من سبب القصد في الاموال المذكورة  
على وجه انما بالنسبة الى المال المذكور  
في سبب ان يكون  
ما ذكره من ان انتم ثبت التجار وراثة  
في زكاة في الكرم ان انتم ثبت التجار وراثة  
في زكاة في الكرم ان انتم ثبت التجار وراثة  
في زكاة في الكرم ان انتم ثبت التجار وراثة

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

توضیح الی القدر  
وایده او است







نوع آخر  
مسند ويجزى العشر في أرض الوقف من زكوة جامع الصالحين  
عشر ففي كل مدة فيها توظف من الامام باكثر من غيره ولا  
يزاد في قولهم فاما ما في العشر والخراج  
مسند اذا عوض الامام عن مثل من مضى من ماله  
ثم ادوا له يحول اليه ذلك زجره في الخراج  
مسند يجمع عشر وخراج في أرض واحدة اخذ شرع فخر

والتاريخ في سنة ١٢٠٠ هـ  
في شهر ربيع الثاني

ما لا يورثه الوفاة من الحقوق  
ما لا يورثه الوفاة من الحقوق

49

الأكبره عندهم السنة والجمعة لما روي عن رسول الله عليه وسلم  
شم الورد في شهر رمضان هو صائم من حوائج البرايات

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



و هو انقضاء الماء ولم يقع جوفه ما لم يقطر

الحمد لله الذي جعل في كل يوم من أيامه ليوماً  
للعلماء والفقهاء والصلوات والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

من أفقر عليه في الصوم ومفاته لم يقبل الصوم الذي حدث  
 فيه الإغناء لم يوجبه الصوم فيه وهو الأساكن الموقوفين في البلاد  
 من المفترات من النصاب إلى النصاب لم يوجب الصوم إلا في  
 في الماء ويصب الماء على يده ووجهه ورأسه وإن يتوقف  
 بالتوب للبلول وهو المختار حوائج الزوايا  
 من كان له رعي شقة في كل يوم المعتاد فطر على رعيهم  
 من قنطرة فها جاء شاحي يرميه الكفارت في  
 الفصل الثالث من صوم الخصاص  
 وإذا ابتغى بزاز الزير في قد والخطا الذين لم يركب  
 في الغم لا يفرضه لانه الفطر يتناول برخل يتي في الفطر إلى  
 الباطن على الفطوي فيما يفرض الصوم جذب الصائم فحاطه فصل  
 من صوم على البرسيم في داخل البرسيم فيه فثبت حضرت  
 الصبيح أو صوته أو خمره أو غلبه بالبرقي نصا الربيع الحضر  
 أو أصواته وهو ذكر الصوم ما ينبغي فيما يفرض الصوم  
 وإن تمضى أو استثنى في ذلك الماء فوقه ذكره  
 الصوم في صومه وعليه القضاء في الصوم أحد كسبه  
 وكذا لامة إذا صوم في الطبخ والخمر على الباب  
 وكحوركت وإن صارت بحال خافت على نفسها إذا افطرت  
 قبلها القضاء وهو الكفارة من صوم أحاسبه  
 ومنه طفي في المراتب سبابة كانت تجوز في البنية  
 المشتهات بمنزلة البنية في الشرط السفر في موضعين

[illegible]

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً  
والعلم نوراً يضيء القلب  
ويعلم الإنسان ما كان جاهلاً به  
والعلم نوراً يهدي إلى صراط مستقيم

انسان برادر کتب الضعوف با و در کتب او خاف ان مرض الضعف و لو كان الضعف محال الا ان  
يكون الضعف ان اجزاء الطبيب برکت خست بطلان او ان خاف على نفسه من امراضه

مكة في سفر ذي القعدة او محرم وهو يوم يحرم لها ان يابس  
 قرابة او رضاء او معصاة من سحر الجمع البحر  
**كتاب الحج**  
**مسألة** وشرط كون الحرام عاقبة بالغ غير مجزئ وان كان للميت  
**مسألة** وظاهر كلامه ان الحرام بشرط الوجوب وليس بالقياس فيضاف  
**باب الحج كالمناظرين فاستبان عن الغير**  
**مسألة** جزل جميع جملته وهو رضاء فكم زال عن كل من مات فهو  
 جازي في حجة الاسلام وان مات في غير حجة الاسلام  
**مسألة** وجب للمحقق في فتح القدر ان يات مع الفدية بشرط  
 وجوب الاداء من البكر الزاوي  
**مسألة** حج عن الحج بنفسه فاصح غيره عنه ثمان مائة  
 البكر ونحوه من العاجزة الذرية في الحج  
**مسألة** ويجوز اجماع القروية والمهارة والعبد وغيرهم  
 قالوا ينبغي ان يكون الحج في باب الحج العبر لصلاحه  
**مسألة** جزل جميع الحج ومات في الطريق او اوصى بالحج  
 عنه ان فسر سببا قالوا وعن عاقبة وانما في حجة عينية  
 حج عنه منبله اذا كان ثلث ماله في ذلك وانما كان له  
 وطناً في موضعين حج عنه في غيرها الى مكة وقال ابو يوسف  
 وغيره فيها الحج عنه حيث مات فاصحها في الحج عن الميت  
**مسألة** وذكر صاحب المحيط ان لو اوصى بكفارت صوم يمين  
 فقلوب صر فيها الى اخوه وكذا لو اوصى بالحج لمعين وكذا لو اوصى

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠



والمعاني ما عدت زوجهما وطلبهما  
حلولهما ان يعلما وتزوج  
من رضى بعد ان اذاعوا  
ابنهما بالطلاق وكل ما كان  
وكانت ابنتها بعد ذلك  
ان استشهدت ابنتها  
زوج آخر ولم تنج احد  
وهذه العادة في  
العامة والخاصة  
التي ترجع الى

كتاب النكاح  
مللو بشرط ايضا عضو رقيق او قرا او خنثى مكلفين  
سبعين مع قوله ما في قول العاقبة من او لم يفتول  
الوقايه لفظ الزوجين فانه لا يفتول الا الزوجين

20

وأيضا يجوز من كونه الغير ومعه في الغير عند الكمال ولو تفرغ



14

مركب لا يوجد في الكحل

ان بعدة ما كان في الكناح  
في العدة من انما القصد لان احد الزوجين اذا  
انكح بغيرها مات احد ما قبل الدخول  
فكانت العدة من فرائض الكناح

علاج الحفنة

[illegible]

بشرح موضوع التكاثر والعقد المأجل  
فمنه نعلم ان العقد المأجل هو العقد  
الذي يبرأ من اثره اذا جازى فيه من العقد  
المعقد المأجل كذا ذكر صاحب القدر  
في كتابها في القضاة ورواه في نفسه

[illegible]

والتاريخ المذكور في المتن

١٠٠

لا يَحْيِيهِ

۱۱۳۰

151

الحاج الرشيد

من اى النوع هو اثبات القوة الشرعية في الملوك انما يصح  
من ملكة مؤمنة بغيره وان لم ينو كونه مائة مائة اول كتاب  
الاعان

[illegible]



ولا يرتب مدبرة بدو مدلا فيستأن  
قال في الضم اذا عطف على الضم  
او ما عطف على الضم او عطف على الضم  
عليها ان يفتح لا سيما اذا كانت الاصل  
وكتبت اما يفتح في قاعدة الاصل  
الا يفتح في الضم في كتاب  
في الاضلاع في كتاب  
الضمان في كتاب  
وفي الضمان في كتاب  
المد في كتاب

[illegible]

من غنای فی فیهل الحرف

*[Faint handwritten notes at the bottom of the page]*

باب وعلها من البحر الرابع

وعلی الأصول الزانی وفروع اصول الشریعہ  
وقرورها فی الأصول  
وفروعها فی الأصول ولا یجوز أن یصلح  
فی أصول الشریعہ ولا یجوز أن یصلح



و زلفه و بالانگشتی چو بوی گل آفت ابراهیم  
صلی امراته ص

ربية فخرم عليه وانه سفلت فعدلت في اولها اليه  
قوله لاني حقا المصاهرة ايجاز لاني بالوطن في التبر  
حقا المصاهرة وهي اصل الموطوء والموطوء عراب في الوي عرابا

نقرف المجنون المعلن بحاله ومنعق منهم ويعقلم فولية



فترين الزخيرة او غصن من الملتقى الولي بالعلم والهدى

لا يصح عقد بيعه على غيره  
مطلوب ومعاذ الله في ذلك

الاول من كتاب

في هذا الكتاب ما رواه عن أبي عبد الله ع

منه ينفق نفع حرة مكلف ولو لم يغير كقولنا ولي ولدنا

وفي الخلدية وفي كيم من ثيخنا افوقه

الزكية أو المشايخ القوي بالعقده فقد اختلفت الفت  
من غير الالهية

بكر اكات او يا على قول الامم الاكظم لقوة دليل الامم

البزازية في المرحس

انقضاءه صحيحا وهو من الرواية في التلخيص فبقي الحكم

الولي لخاصة اظهر في فصل الكفاة في الحج المبرور

العقد ويكون الباقي للاعتراض حاور القيد في الباقي

البكر تشاد في نفها في سكت فقه ريت

فكنت ولا يكون رضا فيه اهتداهات في الخار

نوع آخر

منه قوله في كتابه اهل الجنة ارض وهو قتل والنج من البن ارضه

معدن الولي هو العصب تنبها او سببا على ترتيب الارواح

[illegible]

العصبة على ترتيبها من طرية وكلف  
من شغل وبلغه وان كان قلا ولاية  
من الكافر



فانما احسنه بذكره في قوله ثم لا تحت ثم لا تحت ثم لا تحت

ولو لم يفرع على الداء المسم فان لم يكن عصب فلام ثم لا تحت  
 لا يوسن ثم لا تحت لا يوسن لادام ثم لا دور الارحام او قولاً وتبر  
 التبر فوج عند الامام محمد وابو يوسف مع غيره في المسمى الى  
 في اولها  
**مسألة** فان زوجهما الابد والاقرب حاضر متوقف على اجازة الاب  
 من قاضي في اولها  
**مسألة** ولو زوجهما معها قيام الودع ولم ير الودع كما هو موقوف  
 حتى تحت اجازة عتيقة في الثاني من النكاح  
**مسألة** فالرحم اذا تزوجا قبل الفسخ في النكاح صحيح  
 والمكث به ثابت فاذا مات احد هما فقد استمر النكاح سواء  
 مات قبل البلوغ او بعده لان الفرق لا تقع الا بقضاء الغنم  
 فتزويجهما من وجب المهر وان مات قبل الدخول كما لو وجد الا فمضى  
 بعد الكفوة في مات بعد ما قبل الفسخ بخلاف الموقوف والى  
 لان اصل موقوف فبطل الموت ثم ان لم يبق كذا في مية الزوايا  
**مسألة** ولا يبطل بعوده يعني بعد ما ثبت الولاية لا بعد اذ زوجهما  
 ثم حضر الا قبل ليس له ان يفسخ لانه العقد عقد ولاية تامه وقد  
 حصلت لقدرة على ان يصل بعد حصول العصب بخلاف  
 درر في الزوايا  
**مسألة** ثم اذا اصبحت في الصغير والصغيرة ولها في الدرجة على ما  
 فترتجى احد ما اجازة اخا او فسخ في البحر المروي  
**مسألة** وعند عدم العصب كل قريب يرث الصغير والصغيرة في زواج

الارحام يملك تزوج الصغير والصغيرة كلها في حق المرواينة  
 عن ابن حنيفة وقال محمد بن عوفان له ذور الارحام وقول ابن يوسف  
 مضطرب فونكاح في حق اولها  
**مسألة** كل عتيقة لها اربعة ابناء ثم كل في القوة لا بد  
 سواء عقد واحد منهم عقد نكاح عتيقها لنفسه غير المشر  
 بخبرة شهود بل يعقد نكاحه عليها وليس له قوة  
 اجاب ليس له رده وهي مسئلة تعدد الاولياء لكتاوين  
 في القوة والدرجة خير الدين افندي في الاولياء  
**مسألة** وان زوجهما على تعاقب جاز الاول دون الثاني  
 فافضلي في الفصل الاول  
**مسألة** ولا ولاية للأب بعد محضو الا قرب حاوي العدم في باب  
 الولاية في النكاح  
**مسألة** واذا مات احد الزوجين قبل البلوغ يرثه الاخوك اذا  
 مات بعد البلوغ قبل قضاء الغنم التوقيقية الاخوان اصل العقد  
 صحيح ولذا يجعل للزوج ابطاعاً ما لم يفسخ العقد النكاح بينهما  
 بخلاف النكاح الذي حيث لايت حذر الوطى والتوارث لانه  
 اصل العقد ليس ثابت بخلاف ما اذا زوج الغنم في فاحص  
 الزوجين قبل الاجازة حيث لايت التوارث لانه اصل العقد  
 موقوف فبطل الموت وبما نحن فيه صح موت الموت لا الميراث  
 بانها يتيقن بياح الزوايا في الوطى والكفو والمشرع الوفاية  
**مسألة** وعادام الميت فاقا من ليس له قول ابن حنيفة ومحمد

ورصد الصغير لغيره ارضا بعض من ماله  
 حذر من العقد واحد منهم لم يقدر الباقي على  
 فله حصة من المهر والارحام اذا كانا جميعاً  
 لا يصح النكاح بعد النكاح لان النكاح الاول صحيح  
 لباقيهم وان كان في اطلاقه صح  
 لان التتبع وان لم يثبت فبطلت  
 جاز النكاح ولا يفسخ الموت ثمرة النكاح  
 لا يمكن الا بعدة الوقت النكاح الصغير فحضر الوطى كذا  
 وان زوجهما غير ابي محضو الا قرب حاوي العدم في باب  
 النكاح في النكاح ان مات اقام على النكاح وان كان  
 فسخ كذا في النكاح

واستواءت

صحيح



للوجه النكاح الصغير والصغيرة ولو كان في الصغيرة شيئا  
فاحسن وهو ما يتقاسم النسب فيه اول غير كونا ثم زوج بنه  
الصغيرة عمدا او زوج ابنه الصغيرة امة كان الزوج ابا او جدا  
خدا فالهما فال اختلاف فيما اذا كان الابن ابا او جدا او صغيرا  
او بالغ اتمت ابا او اباي وان لم يكن الزوج ابا او جدا فلا يصح  
النكاح بغيره فاحسن اول غير كونا اتمت اتم نكاح الدرر في الولد  
والكنى

ولوزوج البجد القيصرة والصبرة بغين فاحش في المهر او  
غيره كقوله جاز خذها لها وليس فلك لغيره وبجد من اللاتي لا  
قبيل المهر

والقبيح قول أبي حنيفة واقتارعه المحبوبة والنفس  
في صدر السيد وغيرهم تصح العدة ورحم الله من زوجها اب اوله  
غيره من غير كفوف فلو قيل فاقض لذة النكاح فمستأنة  
وقبلت في اليوم ما وجبة فمستأنة او خالوه كافر  
او زوج غير كونه له اب في الإسلام او كونه ومن له اب  
فيه او فيها غير كونه له ابوا هذا قال أبو يوسف ومن له ابوا  
كفونه له اب ومن نكح مملوكا

ب واحد من اقسامهم ومنه اب واحد من اقسامهم لا يكون كقولنا

فما جئناكم به الا بآيات وبراهين  
مبينه

والمكان المرقوم عند الباب والمدر لا يصح الكلام  
ان كانا من غير كنفه او من غير فاضل ولا واهم  
انه يصح ولكن ثبت في الصحيح فقد وثقهم  
اصلاح البصاح

ابوابه من السلام ومن له ابوابه من السلام يكون كقوله عشرة  
ابوابه الحربة وعنه يوفى من السلام بقوله والمعنى  
اذا احضره الغضب لم ياتقابل به بل يكون كقوله افضح  
من الفصل الكواكب في النظام

مثلاً العاقل اذا زوج الصغرة في نفسه فهو نكاح يغير  
ولي لانه الوصي رعية في حق نفسه وكذا اذا زوج من ابنة  
لا يجوز لانها بمنزلة الحكم وصلى العاقل لانه باطل بخله وسائر  
الاوليا حيث يجوز بالنسبة العلم ان الزوج يتعدى في نفسه

او اینست که در دفع البزازی فی جواب یوسف  
 مشهور است که او نه نریزه و نه صلیح است و نیز نه صلیحیه کفو  
 پس این کفو نیست اولو در جواب اولی که نه صلیح و نه صلیحیه فاضله

[illegible]

وفيه إشارة إلى أن هذا فرق غير طلاق فانه دخل  
بالنكاح المهر والنفقة والى انه لا يصح الفسخ بغيبه الزوج  
والانكاح المهر والنفقة والى انه لا يصح الفسخ بغيبه الزوج

[illegible]

والله اعلم  
بما فيه  
الكتاب



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

وانما زاد في هذا العقد لزمتم في النبي في المهر

ولدت زوجة علي بن عبد الوهاب مروي صاحب سنة

عزف على عود



ولها الوسيط من ذلك ولا يجب من المثل والنكاح بالحيوان  
 اعطى بها بالوسيط من ذلك وانما اعطى بها قبل الوسيط  
 والرتق يمنع الخلو لانه يمنع الجماع وذكر في المداق ان  
 العدة يجب على الرتق ولها نصف المهر فصار خلوها  
 والخلو بالرتق لا يوجب العدة وكما للمهر لانها لا تجلي من  
 الوطئ اذ بالفتنة من نكاح البزاة قبل الثالث عشر  
 نوع آخر من المهر  
 ولا يجب للمهر في النكاح الفاسد اذ بالحيوان يعتبر  
 يجب الاقل من مهر المثل من المستبرأ سحر ولا يجب من المثل بالحيوان  
 ما يقع كذا في الحيوان في النكاح الفاسد من زينة الفنا وير  
 واذا وقع الفنا بين الزوجين في النكاح الفاسد قبل  
 الدخول فدمهر لهما لان المهر فيه لا يجب بخلاف العقد فاده وانما  
 يجب باستيفاء منافع البضع وكذا بعد الخلو فيه لا يثبت بها  
 التمكن فدانقاه مقام الوطئ فان دخل بها فله مهر مثلها  
 لايزاد على المستحق من نكاح المهر  
 فيجب في الفاسد بالوطئ لا بالخلو مهر المثل يعني ان مهر المثل  
 في النكاح الفاسد انما يجب بالوطئ لانه المهر انما يجب فيه بغير  
 منافع البضع بالجماع والعقد والاخلو لوجود المنافع من صحتها  
 وهو كونه درر عذر  
 وانما كان الطلاق نكاحا في كونه او ليس في الامم لم يمت  
 لحيث يكلج زوجا غيره نكاحا صحيحا بخلاف ما يمتلئها او كوت

خلو العنين صحيح وكذا خلوة الجدة في قول  
 جاسق

يتمكن في الوطئ بالفتنة

عنه

عنها مديته في فصل فما يجزى المطلقة من الطلاق  
 وفي النكاح الفاسد انما يجب من المثل بالوطئ ولم  
 يزود على المستبرأ وثبت النسب والعدة اي وبت العدة  
 وجوب ما بعد الوطئ في النكاح الفاسد بخلاف ما يمتلئها من النكاح  
 وفي الغايض بينهما في النكاح الفاسد قبل الدخول فله مهر  
 واعدة وان دخل فانه قتره المستحق من المهر لا يجب بزاده  
 في نكاح الفاسد  
 وعلم الدخول في النكاح الموقوف كالدخول في الفريضة  
 احد وثبت النسب ويجب الاقل من المستحق وهو مهر المثل  
 من الفنا في المهر  
 ولا المهر على القن بعد العتق ان كان بغير اذنه وانما كان  
 بالاذن تعاقد المهر برقبته درر باب النكاح الرق  
 نوع آخر من المهر  
 ومهر مثلها يعتبر بقوم ابها انما لها واثا ستم ومان  
 ومالا وعقلا ودينا وبدرا وعصرا وبكارة وتوحيات فان لم  
 يوجد منهم فله الاجانب وان لم يوجد جميع ذلك فما يوجد  
 ولا يعتبر باقها او خالها ان لم يكونا من قوم ابها من علي الاخرى  
 وانما كانت المرأة هي التي اسلمت فانه الزوج انما  
 فوق بينهما على النفقة والتكليفات في العدة لان  
 الزوج جاء من جهة الزوج وهو باؤه وذلك من نفقة  
 الامم كالموقوف فحين الشرح بالاجازة والشرح بالاجازة

وان لم يكن مستحقا فله ما كان عليه من المهر  
 في النكاح الفاسد ولا في العدة والحيوان من النكاح  
 الفاسد لا يجزى ما بالزانية في الثالث عشر من نكاح فاسد

ولها المهر بعد الدخول في النكاح الفاسد  
 في قول

نفق















في الحائنة حيث قال وله ان يخرجها من المهر الى القوت ومن  
القوت الى المهر ومن المهر الى القوت لانه النكاح ما دونه النفر  
لا يبعد عنه ويكون ذلك بمنزلة النكاح محل الإيجل انتهى

**فتح القفا في المهر**

**مسألة** والذكر في شرح القفا ولو كان بيوتت في بيت أبيه  
مع ضررتها أو مع أحد أهل أبيه حتى لها بيت أو جعل لها  
مراقق وعلق على حدة ليس لها ان تقلب بيتا كذا في فتح القوت  
وهو عقيد انه لا تقلب من بيت الخلاء مطبخ بخلاف ما في

**المهر**

**مسألة** ويبنى ان يفتي في شرح القفا  
ويستمر طاهي يكون في الدار أحد المهر الزوج يوزنها

**كما في الحائنة من المهر**

**مسألة** واذا اراد الرجل ان يذهب بأمرأة الى بلدة اخرى  
وقد تزوجها فيها فلا بد ان يات بها الى المهر والاشترى  
في تلك البلدة من نظام الساتر حائنة

**نوع آخر**

**مسألة** وفي القفا وان امرأة ابنتك من أماء الزوج طاهرة  
وغيرها ان كان في الدار بيوت ووقع لها بيت وجعل لها بيتا علق  
لم يكن لها ان تقلب بيتا اخر وان لم يكن في الدار بيت واحد  
لها ان تقلب ولو ابنتك من مكرمة زوجها واما ما ذكرنا  
سواء ولو كان في الدار بيت من أماء الا ان بيت الخلاء والحجر  
ليس لها ان تقلب في المكن الا في نكاح في كسور من المرأة طاهرة

وان لم يكن البيت واحد فلها ذلك

انما هو من بيتها في الدار بيوت  
على حدة في كل بيتا ان كان في الدار بيت واحد  
ولا يبعد عنه ويكون ذلك بمنزلة النكاح محل الإيجل انتهى

**مسألة** امرأة قالت لا يسكن مع والدتك واقربائك لها  
ذلك القفا ويرى في كونه للمرأة ان يغفلا وعلى الزوج ان يسكنها

**نوع آخر**

**مسألة** وعلى الزوج ان يسكنها في بيت خاله أو أمه ولو ولد  
من غيره ما يمنحها بيت مغفره دارا اذا كان يفتي من بيت الخلاء  
**مسألة** وله منع أمهها ولو ولد لها من غيره في الدار على غيرها  
النظر اليها والكلام معها متى شاء ولو لم يصح ان يمنحها  
من الخروج الى الوالد من ولده دخولها عليها في الجملة مرة  
وفي غير ما في السنة مرة في متيق الجور في النفقة

**مسألة** ليس للزوج ان يمنع أمهها من الدار على غيرها بالزيادة

**في كل جملة هو الصحيح من العتيق بنظام**

**مسألة** عشر القفا من جواز خروجها الى المهر يوم الخميس  
فقال ان لا يخرج بها من بيتها في ذلك الا في بيتها من غير  
ما يلحقها من المهر فيه نصاب المهر في بيتها من  
وليس لها ان يخرج نفرا من بيتها ما يلقها ما ذكرنا في

**اختلاف حقوق الزوجين في متاع البيت**

**مسألة** وما كان للرجل والنس كالعبدة والخدام والنس  
والنفس والسوق فله للرجل الا ان يعقم المرأة البينة  
من نظام الحائنة

**مسألة** وانما اختلاف الزوجين في متاع البيت فالقول

لها فيما صلح لها وله فيما صلح له اولها وبغير موت أحدهما القول

والزوج ان يخرج نفرا من بيتها ما يلقها ما ذكرنا في  
اختلاف الزوجين في متاع البيت  
والقول لها فيما صلح لها وله فيما صلح له اولها وبغير موت أحدهما القول



فان مات احد اهما فاشكل الحكم بمقتضى قوله لا بد للميت فثبت به الحكم في كل واحد من هذه الحالات  
والجامع الصغير للمصنف رحمه الله تعالى في قوله لا بد للميت فثبت به الحكم في كل واحد من هذه الحالات  
الاصغر وقع في بعض نسخ في قوله لا بد للميت فثبت به الحكم في كل واحد من هذه الحالات

في المحكم للميت من دعوى الميت واختلاف

**مسند** وما يصح لهما في النكاح والامتناع والاولى فالقول  
لزوج في بيع بينه وبينه والزوج في بيعه والزوج في بيعه  
فان لم يزوج لانه لم يزوج في بيعه في الزوج فله ان يزوجها  
في بيع الزوج واذا استأجره في بيعه في بيعه في بيعه  
كان القول قوله كذا في بيعه في بيعه في بيعه  
اخر اظهره اليد وهو ان استعماله في القول قوله كذا في بيعه  
اختلاف في قول احد هما لا بد من الاختلاف في قول احد هما  
الا بد من قول واحد وهذا اذا كانا حيين وانهما مات احد هما  
واختلاف ورثته من الآخر فالجواب في غير المشكك على  
ما مر وما يصح للزوج والزوج في بيعه في بيعه في بيعه  
لان اليد للميت من دعوى الميت من دعوى الميت

**مسند** وانه مات الزوج وبقيت المرأة ووقع الاختلاف  
بين المرأة ووارث الزوج فله ان يزوجها في بيعه في بيعه  
القول فيه قول الوارث والباقي للمرأة في بيعه في بيعه  
من اختلاف الزوجين

**مسند** والقول له فيما يصح له ان يزوجها في بيعه في بيعه  
المرأة في بيعه في بيعه في بيعه في بيعه  
**مسند** وانه اختلف الزوجان في البيت لزوجها في بيعه في بيعه  
القول له وانه اقامت البيت لزوجها في بيعه في بيعه في بيعه  
لانها خارجة فله ان يزوجها في بيعه في بيعه في بيعه

فان مات احد اهما فاشكل الحكم بمقتضى قوله لا بد للميت فثبت به الحكم في كل واحد من هذه الحالات  
والجامع الصغير للمصنف رحمه الله تعالى في قوله لا بد للميت فثبت به الحكم في كل واحد من هذه الحالات  
الاصغر وقع في بعض نسخ في قوله لا بد للميت فثبت به الحكم في كل واحد من هذه الحالات

وإذا مات احد اهما فاشكل الحكم بمقتضى قوله لا بد للميت فثبت به الحكم في كل واحد من هذه الحالات  
والجامع الصغير للمصنف رحمه الله تعالى في قوله لا بد للميت فثبت به الحكم في كل واحد من هذه الحالات  
الاصغر وقع في بعض نسخ في قوله لا بد للميت فثبت به الحكم في كل واحد من هذه الحالات

**مسند** انما يصح لهما في النكاح والامتناع والاولى والزوج  
في النكاح وما يصح لهما في النكاح والامتناع والاولى والزوج

**نوع من الاختلاف**

**مسند** وانه من قطنها الى بيت ولم يغير شيئا ففوت  
ولها في الزوج بيع القطن في قولها وعليها مثل  
ذلك القطن لانه القطن من مالها فله ان يبيعه في قولها  
لجاء البيع وان لم يكن يبيع في قولها في الزوج في قولها  
قوله لم يغير شيئا في قولها في قولها في قولها

**مسند** ولو قال خذ لي كذا في قولها في قولها في قولها  
ولها اجر لثمنه عليه لان استيجي ببعض الخارج فصار كغير  
العلمية في البزازية في قولها في قولها في قولها  
**مسند** وانه لم يزوج لانه في قولها في قولها في قولها  
وان لم يكن يبيع القطن فالقول له ولا اجر لهما كما لو خبرت  
دقيق الزوج او طلعت لهما فاجوز والتم والمرة له في قولها

**مسند** وفي البزازية في قولها في قولها في قولها  
منه فله ان يزوجها في قولها في قولها في قولها  
منه فله ان يزوجها في قولها في قولها في قولها

**مسند** وفي قولها في قولها في قولها في قولها  
يرضاها متى يرضى اليها من دفعه ورجعها يرضى بها  
رسوة من القدر في قولها في قولها في قولها  
**مسند** رجل خطب امرأة وهي تسكن في بيت اختها وهي ترضى

فان مات احد اهما فاشكل الحكم بمقتضى قوله لا بد للميت فثبت به الحكم في كل واحد من هذه الحالات  
والجامع الصغير للمصنف رحمه الله تعالى في قوله لا بد للميت فثبت به الحكم في كل واحد من هذه الحالات  
الاصغر وقع في بعض نسخ في قوله لا بد للميت فثبت به الحكم في كل واحد من هذه الحالات











شرف خواجه طه قلی بچونیز انزل لایطیوع اصدا او یسوق فی بعض  
 الاوقات <sup>ن</sup> خهستانی اذ اکثر التواء  
 ولم یواضع فارفع الرأس وصدع وذا ان عند الفترع  
 شطوط یایع <sup>ن</sup> تاء ریانہ قاضیہ فی الطلاق  
 شد ان لم اذ اطلق او اذ فاضر یزکب بعد التیاسه فقال

الصرح بجوب الصرح والبيان انما اذا بانها  
القول في ان الصرح والبيان انما اذا بانها  
القول في ان الصرح والبيان انما اذا بانها

والتفكر في انفسهم وفي ما في انفسهم  
من زوالها بسبب الفناء وهو الصحيح  
كما في الكبرى

في الكف بآل  
مسند فخر حمداً على حماد اوقا فخر حمداً اوقا قال الله اوقا قال  
المسلمين وولاه اوقا ولم ينو شيئا اختلفوا فيه قال الشيخ العام  
ابو بكر محمد بن الفضل والغني ابو جعفر وابو بكر الكشاف وابو حمزة  
رحمهم الله اثنى عشرة بتقليد واثنى عشر ثمانية فقلت وانه قال

[illegible]



۱۲۸



المعلق بالشرط معدوم قبل وجوده مع العفوية والعلق بعدم قبل وجوده مع عساق البرزخية  
 وكل معلق على صفة لم يقع وهو وجوده مطلق الاستساعة

الشرط انما كانا المعلق مطلقا يصرف برهاني مجلس  
 عليها والقبول في ذلك المجلس ليس شرط لكن يترتب  
 بالرفق فانه موقوف فافواه في بده ما دام الوقت باقيا  
 ولو قال لا اؤثر اوكث يدك الى عشرة ايام تحتفظ بالعتق  
 هذا صفة في الفصل الرابع في الاصل باليد والطلاق  
 مشددا في العتق بوجوب الشرط والعتق او كلاهما باق  
**باب شرح الكثرة الاقتران في العتق**  
 مشددا وان حلف بعتق كذا او ان لم يفعل بعتق بوقوع كذا  
 فحق العتق في كل المتوقفات اياها  
 مشددا لو قيل لم يخلو بطلت اذ انكث فادعي برهانه اي نعم  
 ينبغي ان لا يطلق بامع الفصولين في اياها  
 مشددا لقوله من حلف بطلاق او عتق وقال ان  
 متصد به لا يفت عليه شرح الكثرة  
 مشددا لو قال لها انت طالق اذ متصد بسموعا  
 وانما انت قبل قوله انت اذ لم يشرط القصد والعلم  
 بمعناه قد خلت الكثرة الترتيبية في هذا الشرط  
 مشددا كل طلاق وقدر شرط ليس بالاجب جبي جامع التفسير  
 في الفصل  
 مشددا ولو قال ان فعلت كذا اذ اذ لم يشرط اطلاق العتق  
 حرام وله اربع نوة فمما في قوله او لم يشرط في طلاق غيره  
 عين لانه النقط واحدة وفي قوله طلاق العتق حرام بطلان

من شرط العتق  
 ان لا يكون حلف على فعل او على تركه  
 لا يكتفى بوجوبه

في قوله طلاق العتق حرام  
 انما هو حرام في كل حال  
 ولو كان حراما في كل حال  
 لم يكن حراما في كل حال  
 ولو كان حراما في كل حال  
 لم يكن حراما في كل حال

والملك شرط لوضع الاطلاق لا لاعتلال العتق  
 فان حلف بطلاق فانه اخلت العتق ووقع  
 الاطلاق ولا اخلت ولا يقع بطلان العتق

مكة اذكر ومنه انما هو في الثاني وهو الصحيح جوامع  
 الاقتران في العتق والطلاق  
 مشددا فانه قال ان فعلت كذا اذ لم يشرط اطلاق العتق  
 ان يدخل الدار ولا يقع العتق فانه يطلتها واحدة و  
 يتقضي عتقا فخل الدار حتى يطل العتق ولا يقع العتق  
 ثم تخرجها فانه دخلت الدار لا يقع بطلان العتق  
 وانما قلت ويتقضي العتق لانها لم تدخل في العتق بطلان العتق  
 ودر في العتق  
 مشددا جيل قال اذ اذ لم يشرط كذا فانت طالق  
 فالجمله فيه ان بطلانها واحدة فتمتها حتى يتقضي عتقا  
 وذلك الفعل فبطلانها ثم تخرجها فانه اذ لم يشرط ذات  
 الطلقتين ولا يقع عليها بعد ذلك لوجوب الشرط  
 وانما فعل ذلك في العتق وقع تحت بطلانها لانه الرتبة  
 كانت فانه في العتق اعين شرح المختار  
 مشددا ولو حلف لا يجزم فلان قوله بخصومة وكذا يكت  
 في فصول التزوج وما يما في الخليل  
 من يعا يكت بالمباشرة بالامر البع والابن والشيخ  
 او القصد والخصومة وفرب الولد اطلاق النص وهو معتد  
 بما اذ انما في الف بوقوع العقد بنصفه اما لو كان في الف  
 سلك ما كان له والعقب وكذا ما لا يتول العقد بنصفه فانه  
 يكت بالامر ايضا لانه يقع عقد مما يثبه فانه في الآ

والسنة











[illegible]

49

فصل في معرفة احوال الملوك والوزراء







181

منه وانه اصابته في العنق ثم مرض وعانت وهي في العدة لم يزل  
 رده اطلاقها بانها في حصة من طلاق الحى فيه ثم ماتت لا رده لانها في العدة  
 منه رجل طلق امرأته بجهنم عات وهي في العدة ورثت كل  
 في العدة او في المرض وكذا الوعانت المرات ورثها الزوج في طلاق

والمعنى انما هو ان كل واحد من هذه الاشياء  
هو في نفسه كائنا ما كان له وجوده او لم يكن له  
وجوده فانه لا يمتنع ان يكون له وجوده  
او لا يكون له وجوده بل هو في نفسه كائنا  
ما كان له وجوده او لم يكن له وجوده  
فانما هو في نفسه كائنا ما كان له وجوده  
او لم يكن له وجوده بل هو في نفسه كائنا  
ما كان له وجوده او لم يكن له وجوده



دادم بکے درود

59

هذا الاختصاص من غير ما ثبت وحيث العدة لم تر أنه لانها ثبت  
بابها عنها هـ



و يجب عليها ان تلتزم على المرأة بدلك اى الخلع وفيه اشارة الى انه ولكن البول  
واجب في الحال لكن التاجيل جائز الى المعلوم ومعمول مهسا

وَضَعْتُ فِي مَعْدِنِهَا وَهُوَ فِي جَارِ الْخَلْعِ بِلِسَانِهَا وَكَتَبْتُ  
وَأَمَّا مَدِينَةُ الْبَنَاتِ فِي الْعِدَّةِ أَوْ بَعْدَهَا وَأَنْ أَتَمَّتِ  
فِي مَرَضٍ بِلِسَانِهَا بَعْدَ الْوَضْعِ فِي الْوَضْعِ فِي الْوَضْعِ  
مَوْضِعَ وَصِيَّتِهَا وَكَتَبْتُ وَأَنْ أَتَمَّتِ فِي الْعِدَّةِ  
فِي بَدَلِ الْخَلْعِ وَقَدْ كَانَتْ أَنْ يَضِيَ فِي الْوَضْعِ  
أَنْتَ خَالِكًا وَأَنْتَ فِي الْوَضْعِ فِي الْوَضْعِ فِي الْوَضْعِ  
فَلَيْسَ بِالْمَالِ سَوَاءٌ فِي الْوَضْعِ فِي الْوَضْعِ فِي الْوَضْعِ  
وَأَنْ أَتَمَّتِ فِي الْوَضْعِ فِي الْوَضْعِ فِي الْوَضْعِ فِي الْوَضْعِ  
وَأَنْ أَتَمَّتِ فِي الْوَضْعِ فِي الْوَضْعِ فِي الْوَضْعِ فِي الْوَضْعِ  
فِي بَدَلِ الْخَلْعِ وَالْوَضْعِ فِي الْوَضْعِ فِي الْوَضْعِ فِي الْوَضْعِ  
مِنْهُمَا أَوْ خَالِكًا أَوْ خَالِكًا أَوْ خَالِكًا أَوْ خَالِكًا  
أَوْ خَالِكًا أَوْ خَالِكًا أَوْ خَالِكًا أَوْ خَالِكًا  
سَكَتَ فِي الْوَضْعِ فِي الْوَضْعِ فِي الْوَضْعِ فِي الْوَضْعِ  
فِي الْوَضْعِ فِي الْوَضْعِ فِي الْوَضْعِ فِي الْوَضْعِ

قبله  
 طبع في المطبعه المطبوعه في  
 المطبعه المطبوعه في  
 المطبعه المطبوعه في

منه والواجب التخلع والطلاق على من طلق في غير حلق  
اختلفت في زوجهما وهي صحبة والزواج وبطلان  
جائز بالمهر قدر ذلك او اكثر ولا ميراث بينهما سواء كانت  
عقد نفقة والعدة او قبل ذلك تجمع الغاوير في التخلع  
منه قوله طلقها بايتا في مرض موتة قبل موتة لان الوصية  
للزوجة لم يرها الزوج بحال لان الزوج بالطلاق رضی سلطان  
حق كذا في المحيط بحر اربع في طلاق المرض  
منه مريضة اختلفت في زوجهما غير ما تم ماتت ينظر الى  
اشياء الاميرانه والى بطلان التخلع والاشياء حالها في قبلها لا الزوج  
جامع الغصولين في الطلاق بعد في الطلاق من احكام المرض  
منه جرح خلع امرأته بعد ما وتنفقت عدتها وكلمتق امرأتها  
عليه فاقوت المرأة وقت الخلع بالنفقة والعدة لانهما من  
زوجهما وانكر الزوج لا يصح دعواها لانها ماتت تنفقت ولو التخي  
منه شرا فانكم في شخص طلع زوجة علي مهر ما وعليه  
تتفق علي نفسه باي في زوجهما في النفقة قبل نفقة عدتها وكذا  
ما ملو طابت ان يزوج لها النفقة قبل نفقة عدتها لهما العاقبة  
النفقة امه ابن بنهم بقية لها في ذلك ويؤرض لها العاقبة النفقة  
فقد التمر في الدعوة لطلاق  
منه وانما يصح الخلع على من كره الولد اذ بين المدة والزم لغيره  
بالصح سواء في الولد رضيا او غير رضيا لم يبين المدة ونقض علي  
حلف من آخر الخلع لا يبين المدة

مسألة وفي الجيط ابن سماعه عن محمد بن امرأة اختلعت من زوجها بها عبد  
من المهر ورضاع وولد له ابن مني حامل به إذا أولدت له إلى سنين  
جواز من رضاع صحيح القدير

مسألة امرأة اختلعت مع زوجها على أن ترضع مافي بطنها و  
نفقة بعد الرضاع عشر سنين قال أبو يوسف جاز من رضاع  
قاضيها

مسألة وكذا البنت البراءة نفقة الولد والرضاع من غير شرط  
وإن شرط البراءة في ذلك كانت نفقة له كذا وقت جازو  
ولا خلاف في إجماع الحنفية

مسألة وفي الجيط ابن سماعه عن محمد بن امرأة اختلعت من زوجها  
بها عبد من المهر ورضاع وولد له حامل به إذا أولدت له إلى سنين  
جواز من رضاع صحيح القدير

مسألة ولو اختلعت نفقة بها من زوجها عبد و نفقة وولد  
عشر سنين وهي مصرية لا نفقة عليها ولها ما قلنا من يطالب  
الزوج بنفقة الولد لا يبرئ الخلع وبن عليها فلا تسقط نفقة  
الولد عنه حين لا عليها إذا انفك عنها عليها من آخر وهي لا نفقة  
عليها فمضاه لا تسقط نفقة الولد عنه قال رضي الله عنه وعليه  
الأغواء لا عليها بسبب بسائر المقتنين لا تسقط قبيحة  
باب الخلع

مسألة اختلعت على نفقة وولد له بنت ثم ماتت بعد أن يموج  
الزوج إليها بقبض نفقة الولد قبل أن يخلع في الطلاق

سنة ٢٧  
قراها العكس فقصت نطلعه من ارض البحر  
لو عليه من وادى الى ما في البحر فقصت  
ان انا ان منكم ورجل منكم فقصت  
ولا انقط نفقة العدة وادى الى انزل الخلع

و اوجه العت على نفقة والده عنه سائر ايامه وفاته  
نفقته بحسب عياله لا يتجاوز ولا يقلوا انما يبعثونهم  
بمستور الانفاقه











أولها والفرق بينهما أن من تزوج من امرأة بعد طهرته  
غير مستوطنة أو لا عدة لها فزاد في العدة من غيرها  
والأمة التي عتقت أو ماتت سببها لا عدة لها  
بإجماع كذا ذكره الأسيدي في كتابه الزمان والعدة  
أما في النكاح فثبت في عدة المرأة عدة السنة  
في الطلاق والعدة وإن كانت تحت عدة السنة  
فإنها في عدة السنة والعدة في قول الجرح  
فكأن عدة المرأة في الموت والغزو في قول الجرح  
فكأن عدة المرأة في الموت والغزو في قول الجرح  
فكأن عدة المرأة في الموت والغزو في قول الجرح  
فكأن عدة المرأة في الموت والغزو في قول الجرح

**مسألة** ويستحب تزوج المرأة بعد طهرتها بحضة وقارحة  
لا يحل للزوج المدبرة ولم الولد من زوجة في الوفاة  
**مسألة** المشكوكه إذا تزوجت وحملها الثاني فزنيها  
عليها إلا عدة أو بطلت حيض فأنشأ في عدة  
**مسألة** ولا يجوز النكاح منكوحة الغير لو تزوج منكوحة الغير  
وهو لا يعلم أنها منكوحة الغير فوطئها بجنت عدة وإن لم يعلم  
أنها منكوحة الغير فوطئها لا يجب العدة لا يحرم على الزوج إذا علم  
من النكاح متى في أو نحو ذلك  
**مسألة** البتة العدة في المطلق والموت عتيقها وإن لم يعلم بها  
المرأة إذا بعثت فزني زوجها الثاني بغير عدة **مسألة** في عدة  
من وقت الموت لا من وقت النكاح فأنشأ في عدة  
**مسألة** وعدة التي لم يوضع الحمل أو سقطت سقطت أسبعا  
حاشا أو بعض طهر فأنشأ في عدة  
**مسألة** المطلقة إذا أوفت بأختها العدة بالحض فعتقها  
حيضه لا يصدق في أقلام سنين يوما من وقت الحيض الأول  
من وقت الطلاق فإنه يزوج وقد يبعد قاهم ميا العدة بوجوه  
**مسألة** وفي العدة في من حرة حتى تحيض المطلق والغريم  
حيض كواحد وكذا أم ولد مات مولها أو عتقها فإنه عتقها  
أيضا إذا كانت من تحيض ثلث حيض كواحدة الدرر غريمها  
**مسألة** وإن لم تعزب ثبثت له ولدت لا قلم سنين وإن  
سنتين وأكثر لانا في الرعي ويكون زوجا بخلاف البتة إلا إذا

باب بيموت النسب

الحرة المطلقة إذا أوفت بأختها العدة  
لا يصدق في أقلام سنين يوما من وقت الحيض الأول  
من وقت الطلاق فإنه يزوج وقد يبعد قاهم ميا العدة بوجوه  
**مسألة** وفي العدة في من حرة حتى تحيض المطلق والغريم  
حيض كواحد وكذا أم ولد مات مولها أو عتقها فإنه عتقها  
أيضا إذا كانت من تحيض ثلث حيض كواحدة الدرر غريمها  
**مسألة** وإن لم تعزب ثبثت له ولدت لا قلم سنين وإن  
سنتين وأكثر لانا في الرعي ويكون زوجا بخلاف البتة إلا إذا

عدة الحمل ثلاث سنين أشهر للفتيل أحد عشر سنة وللأبله التحليل والحارسه والمفسر سنة أشهر والنفقة  
خمس أشهر وللنفقة شهران ولكل من أربعين يوما والمطهر أحد عشر يوما شهسا  
موزا لا استيفاء ودر الحارسه كما ساءه الوصفا

**مسألة** يثبت في البتة ويجعل على الوطئ ببتة في عدة  
من مطلق لا يحرم في بيموت النسب  
**مسألة** ويثبت نسب ولد المتوفي عنها زوجها ما بين  
الوفاة وبين سنتين من الهداية  
**مسألة** والبتة يثبت نسب ولدها إذا جاءت لا قلم  
سنتين وأهباوات لتمام سنتين من وقت الوفاة يثبت  
الأهنية في الهداية  
**مسألة** ولو صدق في نفي الولد فلا حدة ولا لحاق وهو ولد لها  
لأن النسب انما ينقطع حكم بالاحاء فقام بوجوه وهو من الولد  
فلا يصدق في نفي البتة له وبغيره عدم صحة قول صدق البتة  
فثبت به نسب ولدها من ذلك الدرر في باب الاحاء  
**مسألة** رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا وحملها في بيموت  
بولد له ثبثت نسب من فأنشأ في النسب  
**مسألة** رجل غاب عن امرأة وهي بكر أم يثبت فزنيها  
بزوج آخر ولدت كثر ولد أقل أبو صيفه النكاح لا يول  
وعنه أنه زوج غريمها أو قال لا يكون له ولد ولا ولد لها  
وعليه الفرض فأنشأ في بيموت النسب النكاح  
**مسألة** رجل زني بأمة فحبلت ثم أنشأ بها ولدتا وتزوجها  
الزاني ولم ينفها حتى ولدت قالوا لم يكن في عدة الغير  
جاء النكاح وعليها التوبة وقال الفقهاء بولدت البتة أهباوات له

بموت النسب والعدة في البتة  
لا قلم من مائة سنة أو أكثر  
والأمة التي عتقت أو ماتت سببها لا عدة لها  
بإجماع كذا ذكره الأسيدي في كتابه الزمان والعدة  
أما في النكاح فثبت في عدة المرأة عدة السنة  
في الطلاق والعدة وإن كانت تحت عدة السنة  
فإنها في عدة السنة والعدة في قول الجرح  
فكأن عدة المرأة في الموت والغزو في قول الجرح  
فكأن عدة المرأة في الموت والغزو في قول الجرح  
فكأن عدة المرأة في الموت والغزو في قول الجرح

والعدة في البتة والعدة في البتة  
لا قلم من مائة سنة أو أكثر  
والأمة التي عتقت أو ماتت سببها لا عدة لها  
بإجماع كذا ذكره الأسيدي في كتابه الزمان والعدة  
أما في النكاح فثبت في عدة المرأة عدة السنة  
في الطلاق والعدة وإن كانت تحت عدة السنة  
فإنها في عدة السنة والعدة في قول الجرح  
فكأن عدة المرأة في الموت والغزو في قول الجرح  
فكأن عدة المرأة في الموت والغزو في قول الجرح  
فكأن عدة المرأة في الموت والغزو في قول الجرح



سنة اشهر فصاعداً وقت النكاح جائز النكاح وثبت  
 النسب وان اجازت بالولد لا قلم مست اشهر من وقت  
 النكاح لا يثبت النسب منه ويرث الاب يقول الرجل هذا الولد  
 مني ولا يقول في الزنا فاضحا في غير النسب  
**مسألة** قالوا اكثر مدة الحمل ستة اشهر وعاش رخصتها  
 المولود لا يثبت في البطن اكثر من ستين ولو نظر من زواقد  
 سنة اشهر لقول تعالى وحملته فصار مكشوفاً شهر ثم قال  
 انه لو ولد وقصا له في عامين في الشهر سنة اشهر مداره  
 في سبعة اشهر

**نوع آخر**

**مسألة** لا يثبت نسب ولد الامه من مولاهما الا ان يدعى في  
 الملتقى في الاستبراء  
**مسألة** عاش الرجل ولم يترك الاجارية وفي مجملها ولد له  
 انها ام ولد الميت لا يقبل قولها ام غير ميتة لعدم اقرار الميت  
 في حياته انها ام ولده واذا ثبتت النكاح ثبتت عنها  
 بطريق التبعة ثمانية اشهر في الوفاة الفصل في ام ولد غير  
**مسألة** ويثبت نسب ولدها بعد ذلك بلا دفعة ام لفة  
 وان نقاه انتهى في الملتقى في الاستبراء  
**مسألة** ام الولد اذا ولدت كامة الولد المولى الا ان يثبت في  
 في الاستبراء

ولو

ولا يثبت نسب ولد الامه من مولاهما الا ان يدعى في الملتقى في الاستبراء

**مسألة** ولو قال ليس هذا الولد مني ثم قال مني بغير نكاح  
 مني ثم قال ليس مني لا يصح النفي ودعوى النكاح  
**مسألة** ان ولدت غدا فافتر المولى ان هذا الولد من زوج  
 خراجه بعد معروف فانه صدق المولى او لا يثبت او لا يثبت  
 ثم ادعى المولى ان ابنه علق به مولاه لاقراره بحقيقة لا يثبت  
 نسب منه لان فوات النسب في المولى بحكم اقراره وعند  
 التعدي به غير مشكل وعند غيبته هو موقوف على حقه فلا  
 يملك ان يدعى لنفسه قال ابو حنيفة لا يثبت نسب من قال  
 ابو يوسف ومحمد رجعها اشبهت نسب من دعوى الميسر  
 السر حبيب في دعوى الولد

**مسألة** قوله ومن قال لأمته اني في بطنك ولذي فثبت  
 امرأة بالولادة حتى ام له طلقة وقبدها بانه قد لا قلم من  
 ستة اشهر من وقت اقراره ولدت له ستة اشهر لا قلم من  
 لاحصا انما حصلت بعد مقال المولى فلم يكن مدعيها هذا الولد  
 بخلاف الاول فيثبت بتمامه في البطن وقت القول فصحت الدعوى  
 وقبده بالتعليق لانه لو قال هذا مني يزم الولد وان جاء  
 به لاكمه ثم ستة اشهر الى ستين حتى ينفي كذا تخايفه اليان  
 ثم اليكم الرابع في نفي النسب ملخصها  
 واذا اجازت به اكثر من ستة اشهر من وقت البيع ولا  
 قلم من ستين لم يقبل دعوى البائع فيه الا ان يصدق المشتري  
 من الكذب في دعوى النسب

مسألة لو قال ليس هذا الولد مني ثم قال مني بغير نكاح مني ثم قال ليس مني لا يصح النفي ودعوى النكاح  
 مسألة ان ولدت غدا فافتر المولى ان هذا الولد من زوج خراجه بعد معروف فانه صدق المولى او لا يثبت او لا يثبت  
 ثم ادعى المولى ان ابنه علق به مولاه لاقراره بحقيقة لا يثبت نسب منه لان فوات النسب في المولى بحكم اقراره وعند  
 التعدي به غير مشكل وعند غيبته هو موقوف على حقه فلا يملك ان يدعى لنفسه قال ابو حنيفة لا يثبت نسب من قال  
 ابو يوسف ومحمد رجعها اشبهت نسب من دعوى الميسر السر حبيب في دعوى الولد  
 مسألة قوله ومن قال لأمته اني في بطنك ولذي فثبت امرأة بالولادة حتى ام له طلقة وقبدها بانه قد لا قلم من  
 ستة اشهر من وقت اقراره ولدت له ستة اشهر لا قلم من لاحصا انما حصلت بعد مقال المولى فلم يكن مدعيها هذا الولد  
 بخلاف الاول فيثبت بتمامه في البطن وقت القول فصحت الدعوى وقبده بالتعليق لانه لو قال هذا مني يزم الولد وان جاء  
 به لاكمه ثم ستة اشهر الى ستين حتى ينفي كذا تخايفه اليان ثم اليكم الرابع في نفي النسب ملخصها  
 واذا اجازت به اكثر من ستة اشهر من وقت البيع ولا قلم من ستين لم يقبل دعوى البائع فيه الا ان يصدق المشتري  
 من الكذب في دعوى النسب



**مسألة** فانه المولى اذا باع امته وولدت عند المشرع  
 ثم ادعاه البائع بثب نسب **ويخرج البائع** ولا يرثه  
**مسألة** ولدت مبيعة لاقلم من نصف سنة مبيعت  
 فادعاه البائع فهو ابنه وهي ام ولده ويخرج البائع ويرثه  
 وان ادعاه من المملوك في غير النصف سنة وعينه او بعد اياه  
**مسألة** والموت لا قلم منها مع شوق على الرضى وبثب نسب  
 معتدة الموت اذا اجازت به الاقلام مستبين من وقت الموت  
 كحالها في ثوب النسب **والنصف سنة** ولدا الزنا ولد  
**مسألة** منعت ولدا الزنا بثب نسب امه لا غير  
 منه المعنى **بطلان** باع امه حرة واولادها ولد ابنه  
 من الزنا وصدره المرأة فالثب لا يثبت من واحد منهما  
 في باب دعوة الولد في كتاب الدعوى في المبسوط العربي  
**باب احضانه**  
**مسألة** الام اخوة بحضانه ولدها قبل الفوق وبعد ما تمها  
 وانما علت ثم ام الاب ثم اخو الولد لا يورثون ثم لا يورثون خالته  
 كذلك ثم عمت كذلك وبنات الاخوات اولي من بنات الاخ  
 وهما اولي من بنات العمت ملقبين الاخر في باب احضانه  
**مسألة** الام وجمدة اخوة بالغلام حتى ينفقني وقد يورثون  
 وبجارية حتى تنفق وقد يورثون سنين وعليه الغنم من ماله  
**ابن الاوق**  
**مسألة** الام وجمدة امه من ابي حتى يستقني الغنم

وهذا المصنف في كتابه المسمى بـ "الاحكام" في كتاب الدعوى في المبسوط العربي  
 في باب دعوى المهر في كتاب المهر في المبسوط العربي  
 في باب دعوى المهر في كتاب المهر في المبسوط العربي  
 في باب دعوى المهر في كتاب المهر في المبسوط العربي

في باب دعوى المهر

في باب دعوى المهر في كتاب المهر في المبسوط العربي  
 في باب دعوى المهر في كتاب المهر في المبسوط العربي  
 في باب دعوى المهر في كتاب المهر في المبسوط العربي

بانه ياكل ويشرب ويسكن ويستقني وحده لانه اذا استقني  
 يحتاج الى التايب والمخاض باذنه الجار او اقله قيم ولا  
 قدر على ذلك وقدر الاستقنا يسبح من قدره  
 وبه ينفق كذا في الحاق في درر غر في باب احضانه  
**مسألة** اخوة النكاح بحضانه الصغرة حال قيام النكاح  
 او بعد الفوق الاثم فانه فانما لهم او تزوجت فام ام  
 قاضيه  
**مسألة** ام ولد اذا اعتقت مع احرة سواء في الحضانه ووثوق  
 لام الولد اذا لم ينفق ولا لامة في الولد في اوبار الطلاق  
 من مينة المعنى  
**مسألة** والزمية من بولدها المسم عالم يعقل الا ديان او  
 بخاض عليه ان يالف الكفر للظن قبل ذلك او افعال الضريرة  
 هدايه في باب الولد في المحنة  
**مسألة** والفاخرة كالسنة في احضانه لانها تنفق على نفقة  
 وهما فيها سواء كما يعقل القية الا ديان ان يالف الكفر في غيرها  
 نظر الى اليك بخاضه فالا وكفار من حضانه الحاق في  
**مسألة** والزمية كالمسم حتى يعقل ديانا اي ولد للمسم  
 فاذا اعتنف ثالف الكفر تنفق منها صدق التبرع  
**مسألة** والزمية كالمسم حتى يعقل ديانا اي ولد للمسم  
 ثالف الكفر تنفق منها صدق التبرع  
 حمل من بشرط الحاشية العذرة على احضانه فانه شرطها

والاحكام في كتاب المهر في المبسوط العربي  
 في باب دعوى المهر في كتاب المهر في المبسوط العربي  
 في باب دعوى المهر في كتاب المهر في المبسوط العربي

او حنف



انه يكون اخوة بالغة معاقله قاصرة خير الدين من اخوة  
 مثل ولا حضنة لم يخرج من البيت وترك الولد ضايعا  
 من حضنة البحر الرقيق  
 مثل لا تجزأ له وضع ويستأجره من عذبه ارباب  
 من يضع الطفل عند الام لان الحضنة لها والنفقة عليه  
 من نفقة البحر الرقيق  
 مثل وان ابنت الاب لأم ان تزوجه بعد النفقة المدة كان  
 على الاب ان يستأجر امرأة ترضعه عند الام وان يخرج الولد  
 من الام من يرضع في حضنة في فصل نفقة الام في الوقت الاول  
 مثل سئل في صبر الام ام ترضع عابدة من حضنة والام  
 الاب قارة عليها هل يرضع لام الابح ان ام الام ارباب  
 شروط الحضنة العدة على حضنة فاذا لم تقدر ام الام  
 عليها يدفع الصغير الي من قدر عليها من الحضنة في حضنة  
 في قمار القوم  
 مثل وان لم يكن عصب فالأول الام على الترتيب فوالد القدر  
 والام بزوج الام منها قرابة ليس بعصب فالأول كوفي  
 الوافق ان قرابة ليس بربي سهم ووجهه سيجريان  
 بعد سلبين من البحر الرقيق  
 مثل ومن كفت غير علم سقط لا كفت محرم كفت عنه  
 ووجهه كفت عنه مملوك في الحضنة  
 مثل والاسر فيه فان لم لها من حضنة او تزوجت ينظر

البحر

ان كان له زوجا وارحم محرم من هذا الولد فانها اصبحت  
 النكاح بالجمعة اذا تزوجت به وان تزوجت من بسن من محرم  
 محرم منه يؤخذ منها وبسليم اليه هو اقرب اليه منها بالناسج  
 مثل اذا تزوجت ام الصغير المتوفى بالوجه بزوج آخر وارادت  
 ان تزوج الصغير من غير نفقة الام من مال الموروث من ابيه  
 واراد وصيته بزيادة بالنفقة المهددة يدفع هو اليها لا اليه من  
 الحيط البرهاني وسئل محرم اذا اجتمع النكاح ولهن ازواج  
 فانقضت القضي حيث كان له احداهن كن لا قرابة له من حيث  
 شرح المختار  
 مثل وسئل محرم اذا اجتمع النكاح ولهن ازواج فانقضت القضي  
 حيث كان له احداهن كن لا قرابة له من حيث شرح المختار  
 مثل فاما اولاد الاعمام فانه يدفع اليهم الغلام والصغير  
 لا يدفع اليهم لانهم غير يرضع فيؤدى الي الفتنة كما في في الحضنة  
 ودخل تحت غير المحرم الرحم البذر ليس محرم كمن لم يزوجها  
 منها من حضنة البحر  
 مثل وكذا لو كان الاب معصرا وابنته تزوجت الابا  
 قالت الامة انما اربعة بغير احواله لا حضنة لأم فكلوه الزواجا  
 في الصحيح بحر الرقيق في الحضنة  
 مثل واولي النكاحها الام ثم ام الام ثم الاب فوالا نفقة  
 مثل الصغير لا يجزأ على النفقة الا لاربعة الولد الصغير والنات  
 البالغات ابنا او بنات والزوجة والمملوك من نفقة الوالد

وانما اجتمع النكاح والام من ازواج بعضه النكاح من حيث كان له احداهن كن لا قرابة له من حيث

صغيره لا يارب بعد دعت عصبه في اوقات النكاح والام من ازواج بعضه النكاح من حيث كان له احداهن كن لا قرابة له من حيث



مسئله و من نکحت غیر محرم سقط عقیقتها ثم یعود بانوقت ثم اذا  
 فی العلم ان رجعا لا یعود حیثی تنقض علیها الیقام الزبویه  
 من الزبویه من حیثها

**مسألة** إذا أخذ الرجل ولداً من مطلقته لتهمة وجها  
 عاشت ثاقبة إلى رؤية ولدها هل يلزم بإرسال الولد إليها  
 إيجاب إذا استقلت حصانة الأم وأخذته لأب لا يجوز علي  
 أن يرسل إليها بل هي إذا ارادت أن تراه لا تمنع ذلك و  
 يمكنها الأب من رؤية قمار الهداية وفيها والولد متى كان  
 عند أحد الأبوين لا يمنع الآخر من النظر إليه وغيره هذه  
 بقية مسائل من أحكام

تتمتع بحايتي من السلام

ملک والام وایه احوطها ای بالیه من الالب عتی کجی و  
روبی من محمد عتی تشهر و هو احوط الف و الر خا نه الم  
ملک والام وایه احوطها ای بالیه من الالب عتی کجی  
و قد را استفسار سنی قد ره احوط و به یقنی

كذا في الكتاب في محمل المزور

مشتها، و علم از بت تن سینه او ایا که میگوید مشتها، و قد  
مشتها، و هذا مختلف بعظم کتب و صوغا اقبل ازین  
تن سینه فالقور علی انها لیت بمشتها صد لیه  
مشتها و بعد استقام و بعد بحاجه فالعبه اوله

والمعنى ان الله تعالى قد علم ان هذا هو الحق  
والله اعلم بالصواب

الأقرب فالأقرب وراعى لابن العم في حفصانة هي ينة

حضرت امام علی بن ابی طالب

وَلَوْ كَانَ الْعِلْمُ مَخْفُوفًا يَضِلُّ الْقَائِمُ عَنْ رَأْيِهِ فِي خَفَاءِ الْأَشْيَاءِ

شرح المختار

و لا تدفع الى القاصح و من هو من لم ياتي بما يرضع فانه يرضع  
عقله و دور في الحضانة

فبلغت بحاجته مبلغ النصف فلم يكن لها اب او جده  
وان غيرهما من العصابة او كان لها عصف فانتظر فيها الي  
الحاكم وان قاموتها قدما استرد بالكنية ووضعا عند  
قادره على الخط بدفوق من ذلك بين بكر وشب الي ولما  
اخذت في السن وابقي لها ثمن وعفت فليس للاولاد بها  
الفرق ولما انتمت حثا صحت من الغفارة

مثله والغلام اذا اعتد واستغنى بربا ليس له اب فله  
نصف واحد من ثلث الاب فيه ثمنه البصير

منه والخام اذا عطل واجتمع رأيه واستغنى عن الاستبصار  
ان يضرب اليه الف اذا لم يكن ما هو اعلى منه فكلما زاد انقضت  
اليه وليس عليه نفقة الا ان يتزوج من البحر الى

نوع في السفر بالتفسير

فيه في اختلاف الروايات وانما صحيحها ما يخرج هذا اذا كان  
بين المعبرين تفاوت وانما اذا تعارضت بحيث يمكن ان يكون

[illegible]

ويعطى الذكر الى موالى الت في خمسة عاين







وإذا قضى الزوج النفقة ثم خضع  
بسطت الزاوية ثم سقطت الزاوية

### بموضع عندنا هداية في النفقة

مسألة وفي المحبة تجب على الزوج عينا وكفاية بالمعروف  
من كل وقت ومكان ثم البحر الرأبي في النفقة  
مسألة فإذا حضر الزوج وقارنت أو في النفقة وسكنت  
اليها النفقة فالقاضي يقول في البتة فإذا أقام ادعاء القاضي  
برأه ما أخذت لأنه ظهر عند القاضي أنها أخذت بموضع بحر

### رأى في النفقة

مسألة ولو انفقت من مالها بعد الفرض أو الرأبي لها أن  
تضع على الزوج لأم النفقة صارت يتابعه كالأديون  
وكذا لو استلقت على الزوج صواب كانت استلقتها  
القاضي أو غيرها أنه من نفقة البتة في ما به كيفية وجوب النفقة  
مسألة والنفقة إذا صارت وينا في الذمة تسقط بموت  
أحدهما والمستدانة لا تمتلئ في ومات في السقوط ولأنه  
والأصح عدم السقوط درم النفقة

مسألة ولو مات أحدهما أو طلق بعد العشاء أو التراضى قبل  
قبضها سقطت إلا أن يكون استلقت بامر قاضي أو للزوج  
في النفقة

مسألة قالوا بجملتها أنها ما أخذتها وأخذها بقصد بها نفقاً  
للغائب واحتياطاً لا لاحتياطه فحجم إليه على العدم  
وقد انفقت أو على أن استلقتها احتياطاً شرعاً  
مسألة ولو عجز لها النفقة والكسوة لمدة ثم مات أحدهما قبل

فإن عجز عن دفعها لم يبرأ القاضي  
حتى ينفق على نفسه ولو عجز عن دفعها  
الزوج وان أعطاهم بغير الرأبي  
مما سأل لأن صاحب اليد ما يورث بالخط

### قاعدة فلا رجوع خلاف المحدث في النفقة

مسألة وإن كان الغائب عن الزوج ما زال عجزه  
فانفق على نفسه لم يجز ولم يغنيوا عنه ولو عجز عن دفعها  
لهم ولاية لا فدية بعد استحقاقهم في البتة في نفقات الزوجية  
مسألة وإذا غلب الرجل على المرأة بغير يمين وبالعزيمة وفرض  
القاضي في ذلك الأمر نفقة زوج الغائب وولد البنت  
والأولاد وكذا إذا علم القاضي ذلك ولم يعرف ببلاناً قريباً  
الزوجية والودعة فقد أقر أن حقها لا فدية لها  
أن تأخذ من مال الزوج حقها بغير رضا كسبها فأنه لو كان  
أحد الأبوين لا يغير لغير المرأة في مال الزوج ليس خصم في ما يخصه  
عليه ولا المرأة خصم في البتة حقوق الغائب وإذا ثبت  
أن حقها بعد الغائب وكذا إذا كان المالك في مضايرة  
وكذا الجواب في الدين وهذا كله أنه في المالك من حقها دارهم  
أو دناير أو طعناً أو كسوة هداية في النفقة  
مسألة فثبت أن دفعه في مال نفسه وإن عجز ولا رجوع فيه  
الرأبي في ما يعرف

### في نفقة المعنة

مسألة وإن مات الزوج بعد ما قضى عليه النفقة ومضى شهور  
سقطت النفقة وكذا إذا مات الزوج لأم النفقة صلحاً أو غير  
سقطت بالموت قبل القبض هداية في باب النفق  
مسألة ولو استلقت الزوجية وإن الزوج أنه يسلم فبها النفقة لأنه

فإن عجز عن دفعها لم يبرأ القاضي  
حتى ينفق على نفسه ولو عجز عن دفعها  
الزوج وان أعطاهم بغير الرأبي  
مما سأل لأن صاحب اليد ما يورث بالخط

وإذا كانت المرأة مستلقة بعد الفرض بامر القاضي  
ثم مات أحد الزوجين كان سقطت النفقة من نفقة الزوج  
أن كانت أمراً بالنفقة وقد مر في الرأبي بقاها عليه  
القاضي من كل وقت ومكان ثم البحر الرأبي في النفقة  
مسألة فإذا حضر الزوج وقارنت أو في النفقة وسكنت  
اليها النفقة فالقاضي يقول في البتة فإذا أقام ادعاء القاضي  
برأه ما أخذت لأنه ظهر عند القاضي أنها أخذت بموضع بحر



[illegible]

3

*[Faint handwritten notes at the bottom of the page, likely bleed-through from the reverse side.]*



[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

لو كان له انما متفرقات ففقه عليه  
الحكم المستحق للفقه

مسئلة الفقيه لا يخبر على بقية الامامية الواله الصيرت  
من رفقته اجماعه مرت هذه المسئلة في الحضانة

وقال بعضهم يكون ثقفة <sup>قدرا</sup> على البراءة والفور على الآلة

منه له اشارة موسر انهم دوني فالنقطة عليها وانما

لا يجر منها الارث في النكاح عشر نفقة البه ازية  
مستد لا يجر منها الارث في النكاح عشر نفقة البه ازية

عليه السلام وغم فالتفقه عليهما انما تاعلي في المرتبة  
بحر ابي القاسم

والجارية التي كانت لها ذكر في من لبيت وابن ابن النقة

عدي اليك ورفيقك  
مشتد فدمت غمها اليكم كالمسقة فبرهن التعم ان لها انفسا مسرورا

و انكوت براري علمه و الصفة في العلم في دعوى البصر اذ  
**منه** ولو استوفيت في البرية و امانة اليد برجع الوارث حقيقة

مسألة تجب على المومنانة ان تترك ما كان من قبلها من الفسق

تفهم في حاله والى

مثال نفقة ذم الرضام الموم لا تجب الا على الموم فان كان الزوج  
ذم النفقة ذم النفقة

القاضي أو فرض النفقة والسفر فرض الطعام

عبد الباقى بن عبد الله بن الزيادة خلاصة في النفاذ

الاسراف وعلى وجه التفتيق وذلك بنفقات وبقوله

قد فرغنا من هذا الكتاب في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥ هـ  
والصلى على النبي وآله

لقولنا وعلى المولى دل زهني وكوتهن بالمروف اعتبار  
سنة الحز

منه وانما لا يضيف ما رفقته من مال له الا اصله ان  
 رفقته ان من مال رفقته صغيرا او كبيرا الا ان يضاف

نفقة ال ٧٦٦  
وصية النفع على الشتر في مرقه وحسنه حتى لا يفرق فيه

عليه لبي له ذلك الا اذا لم ينفع عليه شيء عليه في  
الصلوات وزك ولد اصغر الوفاة انت تقف القصر

عني الجهد والام الشاغل في هذه الرواية لعبا الميراث وفي  
حفظه لا تفقد الصغر على الجهد لو كانا اربابا فانهما

الم غيرة كانت نفقة الصغر علي يد و بحمل الام في معدومتي نفقة

نصفه الطاهر في القصر على يد القادر والرازق المولى محمد والعهدة  
التي تليها في القصر على يد القاضي وحمل الوكيل السيد محمد والرازق  
الحاكم ونصفه القوي في القصر

[illegible]



ودون الامام من الحيثية  
**مسألة** اذا استأجر المصور والزوج والتوب  
 بانه القاضى اي ذم القاضى بالاستدانة فاستدانة القاضى  
 الغائب صحيح لا تسقط نفقته ايضا درم النفقة  
**مسألة** وفيما ذكره ابو بكر عن جابر بن ابوسمينة  
 القاضى النفقة على الاب فاجتمعت النفقة وكانت  
 الامام يتفق من حالها قال لها ان تطلب مقدار النفقة  
 بعد ما فرض القاضى تمام حاشا من النفقات افي الزوج  
**مسألة** ولو كانت الامام للقاضى فرض النفقة لانه القاضى  
 على ابيه وامر به استدين على الاب فانه القاضى بغير ذلك  
 فاذا ايسر نفقته عليه بالاستدانة وانما نفقت من حالها  
 لا يرجع على الاب من نفقاته مسألة  
**مسألة** ونفى النفق من حال نفقه على الصغير ولم يشبهه بالرجوع  
 وقت الاتفاق فلما ارجع عليه ولو كان بالمرجع في الزوجي  
 اختلف في تحمل المهر من نفقاته  
**مسألة** فلو اتفق بعد الاستدانة في حال اوجه صدقة  
 تصدق بها عليه فلما رجوع له في اجماع الرافى في النفقة  
**مسألة** واذا لم يكن للصغير والامام ما فاقوا حكم الامام بانه  
 على الصغير حتى يرجع عليه بعد البلوغ لا يصح الرجوع اعني  
 بعد اصغرها او لم يصغرها بزمانه من النفقات  
**مسألة** سقطت النفقة عن المولى وكان على بيت المال بطلان

ودون الامام

**مسألة** وان كان للصغير ما فنفقته من ماله مسألة  
 انك في حال نفقه صغيرا او كبيرا او كفا في نفقه نفقة  
**مسألة** لو مات من عليه النفقة بعد ذلك لا تسقط نفقته  
 بل نفقه من تركته بجر الرافى في النفقة  
**مسألة** وذكر في الحاشية في الفاتورة هذه المسئلة وروى  
 بين نفقة العتيق وبين نفقة سائر الميراث فاما نفقة  
 العتيق يصير رونا على الاب بقضاء القاضى ونفقة  
 سائر الاقارب لا يصير رونا بقضاء القاضى فافان كان  
 القاضى بعد ما فرض لها نفقة الاولاد وامر بها بالاستدانة  
 انت حتى تثبت على الاب فانت الاب قبل ان تزود اليها  
 هذه النفقة هل لها ان تأخذ من ماله تركته ما لا ذكر الحذف  
 في نفقاته ان لم يكن لها ذلك وذكر في الاصل ان لها ذلك وهو  
 الصحيح لان استدانته المرأة بامر القاضى والقاضى ولاية  
 كما ملكه بمنزلة استدانته الزوج بنفسه ثم مات لا يسقط عنه  
 الدين كذا اهذه الزوجة الربا في الثالث من نفقة دور الامام  
**كتاب العتاق**  
**مسألة** ولو قال هذا ابني او ابوي حتى يمانية وكذا هذه ابني  
 وعندهما لا يصدق ان لم يصح ان يكون ابنا له او ابيا وانما ملحق  
 كما لا يخفى  
**مسألة** جاز قال بعد هذه ابني او قال بخارية هذه ابني ان كان له ولد  
 يصلح له او هو جوار النسيب يثبت النسيب ويحق له المهر سواء كان

بها في الرجوع

ولو استدان الزوج بنفسه



العبد باعني امواله وانها في العبد يصلح ولد له لكنه وف  
النسب يثبت العبد في قولهم ولا يثبت النسب وانها في العبد يصلح  
ولد له لا يثبت النسب ويثبت العبد في قول ابي حنيفة وقا  
يثبت قاضيه في الفاء وفي فصل في الحق يدعي النسب  
مسألة ولو قال استعقل ولد لم يثبت الا اذا انزل من جوارحه  
مسألة وفي كراهته ولو قال استعقل ولد لم يثبت الا اذا انزل من جوارحه  
الحق من عاقلاته

مثل يومه المقيده بقول ان حرق قبر مويه جسد او يوم موقفي  
 الشهر او اليوم فهو مقيده حتى يملك بيعة في اخوة القبر في الزمان  
 مثل قال المبيد ان حرق قبر مويه جسد او يوم تم مات بموت  
 قال بعضهم يفتق في ثلث المار وقال بعضهم من حج المار وخطب  
 لا في علي قول ابي جندب تده العرق الى اول الشهر قبل الوت  
 في من صبحا في ذلك الوقت في التعليق في الممانه

فقيه عالم في زمانه  
من جميع المال والدين  
او اوصاف عشقه التي  
قال ان رقت الرقا  
قد رقت الرقا  
قد رقت الرقا

مسند و قول ارض نه صدقه موقوفه وقف استه انقول  
عبدی نه احواعا و بزازنه من الفاظ جاریه فی الوقف  
الوقف

**محمد** الوليد شيخ الوالد من التيس والحمد لله في المدة بين  
الأم مكاك زيد فولدت ولدا أيضا ملكا ورثه العتاق  
**محمد** وانه بنت مهركة في الولد يملك لموراهم قباضات

البرية كما يتباهى وصف الموكية والفرقية وموت الولد  
الكنانة من عاقب الهداية قتل عنق البعض

مثله جمل قاتر توجت منه و هيامة له معرفة قال محمد  
 لما يكون ذلك اقرا بالحق و النعم باطل من مهر الحانة  
 مثله هذا الحق اثبات القوة في المانوك <sup>الشيء</sup> امر المانوك انما يصح  
 من مالاك في مكاليف بصيرته و ان لم يثبت شيئا الا اخره ملحق  
 في كتمان الاعاق

18

[illegible]

وَمِنْهَا عَقْدُ عُلُقُوبَةٍ بِأَمْرٍ مِمَّنْ لَا يَحْكُمُ إِلَّا بِحُكْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ  
وَعَدِ نَفَقَةِ الْعَاجِزِ وَالْأَخْرَجَ الْوَسْطَى وَالْأَخْرَجَ  
فَرْجَ الْفَرْجِ قَائِمِ الْأَمْرِ وَالْأَخْرَجَ  
نَفَقَةَ الْجَنَّةِ وَالْأَخْرَجَ الْكَلَامَ



فإن قيل لو كان من المصلحة بالفسخ على أن يتركه  
 أن العتق لا ينافي ما هو من المصلحة العامة  
 فلو كان العتق من المصلحة العامة لم يكن من المصلحة الخاصة  
 لأن العتق لا ينافي ما هو من المصلحة العامة  
 فلو كان العتق من المصلحة العامة لم يكن من المصلحة الخاصة  
 لأن العتق لا ينافي ما هو من المصلحة العامة

**مثله** اعتقه وأما قال المالك للمولى ولد ثوبه الذي يورثه  
 من أول عتاق البرية  
**مثله** ولو قال اعتق عبدك على ألف فاعتق لا يورث  
 المالك لأن العتق بهذا يقع عنه الآخر وبدونه لا يلزم المالك  
 والطلاق في هذا يخالف العتاق برهاني ثم متوفى العتق  
 في عتاق المريض والجور والعتق والسكران  
**مثله** وإذا مات سيده عتق بثلث مال وإن لم يخرج  
 من الثلث فمضى به وإن لم يخرج غيره سمي في ثلثه وإن  
 استوفى دين المولى سمي في كل خمسة من الملتقى التفسير  
**مثله** وإن كان في العتق في الرض فأنكر ما يخرج العبد من ماله  
 وإن لم يكن له مال إلا بما أتت الورثة عتق وإن عتق ثلثه  
 في الثلثين للورثة  
**مثله** مرض حرقة ورضى به الورثة بمجر موتة فالقن  
 ليس في شيء جامع العتق ليس من العتاق  
**مثله** وقالوا في عتق الله بانه امتدة ذلك وعلم هشبة  
 فكنه ذلك والآلة المعتقل الله هو الذي عرض له حبس الله  
 حتى لا يفر على الخدم فعتق الله في حكم حكمه الحرس وعند  
 أصبنا امتدة ذلك وعلم هشبة في حكم حكمه الحرس  
 فلو قد ترا امتدة حسنة وقيل بانه يبيح إلى نفاة الميراث عليه  
 الغنم من صدقة الله بعد من ماله  
**مثله** بشرط كذا العتاق أنواع منها ما يرجع إلى العتق وهو

كوز

والمعنى على أن يكون العتق من المصلحة العامة  
 وعتاقه استباحه في حكمه كذا

كونه عاقا متبعا لمصلحة من المجهول والبصير الذي لا يعقل والمعتق  
 والمدهوش والكبريم والمفعل عليه وإن لم من عتاق برهاني الضام  
**مثله** ويجوز أن عتق كذا في الطلاق والعتاق والعتاق  
 أصح ما نطق  
 في عتاق الفضول  
**مثله** وليس لأب أن يعتق عبد الصبي بانه أو غيره ما كان له  
 في أول الفصل الرابع والعشرين  
**مثله** والطلاق في تقديم المورث وهو مقيد بانه يكون له  
 بغير أدنه فلو عتق أحد ما يفي بانه خصمه فلا ضمان عليه  
 وإن حال استعانه في حق جاره أو أياه في البحر الرابع  
 في عتق البعض  
**مثله** وإذا كان العبد بين شركيين فاعتق أحدهما فبقي  
 عتق فانه لا يمسر أخيه كذا بخلافه إن شاء العتق وإن  
 ضمن شركه بغير نصيب وإن شاء استثنى العبد فانه ضمن  
 برجع العتق على العبد والولاء للمعتق وإن عتق أو استثنى  
 فالولاء بينهما في الوجهين وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يسلط العتق  
 مع الياء والساعة مع الياء بهما في العتق يعتق بوجه  
**مثله** وإذا مات العتق والمعتق في صحة يؤخذ الضمان في مال  
 وإن كان العتق في عتق بوجهين عتق ورثة في مال وعند غيره  
 يستوفى من مال المورث وإن عتق بوجهين عتق ورثة  
 فالورثة إن عتق أو عتق أو الضمان أو السعاية لأنهم كانوا

وإن كان العتق من المصلحة العامة لم يكن من المصلحة الخاصة  
 لأن العتق لا ينافي ما هو من المصلحة العامة  
 فلو كان العتق من المصلحة العامة لم يكن من المصلحة الخاصة  
 لأن العتق لا ينافي ما هو من المصلحة العامة  
 فلو كان العتق من المصلحة العامة لم يكن من المصلحة الخاصة  
 لأن العتق لا ينافي ما هو من المصلحة العامة



والتحقيق عند اهل العلم  
في معرفة من هو عبد الله

١٠

[illegible]



الف حور الالهة وسمى الهة

ان اذنت له فمعه واداء فصاح

ف قيتها ونصف عوتها لا قيمة ول

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم

مغزور اینا کوٹہ ولدہ عزاد اتر

افغور

منها الاثني عشر جارية و

2

وكانت لغة العامة والثالثة

وله قالت تفرغني فأبى

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين

32

الأصلية



قال ابو جعفر اذا ورثت احد من اولادك فله الثلث من ماله وان لم يخرج من الثلث فبني به وان لم يترك غيره بيع في ثلثه وان استوفى دين المولى سعى في كل مائة من المائتين في التدبير  
 مثل وان لم يخرج من الثلث سعى في مائة او على الثلث من قيمته مدبر اسواء كانت ثلثته او اقل او اكثر جامع الرمز في التدبير

**باب التدبير المطلق**

**مثله** واذا مات سيده عتق من ثلث ماله وان لم يخرج من الثلث فبني به وان لم يترك غيره بيع في ثلثه وان استوفى دين المولى سعى في كل مائة من المائتين في التدبير  
**مثله** وان لم يخرج من الثلث سعى في مائة او على الثلث من قيمته مدبر اسواء كانت ثلثته او اقل او اكثر جامع الرمز في التدبير  
**مثله** وان علي المولى دين سعى المدبر في الوضعة لوفاء المدين  
 الدين على الوضعة من تبرير الهداية  
**مثله** ولو ورثت الشريكين من نصف شريكه ثلثات عتق نصف بالتدبير وسعى في نصفه على ملكه عنه عتق تدبير وعنه ما عتق جميعه بالتدبير لانه تدبير بعض تدبير الجميع وهي فروع جبر الاعاق  
**مثله** لا اعاق الام لا يكون اعاقا للولد المنفصل فلا يصح الولد باعاق الام مطلقا احايه  
**مثله** وولد المدبر والمدبرة مدبر وولد المدبرة مديرة وانما ولد المدبر باجماع الصحابة لانه تدبير وصفي لازم فيه  
**مثله** لا يصح الولد الام في التدبير المقيد بينهما في العتاق وان كانت حاملا ميتين وورثها ظهرية من العتاق  
**مثله** لقول عدم الولد لزوج الام في الحرية والرقبة ماله

**مثله** او قال اذهب حيث شئت او قال اني سب لابي  
 وان مورثا فيها فبني به يقع بالعق من العتاق  
**مثله** ان كانت المدبرة امه ومولها من تدبير الهداية  
**مثله** انك بالمدبر والمدبرة للمولى من تدبير الرخصة

**في تدبير المقيد**

**مثله** فهو متابع وهو التدبير المقيد يكون تبعه لما بناه له ليس له المار فلا يكون البيع والتصرفات ابطا للاب والاب لم يشرع من الحرية لاحاله فلا يكون البيع ابطا لغيره فموز  
 بخلاف المدبر المطلق انما يشرع متى في التدبير  
**مثله** م قال ان مات مريض في هذا او غري هذا او مريض كذا او الى عشر سنين او الى مائة سنة وماله مائة مائة فيها فيجوز بيعه وان وجد شرط عتق مائة في التدبير  
**مثله** وانما المالك بغير نظر احكم في حاله فان كان له بقبضه او ما ينفذ لهم بغير تنجيزه فانظر عليه اليومين والثلث من نظر الجانيين والثلث من المدة التي ضربت لا غنا عندها مال التدبير والمدبر والمدبرة فلا يزاو عليها فان لم يكن له وجه وطلب المولى تجيزه بغيره ففسخ الكتاب ومنه الى صنفه وماله  
 جميعها انما في باب ميراث المكاتب وعجزه

**باب المكاتب**

**مثله** في النهاية انما يبيع المكاتب برضا صاحبه في اظهره  
 الروايتين في بيعه  
**مثله** ولو بيع المكاتب برضا صاحبه في اظهره ففسخ الكتاب

او قال ابو جعفر اذا ورثت احد من اولادك فله الثلث من ماله وان لم يخرج من الثلث فبني به وان لم يترك غيره بيع في ثلثه وان استوفى دين المولى سعى في كل مائة من المائتين في التدبير  
 مثل وان لم يخرج من الثلث سعى في مائة او على الثلث من قيمته مدبر اسواء كانت ثلثته او اقل او اكثر جامع الرمز في التدبير

او قال ابو جعفر اذا ورثت احد من اولادك فله الثلث من ماله وان لم يخرج من الثلث فبني به وان لم يترك غيره بيع في ثلثه وان استوفى دين المولى سعى في كل مائة من المائتين في التدبير  
 مثل وان لم يخرج من الثلث سعى في مائة او على الثلث من قيمته مدبر اسواء كانت ثلثته او اقل او اكثر جامع الرمز في التدبير











لا بد من وفاء في كل يوم لا يكون ولا يفرغ كذا في الجبين والجماد  
مثله من انتم الكثر او لم يفرغ كذا في الدرر في الجوارح  
**في النذر**

مثله نذر يفتق رقبته يملكها وفيها والاثم ويكره العيني في الجوارح  
**الدرر**

مثله نذر لغواء مكه تجاز العرف الى فقره غير ما في الدرر  
مثله مثل اذا قال الرجل ان فست كذا وان كان كذا ففست  
عشرة الاف درهم على سبيل النذر الشرع على الفقره واليس  
ولم يصح ان يمين ثم فست ذلك هل يطلب اجاب ذالك في  
المعالي عليه النذر كما يريد وقوعه لزمه فباينه وبينه فتيقن  
ولا يكره عليه في الغضا لان لا بد من ترك حكم القاتل وان كان  
لا يريد وقوعه وفعله فهو غير اثم في النذر وان كان  
مستحق كفاة الجبين في فقره المدايه

مثله النذر اذا قال اذ اصاب في الموضع لزم الناذر في القوم  
والقاصرات والصدقه وان غاف وسالاه في الموضع فليدبر  
النذر كفي وده الموضع فليدبر ودخول المسجد وبنائه  
الغسله والرباط والسقاية ونحوها هذا هو الاصل في ايمان الدرر  
**كتاب الحدود**

مثله وقرأ امرأة غايبة وفيه عليه الحد بعد ان يقرأ اربع  
مرات في تخرج الطلح  
مثله وان قرأ ان يقرأ الطلح على نفسه يقرأ اربع مرات في

والحد في النذر ان يكون في الموضع لزم الناذر في القوم  
والقاصرات والصدقه وان غاف وسالاه في الموضع فليدبر  
النذر كفي وده الموضع فليدبر ودخول المسجد وبنائه  
الغسله والرباط والسقاية ونحوها هذا هو الاصل في ايمان الدرر

اربع مجالس من مجالس المؤمنين اخره العتق في شرائط  
البلوغ والعقل لانه قول النبي في الجنه غير موزون وغير واجب  
للحد وشرائط الاربع مذهبنا وعندك في ربح يفتق بالآخر اخره  
وعنده اجاب راسا في الحق في ايه كتاب الحدود

مثله وان كان في الزنا الحد في الجوارح متى يموت وان لم  
يكنه محصنا ولا يفرغ مائة جلده في المدايه  
مثله لو طلق الرجل زوجته وان كان في اصل المرأة ففست  
الملك وشبهه النذر في المدايه

مثله ثم حرمه المصاهرة فيوجب حرمات اربع حرمه بنانه  
اذا زنى المحصن والمحصنات بها حتى يوتغا في البيا في قوله  
**شرح الطحاوي**

مثله واذا تزوج امرأة لا يحل لها ما به تزوج لانه اذا  
رسم محرمه او مودة الغير او منكره او مطلقه ثلث اجمعوا  
عليه ان اذا قال انها حرة فان لا يجده ولكن يعزروا وانفوا  
فيها اذا قال علمت انها ام علي قال ابو حنيفة لا حد عليه ولكنه  
يعزروا وقال ابو يوسف ومحمد وان في انها كذا اذا علم بالحرية  
في حد ووطي جارية بغير ان يقرأ في المدايه في العفو  
نقصان البقرة فيجب الاكثر منها في نكاح فوايد من الحد  
مثله ولا ينقص عليه بالزنا بحد في مقام عليه الحد في الجوارح  
**في النذر**

مثله اذا وطئ جارية بغير ان يقرأ في المدايه في العفو  
نقصان البقرة فيجب الاكثر منها في نكاح فوايد من الحد  
مثله ولا ينقص عليه بالزنا بحد في مقام عليه الحد في الجوارح  
**في النذر**

والحد في النذر ان يكون في الموضع لزم الناذر في القوم  
والقاصرات والصدقه وان غاف وسالاه في الموضع فليدبر  
النذر كفي وده الموضع فليدبر ودخول المسجد وبنائه  
الغسله والرباط والسقاية ونحوها هذا هو الاصل في ايمان الدرر

في حد الشرع والحد في  
في النذر

والحد في النذر ان يكون في الموضع لزم الناذر في القوم  
والقاصرات والصدقه وان غاف وسالاه في الموضع فليدبر  
النذر كفي وده الموضع فليدبر ودخول المسجد وبنائه  
الغسله والرباط والسقاية ونحوها هذا هو الاصل في ايمان الدرر

والحد في النذر ان يكون في الموضع لزم الناذر في القوم  
والقاصرات والصدقه وان غاف وسالاه في الموضع فليدبر  
النذر كفي وده الموضع فليدبر ودخول المسجد وبنائه  
الغسله والرباط والسقاية ونحوها هذا هو الاصل في ايمان الدرر



مشهد و عذیبین الدینیر از نجیب فی اسن الموضع حتی پوراک  
او متوب نام الزلمی

10

باب رابعة الشهاداء فاجلدهم ثم ثمانين جلدة هرا في احد الوجهين  
**ملاحظة** وان يقولوا ابن الفقيه ايمسكتني احد هاتين ايمسكتني  
 اصله فانه يجوز طلب الولد كقولنا ابن النضر بن النضر

و قال لا بد ان يكون في جيبه عقالا في يوم الاحكام  
و كثر من ذلك من قال في الجيب ابرار  
و قد ما شاعرا و منكر القدر في الجيب  
عزارة في الجيب

الاول



او النور الى وابو كركك وثانيهما انه لو قال لامر ان يا محمد  
ولا بعد لا فقف بخلاف ياروسى فانه قد ف بحد ب كاي  
مستدل وله ان النور فيها انه روي في القوف والزنا  
خلاف الفقه فانه كتابه عن الزنا من حد و النور الزنا  
مستدل ولو قال يا ابن الزنا لم يثبت محضه في الزنا  
بحد حد العاقد من حد و بالبداهه فصل في التقديم  
مستدل قوله يا مؤاجر ملتقى بين يدي ابو كركك  
مستدل هو انذر اخذ الامور بالزنا في البحر  
مستدل ولو قال الصالح يا بن الزور يورفع العذر  
مستدل ولو قال الصالح يا قاضي يورفع العذر  
مستدل كل ما يجرى به عار على القوف في التزويج علم من امر  
صدر الشرع  
مستدل ولو قال يا بن يور قاضيا  
مستدل يور يا وليب القتل عزاه المعلن  
مستدل يور يا بن يورث ملتقى  
مستدل يور يا بن يور يا معلن يورفع العذر  
مستدل او لو قال الصالح يا شيخ يور عزاه المعلن  
مستدل ولو قال يا بن يور بداهه  
مستدل اذا ف صا قال يا بن يور عز بداهه  
مستدل لا فرق بين التمس يا بن يور وبين التمس يا بن يور  
لانه الكون مستلزم واحد كما صرح بداهه مستدل

28

مثله يوزن با فاضله تارة حاية  
مثله ولو قال الصالح يا كلب يوزن حواءه للمعص  
مثله ولو قال يا تحية يوزن ابن حمام  
مثله يوزن يا كلب في عرفنا لا اراد به الشتم محيط بغيره  
مثله ولو قال يا ولد الحرام يوزن فتع القدير  
نوع آخر  
مثله لا يلحق به المقدوف عار يوزن قاضيا  
مثله احوال الجود والمسلم والوسا في الوزن سواء عار الاكل  
مثله اجاب رحمه الله بالنور لا يستحق المقدم عليه  
او يثمة بالتعظيم يقول تعالى واصف جناحت للرمين  
كذا ذكر في الفتاوى  
مثله ولو قال يا قذر يوزن جامع الرموز  
مثله والكلام في التاريب فراجع اثاروت منه  
مثله اتني رحمه الله بالتعريف لا حقه القذف يجب الا يصح  
الزنا والقذف عده  
نوع آخر  
مثله لا حرم زوجه بتعريف اهلها ذكر عالم يطهها وفي القذف  
بلفظ اجماع والشم يابج يوزن حمام منه  
مثله ولو شتم دين المؤمن واما ان يكون قاضي اعراسه عا  
التي في محرقات البس  
مثله لا يمتح المقدوف عار يوزن قاضيا

والتحقيق في هذه المسئلة  
والتي هي من قبيل المسائل  
التي لا يمكن حلها بالبرهان  
فقط بل تحتاج إلى التجربة  
والقياس والحدس والتأمل  
في الطبيعة والكون والوجود  
والعدم والموت والحياة  
والعقل والجسم والروح  
والقوى والصفات والاعمال  
والاثر والسبب والغاية  
والنفع والمضار والفرق  
والشبه والاختلاف والجمع  
والافتراق والاعتدال والاضطراب  
والاستقرار والتحريك والبقاء  
والفساد والخلود والنبوة  
والانبياء والرسل والملوك  
والعلماء والصالحين والسيوف  
والجبال والارياك والشلالات  
والبحر واليابس والسموات  
والارض والخلق والخالق







مثلاً: فإبراهيم أتى سارقاً قطعاً من قوله فإبراهيم  
أخذ من عليه سلاحاً فوطئ به فخذ ما له ولو كان بها وأخفق  
بسته سراً وأخذ من قطعاً من قوله فإبراهيم أتى سارقاً  
فأخذ من عليه سلاحاً فوطئ به فخذ ما له ولو كان بها وأخفق  
بسته سراً وأخذ من قطعاً من قوله فإبراهيم أتى سارقاً

مثال: بمل صرع امرأة ألف إن واخو حمانه بده ٤٠ ووز حمانه  
غيره وحبس الي ان يظهر توبه لا يساع في الاض بالف  
مرفقضا، الوا الوالي

مسند قال في شرح قلنا مع الاسرار في حجب التنوير ان كل ما ازعم  
منه الا انه في سائر احوال اوفى حجب التنوير غاية اليأس في التنوير  
مسند جمل ضيع امراته جمل مقي وقعت الواقعة بينهما وبين زوجها  
وزوجها من غيره اوفى حجب تنوير زوجها من جمل جيس صبيته رجا  
او موت لانه في الارض الفاء من قضاء الله في الجيس  
مسند ولا يصح تزويج الكافر مطلقا مسند ولو وقع عرق  
وعرق ايضا ان كانت عاتقها والى انى ايضا امره ان يزوج

ابن الهمام  
 مثل وكذا في المحيط في بيان علاج الكافور شديد ما يزول وتورخ  
 فريسيه فوق بينهما انه وقع في سد التفتق من حمره لانه لا يملك  
 في الجوف الكلد

مثله بحبس من وضع تحت حمار او امرأة واخرجهما منزله  
الى ان ياتي بها او يعلم موتها كذا في الخط في تمام اشياء

و من بعد از این در سال ۱۲۰۰ هجری قمری در شهر  
تهران در روز ۱۵ بهمن ماه در سن ۷۰ سالگی  
درگذشت و در روز ۱۶ بهمن ماه در همان  
مکان دفن شد.

**مثله** جابر غصب جيتا تو اقامت البقي موده فاير لغاصب  
يحبس حتى يبعث بالبقي او يعلم ان ماله نهب ضايع الكمان في تلاف  
اجنب

مثلاً جل خلع حشيتة وذهب بها الى موضع لم يعلم قال محمد انه  
يجب من خلعها في بها انما كانت من غيب الظهريه  
مثلاً جل خلع امرأه ان يواضعها ووجهها من غير

او میفرماید بحسب الیما بحکمت توتة او نموت لانه سماع فی  
بالفاد و کنز فی فضاء الوالو الحیة شباهة الحید و  
مثله و قد مر ما بان الزوم اذ اضربها بفرع و حبس علی

في النفقة الزوجية

مفاد المرفوع ان يوزن ويثبت لترك الزينة وترك اللباسات  
 اذا دعاها الى خمره وترك الصلوات وترك الغسل من

بجانبه والخروج من بيته ملتقي في فصل العنبر مع  
**معد** ويحب القطع باقراره مرة واحدة او ثلث هات  
 شامدين حدور في السرد

الشرق  
عند اذ اشرق الياض العاشر عشرة وراهم او ما بقية عشرة  
وراهم مضروبة او غنة مضروبة ثم بخز كسبة فيه فوجد

عليه القلع وقور اي محفوظ

[illegible]



اطلعوا على هذا الكتاب في كل سنة  
 وحفظوا هذه الحروف في كل سنة  
 وحفظوا هذه الحروف في كل سنة  
 وحفظوا هذه الحروف في كل سنة

في غير الاسترطه من دعوى البترازيه في نوع

**مثله** اي اذ كانت خفيه في عشرة دراهم مضروب بحيدة  
 محز اياها او حافظه قطع ان اقره او شمس على خورق  
**مثله** وم قطع بصدق واليمين قائم زها وان لم تكن قائم  
 فلا ضار عليه وان استكملها من الملتقي في او اخر الترق  
**مثله** المديون بكتاب اياها التوقا على بعض فصول العادر

**باب قطع الطريق**

**مثله** واذا خرج جماعة من طريق واحد يوق على الامتاع فقصده  
 قطع الطريق فاقطعوا قبل ان ياتوا او يقطعوا فحبسهم  
 متى يجدوا في الطريق اذا قطعوا واخذوا المارقالامام بخلافه  
 قطع ابراهيم وابراهيم من خلاف لوقتهم وصلبهم واذا شق فقتلهم  
 وصلبهم وقام محمد بن بشار او يصلب ولا يقطع الى اخره من الهدايا  
**مثله** واذا خرج قوم بمقتل فقصدهم فاقطع الطريق واخذوا  
 ما لا يملكون والمأخوذة اذ اوق على جاعتهم اساب كل واحد منهم  
 عشرة دراهم فقصدهم ما يقطع ذلك قطع الامام ابراهيم وابراهيم

**باب من قطع الطريق**

**مثله** واذ يورثونهم لولا في الميراث او خباثتهم وبين الميراث  
 سيرة سيرة على الامام فاقطع الطريق قال في الامتاع  
 القوي المذبح بكتاب الطريق

**مثله** وهذه الهدايا واخذوا من التوقا ورد المار فاجوز كتاب  
 ورد المار لم يجد المار في الاصل او ليا والمقتول مقتول

من شرطه في كل سنة في كل سنة  
 من شرطه في كل سنة في كل سنة  
 من شرطه في كل سنة في كل سنة  
 من شرطه في كل سنة في كل سنة

حد وقيل لم يجد بل دفع

او يصالحوه وانما اذا تاب ولم يرد المار فقتل فقتل  
 او ليا في كافي المحيط قمتاني في كتاب الجهاد

**في البقاء والظلمة**

**مثله** فقل الاعوانه والتعانة والظلمة في ايام الفسرت  
 اني لم يكن من ميثاقنا باستدوان السيد الامام ابو شجاع  
 السمرقندي يقول في كتاب قاتلهم ولا يقضي كونه الاعوانه ولا

القاضي حال الذين قاتلوا من متفرقات الكرامية

**مثله** قال القاضي الامام ملك الملوك ابو علي ان محب  
 عزه من ميثاقنا في الماضي ووقع بين الناس الشرافا الى ان  
 ما في الجحيم فاجاب القتل مشروع عليه واجبا لفساده والتم  
 فيه من شامه بشر ملك العلماء نظم الجواب بطلان هو مع فتح  
 الغفار في التوضيح

**مثله** فقل الاعوانه والتعانة والظلمة مباح لانهم مع  
 في ارض الفاد وقال السيد الامام ابو شجاع في كتاب قاتلهم  
 ولا يقضي كونه الاعوانه قال المصليين هذا اختياره في  
 بكنه في ان من منكر احد الخبايا

**مثله** في جواهر الفاد وقال القاضي الامام ابو العباس  
 عزه من ميثاقنا في الماضي بالفاد ويوقع بين الناس الشرافا  
 الى ان ما في الجحيم فاجاب القتل مشروع عليه  
 خزانة الزوايا في القتل الموزر

**مثله** ولفد الكتب بالسبابة افترابه بقتل الاعوانه والبقاء

من شرطه في كل سنة في كل سنة  
 من شرطه في كل سنة في كل سنة  
 من شرطه في كل سنة في كل سنة  
 من شرطه في كل سنة في كل سنة



**مسألة** ولو كان له أهل الحوب لا يعصم بمقتضى في دار الحوب  
 والمسلم إذا تزوجها أو الحوب أو أن من مائة ثم جعلوا إلى دار السلام  
 احتصوا إلا العاقلة التي لا يفتي بهم لأنه إلا ما كان وقع في أموره ولا شأنا  
 على أموره الماضية والشفقة لا يجب في دار الحوب الحكم بتلقي  
 وإن كانه الذين يسوم قوم من المسلمين عذر وإما بل  
 ولو أدى لم يبع المسلمين إلا بشرط أنه فكاك السبي وإما بشرط  
 من فكاك السبي وإن اشترى وأرباع لانهم كانوا في أمان المسلمين  
 فإنهم إمام بعض المسلمين كما ما به أجمعه ولا يكسب المسلمون ربحا  
 المشركين وأموالهم إلا حاز في تلك الحرب من البسوط  
 ومن أسلم منهم حوز بسلامة نفسه وأولاده الصغار  
 لأنهم مسلمون بسلامة متبعين ويكونوا حوزا جوهرهم القدر في ذلك



والله اعلم بالصواب فانهم قاضوا له لم يملكوه عند الحقيقة  
وقالوا يملكونه في الاختلاف في الآراء والحدود في عبادته

على يد عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب

فردى للمالكه بزيادة على ما في الوكيل له ان يتفق البيع وبما  
من المشتري له وانما ضمن الاول من سكر الحاسنى استبداداً فخره

بالشئ الذي



مجاناً خیر الہدایہ و باب اخلاص و تقویٰ

منه قال لعنه الله على من علمه في وجهه ملكه احمده جل

رضي الله عنه المشركين اخذوا ما في جمل من المسلمين

و بعد ما قبل استیفاء اعدایا بفرستادن و از وجودها بعد  
القیام اخذ نمایند و از سزاها و جزایا

ظهر المستوفى قسمها الامام وضمها وفتح زنة واخرتها

وقبل الحكم بالخراج افند ما على مالكانت عنده من عشرة اوقاع و

ولا يجوز على القسي ولا خلاف في الوضوءات التي هي في

مشهد و حاجیه علی امراة و وصی و نازم و نازم و نازم

2

وغير لايب صد التبريد

القبائل والنساء والرجال والمهاجرين والمهاجرات والعهد والشجرة

الثاني والرغبة والمنفعة ابراهيم واجلهم والقيس وفي الهداية و

کذا المصنف وروای یوسف از یحیی بن علی بن یحیی بن ابی ابراهیم از اهل نه زمار

وأيضا موضع علي المكتب والمدرسة وأم الولد وفي الكافي ويروى عن

موايدهم وما يرضع على الرضاعة البين في الطول: السس ودم حرة

ابن حنیفہ ابن بصری علیہ السلام

مستقل وناظر اهل الاخلاط صدر الشريعة في سمر العام

**مسئله** و روی محمد بن ابی حنیفه انه یوضه علی التیمب اذا کان یغدر

عبدی الملک و هو قول ابو یوسف و در فی الخیر

منه وتسقط بالموت وبالإسلام فقد التزم به

لأنه لو صحت بلا صحتها لم يثبت لها صحتها فانه لا يجوز ان يثبت لها صحتها

وَقَدْ رَأَوْا الْوَحْيَ الْبَرَّ وَالْكَافِرَ فِي الْأَمْصَارِ وَمَعْنَاهُ

الاهاء لانا في النوح واختلف المتابع قال من يطلع بمنصور وقال

منها بخارها قال الشيخ في الاصل ان قرية غاب اهلها الذمة

لا يفتنونه ولا يفتنونه من المصن

مثله وان ارادوا اهل الذمة اطعموا بالبيع والكنيس او الجوس

فقد كان له في ذلك ما لا يحصى  
من الفضل والبركة على من  
كان معه من المؤمنين



**مسألة** بيت الفناء انما ارادوا ذلك في امصار المسلمين و  
 فناءه في فناء المصر فهو اعند ذلك الكار قاضية في الجوز  
**مسألة** واذا وقف الامم على بنة جديدة او غيرها فقامت  
 في القديم جوتها وكذا اذا وفي العتيق فتح الفناء في الجوز  
**مسألة** انما يجوز بناء وما انهدم من القيد لانه لا يثبت  
 ولما اقرهم الامم فند على اليرهم الاعادة واشت والالاء بالجوز الالاء  
 علي ابن الاول كما في الخاتمة ثم الجوز في الخاتمة  
**مسألة** واذا انهدم القيد الاعادة وهما لانهم اقر واعليها  
 شرح المختار  
**مسألة** وان يجوز لاهل مصر ان يخذ مال الجوز بربطه على القيد  
**مسألة** يجوز في الربوة على ابناء الاول قاضية في الس  
**مسألة** انما يثبت على المير و يجوز في القيد فالت في الجوز  
 اكره ما بعد ما يثبت على الجوز فالت في الجوز  
 وكمره فانما يثبت على الجوز وقاضية في الجوز  
 منقول عن ابي يوسف فالاول اختيار اكره في الثاني اختيار  
 الباني درر غر في المحنة  
**مسألة** ولا يصح ايفاء من حرمه بربطه وحاب دام ولد ووقف  
 وخلا لا حكم الرهن بربطه ولا يثبت الاستيفاء منها  
 لعدم المالك في الجوز عدم جواز بيع ماواه درر غر في الرهن  
**مسألة** وينبغي ان لا يضرب الرهن الا في الجوز في الجوز  
 بحيث لا يفسد من خارجها في الجوز

صحتها

في الجوز

**مسألة** وماه من فناء المصر في القرية او موضع ليس في امصار  
 المسلمين فانهم لا ينعونه في الجوز والاختيار في قاضية في الجوز  
**مسألة** واذا اراق المسلم حرقه او قتل ضيقه ليس في ذلك  
 ويكون ضامنا الا ان يكون له ما يرى ذلك فلا يضمن قاضية  
 في الجوز  
**مسألة** اهل الذمة في المملكات كالمسلمين مباح للمسلم  
 ان يفعل في مملكته بما يشاء وما لم يجر للمسلم في الجوز  
**مسألة** وفي الخاتمة الذمة اذا اشترى دارا في مصر ذكر في العشر  
 واخراج ان لا يثبت في مملكتهم وان اشترى بها على وجهها في المير  
 ونسب الجوز الرابع  
**مسألة** وانما ركن الدمة دورا في مملكتهم ليس كقوتها  
 جاز يشترط عدم تغلب الكافات بكنهم فانهم في الجوز  
 بالاعادة لانهم والكنة ناعته ليس فيها المسلمون  
 الابصار  
**مسألة** وفي الجوز يكتفون ان يكتفوا في امصار المسلمين بربطه  
 وبشره وانما اسواتهم لانه منفعة ذلك تعود الى المسلمين  
 الجوز في الشرع  
**مسألة** ولو سلب المسلم في البنية فخره وانما هو في الجوز  
 فلا يثبت في الرقبة من اهل الذمة ثم شرح سركيس  
**مسألة** ويصح شره او فساد او مصادرة الجوز على الجوز  
 عن ملكه من سيرة الجوز

في الجوز



مثلاً اي صار الذئب للحاق او الغلبة كالذئب في قتلهم وضع  
 حالهم لو رستم لانه النخ بالاموات بسين الدارم الخ الزاوية  
 مثلاً وكن الكفالة الايجاب والقبول. درر غرر  
 مثلاً وان ينقص عهده بالاباء عن الجزية او زناه بمسألة قبل  
 مسألة النبي صلى الله عليه وآله في جبر الخو او الغلبة عليه من

لی

فلم يذكر في الكفر وغيره ومن المتنزه مثله تعليق السلام

اول قال انما مسلم



بالشرط وكذا لم يذكر في هذا الخبر استيفاء عنها ما ذكره من  
 ان الاقرار لا يصح تعليقه بالشرط لا زجارة من التصديق  
 والاقرار بفتح الغاء قتل **الشرط**  
**مسألة** اسلم الجنون لا يصح والقبضي في اول الحال مثل الجنون  
 في الحيات العاد  
**مسألة** اسلم السكران يصح وارتداده لا يصح ولا يبين امراته  
 من بارتداده ويجوز على العود الى الاسلام **مسألة** العاد  
**مسألة** واسلم القبي في اول صبح وكذا ارتداده خلافا لابي يوسف  
 ويجوز على الاسلام ولا يقتل اذ ايه من الملتقي في اخوان المرد  
**مسألة** ومن اسلم منهم اخو بهد صنف واو لاده القصار  
 فانهم مسلمون بحد ثبوت او لاده الكبار في انهم كفار تجوز  
 ثبوتهم **مسألة** هادي في التبر مخلصا  
**مسألة** اذ اقر القبي عاقلا او غير عاقل لا قبل بالبيع حتى لا يورث  
 في الدين مالم يصنف الاسلام اعطاه القصار لا كسره وسنحه  
**مسألة** ولما اودوا الكفار اذا ما توالوا قبل ان يصنعوا اختلاف في  
 اهل السنة ويجوز رور عن محمد في ان عذ ان قالوا لا عوق  
 تيق لا يوجب منهم في ذنب وبعضهم قالوا لا يكون في الجنون في العمل  
 وبعضهم قالوا لا توالوا في يوم الميثاق في اعتقاد يكونون في  
 الجنون واذ قالوا انهم اعتقاد يكونون في النار رور عن ابي حنيفة ان  
 توقف فيهم وكمل لهم الى الله تعالى **مسألة** في الجنون  
**مسألة** وفي نوا دهم في اخو زبادة توقف في حقيقته في الحال

مسألة ودر لاي

بكل ما

المكشاة

الشركين ومكشاهم في الاخرة انهم في الجنة او في النار وكذا قال ابو يوسف  
 ومحمد الا ان محمدا بن الحسن قال ان الله تعالى لا يوجب احد الا ان يثبت  
 اجسا من الناطق في السر  
**مسألة** وفي القتا ور قال محمد بن ابراهيم يوقف في اطفال المشركين  
 والمسلمين والمختار ان الوقف في اطفال المسلمين مردود فانهم  
 في الجنة وانما البعض في اطفال المشركين انهم قد ام اهل الجنة  
 في الجنون كذا في المصنف **مسألة** براد في الكراهية  
**مسألة** وتوقف في الاغتر قال محمد بن ابراهيم في كونه ارا او لا يخاف  
 ولو قال ليس كما الفتا وقال لا يجر ثبوت لانه يجب المكشاة الكراهية  
 الحق في النوازل  
**مسألة** فيما يكون كفرا في الاسلام  
**مسألة** جمل قال لا خاذل من ابي الشرح فقال لا ينفذ بباده يانز  
 بر دم يكون في الغناط الكفرية الخدصة  
**مسألة** ومن القتا والظلمة قال لا خاذل من ابي الشرح لا اذهب  
 حتى ياتي بالخبر كذا **مسألة** في الحاور  
**مسألة** ولو قال في شيرت به داهم اردو ستمت واثبت  
 به كتم يكون خلاص في الغناط الكفر  
**مسألة** قال فيجب ان يحكم خدي كتم فتا خصله في حكم منوهه هذا  
 كزونة انكسب معصيت **مسألة** جامع الغصون  
**مسألة** فليس يتوزر كذا في القتا  
**مسألة** او قال ان يجر شيرت يكون لانه رد حكم الشرع براد في الجنون



وله السلام على من اتبع الهدى ووعده بما يعظم به

المشرك

فانما نعت اليوم بالاسف والبرحمة عند برزخه في الدار صبا



**مسألة** ونصا بها لثلاثة أربعة جلا وليقبة كحدود والعقد جلا  
 عز في الشهادات  
**مسألة** من أنكر القامة أو كنه أو أنكر يكفر تارة حاشية  
**مسألة** ولعلم أن من أنكر القامة أو كنه أو أنكر يكفر برار الشهد  
**مسألة** أنكر أيضا غيب طعنا فاعلم أن كنه اسم الله قال لا يكفر  
 ولو ذكره عند شرب الخمر على وجه الاستحسان بكونه قبيح فلهذا كونه  
**مسألة** ومن اعتقد بحال حراما ولو على العكس لم يفرغ الزنا  
 في النكاح الكفر في النكاح الثالث فما يكون كونه أو لا  
**مسألة** طلبت هذه المسألة في الجهد ولم أجدها وصدر الجهد  
 ضريح بأن حرمه ليس من عدي إليها لاختلاف فيها فكيف يمكن  
 المستحل وأفتى أبو السعود بعدم إكفر المستحل للمعصية كبرئته  
**باب المني**  
**مسألة** من فرقة يوقض عليه الدم ويكشف شبهة انكحاته فانه  
 استعمل جسد منتهى أيام فانه لا يقتل وتوبة بالتبرع من كل  
 دين سوى الإسلام من الملتقى في الزنا المبرور  
**مسألة** ولو ارتد العياذ بالله تحرم امرأته ويجوز النكاح بعد إسلامه  
 بعينه الحج وليس عليه إعادة الطهارة نافع  
**مسألة** ويرى من ملكه من مال موقوف فافان رسم عاد وانها لا تقتل  
 أو كنه برار الحرب حكم بدعوى مدبره وأقبات لولده وحلت بونه  
 وكسب إسلامه لو رث المسلم وكسب ردة في آخرة دونه مطلق  
 منه كذا كتبه كما لو رثه المسلم من الملتقى في الزنا المبرور

بالهنة  
 من قال ان هذا حاله لا يكفر  
 من قال ان هذا حاله لا يكفر

والله اعلم  
 من قال ان هذا حاله لا يكفر  
 من قال ان هذا حاله لا يكفر  
 من قال ان هذا حاله لا يكفر  
 من قال ان هذا حاله لا يكفر

فان قالوا ان هذا حاله لا يكفر  
 من قال ان هذا حاله لا يكفر  
 من قال ان هذا حاله لا يكفر

**مسألة** جلا إذا ارتد يوقض عليه الدم فانه لا يقتل  
 احكامه باطني فالله  
**مسألة** والمرأة لا تقتل بل تحبس حتى يسلم أو يطلق في حبسها  
 فستلزم الامانة لكن الامانة ترفع الي المولى بما يجعل حبسها الي السيد  
 سواء طلب من ذلك ام لا في العييج ويؤثر هو جبرها جميعا بين حق  
 المولى وحق السيد الاستحسان فانه لا منافاة بين جلا والعقد المبرور  
 فانه لا فائدة في دفعه اليه لانه لا يقتل ويستثنى من خدمته لها وطول  
 فقد صرح الشيخ بما لا يطولها ولم يذكر المعنى انها تقرب لانه لم يذكر  
 في أبي مع الكبير ولا في حق الرواية وقد نقلت روى في النكاح الكفر  
**مسألة** انها إذا ارتدت تقرب عنه وسبعين وهو رغب يقول  
 اليه بوسف في نهاية التورن وهو الذي هو ذنب في كل يوم يقرب كذا في  
 حاشية الفهرس  
**مسألة** وذكر في فتح القدير وروى في حاشية انها تقرب في كل  
 يوم سبعة وثلاثين سنة إلا أن يموت أو يسلم ولم يفسد بوجهه ولا  
 وهذا اقتل معناه لا يموت من الموت بل يموت في الزنا المبرور  
**مسألة** اما المدة فلا تقتل وقالان في تعلق ولكن تحبس حتى يسلم  
 ويقر أو يفرق من الزنا المبرور فانه لا يقتل ولا يحبس من المبرور  
**مسألة** وتم يذكر المعنى انها تقرب لانه لم يذكر في أبي مع الكبير ولا في حق الرواية  
 من الجبر في المبرور  
**باب المني**  
**مسألة** ونصا بها لثلاثة أربعة جلا وليقبة كحدود والعقد جلا  
 عز في الشهادات  
**مسألة** من أنكر القامة أو كنه أو أنكر يكفر تارة حاشية  
**مسألة** ولعلم أن من أنكر القامة أو كنه أو أنكر يكفر برار الشهد  
**مسألة** أنكر أيضا غيب طعنا فاعلم أن كنه اسم الله قال لا يكفر  
 ولو ذكره عند شرب الخمر على وجه الاستحسان بكونه قبيح فلهذا كونه  
**مسألة** ومن اعتقد بحال حراما ولو على العكس لم يفرغ الزنا  
 في النكاح الكفر في النكاح الثالث فما يكون كونه أو لا  
**مسألة** طلبت هذه المسألة في الجهد ولم أجدها وصدر الجهد  
 ضريح بأن حرمه ليس من عدي إليها لاختلاف فيها فكيف يمكن  
 المستحل وأفتى أبو السعود بعدم إكفر المستحل للمعصية كبرئته  
**باب المني**  
**مسألة** من فرقة يوقض عليه الدم ويكشف شبهة انكحاته فانه  
 استعمل جسد منتهى أيام فانه لا يقتل وتوبة بالتبرع من كل  
 دين سوى الإسلام من الملتقى في الزنا المبرور  
**مسألة** ولو ارتد العياذ بالله تحرم امرأته ويجوز النكاح بعد إسلامه  
 بعينه الحج وليس عليه إعادة الطهارة نافع  
**مسألة** ويرى من ملكه من مال موقوف فافان رسم عاد وانها لا تقتل  
 أو كنه برار الحرب حكم بدعوى مدبره وأقبات لولده وحلت بونه  
 وكسب إسلامه لو رث المسلم وكسب ردة في آخرة دونه مطلق  
 منه كذا كتبه كما لو رثه المسلم من الملتقى في الزنا المبرور

من الجبر في المبرور  
 من الجبر في المبرور



ورثته من غير ان يترك له من ثمنه شيئا  
 وصلى عليه من ثمنه شيئا  
 ولا يقبل من ثمنه شيئا  
 ولا يقبل من ثمنه شيئا  
 ولا يقبل من ثمنه شيئا

لا طلاق النكاح من النكاح

**مسألة** وسدس القبي القبر صحيح وكذا الرضا خلفا لابي يوسف ويحرم  
 علي كسهم ويقتل من المنة اخو بلمدة  
**مسألة** ويعرف خراج الارض والحجزة وما يؤخذ من نصارى  
 تغلب المعتقة وذراهم وكل ما يتولد من نفقة العامة المسلمة  
 الكراع والاربع والورد للورد وعامة اجسار القنطرة وعوامها  
 العامة وبناء على جود النفقة عليها والفقهاء قاضين في العونة  
 والمخرج في كتاب النكاح  
**مسألة** ونوع اخوها اخذ من ثمنها الميتة والذبيات ولم يترك ثمنها  
 او تركت زوجها او زوجته فتمت حجة بيت المارة يعرف في النفقة  
 المص في اودتهم وعلمهم فتم قراءه ولا كنفه الوالي الذين لا مال لهم  
 والنفقة الاضطر والنفقة من هو عاجز عن الكسب والواجب على الله  
 والولاية وان لم يكن الباعل الحقوقي لاي بابها غاية بيت في الكوفة  
**مسألة** ومقدار ما يعرف في مفرق مفرق في اجتهاد الوالي من  
 خزانة الروايات معارف بيت المال  
**مسألة** لانه حوالا خذلت لطان من خزنة الروايات  
**مسألة** الا ان يراه الامام مصلحة فيقبل ما رآه ابي شريح المختار  
 في التمار واللواء  
**مسألة** وتومات كجندة في السبب قبل خروج العيا بام  
 ورثة ثمانية وقف معين للنسب  
**مسألة** صاحب النسخ جاز في المستغنين من النسخ

ورثته من غير ان يترك له من ثمنه شيئا  
 وصلى عليه من ثمنه شيئا  
 ولا يقبل من ثمنه شيئا  
 ولا يقبل من ثمنه شيئا  
 ولا يقبل من ثمنه شيئا

المنه قبل اخذ العتق ما وجبه التمس في غيره من العتق ما  
 في وارثه ولكم في ذلك اجاب انه عتق بالعتق يكون في مقابلة  
 خدمته ولا سبب بالاجرة وبعد الشئ هو التي كانت في العتق والبز  
 في العتق ويحكم الفلانة ثمانية مائة في ذلك الشهر في اخذ وارثه سبها  
 الشهور التي خدم مورثه فيها وما اخذ من الثمن الذي كان يخدم  
 فيها ايضا من زجره الفداء وكذا في مدة الفداء  
**مسألة** ثم ما خرج من الارض كذا لصاحب السند قاضي في المارعة  
**نوع آخر**  
**مسألة** قد علم انهم العتق الغير الا زمة ولهذا لا بد من شرط  
 ولا يصلح الحكم بها مقصودا فلا يكون القول بتمت في النكاح الرقي  
 في باب الكيل  
**مسألة** وهي غير لازمة في الجانيين فلا يكون غل في شرط علم الكيل  
 بحال في قول الكيل في النكاح الرقي في قول الكيل  
**مسألة** ويجوز ان لا يعلو التمر بمرز في المذرع والتمار  
 وكذا السج  
**مسألة** ويصير قول الامانة مقدار ما حصل في ايديهم من الغلات والار  
 والوصي والقيم في ذلك على التواء والاصل في الشرع ان القول قول  
 القابض في مقدار المقبوض وفيما يجب من الاتفاق على التمس او على  
 البضعة وما عرف منها في مؤنات الارض مؤن ذوده نقلا في تاج  
**مسألة** ولا يقبل الباع حتى يرد منه مئتي مروج الفاس  
**مسألة** فانه ما لا يباع فالتسريح حتى يرد منه مئتي مروج الفاس

نوع آخر



**مثله** بما تضمنه لم يكن للضمان فائدة في البحر في المهر  
**مثله** وهو العانة في يده منقطة قبض المستر في البحر في المهر  
**نوع آخر**  
**مثله** فإذا اقرت الجارة وفعل شيئاً في ذلك لم يجر  
**مثله** فأيضاً في الجارات الفاسدة  
**مثله** ولو قال له يوتي هذا المتاع يا جوارهم أجازته لم يمتنع  
**مثله** أجازوا له الجمل لا يراعيهم ولو أجازهم بالبيع والشراء لم يمتنع  
**مثله** له الجوار في استئجاره خلافاً في من من الجارات  
**مثله** تنقذ بالشرط المفق للبيع والبيع الأصح إلا أنه يمتنع  
**مثله** وجهالة المستبوع في جمل الإجارة بوجه أو داره بما يعين ويخدم  
**مثله** فإنه قدرت بهذين الأخرين وجب الجمل باستيفاء النقطة  
**مثله** بالمالين في درر يوزن في الجارة الواسعة  
**مثله** الأكره لا يتحقق في غير أن لا في قول الجارية حنفية وفي قول الجارية  
**مثله** يتحقق في كل منجاب بقدر على تحقيق ما يمدونه وعلى العترة كركه  
**مثله** سكونه في ولاية قار على الغنم حربي وجب عليه  
**مثله** جالس عترة في عترة قارته قبضته لم يمتنع في قول الجارية  
**مثله** في ذلك ولا في غير صحيح فأيضاً في الأكره **كتاب النكاح**  
**مثله** هي أمانة في كونه مستنداً أنه أخذها ليردها على صاحبها ولو  
**مثله** في المفق في أول النكاح  
**مثله** ولو وضعت في يده فله كذا قوله في يده لا يمتنع  
**مثله** لمراد الضمان لا يمتنع لعدم التبع في ذلك قال الجارية فله جمل الجارية

في صاحبها

**مثله** في يده لو لم يكن له أخذها ليردها على  
**مثله** وانفق الضمان فيه بموتها وبقائه وألا لا يمتنع في أن يكون الأمانة  
**مثله** شرط لها عند النكاح ولما إذا لم يمتنع منه فلا اتفاقاً كما تقدم  
**مثله** نظيره في النقطة وإنه القول قوله أنه لم يمتنع منه ثم رتب البيع  
**مثله** من النكاح رضا به جاري  
**مثله** وإنه أمانة في يده فله كذا قوله في يده كذا  
**مثله** هذا إذا اشهد به في يده كذا  
**مثله** وفي التجرية إذا استختم عبداً بغير امره أو قاداته  
**مثله** وسقطها أو عمل عليها أو رب بغير إذنه فهو ضمان عتب  
**مثله** من تلك الخدعة أو غيره من نفس العبد في ضمان العترة  
**مثله** قوله وأمر نفقة كالنقطة أو حكم نفقة الأبى حكم  
**مثله** نفقة النقطة لأنه لقطعة حقيقة فلو انفق عليه لا أخذها  
**مثله** في الغرض في مبرعاً وبأنه كذا في الرصع بشرط أن يتوافق  
**مثله** الرصع على المصع ولا يجوز لنفقة الدين من البعير الربوي  
**مثله** ولو انفق بأمر الغنم في ذلك ديناً على صاحبها ولو انفق  
**مثله** المراد بأمر الحكم في تصحيح القول  
**مثله** في يده على المودة ذكره في الكثرة ضمانات لم يمتنع في قول الجارية  
**مثله** فإنه قال له المدة بقاء القرض وإن علم ملكه وحفظه  
**مثله** لصاحبها ومات من ثمنه ما انفق عليه منه فإنه جاء بعده و  
**مثله** برهن دفع في القرض إليه وبأنه يملك نفقته معه ولو لم يمتنع به الكفاية  
**مثله** لم يمتنع في نفقة في تزوير البصائر

ولو انفق في يده فله كذا قوله في يده كذا  
 ولو انفق في يده فله كذا قوله في يده كذا

في يده على المودة ذكره في الكثرة ضمانات لم يمتنع في قول الجارية  
 فإنه قال له المدة بقاء القرض وإن علم ملكه وحفظه







ولوا دغيا في علي المقفود اعنه من ويا او ودية  
 لم يلق الياد عوا لالة الدغور اقات مع علي الخصم والورثة المي  
 خصا به موت ولوا الحق في المقفود

**مثله** وكذا في قوله حين اذ لم يكن لها شيء ثم اجتمع منها ما كان في  
 كثيرة فهي الزوج وكذا المرأة معينة لانه اذ كان لها ما كان في  
 خلوها ثم سئل القيد فغدا في حصة العناور  
**مثله** الا في الكبير والقبيل في الكتاب ولم يكن لها شيء فالكسب كل الا في  
 الكبير لانه القليل معين للكبير لانه في الكبير ثم لانه لا شيء في حق الا في  
 وكذا في قوله حين اذ لم يكن لها شيء ثم اجتمع منها ما كان في الزوج  
 من العناور

موضع الدرابية السرى  
**محل** واصل إلى القصب أو الموضع أو انصرف في القصب أو القصب  
 ويرجى لا يعطى له الزرع عند ما حقا فلا يلبى يرفق وقرقندل  
 فرغف الدرابية

المجلة

مسئله اوله شرعاً احد شرکي الغناه من غير نكاح البحارة فلو خافه  
لا يكره واحد يحكم الشرع ان يكون وكيل صاحب والوفاة تقبل التحقير  
فاذا اختصنا نوعاً من كل واحد منها في شرعاً سوى ذلك لا ينبغي  
عز صاحب فيكون مستر بالشفعة خاصة في البسوط الشرعية  
مسئله دوم شرعاً يجوز الشرع ان يكون الزمجه معلوم القدر

فصل في الوضوء على قدر الماء والإسرة وغير ذلك من اللطائف في  
في شجرة العصفور

مسألة إذا وقع اليأس أو خربة بالحلف ليكون الحاثت بينهما يغفر  
والحائض تترك لصاحب البقرة وعليه اجتناب عن الموضع اليه وتترك  
الحلف قال مالك ومشيئة ذلك وفاته واتخذ المدفوع اليه بعض اللبن  
مسألة والبعض فانه يجره فانه يجره فانه يجره من اللبن فهو الحائض  
وما اتخذ المدفوع اليه حلاً فهو المدفوع اليه وانقطع حلالاً كان حلاً

[illegible]



لشركه اسم والمخني وعلى المدفوع اليه لصاحب البعثة شركه  
الدين وعلى هذا اذا دفع جماعة الى آخره ليلكون البيضا  
بينها تاما رعاية في الامارات

**مثله** وهذا الوفق البتوت لا ان في العلف ليلكون الحادش  
بينها بالنصف فالحادش كله لصاحب البتوت ولا على البتوتين  
العلق واجلشركه وكذا الوفق الذي حاجبه ليلكون بالنصف  
من شركه حادش الفاور

**مثله** وما حصل من محمول وليس فهو لا للمالك باخلاص  
العقيل في التفرقة الفاسدة

**مثله** حلافة من حلافتين على ان يحسب البتوت المصلح  
والرئيس يكون بينهما لا يكون واما تحت المدفوع اليه من البتوت  
والدين يكون له لا ينفق على المالك في ذلك وعلى المدفوع اليه  
مثلا تحت البتوت لانه الدين متساوي على ملك البتوت  
عليها ان كانا علفا بعلف ملوك كما اكلت اربعة الرطل  
اجقيام المشجوع عليها اجمالت احبائه في العجائب

**مثله** اجمل الادوات دفع دابة او مترا او شحنة ليلكون  
والاجور بينهما كما في آخرها فلا يملك ولا اجور من شركه

**مثله** حلافة من حلافتين وقال في عشرة فاذا دفعه  
قاي لوسف ليلكون عشرة او ليلكون فلا اجور وان في ذلك  
لان الاتر في الاجور باعده بعشرة وانما جعل الاجور اذا باعده اكثر

في حلافة من حلافتين على ان يحسب البتوت المصلح  
والرئيس يكون بينهما لا يكون واما تحت المدفوع اليه من البتوت  
والدين يكون له لا ينفق على المالك في ذلك وعلى المدفوع اليه  
مثلا تحت البتوت لانه الدين متساوي على ملك البتوت  
عليها ان كانا علفا بعلف ملوك كما اكلت اربعة الرطل  
اجقيام المشجوع عليها اجمالت احبائه في العجائب

من عشرة وانما باعده باع عشر او اكثر من عشرة فلا اجور  
ورما وقال المحرر رجح جلاله اجلشركه وان لم يبع اذا تبخ ذلك  
وتجوز ان يحكم عقد فاسد تحت اجلشركه والفقير على ان  
يرى لانه لم يجعل ليلكون باعده بعشرة بالفاجع من احيائه في الامارة  
الفاسدة

**مثله** حلافة من حلافتين فقال للاخيه بالشركة ما يكون رجح  
فهو يتا نصفه والشركة تبيعهمه فالرجح لصاحب المال ولا  
اجور مثل علف في اول الشركة من بولها الفاور

**فيما لشركه وفيها لا**

**مثله** واذا كان الدين بين ثلثة مثله مثله على ان يباع  
استاجر وصغر الثالث وطلب نصيبه بغير المدفوع اليه في البتوت  
**مثله** الدين المشرك اذا قبض احد ما شئت بانه الاخيه  
من مصلح الدرر عر

**مثله** الدين المشرك ان يكون واجب ليلكون مثله كمن البيع او  
مستطاف واحدة وكلمة المالك المشرك والموقوف بينهما وقية المالك  
المشرك من مصلح الهدية

**مثله** حلافة من حلافتين على حلافة من حلافتين المديون  
لانه ليلكون اذيت كسوقا قبض في قايته في شركه العنان

**مثله** حلافة من حلافتين على حلافة من حلافتين المديون  
لانه ليلكون اذيت كسوقا قبض في قايته في شركه العنان  
وموقوف العقد اربعة الى اربعة حلافة دور الشركة ليلكون

ان صاحب الدين لا يشترط ان يكون حلافة من حلافتين  
عنى ان ما قبض احد المالكين في البتوت من مصلح الهدية  
تفصيل في صورة الاصل والفضل



مثلاً وانصالي على ان يكون المدعى المدعى عليه ويرد المدعى المدعى عليه

المشور

[illegible]

10

10











فإنما يحتمل القصة قبل القضاء واطلاق الوفاء في مثل المصنف  
فإنما لا يقتضي العقد أن يحكم بعمدة وقف الشارع وبطلان الاختلاف في المصنف  
وإنما لا يقتضي مثل ذلك قوة منصوصاً في يجوز القضاء والافتاء  
بأحدهما كما هو جوابه ووقف البحر في اختلاف الترخيم  
**مسألة** وقال محمد رحمه الله يقر الوفاء واليه نهج عامة المصنفين  
منهم من قال لا خير وذكره كتابه تعارفه انفس وليس في  
حقه ليس بطلان فهو جائز في نوع ذلك في وقف الموقوف

مثلاً واذا اطلق الحکم واجازت وقف غیر مسجد از اطلاق  
للوارث ثم یزعم ان بیع الوقف برأیه فی الوقف  
مثلاً یزعم ان بیع الوقف برأیه فی الوقف  
بالتقصید بالغلة فایضاً بیع الوقف قلداً

**مثلاً** قال اذا جاء غدا فاني هذه صدقة موقوفة او قال  
ان ملكك هذه الا فاني صدقة موقوفة يصلح الوقف  
بترتيب في الوقف وتعليق الوقف بشرط لا يصح بترتيب في الوقف  
فيما ليس وقفه ولا يصح وقفه

مسند لو وقف السلطان ارضا من بيت المال على عيسى عهدي

عامة لم يكن جاز الوقف فاضحا في الوقف

اصول الوقف في مجرمه الفصح وكذا في وقف الكرد ابرهه الوقف  
لا يجوز له ان ياتي الكرد او البنا منقول وقفه ما متاعه الوقف

اصل البقعة موقوف على جهة قرينة قبل عليها بناء وقف بناء  
على جهة قرينة اخرى اختلف المتأخر في قال بعضهم لا يجوز لاجزاء  
القرينة اذا اختلفت لا يغير البناء بقعة فاقب ما اذا كانت  
البقعة مستند لنفسه وقال بعضهم يجوز ان يجهز القربة  
وان اختلفت فاصل القربة يتجهها واقفة على الجهة لا يوجب اختلف  
الحكم بعد اتفاق اصل القربة هذا قلنا في سبعة متوحد في القرينة  
او بركة او نوب بعضهم الاخرى وبعضهم مدر المت والوازم وبعضهم  
القبضه وبعضهم الطلق جاز اصل القربات وبذلك نؤمن بعضهم الحكم  
لا يجوز كذا ههنا واذا وقف على جهة ثلث البقعة وقف عليها  
يجوز بالاتفاق ويصير تبعاً للبقعة كما لو وقف البناء والقرينة  
جميعاً على جهة واحدة واما اذا غلبت جهة وقفها على غيرها  
في أرض غير موقوفة فلا يخلو ان وقفها بموضعها في الأرض صح  
تعال لأرض بحكم الاتصال وان وقفها دون اصلها لم يصح  
الزكاة في أرض موقوفة فتوقفنا على تلك الجهة جاز وان كانها  
على جهة اخرى فيقال الاختلاف البرزخ وهذا لان الشجرة نظر البناء  
وهذه من اقسامها في الأرض وهي تبس بحكم الاتصال البناء موقوف

الذخيرة في الغسل

منه ولو وقف ارضا قطعها التلطي في اياها كان له ملكا لا  
مواتها مع وان كانت من بيت المال بالبيع اسعاف فيجب بيعه بغير  
منه لو اذن التلطي في بيعه من بيت المال او ارضا من ارض البلدة  
حوايت موقوفه على المعبر قالوا ان كانت البلدة تحت غنوة وارض

[illegible]

قوله في جميع القضاة من الخاضعين للقضاء  
في مسكنه في الظاهر والباطن  
حكماء يستألفون في الوقت الذي لا ينفك عنه  
وذلك في الوقت الذي لا ينفك عنه  
وارث الوقت مع ما لا يخفى عليه

فليس ملتزم في قوله تعالى ما ارسلناك الا بالحق واما ما ذكره في قوله تعالى ما ارسلناك الا بالحق



[illegible]

مثلاً قول المتأخرين أن توقف البناء في الأرض كوقف  
الأسماج، وهو ما أفقنا الاتفاق بقوله لأنه منقول في غير ما كان الحكم  
من الوقفات العلماء كغيره مشهور وجزم شيخنا المصنف سراج التبر  
بوقفه وإياه وقف من الغار

صحة ذلك في قوارق البحر

وقال الشيخ عجايب بن عبد الله بن يوسف لما قال القصة من ان القبط  
والقبط عنده ليس شرط فقلت انتم و قال محمد بن يونس ان اصل القبط  
عند شرط فقلت اجابتموه وهذا فيكم القصة واما فيما لا يخفى القصة فيكون

مع السبع عند محمد ايضا وقف الهدية  
**م**ندوم مع وقف العفا بقره والكره موشع قضيه بخوارزم  
 اي يجوز الوقف فيه لان قضاء القاضي يقطع الخلاف في المجتهدين  
 علما بانه ذو وقف الزماني

**مسألة** ولا يجوز وقف ما ينقل ويحول قال رحمه الله وهذا على الأصل  
 قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف إذا وقف ضيعة بقرتها وأكرمتها  
 وهم عبيد جائز وما لا تنقل فيه لا يجوز وقفه عندنا **مسألة** لا يوقف  
**مسألة** واختلف الشيخ في وقف الكتب جوزه الفقيه أبو الليث  
 وعليه القول **مسألة** وقف الكفاية في القول

**مقدمه** و غرض از تفریع خبر وقف الدرامم او مایه الیوموز  
قال بحوزه قبله یکنوز قالو رفع الدرامم مضاربة ثم مقصد من مقصده  
علی الوجه الذیر وقف علیه و مایه الیوموز نیاید و بدفع نقد مضاربة  
او بضاعة فی الدرامم من وقف کما به فی النقول

مقد. و غیره و از اوقف الدرام و الطعم و التیجار و ما یوزن  
بجوز قاضیان و زوقف المنقول

مثلاً والمحافظة من الخج واستادى في المرض في مرض الموت  
إذا قال وقت دار علي مبي كذا أو لم يرد علي هذا أو لم سلم الله  
لم يرد ذلك صحيحاً ويكون وصية بغير تسليم جوابه الفاسد

قال ابو حنيفة رحمه الله لا يزول عليك الوقف في الوقف  
الا ان يحكم به الحاكم بما ايد به اول الوقف قالوا واذ اصح الوقف لم يحل  
بيعه ثم البرازية

والموقف في هذه الحوادث لا يردم ولا يسهو ولا يغيب في الخفاء ولا يترك في الجاهل



والله اعلم



وقف الذمی  
 مملو ووقف ارضه علی الرعایین الذین ینیبون کذا وعلی  
 القامشین بها لعل ینتفعوا مالو ووقفها علی قنوا وینیبون کذا  
 فانی يجوز کونه قصص الصدقة فی باب الوقوف اهل الذمة واما الوقوف

الحمد لله

الزيادة من الاعراف العالم  
 من الوسط النفس ان ينقص من الوسط الذات لو ينمو  
 يخرج من ذاتها وبسبب ذلك فانها ليست بغيرها الا ان يحول

[illegible]



وإذا قال وقت عليه علي أن ادخل معهم في شئ  
 جاز أن يدخل معهم في شئ ولو لم يكن له أن يخرج  
 منهم بعد لعدم شرط إياه أعان في أصل الوقف

وإذا ادخل وأخرج مرة فليس له ما يباشر شرطه في الوقف  
 من خرج دخوله وإن جعل الوقف

**مسألة** مثل رجل وقف وقفا على أولاده الذكور والأناث  
 ومن بعدهم على أولادهم على جهات غنيها بكتاب وقفه بعد موته  
 وقفها للوقوف على أولاده الذكور دون الأناث وثلث كل فرد  
 الوقفين ليرث كل واحد منهم بعد موت الوقف ولم يشترط  
 في وقفه الإدخال والخراج والزيادة والنقصان والزيادة  
 قبل وفاته فكل من شرط أولاده والوقف الأول هو المسمى للموت  
 بموجب إيجاب ليس له فعل ذلك برون شرطه والوقف الأول هو

الشيخ المرحوم

**مسألة** وأما مثل رجل وقف المولى له في غير شرط له فله  
 اختلاف في الشك في وقال أبو يوسف أنه صحيح وعليه من طار  
 في أو فاده وإليه من طار وقال غير صحيح وعليه في غير طار  
 بخاري والعقد مما سمعتم من الإمامين والزيادة بعد المثل

من قضاوا إلى حكم

**مسألة** وإن شرط الزيادة والنقصان والادخال والخراج على  
 من له في ذلك مطلقا غير محظور في الوقف الذي لا يعلوها  
 يوم موته وأما شرط غيره من ذلك فهو له ولو شرط لنفسه ما دام  
 حياته للموت في يومه وصح من وقف الجمر الرابح

**مسألة** ويجوز للقاتل أن لا يشرط له بل لا ضمان ولو غل  
 لا يغير التاخير من كذا في فصول المأذون من وقف المسبب

وإذا

نظم الوقف يجب أن يباشر الوقف  
 شرط الوقف من حيث الوقف  
 شرط الوقف من حيث الوقف  
 شرط الوقف من حيث الوقف

**مسألة** وإذا شرط هذه الأمور أو بعضها للموت في بعده ولم  
 يشترط عليها نفسه جاز له أن يفعلها ما دام حياته لا بشرطها لغيره  
 شرطت لنفسه ثم إذا مات جاز للموت في فعل شرطه من  
 الأحاف في فصول شرط المأذون

**مسألة** مثل شرط النظر الشخص فخرج عنه غيره لم يصح  
 لا وهو الوقوع أم لا إيجاب وبقطعة بالخراج لولا الوقوع  
 إذا طلب بملكه منه وإذا أخذ بملكه لغيبه ومن الزيادة غيره  
 أم لا يعطيه له ما دام غائبا بغيره المأذون فما ورثه من الدين

**مسألة** ذكر في الزيادة قال مثل شيخ الإسلام وقف مشهور  
 استبنت مصارفة وقدر ما يعرف إلى تحقيقه قال نظر  
 إلى المعهود من حاله في سبق الزيادة من الزيادة في قوله  
 فيه وإلى من يعرفونه في ذلك لأن الظاهر أنهم كانوا يفعلون  
 ذلك على موافقة شرط الوقف وهو المظنون في المأذون  
 فيقول على ذلك هذه عبارة الزيادة فلت في الأيضال خفا في  
 وهو موافق للقواعد المذمومة والمأذون الشيخ الإسلام والله أعلم  
 خوادم زاجرة الوقف المأذون في المسبب

**مسألة** وقف قديم لا يدرى بشرط الوقف ومصارف في فعل  
 ما فعل في قبل في ذلك ليس القفا والاعرف إلى الوقف  
 فيماتت النوازل

**مسألة** لا يبعد على الخط ولا يبعد فلا يصح مكتوب الوقف الزعليه  
 خلو شرط القفاة المأذون لا الزايل من لا يقينه إلا بالحق وفي الشك







[illegible]

قاروا رفعت غلته فهدم  
لحم النعام

منه أحدث عبارة في ارض الوقف بغیر اذن متصرفه فله التولية  
ان يامر به بالغ بعد الفسوق في ارض الوقف  
منه وجب القبول في هذه الشروط لاسكنه ثم جعل في  
الدار الموقوفة بالاجور وبعضها او اقل فيها اجزاء ثم مات  
ولا يمكن تزويج شيء من ذلك الا بصر بالبناء فليس للورثة ان يترشوا  
من ذلك ولكنه يقال في الشروط لاسكنه بعد ما ضمن ثورته فله  
البناء لاسكنه فله ايجور او اجرة الدار وصرفت الغلة الى

ورثة الميت بقدر قيمة ابنة السيد الكني الى ماله الكني والكنيسة  
السكنى ان يرضى بقلوع ذلك وهدم وانما في ذلك المثل من جميع  
الحجبة في اوليها بين التطوع او ما سب ذلك ثم ماتت اولا فليس  
للورثة ان يرضوا به في ذلك الا في ان جعلوا له شرا دارا او  
جفتها بالطين مسطوحا ثم استحق الدار اليكون للميت ان يرجع  
على الاباء بقدر الحق والطين وانما يكون له ان يرجع بقدر ما فيك  
الان يقض ويبقى لنفس اليد من البحر الزاوي في باب الوقف  
**مسألة** وانما في الوقف على الفقراء فكل ما في الضيق لا يرفع  
الغلة الى العمارة لفروقة ابنا والوقف كما في شرح الواضع  
**مسألة** ارض الوقف لا يجوز بيعها ولا هبتها وانما ملكها المزارع ويؤجر

المقدمة

غير الدين له الوقف  
مثلا لان اهل الموضع سكنوا بعد انشاء المبنى في الكنة  
بيت القفا وانجحة من احارة المبسوط  
مثلا وان يجوز للتوري ولا يفره هين الوقف فاذا جرد  
سكنه الميراثين يجب احوال المسكن اعدت للاستغلال او بالبرازيه  
في مقومات الوقف  
مثلا ولو بيعت صها الاول القطنين سطوحها تم فانه لا يرجع

ورثة النبي لا يملكه اخذ عنه موهبة علم كانت في فضل  
من وقف دار على سكنى اولاده من الاعاق  
**مسألة** وفي الظهور توافق كل المشرط له سكنى في بيتي والده  
الموقوفه بالتجوز بمقتضاها او ادخل فيها ابناء عايم مات ولائكة  
من عيني في ذلك الا يغير بالنسبة فليس للورثة اخذ بيتي في ذلك  
ولكن يقال للمشرط له بعد ارض لورثة قيمة البناء وكل ما سكنه  
خارجا اليه او تجره الدار جرفه القلة الى ورثة الميت بقدر قيمة  
البناء فاذا اخذت غلة قيمة البناء الغلبة السكنى الى من له السكنى  
وليس لصاحب السكنى ان يرضى بغير ذلك وهو مذهبنا وانما يرضى الاول  
من غير تجسس لحيي بل لوفيقين السلطان او ما رتب ذلك ثم مات

۱۲۳







من وقف على اولاده واولاد اولاده يعرف الى اولاده  
ابرار من سلوه يعرف الى الفقراء من واحد منهم بقية  
وانه يغفلان هم الاولاد يتناول الكبر عتاف هم الولد فان  
يشرط ذكره ثلثة بطون يعرف الى النوافل ثم وقف النوافل

فما لا يفتقر إلى العلم بالحقائق  
والاقتناع بالبرهان والاعتقاد  
بالصدق واليقين والاطمئنان  
بالصحة والجلوس على الحق  
والاستقرار عليه والتمسك به  
والإيمان به والالتزام به  
والانقياد له والتواضع له  
والخضوع له والسجود له  
والعزلة عنه والفرار منه  
والنجاة من شره والهرب من ربه

**ش** وقف ضيعته على ولديه وقال ابن صديق موقوفه عليهما  
 واحد عليهما علي ولدا وهما تامنا سلفا فاما تامنا احمد التوليد فيعرف  
 نصف الغلة الى الولد الباقي ونصفها الى الفقراء فاما تامنا الولد  
 لا يعرف جميع الغلة الى الاولاد او الاولاد والوقف لا يوقف انما يكون  
 من اوليائه بعد انتموهن او الاولاد فاما تامنا احمد يعرف النصف الى  
 الفقراء لا الى الولد الولد من وقف البنات من ماله  
**ش** جعل وقفه من علي او لاده وجعلوا في الفقراء فاما تامنا

وعدده الحمار  
مئة وثمانون  
نصف الف



[illegible]

سئل ولولم كان له موبى ومواليات كانت العدة لهم بالنوبة

فصل پنجم

[illegible]

فانما هو الذي لا ينفك عن  
الملك والملك في الملك







قال المصنف رحمه الله تعالى في هذا الموضع من ربح او دفع بالرجع ابقاء بل يكون المقدم الرجوع انما يستدان بالرجع ام لا قال الجواب  
عن المشايخ في هذا وقال ان الظاهر ان لا يجعل على الرضخ انما فيه ربح الا ان يتركه الا بربح فيستأنف الغرض ويقطع ولا  
اذا لم يتركه الا بربح فيستأنف الغرض فيه سرح الوضوء كما في الاستدانة سرح قوله وجعل له ان يستدين  
في ربح او دفع الغرض به

**مسألة** يقيم جواب ما مر من الخط البرهاني في قول مسلمين

**في تصرفات المتوفى**

**مسألة** الاستدانة لمصلحة الوقف عند الضرورة مع يجوز ان  
امر الوقف يجوز وان لم يامر بملكها فيه والمخالف رفع الامر الى القاضي  
حيث يامره الى الاستدانة بامر القاضي لا اذا لم يسم منه ويمكنه  
المختص في ربحه من وقفه في فصول العاشر

**مسألة** وفي محاور يجوز للميت ان اذا احتاج الى العمارات ان يستدين  
على الوقف ويعرف ذلك فيها والا وله ان يكون باذن من الحاكم

**مسألة** الجواز ان يشرح قول وبيده ان عقلت يعني رتب بل شرط  
والمعقوبية الذميمة ان لا يكون له ثمة في ربحه من مطلق وان

لا بد من فانه لا يربح بالقرض في جاز ان افلا والعمارة لا بد من فانه لا يربح  
لها بالقرض في جاز ان افلا والعمارة لا بد من فانه لا يربح

لا يجوز الاستدانة ولو باذن القاضي لانه لا يربح من الحق للموتور  
**مسألة** وفي البذر ان يقيم الوقف لواقف في مال في ربحه من مطلق

وكذا العوض مع مال الميت والميت له ان يبيع الوقف لواقف للموتور  
او ان ينفق في مال نفسه لربح في مال الوقف لواقف لربح الرجوع بربح

وان افلا انتهى وفيها ايضا قيم المسجد انتهى في مال الوقف لواقف لربح الرجوع بربح  
بما ذكره الحكم في مال الرجوع في الوقف انتهى وفي قوله انه لا يربح من مطلقا

الا باذن القاضي سواء انفق بربح او لا سواء ربح لا الوقف او لا سواء  
برحب على ذلك الا ان وقف بربح في قوله وبيده ان يبيع الوقف لواقف للموتور

**مسألة** قيم الوقف اذا انفق في مال على الوقف لربح في مطلق الرجوع

في ربح او دفع الغرض به  
مسألة يقيم جواب ما مر من الخط البرهاني في قول مسلمين  
في تصرفات المتوفى  
مسألة الاستدانة لمصلحة الوقف عند الضرورة مع يجوز ان  
امر الوقف يجوز وان لم يامر بملكها فيه والمخالف رفع الامر الى القاضي  
حيث يامره الى الاستدانة بامر القاضي لا اذا لم يسم منه ويمكنه  
المختص في ربحه من وقفه في فصول العاشر  
مسألة وفي محاور يجوز للميت ان اذا احتاج الى العمارات ان يستدين  
على الوقف ويعرف ذلك فيها والا وله ان يكون باذن من الحاكم  
مسألة الجواز ان يشرح قول وبيده ان عقلت يعني رتب بل شرط  
والمعقوبية الذميمة ان لا يكون له ثمة في ربحه من مطلق وان  
لا بد من فانه لا يربح بالقرض في جاز ان افلا والعمارة لا بد من فانه لا يربح  
لها بالقرض في جاز ان افلا والعمارة لا بد من فانه لا يربح  
لا يجوز الاستدانة ولو باذن القاضي لانه لا يربح من الحق للموتور  
مسألة وفي البذر ان يقيم الوقف لواقف في مال في ربحه من مطلق  
وكذا العوض مع مال الميت والميت له ان يبيع الوقف لواقف للموتور  
او ان ينفق في مال نفسه لربح في مال الوقف لواقف لربح الرجوع بربح  
وان افلا انتهى وفيها ايضا قيم المسجد انتهى في مال الوقف لواقف لربح الرجوع بربح  
بما ذكره الحكم في مال الرجوع في الوقف انتهى وفي قوله انه لا يربح من مطلقا  
الا باذن القاضي سواء انفق بربح او لا سواء ربح لا الوقف او لا سواء  
برحب على ذلك الا ان وقف بربح في قوله وبيده ان يبيع الوقف لواقف للموتور

وفي بعض النسخ ان سرفها الرجوع الى الرجوع والا فلا فانه في وقف

الموتور  
**مسألة** وقع الاستدانة بربح منها مدية من الامام وان يجب  
والموتور باعتراده لا بد له من يكون باذن القاضي فقط والظاهر

ان يستدين الموتور باذن القاضي من الجواز  
**مسألة** وعلى هذا فلا تصرف الموتور المستحق في مال لا يكون منه

الاستدانة ولو الرجوع من الجواز  
**مسألة** فانه فانه لا بد له من يكون باذن القاضي فقط والظاهر

في محاور المحذور من وقفه في مال لا يكون منه  
**مسألة** والميت من وقفه في مال الوقف لواقف في مطلق الرجوع

لا يستعمل الوقف في وقف الغرض بربح الرجوع  
**مسألة** ومن انفق على الوقف في مطلق الرجوع بربح

الاجارة لا ينفق قال ابو بكر محمد بن الفضل لا ينفق في مطلق الرجوع  
المشتر والغير المبيع وما اعطى على وجه الرهن في مطلق الرجوع

يجب بالرجوع من الوضوء  
**مسألة** وفي قوله ان يبيع الوقف لواقف للموتور

**مسألة** ذكر في العمارات المتوفى ان يبيع في مطلق الرجوع بربح  
الوقف يكون للوقف فانه لا يربح من مطلق الرجوع بربح

وان لم يذكر شيئا في الوقف بخلاف الاجنبى او يبيع في مطلق الرجوع  
ولم يذكر شيئا في الوقف بكونه بالرجوع من مطلق الرجوع بربح

فصل في الوقف على الاموال  
**مسألة** في الوقف على الاموال المستأجرة ان يبيع في مطلق الرجوع بربح

في الوقف على الاموال المستأجرة ان يبيع في مطلق الرجوع بربح







[illegible]

كذلك  
 بالشرع ما يشاء صاحب العاربت سلك برفع العاربت ويوجو  
 عنه غيره والآفل وغيره في بده بملك البعرت لانه في موزوت  
 في اوائل سقر الموقوت منه المحيط الرضوت كانه في الموقوت  
**مسألة** بن علي الا في الموقوت ثم ان صاحب البناء ان يشاء  
 ان يرضى بوجو المثل ولو رفع بناء يشاء بوجو المثل برفع البناء  
 وان كان بناء يشاء بوجو المثل من ذلك ترك بناء في موقوت  
 البزارة في قبل الرابع ص  
**مسألة** واقعد الفتوى ان يشاء بوجو موقوت مدة بوجو المثل  
 وبني عليها باذن الموقوت فلما مضت المدة زاد او على ثلاثة  
 للمقتدر المستقل في صاحب المثل بملك الزيادة موقوت  
 اجيب نعم ان اوله في العاربت في الموقوت  
**مسألة** بن المصطفى في الموقوت فلما مضت المدة زاد في بوجو  
 للمقتدر في صاحب المثل الزيادة فلما بوجو الموقوت  
 في الثاني عشر  
**مسألة** ان يشاء بوجو موقوت في موقوت ثم مضت  
 مدت الاجاربت فلما يشاء بوجو المثل في موقوت المثل ان يكون  
 في ذلك موقوت لهما ولو لم يوافق عليهم الا القليل من الموقوت  
 فقال ان اجارة الموقوت من الثانية  
**مسألة** اجود اكل شهر بكنة في واحد فقط وقد في الباية درع  
 في البجارة الفاسدة  
**مسألة** يقسم جوابه فماتر انفا

۱۱۱

[illegible]

**مسألة** اصله ان قد علم صانعنا ان مثل هذه الجارية في شرف  
الانفخ لانها تنفخ في احوالنا للاستجابة لكل سنة بل ان  
معلومه معلومة ولم يكن فيه عذر السنين فضع في سنة  
ونفخ في بقيةها من مجموع عطاء الله اقدر  
**مسألة** يفهم جوابه مما تقدم  
**مسألة** وفي استحباب قنابر الدنيا في مسجد واسع جليل  
بعض حاشا لئلا يجوز وفي اخرواق المحيط ان لم يكن المسجد  
او قنابر واحتاج المسجد الى العلم فلا بد بان يوجه جانب في المسجد  
منها ما يدبر في العلم  
**مسألة** في قيم الحج مع القيمة اجرو موضعاً تحت ظله الباسط  
**مسألة** في قيم مع قنابر المسجد يستحب في القدم بهن ان يرفع بها  
اذ كان في مسجد المسجد وكذا لو وضع في قنابر سبوا واهوا  
اذ لم يكن منظر العامة والمشاو يكون منوراً ان يرفع بها اذ كان  
لاصلاح المسجد وقنابر المسجد فان كان عليه ظلة المسجد اذ لم يكن  
منظر العامة فيلزم لو وضع القيمة على قنابر مسجد سوى كراهية  
وبل يرفعها وبصرف الاخرة الى نفسه او ان كان فقال ليس كنت  
من وقف القيمة في المسجد  
**مسألة** وفي القنابر والرجحة ما يجوز وقف الباء والنسج ومن  
الارض اجاب الفقهاء على صحة ذلك وقام ما لا فرق بين ان  
يكون في الارض ملك او وقفاً فيكون في الارض من شجر ومغارة وما  
استباحوا رضاء وقفاً وغرس فيها وبه تم نصت فلما استباح



اذ لم يقبل المستحق واقفا اذ اصابه المستحق ولم يرفع له ثم مات  
 بلا يات فانه يكون ضمانا انتزاعيا مقتضاها انه لو ادعى في حصره  
 الهلاك لا يقبل قوله لانه صار ضمانا بفتح المستحق بعد الطلب  
 من وقف البحر الرابع  
**مسألة** التعذر من المتبرع هنا وجوب دفعه بكاشه هو وقدره بالفضل  
**مسألة** كذا كانت وجه التعذر هنا باعطاءه بدار من ولا يقبل من المالك  
**مسألة** في تعيين المتبرع اربع مال الوقف والسجدة الثمن عيال او  
 اقراض ولو اقرض ضمن وكذا المستوفى وذلك ان القيمة لو اقرض  
 مال السجدة لباخذة عند الحاجة وهو اخذ من امه كذا في غير  
 يسع للمتبرع اقرض ما فضل من غدا الوقف لو اخذ من القيمة  
**مسألة** ولو اوجز القيمة ثم غل وغلب اخذ فبقوله اخذ الاجرة للزول  
 والاصح انه لا ينسحب والموثر اوجه بالوقوف لا تقبض  
 بقرقات القيمة ووقف القيمة  
**مسألة** والموعود لا يجب عليه الضمان الا بالتعذر والتقصير ولم يوجب  
 فلهذا يجب عليه الضمان في النسخة في الامارة  
**مسألة** وفي الوديعة التعذر بشرط الضمان عند انقضاء النوازل الغيب  
**مسألة** نائب الناظر كمن دعوى البحر الرابع  
**مسألة** لها بالوقوف نصف سبعة الاجرة وسبعة الفل وسبعة  
 الفل قد يقطع كل رتبة ما ياسبه فاعبر رتبة الاجرة في اعتبار  
 رتبة الباشرة وما يقابل من المعلوم وانظر للاجاء وسبعة الفل  
 باعتبار انه اذا قبض المستحق للمعوم ثم مات او غل فان لم يرد

اذ لم

اذ يستقبلها باجر الشئ اذ لم يكن في ذلك ضرر من غير العيب  
**مسألة** يفهم جوابه مما مر من المحيط بالربح ما بين ومنه مؤيد في غل  
 على الواقعات ثم ما بين ومنه انفق الواسع في باب فيما يتعلق بالشرط  
**مسألة** للمتبرع ان يقبل للوقف ما يكون مصلحيه عاقل في قبضه  
**مسألة** ليس للمتبرع ان يجاوز امر الواقف بشرط غير في قبض  
**نوع آخر** من تصرف القيمة والوقف  
**مسألة** للمتبرع ان يقبل للوقف ما يكون مصلحيه عاقل في قبضه  
 ما يجوز للمتبرع  
**مسألة** الوصي لو ابرأ من الميت او جلد او حط عنه شيئا من  
 عند مما لو غافره الا عند ان يوفى ولو لم يوفى بغيره لم يقع وفاق  
 وكذا للمتبرع من الغصون  
**مسألة** يفهم جوابه مما مر من الفصولين  
**مسألة** يفهم جوابه مما مر من الذخيرة  
**في تعيين المتبرع وعدمه**  
**مسألة** ولو اوجز ارض الوقف وقبض القيمة ثم مات ولم يبق حال  
 القيمة في الثمن وبنائه ترك من وقف الحاجة في مثل الشرط  
**مسألة** متولى السجدة اذا اخذ من غلات السجدة ومات بغير  
 يات ما يكون ضمانا وقف الحاجة في باب فيما يتعلق بالشرط  
**مسألة** لو اخذ متولى الوقف من غلات شيئا ثم مات بلا يات فان  
 لا يكون ضمانا هكذا قالوا وفيه الطرسوس من انفق الواسع



سفر في هذا الوقت اذا تغدو على خلاص الدين او المستقبل اطلب من مولاك ان لا يهتك الحرام  
تساربا بالجماع العلى لا تفعل انهدا مروض على شربها فليكن نصيبه من مولاك

فَقَالَ لَهُ

فانه يهرب بعض المتفكرين بعد ما اعتنع عليه ما كتبه عن القتال  
لا يفيض التوكلية فوقف البحر الرافق فتدفع جواهر العساوي  
**مسألة** وفي البنية اربعة قيم الوقت النقض من ماله على الوقت يرجع  
في عقد له الرموم وكذا الوصية مال الميت ولكنه لو اوصى بالكون  
القول الميت لو اذا النقض من مال القبة يرجع في مال الوقت **مسألة**  
وقف البحر الرافق من هذا المبدأ في فقرات المتولى

مثلاً ونقول في مقدار القبض وفيما يخص الاتفاق

على الوقف فيه في باب تصرفات القيم في الوقف

مثلاً اعلم ان كل من يكون العین فی یدہ امانة او ادنی رو

لعين الي صاحبها و اوتقي الموت و الهلاك بعينه و منع عينه بالانفاق

الموج والمبخر والمضارب والمبتضع والمتابح والوجه

الاب في مال ولده والاب في مال ولده والاب في مال ولده

وغيره من الأسماء من واحة المشرك والمساوم أو المكنة النش

سهم منها وامتن العاقب والمحفزون العسكر، غلبت خزائنهم

شغل شغل ناظر اذ لا ارجو الوقف مدة ثم غل في الماء

لمدة قبل قبض الماجرة من المشايخ فهل للميز في قبض الماجرة منه

مستحرام للمفوز الجواب ولاية العيوض للتميز للمفوز الآت

ولا ينفذ اليك في الاجازات ثم هو ليس من الدنيا ولا اعتبار

سواء جمع من الناس أو في موضع أو غيره بما يشاء الله من غير أن يحد الله في ذلك شيئا

في باب مفردات المتكلم

منعت ما بقي من السنة وشبه الصدقة تصحيحاً لعل الوقف ثابتاً

لا يفرح على الاغنيا واجتماع  
اسباه من الوقف

مثلاً والقيمة اذ لم يربح شرطاً الواقف فانه يوزن موثر القابض

وهذه الرسالة إلى ابن لاينولف وواحد من كبار سجناء القلاع

يوم الغدور في الجوف

مثلاً ولو رفع ذكاً إليهم ضئلاً وإذا ضئلاً يسيء البارج يجره ضئلاً

بما دفعه اليهم في هذه الحالة

وَمَا يَكْفُرُ مَا جَاءَكَ مِنْ ضَمَانٍ أَتَى الرَّسُولَ فِي شَرِّهِمْ قَوْلُهُ

سواء من غلة الثمار أو من حصادها أو من الوقف في سنة وقطع معلوم

التحقيق في هذا الموضع مما قطع لا يسي لهم ديناً على الوقت الذي

لهم في الغاية من زعمه التقدير على منه ان يحتاج اليه غرا ولا في الذخيرة

مستند ما یقیناً از الماخره و معروف می باشد که این الماخره قاضی

انتهى بها في الوقت

**قِيمَةُ الْوَقْفِ الْمَوْثِقِ مِنْ مَآرِفِهِ وَسُورَةِ الْحَجَّاتِ**

فصول عماد في اعلام البحارة

مسند و كذا كذا انما قال مصنفه وضاع او سرق فانما هو كذا

پس از آنکه معین به لون لیا اسعاف می باره احوال

ووقف القسوس في القصر

وفى الزمان سنة الف واربعمائة واربعمائة واربعمائة

المذنبه

३७

[illegible]



ولو كان في يده من مال الميراث ما يملكه من مال الميراث  
 ولو كان في يده من مال الميراث ما يملكه من مال الميراث  
 ولو كان في يده من مال الميراث ما يملكه من مال الميراث  
 ولو كان في يده من مال الميراث ما يملكه من مال الميراث

**مثله** ولو كان في يده من مال الميراث ما يملكه من مال الميراث  
 ولو كان في يده من مال الميراث ما يملكه من مال الميراث

**فيما يصدر في قبضته كقولك وكذا**

**مثله** ولو كان في يده من مال الميراث ما يملكه من مال الميراث  
 ولو كان في يده من مال الميراث ما يملكه من مال الميراث  
 ولو كان في يده من مال الميراث ما يملكه من مال الميراث

**في قبضته في قبضته**

**مثله** ولو كان في يده من مال الميراث ما يملكه من مال الميراث  
 ولو كان في يده من مال الميراث ما يملكه من مال الميراث

**مثله** ولو كان في يده من مال الميراث ما يملكه من مال الميراث  
 ولو كان في يده من مال الميراث ما يملكه من مال الميراث

او القبول

او القبول في او ايمنه ثم قال قبضت الغلة ففانعت او قبضت الغلة  
 عليهم و انكر وقال القبول مع يمينه في الشروط الظاهرة كمنه وقبول

**مثله** ما هو لكم في جدار و قبضت على وقف فقبضت قبلا في اخذ  
 و قبضت قبلا في اخذ و قبضت قبلا في اخذ و قبضت قبلا في اخذ  
 و قبضت قبلا في اخذ و قبضت قبلا في اخذ و قبضت قبلا في اخذ

**في الوقف**

**مثله** امام اليوم ثلث سنة واخذ المرسوم كله ثم غزل ووقف  
 غيره اربعة من حصة عالم يوم ويعرف له السوارف قبض

**مثله** ولو كان في يده من مال الميراث ما يملكه من مال الميراث  
 ولو كان في يده من مال الميراث ما يملكه من مال الميراث

**مثله** ولو كان في يده من مال الميراث ما يملكه من مال الميراث  
 ولو كان في يده من مال الميراث ما يملكه من مال الميراث

لا لا يوجد

او القبول في او ايمنه ثم قال قبضت الغلة ففانعت او قبضت الغلة  
 عليهم و انكر وقال القبول مع يمينه في الشروط الظاهرة كمنه وقبول



شرط الواقف يجب تباعده لقولهم شرط الواقف نفس  
الشرع عارض وجوب العمل به من وقف الاستيلاء  
فإن قلت بل لا يجوز أن يعرف غلبة غلبتها قلت لا كما  
في المحاور الجبر وغيره مثل أبو جعفر في قوله غلبة الوقف فوعها  
على العمل الوقف وجوبه واحدا منهم ولم ينعكس وهو غلبة ال  
خاصة بوقف فلما جرد الغلبة الثانية طالب المحرم بغير حال الوقف  
فإنهم فيما أخذوا به يغيبون الغلبة ويحذفون شرط الواقف

ایضا سربرجی نور  
قلوبنا فی القوم و ارضنا

وإن لم يشترط الواقف ومثله في اليقظة مع الغفار في الوقف

[illegible]

٦٢  
وإنما هذا صاحب الحق القليل من نصيبه بعد  
ما استهلكه لا يبيع سوى أرواح النوازل







**مسألة** ليس للقاضي أن يقرر وظيفة في الوقف بخير طاعة ولا يحل للموكل الأخذ بالنظر في الوقف وذكر أي من وقفه إلا للقاضي الغيور بشرط وليد نائب خادم السبيغ بشرط في الأسباب وفي الوقف

نوع آخر

**مقالة** وانما انظر الى محض الغلة فانه كما نرى منهم من يوجد له يوم ما يربح  
 الغلة فقد ربح لـ الغلة ولا التفات الى عمرات منهم قبال ذلك  
 قلت ايت ان عمرات احد من محض الغلة قال احصه فخرات  
 لورثة على كذا كذا قال عليه قبال ان يموت من النفع  
 المتعلق على الوقت  
 جنانا

مثلاً وقت وجود الغذاء وقت لذت ريقه الزرع حقيقاً وقال بعضهم  
يوم يغير الزرع مستقوماً ووقف الحايث في الموضع

**مسألة** فإن قلت هل يؤخذ صاحب الوقيفة أجراً أو صدقة  
النظر سمي في دفع الوصية لأن فيه ثوب الأجرة والصلوة في غيرنا  
سبب الأجرة في اعتبار زنة المبشرين وما يقابل من المعلوم  
واعلمنا شيئا الصلة بالنظر إلى الدين إذا بقى معلوم ومات  
أو غل في أنه لا يسترد منه حصته ما بقي من السنة ولعلمنا شيئا  
الصدقة في تسليم أصل الوقت فإنه الوقف لا يصح على الأفيئارة  
استدراكه لأنه لا بد فيه من ابتداء قربة ولا يكون إلا بالحق بجانب  
الصدقة ثم قال قبل أن المأخوذ في معنى الأجرة والله أعلم بالمنع  
فإذا امتدت لمدة من في أثناء السنة قبل في الغلة وقبل ظهورها من

ويفتح في كل مرة الى مسجدا يوم الاربعاء والجمعة  
ما من قوت في هذه المساجد في الوقت الذي يكون

ثم مات  
الارض وقد باشر من غشا وغشا يعني ان ينظر وقت قسمت  
الغشا الى عدة فاما من غشا الى مائة فغشا بعدة ويتوسط  
العلوم على المدركين وينظر كم يكون من المدرك المنفصل و  
المتصل فيعطى بحسب عدة ولا يمتد في حقه ما قد شاء في الجان  
منه على الغشا وادراكها كما اخرج في حق الاول في الوقف عليهم  
على نظر الحكم بينهم وبين المدركين والفقيه وصاحب وظيفه  
ما في جهات ثم شهد اهل الشبهة بالفقه ولا عمل من وقف البحر الزم  
بشرح قوله ولا جعل الواقف على الوقف

**مسألة** وإذا مات المدرس في أثناء السنة قبل أن يفتي القضاة  
وقد باسرها ثم مات بنو أبيه بغير وقت مدة الغلة في المرة  
مباشرة في المرة مباشرة في جلاء بعده ثم سيطر المعلمون إلى  
المدينين وينظر كم يكون للمدرس المنفصل والتفصيل يطول بحسب  
مدة استثناء في الوقف

مسألة عام المسجد في الفلحة وذهب قبله في السنة لا يترق  
مستقلة بعض السنة والجمعة بوقت الحصاد فانه لا يؤتم  
في المسجد وقت الحصاد يستحقه وصارها يجوز وعمره الحاكم  
في خصال السنة وكذا احكم الطلبة في المدرسة بزازية في مجموع  
مؤلفاته في الوقف

مثلاً يفهم جواباً من وقف الاستبانه تماماً  
في الرقبة  
مثلاً عاتق الاستبانه وفي كتاب الوقف من قوله والوقف



وسببها ان يجب على القيمة البداهة من ارتفاع الوقف اي حاصلاته بمراتبه ان يوقف على الفقراء  
بما في الوقف من مخصصات

يجب اتباعه يكون جواباً لهذا السؤال ثم

**مسند** ولا يؤخر العمارة اذا احتيج اليها ولا يوقع الجدران  
الموقوفة عليها الا ان لم يخف ضرر من فناءه خيف فتم واقتنا  
الناظر فانه في الشروط من الوقت فهو كالمستحق قبل فناءه  
فتعلقه بالعمارة قطب الا ان يؤخر في البناء والتسديد ويؤخرها في اخذ  
قدر اجور ثم يملأ باقية ميني بنسبكم ووقف فتح الغفار

**مسألة** قال أبو أيوب إنه يعمد بعمارة الوقف بارتفاع  
الوقف شرط ذلك للواقف أو لم يشترط لانه قصد الوقف صرف  
الغلة فهو بتراولا حتى لا يثقله إلا بالعمارة فيشترط العمارة  
بما في الوقف

المتى فياخذ من عقد الوقف النوعه يستطع هذه مائة  
الكتاب فيقول للوقف ثقب شبه الاجرة وثقب الفضة وثقب

واما الناظر فانه في زمانه وطول فصوله المستحقين  
 قطعوا المعاري قطع الانبياء وياخذ قراجه وان لم يحل  
 شيئا منه وفي ما في فتح القدير ان من علم ان المستحقين في العارة  
 فانه ياخذ قراجه لكنه اذا علم ان من لا يحل له ان يعلم ان من  
 لا يعلم ولا يحل له ان يعلم المستحقين وطول زمن العارة فيعلم  
 هذا القول الناظر ان من العارة يعطيان بعد ارجاءهما  
 من وقت الجهر الزمان طمحا

دلوغز

مہر سنی

مسئله ولو ضرب مافوقه واستخففت بعضی مسجدها  
ای حنیفه وایه یوسف لایقود و مسجده قیصر السجده وینت  
اذا استخففت عنهما والرباط والبیر اذا لم تنق بها فیصرف وقف  
المسجد والرباط والبیر الا قرب مسجد اورباط او بشیر الیه  
مروقوف الذرغز

**مسند** وفي الخبر اذا احب ما حول المسجد واستغنى أهل الحلة  
عن الصدقات في بني مسجد اخذوا يوسف وهو قول ابن حنيفة  
وبه قال ابن نجي ومالك ولا يستقل الا بمالك بائنه انهم نهضوا  
ولا اليه ورثته انهم نهضوا وقال احمد جاز فخر نقض ومروكفة  
الي مسجد آخر عنده الي يوسف يقول الي اوتب الي مسجد فخر  
المسجد ولا يعود الي الملك الب يترك في الحكم  
**مسند** ما قره الشبهة في ثواب الوقف من قوله شرط الوقف

بجوابه آه جواب لهذا السؤال

مستند عاشر من الاشياء في محل المتغير

مسألة مثل عمر الوقف القديم المشهور صانع كتابه واسب  
على المونة معارفه كيف يعرف على مستحقه اجاب ينظر الى  
العمود من حاله في الزمان يعني ان المستحق عليه ووجهه الى  
القصور في زمنه انظر على الوقف قبل كيف يعلمون فيه ذلك من  
يعرفه من ارباب الوقف فينبغي على كل امر حكم

منه ارض الوقف لا يجوز بيعها ولا رهنها غير الذين اخذوا  
بيعتها وبنيانها

سیدنا ابو سعید خدری رضی اللہ عنہ

[illegible]



وقفت على جسد من شقها من السوء العادى بحفظه من ان يذبح في النار  
 وقفت على جسد من شقها من السوء العادى بحفظه من ان يذبح في النار  
 وقفت على جسد من شقها من السوء العادى بحفظه من ان يذبح في النار

**مثله** وفيها من قاتل في الطريق البناء الموقوف لا يجوز قبل  
 الهدم ولا يجوز بعد ذلك الاشجار الموقوفة ولا يجوز بيعها  
 قبل القطع ويجوز بيعه وان كانت الاشجار غير ممرت يجوز بيعها  
 قبل القطع ويجوز بيعه الفصول والحدود

**مثله** وفي الوصية التقدير شرط الفناء فانه انما هو في الوصية

**مثله** هو من شئ بجى بلى استبقاؤه منه كالتبريد ويقتد  
 بما يجاب قبوله ثم بالقبض الموزع متوقفا ثم بالقبض فيكون  
 البيع قبض والراعى ان يرجع عند قبض القبض فاذ قبض لزم  
 ما يلقى في كتاب الرحمن

**فصل**

**مثله** ان من تصرف في ملكه لاني جامع الفصولين

**مثله** ولا يجوز لاحد من المالكين اخذ مال احد من شجره

**مثله** ويقتد اذا اخذ من غير حق غير الدين او من غير الوقف

**مثله** احق الحق الجوده لا يجوز الاقباض عند المواقف الرجوع اليها

**مثله** وقع اليه لا يصح المكنن ثم المراق وان يستر ومن عاقب اليه

**فصل** فيه في الميراث في الميراث

**فصل** لانه استحقاق بالقرينة ولم يوجد من وقف الجواز

**مثله** قوله فان قلت لا يجوز النيابة في الوقف

**مثله** جعلت فقلت امرأة لا يملك بيتا كانت امرأة

ايكن من الميراث وطالب الميراث فقلت فقلت فقلت فقلت

وقفت على جسد من شقها من السوء العادى بحفظه من ان يذبح في النار  
 وقفت على جسد من شقها من السوء العادى بحفظه من ان يذبح في النار  
 وقفت على جسد من شقها من السوء العادى بحفظه من ان يذبح في النار

وقفت على جسد من شقها من السوء العادى بحفظه من ان يذبح في النار  
 وقفت على جسد من شقها من السوء العادى بحفظه من ان يذبح في النار  
 وقفت على جسد من شقها من السوء العادى بحفظه من ان يذبح في النار

اي لم يكن من اوان كان في يوم جادوت فادعت انها امرأة ابل  
 عن اليوم مودة وادعت الميراث وعواها وليس يتناقض  
 لجواز ان يكون له اسم الميراث في كتاب الميراث

**مثله** ادعى عليه رجل موقوف بن علي بن جندب كذا ونيار  
 ثم ظهر له اسم جده احمد بن جندب لا يبطل المدعى ان يكون  
 لجده اسماء عا وبقيل التام

**مثله** احق الحق الجوده لا يجوز الاقباض عند المواقف  
 من الايجرة الاقباض عن الوقف لا يوافق في بيع الاشياء

**في الاجارة المعلقة والموجلة**

**مثله** ولا يجوز الموقوف عليه الامام والميراث والاولاد

**مثله** يجوز لغيره فم في عينه الا بالتولية كذا في غير قبيل سوط

**مثله** يجوز لغيره فم في عينه الا بالتولية كذا في غير قبيل سوط

**مثله** منعت موقوف مودة للاجارة في يد رجل موقوف او

بعضها او سئل بعضها سئل ثم قبض القدر من موقوفها

بالنية العادلة فملكه موقوف عليه اذ ان قبضه لا يطلب له

مثل الارض التي اجراها الميراث عليه فنيه من الوقف

**مثله** ولو سئل جلد اكل شجر يدرهم ولم يدر عدد الشجر

كانت الاجارة صحيحة في شهر واحد فان كانت المثل جرها

يوما واحدا فما الشهر النافذ لزمه الاجارة في الشهر التام وهكذا

في كل شهر فانه قبيل الفتحين كتاب الكفالة

وقفت على جسد من شقها من السوء العادى بحفظه من ان يذبح في النار  
 وقفت على جسد من شقها من السوء العادى بحفظه من ان يذبح في النار  
 وقفت على جسد من شقها من السوء العادى بحفظه من ان يذبح في النار

وقفت على جسد من شقها من السوء العادى بحفظه من ان يذبح في النار  
 وقفت على جسد من شقها من السوء العادى بحفظه من ان يذبح في النار  
 وقفت على جسد من شقها من السوء العادى بحفظه من ان يذبح في النار



میزان مسکن و ای الوصف

المسألة الخامسة في إجماع الوقف من أجله ما جاء في خبرنا في إجماع  
حكمه قالوا إنه في حين إجماعهم من الأول أن جود عقد راجع  
أو نقصان في سببها من غير ذلك فليس للموقوف أن يخرج الأول قبل

اور بقاع الفصول  
 و انما في هذا الكتاب المستاجر ما ينبغي في الدار  
 ان يحل ذلك من الاجرة في المستاجر من مال قدره و

98



مقاله ای که در تشریف و خفاصت ملکه لایحه جماعه الغصه لیز

استغفر الله

وصحى امر السج في الطعام واجبوب ولو خرج قالون بغيره

[illegible]



ويصح للمكيدات والموزونات بناءا او حجب جميع جهل  
 قدره ومصلحة العذر المستند في رغبته باعها على انها مائة  
 مثله وانها اقل اخذ بحسنة او شئ من سروع النور في قبضه  
 ولو قال بعت منك هذه البصرة على انها مائة قبض  
 بغيرهم جاز البيع ثم ان وجدها كما يسحب لا خيار للمستتر فانه وجب  
 اقلها المستتر في الجار ان شاء اخذها بحسنة مائة الثمن  
 انما تتركها ببيع من السبع  
**مثله** في اتباع صبرة على انها مائة قبض مائة درهم فوجده  
 اقلها المستتر في الجار ان شاء اخذها بمو بخصته من  
 الثمن وانما تتركها ببيع وان وجدها اكثر قال انما للبايع  
 هداية في كتاب البيع  
**مثله** في بيع كبد او موزون او على ان يكثر فوجده ناقصا او  
 مختللا او كسحا او اقل من قبض القبض او بغير قبض البعض له  
 او اختار ان يكثر او يكثر او يكثر او يكثر او يكثر او يكثر  
 وانما تتركها ببيع بين عهد وعزة صح البيع بالعبد بحسنة من الثمن  
 من بيع الهدايا  
**مثله** في بيع في حق من لم يجد نرا والى من غيره بالخصه وكذا  
 في ملك من لم يوقف في الشئ من الملتزم في البيع العكس  
 انما يتركها ببيع  
**مثله** ومن باع دارا دخلت فيها في البيع وان لم يستلها لم  
 يتناول المومة والبناء في الوقت ولا يتركها ببيع او يتركها

وانما تتركها ببيع او موزون او على ان يكثر فوجده ناقصا او مختللا او كسحا او اقل من قبض القبض او بغير قبض البعض له

وانما تتركها ببيع بين عهد وعزة صح البيع بالعبد بحسنة من الثمن

تبعه

يشترط في بيع من آخر ان يرضى بوضعه وبقبضه فلهما بغيره فباعه له رجل  
 بكثر من ثمن الاول فله ان يتركها ببيع او يتركها ببيع او يتركها ببيع او يتركها ببيع  
 وان شاء ضمن البايع ثمة الاول ويظل البيع لا يملك قبل القبض بغيره فباعه له رجل

تباعا هداية في احوال البيع  
**فيما يتعلق بقبض البيع وهلاكه**  
**مثله** هناك البيع بانما يوجبها للشرط في البيع بغيره فباعه له رجل  
 او باع شيئا من البايع او لم يرضوا فقتل نفسه بيطر البيع  
 لانه ممنوع من الثمن فبسط الثمن فلا يكون ممنوعا بالقيمة  
 لا يتركها ببيع شي واحد فانه فانه انفسه المستر والبيع بات  
 او اختار المستر لزم الثمن وانما تتركها ببيع او البيع في سكرته  
 المختل في المدة والقيمة في القبح وانما يفعل بغيره فباعه له رجل  
 فباعه له ملك البايع ووجوب الجار في المدة والقيمة وانما تتركها ببيع  
 للمستتر والمضمون انما يتركها ببيع وفيه فضل لا يتركها ببيع  
 وانما تتركها ببيع وانما تتركها ببيع وانما تتركها ببيع  
 بالملك او القيمة من سروع البعارة في المدة عشرة مائة  
**مثله** وانما تتركها ببيع البعض قبل قبضه سقطت من الثمن  
 قدر النقص سواء كان في قبضه او في المدة او في المدة او في المدة  
 بين الفسخ والامضاء وانما يفعل بغيره فباعه له رجل  
 في جميع البيع في المدة عشرة من سروع البعارة  
**مثله** وانما يفعل بغيره فباعه له رجل  
**مثله** ولو ملك البيع قبل القبض يرد البايع ما قبضه  
 من الثمن المستر بجميع الغناوير في كتاب البيع  
**مثله** ولو ملك البيع قبل القبض يرد البايع ما قبضه من الثمن  
 الى المستر بجميع الغناوير في البيع

او يتركها

ومعناه

وانما تتركها ببيع او موزون او على ان يكثر فوجده ناقصا او مختللا او كسحا او اقل من قبض القبض او بغير قبض البعض له







قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى في بيان ما  
 كان عليه من العلم في ذلك الزمان  
 من طر ما كان عليه من العلم في ذلك الزمان  
 قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى في بيان ما  
 كان عليه من العلم في ذلك الزمان  
 من طر ما كان عليه من العلم في ذلك الزمان

والمحلل هو الذي يفسر المعاني  
التي هي في كلام الله تعالى  
والصالحين من عباده  
فإنهم قد فسروا ما في كتابه  
من الآيات والقرآن الكريم  
وما في السنة النبوية المطهرة  
من الأحكام والأحكام  
والأحكام والآداب  
والآداب والأخلاق  
والأخلاق والآداب  
والآداب والأحكام  
والأحكام والآداب  
والآداب والأحكام  
والأحكام والآداب

فانه انما هو الذي جعله الله تعالى  
لما افاض به على من اراد  
ويعلم انه لا يخلو عن احد  
ولا يعلم الا ما اراد الله تعالى  
ولا يعلم الا ما اراد الله تعالى  
ولا يعلم الا ما اراد الله تعالى

او غيره ولو بعد الموت ولا يتنقض الفدية بعد الزيادة  
حيث يحرم على من سلبها الزاوية والفتح باصل العقد متى زوده  
مها الزاوية وشروط الزيادة التي بقاء البيع وكونه محلا  
للتقابل في نفس المنة حقيقة ومبوز البقاء الزيادة  
في البيع بعد ذلك بخلاف الزيادة في التي في نفس الرواية  
التي في نفس الزيادة من غير الزيادة بتنا بطلان بعض

مثلاً. ويؤتى إليه من كل النعم المؤجل ويؤتى له من كل  
التي كان يترقب في الدنيا

**مسألة** والناسيل هي التي اقتربت بنايام أو شهور أو سنين  
 وانما يصح اذا قبل المطلوب والافلا تجيل الى مجهول هاله  
 متقاربة كالحصاد والديس والجزاز والبروز والمناز  
 جكارة ونحوها فيصح التجيل وان في زواله جنة الاجاز  
 جازة وتجيل مجهول هاله متفامشة كالحجل الى جليل  
 او مظهر السماء او قديم ايج او قديم نيكه مسفرة و  
 نحوها فالجبل باطل والمناز حاك برمد انما في الغيد في باب  
 م يتعلق بالامر

**مسألة** ولو لم يعل الوضوء مبيع فله حقه فاعلم انه اذا اقر  
 عليه بخلافه فاعلم ان اقراره عليه والامر له بشرط بيع الوضوء  
**مسألة** وفي المشتق قال رب الدين مبيع مبيع مبيع السقيل  
 التكفير والدين مؤمنه فله كفاية البعز في بيعه

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

[illegible]

والصبر في الحق والوفاء بالعهود

وقوله للمشيئة حال كونه النفس عاقلًا أو لا في كل جمعة أو لا  
من سماع البزازبة في نوع البزازيل

ففي بعض المراض

لا يصح فكذلك وهو الصحيح وما عذب ابن حنيفة لأنه لا يبيع أذباغ بين  
مما عاباه حاله لو أرتب بمسك البقرة أذباغاً وبيعه لابن حنيفة  
بيع لأنه أراد أذباغ بعض الورق على بعض عني من عباها حاله عند  
بيع أذباغ بين المسك والفسق على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
في الوصايا

منه محاسبه ملک غیره و بر سر  
منه المرض الذی یما یوالف یخبر منه الاصبغ ورمال

سواء صار محاسبا بغير ماله في نفسه المحاسبه بقدر الثالث بغير محاسبه  
للمستبرطين في سائر الالاتين ولا بد من التفتيش في ما كانا وما كان في  
وليس له ان يهرق دمسا كذا في من الجمع العوامه في اقسام المرحبه

هذا الحديث يبين بغير الراجح الحيات عند الكلام بعبارة المورثة اولم  
تخرج او قبل الميراث ان ثبت مع عدم القربة وان ثبت فافق  
البيع وان لم يكن عليه ومن يجوز اذا كانت الحيات بعد الثالث



منه العبد في اعظام المرضي

مجلس المحققين والمفتين والمصلين والمسؤولين في مدينة  
القاهرة والذين اقيموا في دار القصر في مدينة  
القاهرة في يوم الاثنين الثاني من شهر ربيع  
الاول سنة ١٢٩٠ هـ الموافق لـ ١٩٧٢ م

القصص العديدة من الفيلسوف في أوائل القرن

میرزا علی محمد قزوینی

[illegible]

على اجازت والده او وصيه او القاضي وكذا العتوه من

فی جمع الفساد

ملح. ولا يجوز بيع الزبيب في منطقة والزيت في الريسون  
والدخن في السهم والعصير في العنب في اللين <sup>البيضا</sup> وسور البدار  
ملح. مع كثره انه منطقة انه لم يكن في ملكه بطريقه في <sup>البيضا</sup> الحظ  
والثمن

از کجاست که میگوید و استیلا یجوز مع المدوم بر الیه السوع  
عراق الفقه است نکات فیه معالی فی هذه الدارین

الرفيق والذئب والسياب والمشتري يعلم ما فيها من  
لأن البيع مجهول ونحوها تمت مثل ما في البيت جازوا في  
المشتري لأنه المجهول في البيت سيرة وفيما تقدم من الدار وغيرها  
سيرة فاذ كان في البيت يجوز في الصندوق ولو كان في أي دار

[illegible]



برسوع الحیات

مثله لما قرئت منك في البراءة فلهذا هو مستند

الخاتبة ولولاء ام الولد وسماها لا يملكها المشرقي التابع

منه الشريف مسلم بن ذريق بن حراوس بن جابر بن النضر بن

في عقد البازار مستقر في سوق البزاريه في قريه الجبل

۴۰ باب طلاق و طهر و نكاح و غیره

مسند و كذا القضاة موقوف قدر عين الحرة مملوكة في دار

النفس في البراءة ولو قلنا إنه سهر علي، يورد من في البراءة

الابناء جبالا حلالا ولا صوته يخبر بجمع ما هو له كماله وسو

والتسعة مائة باق في جمل عدد من مائة مائة

منه وفيه لافل احمر اربعه لسل والاسر فانه جائز في جميع الارض

خداوند فی السوء

اليوم يكون رضاء ثم ان شرط فسخ البيع في العقد البيع او

فأبى وسدوا، وذكر البيع بالشرط ثم ذكر الشرط على وجه الموافقة.

الرايه قال المولى قال في العدة واختاره الامام محمد بن النعمان

فقال لهم لا يفسد البيع اما لو شربوه في البيع يفسد ولو بضعه الف

في احكام البيع الفاسد

من مروج البراري في الرابع والعاشر

او و به و سلمه و سقط حق الفسخ و عليه فدية و بقية فدية

في الشرح المفصل

بالقبض فلذا يغتفر كالمغصوب كذا في الكافي في موضع الدور

677



وَجَعَلْنَا فِيهَا قُلُوبًا لَا تَفْقَهُوا شَيْئًا كَالَّذِينَ ابْتَغُوا التَّجَارَةَ وَلَمْ يَفْقَهُوا شَيْئًا يَوْمَ الْبُرْجِ لَئِنْ كُنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ

انہ یقیناً المشیرا وعلی القلب یقیناً ولسی اللہ  
ملک وولوی ہاں لہذا منفعۃ لہما لہما قریب ہاں لہذا علی

في تاريخ الفلك في الجداول في الجداول في الجداول

مع القدر  
 المحرقة  
 بوقال  
 الارض  
 لانه جبل  
 قلا لسان  
 مطلقا  
 وانه  
 اخرى  
 من  
 من

مشاوران و بواع دار اعیان می کنند و فیها فیهذا کسب و لا ندرست  
یعقب القدر و فی منفعة لاحد العاقبتین فتح القدر و  
مشاوران و لا صلاحتی و شرعاً اعلی از اینست و لا یجب و لا یفتی

والله اعلم  
بما كنا  
على  
الهدى

...

1

1874



**مسألة** والكل من شرط قبض القبض وبعد ما دام في تلك الشئ  
 أو في الف في حساب العقد كسهم درهم برهمين وأما في شرط الزيادة  
 كشرط رجوع الزيادة في حصة فكذا قبل القبض وما بعد فالفتح  
 في الشرط لا يلزم عليه **والله تعالى** في باب الف **مسألة** في شرط  
**مسألة** ويجب عليه كونهما إرثا لبعض الإرث قبل القبض منها اشتراط  
 وجوب الفسخ واللام بفيد الرجوع فسخ قبل القبض فالف  
 وكذا بعد ما دام في القبض ما دام إرثا في المشرية لم يقبل الزيادة في الف  
 في صلب العقد كسهم درهم برهمين ولكن إذا شرط الزيادة بشرط لا  
 لما فاعلم أنه لا يرد في الزيادة وصاحبها مفسد في الرجوع أو يقول  
 محذورا عند ما فكل منهما فسخ الرجوع الشرع لا يوجب إبطال المتعاقدين  
 فانهما رافيا للعقد في الذرة في باب الف **مسألة** في  
**مسألة** فلو كان الف في صلب العقد لا يفتاب جارية كسهم  
 ونحوه فكذا لو شرط أو راسل فاسم ليدرك في الجارية  
 ففي الف **مسألة** أو لو في الف **مسألة**

[illegible]

عمر بن الخطاب

الذی یسئلکم عن النقص

**مسألة** وكل شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفي الاموال قدس بغير  
 هرايد في البيع الفاسد  
**مسألة** فانه خرج هذا البيع المقبوض عن تلك المستراوحة فلو  
 غرس فيه اشجارا لوقت ليس او غرسا او قطع او غرسا او قطع  
 او قطع او غرسا او قطع ذلك مما زاد المستزاد في المستزاد فليس كغيره  
 في بيعه بالقبض  
**مسألة** ولو غرس فيه دارا شراها فسد او غرس فيه قتيلا وفاق  
 ينقض البتة والغرس ويرقها من مطلق الاجرة في بيع الكد  
**مسألة** ما عثر من الهدايا يكون جوابا لهذه التساؤل  
**مسألة** البيع في كسب القرض قبة يوم قبضه لو قتيلا وقبله لو  
 متدينا جامع الفصولين  
**مسألة** ويجوز قبة يوم القبض وانما وادرت قبة في بدله لانه لا  
 في ضمانه بالقبض فلا يعتبر كما التصوب كذا في الحاشية في بيع الدار  
 في البيع بالتخييل والكمراه

[illegible][illegible]



منه علاج ج. المده اذ اربع مكرها وستم مكرها وستم

منه نقضت سنة بغير مرت

رفع وان كراهه عبد الله بن جعفر لا يكون  
في التامه

بگویند ای اهل الکرامه علی الهیة اکثر احصاء مع الله  
اکثر احصاء مع الله

[illegible]

المترى البانيه ويرده المشرق

و کذا و الا و

عليه السلام في قوله تعالى: وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين



فان رضاه وايضا بموجب مبيع وقع الفنا في المراجعة والبوله  
مكش بالقبول والقبول في المراجعة والبوله  
من غير رضاه بالبوله ويكون الوارث موزر افي انتم الوارث  
توزر الابصار لان الوارث خبطة الميت حتى يرد بالعب

حبس تاجيك في الدروع  
في البع الوفا

**مسند** وفي القافية من الوفاء وهو المعامل الواحد وان فاسد  
يعني المكاث عند القفس كسائر البياضات الفاسدة والبيع  
استراوه اذا قضيه دينه حتى يبيع جميع التار حايته  
**مسند** ولا ينفذ البيع حتى يرد منه غرض في البيع الفاسد

وَأَمَّا سَبِيلُ الْوَيْلِ وَكَيْفَ غَرَضُهَا مِنَ الرِّبِّ وَالْإِنْتِشَاءُ بِالرِّبِّ  
الْمُتَّبِعِينَ وَتَفْصِيلُهَا فِي مَقَالٍ مُفْرَدَةٍ

مصدق وعي هذا التوقيع من فخر زماننا الميرزا محمد باقر  
لا يمكن ان يكون غير صادق عليه التوقيع

منقول من المتن أو مستثنى من المتن أو مستفاد من المتن أو  
 يستفاد به أو يستفاد منه أو يستفاد من أو يستفاد به أو يستفاد منه أو يستفاد من  
 منه وفي البيع قبض واللعن الذي يرفع عنه قبل القبض فلا قبض له  
 منقول من المتن

بزرگوارم فی الہام من الرحمن برحق

**مسألة** وينعقد الرهن بالإيجاب وقبول ويلزم الإستمالة من المدين  
شرط فلا رهن إلا به فلهذا واليه مال الشيخ الكاشغري وفي الأصل

اندر شرط اجماع و هو ادا صلح مخفی فی الزمیر قلمتانی فی الزمیر  
 قتل قاتل فایه اکل المتمرعة علی الکرم و الارض و الزمیر اقال  
 حکم حکم الزمیر فی البیج الحسب یعنی انذیف از استتک  
 و لایزم از ملک کنوایه المصوب بر یوم البراز یعنی فی و بزرگ

المشترى بأمره يباع بالثمن الثاني فليس للبائع الأول اشتراؤه كبيع المشتري منه أو فاسداً وقيل المشتري لا يملك بيعه  
وعليه القنوس فتم بيع الثاني والقنوس على ما بيع الأول فاسد فبطل عليه أحكام البيع الفاسد إلا أن  
المشتري لو أعدم آخر فليس للبائع الأول اشتراؤه وزعموا ببيع الجميع وقادروا ببيع الجميع فاسداً فبطلت فيه وفاسد فبطلت بالثمن  
المرتفع جماعاً فبطلت بالثمن

[illegible]



الذين انكروا الحق الذين دروا  
 الذين انكروا الحق الذين دروا  
 الذين انكروا الحق الذين دروا

غير مضمونة لعدم اذالة اليد وبوجوب ازالة المال وصحب اذ



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, possibly a list or a detailed description of items.

فانما القصود اذ ابلغ حاله في وصاياه ما كان حاضرا  
 شيئا لم يكن له من قبله في هذا المقام من قبله  
 الرعيوس  
 من حيث لا يتصور من الكراهة والبيع والشراء والسبب والامانة  
 والافواه في امانة القضاة والافواه

[illegible]











بردها لانه نولرت الكوفة افضل ولو استرجعنا ثمة او حذما

۲۰

شعور و شری جاریه علی انہما مولیۃ الکوفۃ فاذا ہم مولیۃ



[illegible]

فما يمنع الرد بالعيب

الحمد لله الذي جعل العلم بابا ليس رخصا، استقامت به النفوس  
 ام المرة الثانية واصل الرضا، وعنده حفظ الثوب وانظر الى  
 السطح فزاجها فوجدت استخدام فموضعه رخصا، يزوع القلوب  
 فيما بينه الرضا واليب

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

ثم تركت الموضوعات اما ما يخصه وقالوا ايباع لم يستكنه طول  
العدة بل هو ما اطلعت عليه في بيع فقلت انما استكنه لان  
العدة في قول العيب اتم قال الشيخ العام تركت الموضوعات لانه لا يكون  
رضا بالعيب وله ان يرد بها بالعيب على الباع من الثمانية في البيع في  
فصل العيوب لعلنا نذكرها في باب العيوب

مجلس چهارم استر عیاد فایز منید و قوکان ابو عبد الله  
 لایکون له ازج بنقصان العیب ما دام العبد حیاً آتفا فی قول  
 این عینیه و کذا استر ایتة فرقت منه علم عیب لایکون  
 بنقصان العیب فاضحان فی خیال العیب

مسألة في جامع الغصونين ذهب إليه السيد في باب فقه  
في الأصول فكل على المستبرع يرجع بقصدان من أجله الرأى  
مسألة وحى صدر أن فلك البيع ليس كافاً فاذ لم يكن البيع

[illegible]







وذكر في بعض النسخ ان رجل من بني كندة قد تصدق بـ  
ثلث سنين ثم استحوذ رجل وادام البيت واحد ففشا  
الفاش في طلب الفقة التي انقلها الفقة من الرجل  
رواها ام ولد لرجل من بني كندة ففشا  
الفقة في عمارة الفقة مع قطع الكرم وصلاح  
السواقي وبنوا الحيطان ومرت لوما فاضل  
من ذلك فاحذ الفقة من الفقة في عمارة  
فقدان نظر وهدمها بعد ثمانية سنين  
وقضاها من بعد ثمانية سنين وادام الفقة  
عساو من الفقة مع قطع الفقة من  
فشار من الفقة وادام الفقة من  
الافق وادام الفقة وادام الفقة  
فقدان الفقة وادام الفقة وادام الفقة  
فقدان الفقة وادام الفقة وادام الفقة

**باب الاستحقاق**  
**مسألة** وفي قولنا النسب في أي شيء من الأصول على ما عدا هذه الأصول  
 نفس وقرنها بحدودها الباطنية غير صحيح قال البيهقي هذه الأصول  
 فأدركت للبرهان أن لم يكن ثم ثبوتها فالقاضي نصب من قبله فيهم  
 ينبت الوقفية فإذا ثبت ذلك فلا بد من البيع فيستقر للمشتري  
 الحق من بابيه  
**مسألة** ولأنه من موقوف حكم الاستحقاق في بدل العقود فيستحق  
 بدل الخلع بلزم الرجوع بالقيمة وبذل المبيع بما عدا بدل من البذل في قولنا  
 وقفية إذا مالكا في أن يمتد دون الميراث

لا ينفذ ما اقامه "عربون بغداد"  
او الامم بلادهم

والمعنى انما هو ان  
الشيء قد كان في  
الزمان الماضي  
والآن قد مضى  
الزمن واما  
الشيء فليس  
في الزمان

وَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَلِيمِ

[illegible]

فانزل الله من السماء ماء فاحملوا به ثمرات من الشجر  
فانزل الله من السماء ماء فاحملوا به ثمرات من الشجر

*[Faint handwritten Arabic script]*

تقصير الحج باقتضاء ولا رافضا ولا مانعا لا يملكه لانه اجزا اربعة البتة  
عبار الشارح واعني الثاني من المسوق ثابت الا ان الحكم لا يقتضي ضرورة  
التي هي في قوله ان كل عشرة الف صاع

فلما وافقهم كل واحد منهم ما فيه بينه الحق الاول في اذناهم فزيد الخبر  
قبضوا على من هو في الحق

قياس علي ما ارجى عنها فصالح علي بن ابي طالب اسحق البكري

**في** يديه فزعم قيمة لانه وجب عليه لانه الفسخ في العبد فلم يقبل  
وقد عرّفه فلم يمت به من المحيط السرب في الاستحقاق

ثم استخرج العبد من قيمة الذر والبيع لما فيه من استحقاق  
ولا بد في موقوف حكم الاستحقاق فيه العوض والحق

وحيث انهم يزعمون انهم جميعا بالحق في الدين فبالحق ما يقابلهم في الدين انهم  
 وحيث انهم يزعمون انهم جميعا بالحق في الدين فبالحق ما يقابلهم في الدين انهم  
 وحيث انهم يزعمون انهم جميعا بالحق في الدين فبالحق ما يقابلهم في الدين انهم

مستخرج من كتابي في بيان حقائق  
الشيعة في بيان حقائق الشيعة



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

10

فلا يسعهم دعوا ذلك منهم بل دعوا الشايع بان يقولوا يا ابا عبد الله جعفر بن محمد  
الاستخفاف قد فسد لان البيع ينجح في ملكي او ملكك يا ابا عبد الله جعفر بن محمد  
ان يقولوا لا اعطى الثمن لاني اشتريته الاستخفاف يفسد ايضا مع الدور والاراء



الملك الناصر الملك الناصر الملك الناصر

[illegible]

فقد عكس السند  
مسلخا عن رتبكم في ذلك الموضع ثم لم يبق له الا ان ياتيكم في ذلك الموضع

البرهان

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى عليه السلام في القلعة  
التي فيها كان يلقى ربه



فانما كان في السلم

في الاستماع

عمر المحمدي رحمه الله

باب الصرف ويغذ

التبذير الباطل في القدر في الكمال وهو الباطل في القدر

من جعفر في القرف والبرما

الفاء و عشر الامام في الصلاة برزق العرف

فقد اجمع اهلنا بالاعتراف بعد خلق الجن من  
الذباب والفضة او العنكبوت الخ او بقدر  
وتفصيله ان الجن خلق من نور والود

في المحيط

کتاب الحساب

الوكيل بالبراءة إذا أبرأ ولم يصف إليه موكله لم يصح كذا في  
نحو الاستعانة بالبراءات

من فوائد القيد

من نوع في ١٠٠ الفاضل

11







وكتبه الشيخ بقدر ما  
الذين والصدور السنية  
مننا نحن الله هذا  
وقوله اقرب الى الصواب في زماننا  
من سجع الهمام

في الكفالة والحوالة <sup>المستقيمة</sup>  
**مسألة** والتميز برأى الموصى والتميز النافذ مع فائده  
 قبل تسليمها بطلان في صيغة وغرضها لا يبطل عند أبي يوسف  
 فيهما يوم البيع وعذ محمد مع انهما يتعامل به التمسك في العقد البربر  
 في الفرق  
**مسألة** وفي الرضخات الفتي على قول أبي يوسف وفي المخط والمزوجه

[illegible][illegible]







**مشهد** قال ليدبروا في حال عديك في الدين الى امرئ شئت او  
 اعلم في البحر فغير لا يستطعن الرين لانه الرين يقتضيه ملك الملو  
 فديع امره لمصادف مملك العبره لوقال المودع اذ في المودع  
 الى امرئ شئت او العدي في البحر فغير فله حال الامر لانه العبره مملكه فله امره  
 في مملكه مودع في البر اذ في في مودع اخر في المامور بر في المامور بر في  
**مشهد** قال المودع اذ في المودع الى امرئ شئت او العدي في البحر فغير  
 في حال الامر فله امره في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع  
**مشهد** والمودع لا يجب عليه العنايه بالامر في المودع في امره في امره  
**كتاب الكفالة والنفقة**  
**مشهد** يجوز في كفالة الذمير من قاتل غيره الرين ان يترك على  
 انا اذ في الرين لانه امره في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع  
 بر على الشرع ان يترك على مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع  
 في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع  
**مشهد** كفالة ثوان في امره في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع  
 او في في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع  
**مشهد** جاز في امره في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع  
 ضام بما عليه ضام بالمكفول الى الكفول ولم يطلب المكفول له  
 وقد الكفيل اليه بعد رجوعه من الكفول قال الكفيل ضامه لانا لانا  
 على الكفالة بالقيمة فانه في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع  
**مشهد** فانه قال انا ضامه مودع في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع  
 لمودع مودع في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع

الشيء  
 في امره في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع  
 في امره في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع

الشيء لا يفتح ضامه وكذا لو قال مودع مودع في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع  
 مودع في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع  
**مشهد** جاز في امره في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع  
 فانه في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع  
**مشهد** ولو قال المكفول عديا كثره فانه في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع  
 او قال لانا في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع  
 مودع في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع  
**الكفالة في الورق الثالث**  
**مشهد** من الفاعل ان يتركها من الرين اذ في في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع  
 الكفيل هو المودع في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع  
**مشهد** ولو قال له لغيره الف درهم على امره في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع  
 الهبة ويضمن الامر للمودع وللامر ان يترك في الهبة ولا يرجع الرين  
 في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع  
**مشهد** جاز في امره في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع  
 الى مودع في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع  
 فانه في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع  
 جميع ما به فانه في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع  
**مشهد** قال رابعه فانه في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع  
 باسما على كذا او لغيره على كذا الا يفتق الى ان الكفيل ويؤخذ به  
 بالقيمة فانه في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع  
 فيه ولا يترك على فانه في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع

في امره في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع

في امره في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع  
 في امره في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع  
 في امره في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع في البر اذ في في مملكه مودع



**مثله** انما القول لا يطالب له بما يراه في القول  
 بالاستقراض المحض على  
**فيما يصح من الكفالة وما لا يصح**  
**مثله** ويجوز الكفالة بحضرة القابل وان كان في المطلوب  
 غائبا وكذا كان يجوز ان قرار بالكفالة بغير حضرة القابل بحسب  
 القضاة ويرجع الاختيار في الكفالة ولو كان في المكفول غائبا فكفالة  
 عنه جعل واجبا للقابل وهو حاضر جازيا لثبوت القابل في  
 فصل في الكفالة بذكر الكفالة ونحو في الكفالة البتة انما في قوله  
**مثله** ولو كان في المكفول غائبا فكفالة عنه جعل واجبا للقابل  
 حاضر جازيا فانما في فصل الكفالة بالمار  
**مثله** جعل كفالة رجل بغير حال والقابل غائب والمكفول غائب  
 فاجب في الغائب بعد ذلك لا يصح الكفالة بغير ارجح ومحمد بن ابراهيم  
 ومحمد بن يوسف اختلفا في فصل الكفالة بالمار في الكفالة  
 اذا كان في المكفول غائبا ففيه اطلاق لفظ الثاني واجمعوا ان  
 لو اضرع الكفالة مع غيبة ما رزق كفاية البتة انما في  
**مثله** ولو قال ما رزق غيبك عليك فليس يصح الجمل المضمون  
 في السكتين والعوض لزم  
**مثله** وجهالة المكفول ليس هي الكفالة فلهذا تنق الكفالة  
 لا تقع ايضا بجهالة المكفول عنه ويجوز ان المكفول قد اضرع  
**مثله** فلهذا غيبته فلهذا غيبته فلهذا غيبته فلهذا غيبته  
 في باب ما يصح من الكفالة في الكفالة

انما القول لا يطالب له بما يراه في القول  
 بالاستقراض المحض على  
 فيما يصح من الكفالة وما لا يصح

**مثله** انما الكفالة عن الميت الفاس لا يقع عنه  
 اية حنفية وعنده اية يوسف ومحمد بن ابراهيم فقال لا يقبل  
 ولا يبرأ اصلا فانه لا يبرأ فليس من الماتة لا يقبل عنه اية  
 محمد بن ابراهيم فذلك المال لا يبرأ عنه ما يقع في جميع ما كلفه غيره  
 تقديره لو لم يبرأ ذلك الميت متاعا في درهم او مائة او مائة  
 درهم ودين الف درهم وكفالة رجل بالالف فلهذا في  
 مقدار ما في حلفه وهو مائة ولا يبرأ من ذلك وعندهما  
 يقع ويلزمه الالف تمامه والاخرى بين ان يقبل في الميت الفاس  
 اية اهو احمد بن حنبل او ايجبه والخلاف في الكل والاصح ان  
 الموت غرق الكفالة  
**مثله** لو مات الرجل وعنده دين ولم يبرأ فكفالة عنه رجل  
 بالدين لا يصح عنه ارجح لان المقابلة مسقطا عنه ما يقع في الكفالة  
 القدر وقال لا سيجيء في القيد في قول ارجح واعتقد عبد الجبار  
 في النسق ومصدر الشبهة ولو الفصل الموصل وغيرهم يصح القول  
 في تعليق الكفالة بالشرط  
**مثله** قل لا تجزى بغير فلان غايابا عنه فهو على هذا القابل بعد ذلك  
 ميت من متاعا بلف درهم ومصدره المستخرج من كونهما الكفيل كما  
 القول في القابل والمطلوب استعماله في قول الغيرة اذ ابرأ  
 فلان سببا فهو يبرأ في سبب ما سبب انما لم الكفيل للمار  
 الاول ونحو الثاني فانما في الكفالة بالمار

مقدار ما  
 حلفه

وفي القابل عن الميت الفاس لا يقع عنه  
 اية حنفية وعنده اية يوسف ومحمد بن ابراهيم فقال لا يقبل  
 ولا يبرأ اصلا فانه لا يبرأ فليس من الماتة لا يقبل عنه اية  
 محمد بن ابراهيم فذلك المال لا يبرأ عنه ما يقع في جميع ما كلفه غيره  
 تقديره لو لم يبرأ ذلك الميت متاعا في درهم او مائة او مائة  
 درهم ودين الف درهم وكفالة رجل بالالف فلهذا في  
 مقدار ما في حلفه وهو مائة ولا يبرأ من ذلك وعندهما  
 يقع ويلزمه الالف تمامه والاخرى بين ان يقبل في الميت الفاس  
 اية اهو احمد بن حنبل او ايجبه والخلاف في الكل والاصح ان  
 الموت غرق الكفالة

فيما يصح من الكفالة وما لا يصح







والتذكير وليس الخيل بالاجل في باضه المشاير جيل الزهور وبقاها  
ادوي الكيف في الزمان مع بركت عبد المتجواه كانت الكفاية ما  
من فضل السفي في الهامه

مثلاً و اجملوا ان الیچ لو غلبر حو ان له ان یجام ایماش انقی  
تر اقله البعظله عن سراج الوهاج

استخفاف البهائم في غير كتاب الآثار

وكانت هذه هي الحالة التي كانت عليها  
البلاد في ذلك الوقت من الزمان  
والتي كانت فيها البلاد كلها  
في حالة من الفوضى والاضطراب  
والتي كانت فيها البلاد كلها  
في حالة من الفوضى والاضطراب

فقد استمر الوكيل بالشرع وطالب البائع الموكن بالنقص فاضل

الكفالة من الكتبة و من قال المولى على الكتاب سوي

هذا لا يمنع من بيان ما يلي

مثلاً و ذکر فی التبیان البکیر السلام اذ قال فی سیر فی بلاد العرب و بلاد

وكانت في المال تقوية وكوفا في جميعه لا اذ كان في المال تقوية  
هو ما لا يشك في ان لا يكون في المال تقوية



قال رجل فقلني من مصاورة العاوي او قاتلا لا سيور ذلك فقلنا انما نرى ان يربح فيها لا شرط الربح وفضل  
فلا لا يربح بل شرط لا في المصاورة والامام السرخسي عليه السلام يربح فيها لا شرط الربح وهو الصحيح  
ناراه في الكتاب المذكور له من كلام النعمان بن حازم رحمه الله

سبله وانما يشترط ان يجره في القياس لا يرجع المأمور على الموقوف او لا  
يرجع سواء امره او كرهه ان يرجع ذلك عليه او لا يرجع على الرجوع بتركه فليج  
فانما يجازي في فصل الكفارة بالمال والكتاب الكفارة  
مسألة يجوز الكفارة بالمال او بالعتق او بالصوم او بالاعمال  
مسألة يغفرهم جميعا به فانه من ذلك الرجوع نوع في الكفارة بالعتق  
مسألة فانما غلب المكفول به وعلم مكانه اهل الحكم مدة  
ما به وباليه فانه مضى ولم يحضره فيه وانما في غلبه لم يعلم  
مسألة لا يعلل له به في كفارة المتيقن بالبحر  
مسألة وانما غلب المكفول به بحيث لا يوقف على اثره وقت  
عند العاقبة في الرجوع الكفيل بالعتق او بالمال  
مسألة ولا يرجع على العاقبة بالعتق في كفارة المكفول به فانما يحسب  
نقطة من الرجوع ولا يرجع في القصاص ووجه العقد في كفارة المتيقن  
مسألة وانما في المكفول به غلبه لم يعلم ان هو يعمل الكفيل حتى  
يزهد ويحسب به وانما لم يوجب بحسب مية الخفي في الكفارة  
مسألة فانما كفارة التائب بالعتق او بالمال  
مسألة ولو شرط عليه في مجلس القاضى في كفارة في مجلس  
مسألة فانما كفارة التائب على حصة وانما لا يسلط عليه في كفارة  
مسألة ولا يلزم احد اعضاءه احد فليأخذ الرجوع اعضاءه  
الرجوع القاضى لتمامه لا يجرى عليه ولا يفتقر منه الا في ما يمل  
الكفيل بالعتق عند العاقبة وفي الباب او امر اجبا بقضائه  
ابنه فطلب القصاص من من ضل الاب احضاره لكونه في يده  
مسألة

نوع في الكفالة: بالنفس

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

4

كما في صلب الفصولين الثالث سجدته التي هي باعضا كما في  
القبلة الرابعة اذ ادعى الالب مهرته على الزوج فاذا في الزوج  
انه دخل بها وطلب من الالب باعضا بها فانه لا يخرج في محرماتها  
امر القاضي باعضا بها وكذا الوالد في الزوج عليها شيئا او لا  
عليها ايضا ما شاء ذكره الولد في وقتا ولو في القصد في كفارة الزنا  
نحو قوله تعالى **فمن كفها فلا عقاب** وقال  
**مثله** وفي المبوط كخالة العبد باذنه مولاة يجوز وبها العبد في  
الرق وبه العتق وكخالة العبد باذنه وامه او ابوه وبه المولاة  
مغضبة الكفالة لا تجوز في المحرمات في السرقات الفاسدة  
**مثله** ولا يجوز كخالة البنت وامه او ابوه عتابة في الكفالة  
**مثله** ومن شرط ابطال المحالة الرضا وصحي لو اكسره على قول الخوارج  
لا يبرأ منه منكم ولا يصح بيع في المحالة  
**مثله** والاصل ان كل من يقع به الكفالة يصح المحالة ثم محال الزوجه  
**مثله** واهلها اهل التسريح ما يكون من اماكن ولا يصح من العبد  
البنت والمجنون لكن العبد يباع بعد العتق كذا في المحلة ورواه  
**مثله** والمعتوه كالمجنون من عتايست البديهة  
**مثله** وكخالة العبد والمهر وام الولد في مال او نفس به وانه  
المهر لا يجوز ان يكون عليه دين والكتاب لا يجوز كخالة وامه  
او ابوه مولاة فانه يكتفى له في محال ويؤخذ بعد العتق ان كان  
بالى وقت الكفالة ثم البتة انه كذا في المحلة في المأذون  
**مثله** واما كخالة المولى في عتقه فتصح مطلقا ورواه

بجای آنکه در این نسخه خوانده میشود که فی المصداق و از حد آن تجاوز نشود  
 و در این نسخه هم از آنجا که فی المصداق و از حد آن تجاوز نشود  
 و در این نسخه هم از آنجا که فی المصداق و از حد آن تجاوز نشود  
 و در این نسخه هم از آنجا که فی المصداق و از حد آن تجاوز نشود

مجلس خیرین السیاحات بخانه خیریه بنیاد خیریه

شمال

1940



**مثله** ولا يقع التخييل بركات التبع حلتني وهو من اهل التبع  
**مثله** ويجوز الكفالة اذا كان ههنا صحيحا من الحق المبرر  
بجميع في الكفالة

**مثله** ما عرفت من الملتقي جواب لهذا السؤال  
**مثله** براء الكفيل براءة امير موت الكفيل لخصم المبرر  
المكسوب من الكفيل بعد موته وورثته لم يكفوا الى شي  
وانما يتصور في حاله لا فيما عليه ولا في كفااله باعترافه

استقاء النفس في المال بخلاف الكفالة في المال  
**مثله** الوكيل اذا ابلغ وكفل بعضه المستتر لا يقع الكفالة  
فانها انما هي في فصل الوكالة ببالغه والشراء بكتاب الوكالة

**مثله** قوله تعالى انما ينهكم ان تبيعوا الذين يقاتلوك في الدين الاله  
وهو في ذمهم فانه امر بغيره بغيره ليس فيه اثم وهو المستأجر  
لجوابه ما دام في الحرب ممن يقاتل بخلاف المستأجر ليس  
بذلك في ذمهم في كتاب القضاء

**مثله** في الكفالة في حيا بينا  
**مثله** جعل كفيل غير جعل بالقبض عليه ثم ادعى الكفيل ان الالف التي  
كفل بها فادعى ان فروعها ما نسبته ذلك مما لا يكون فان لم يكن  
في الكفالة واجبا لا يقبل قوله ولو اقام البينة على ان الكفيل  
والكفيل لم يجد لا يقبل بینه ولو ادعى ان الكفيل ان الكفيل  
البي في فصل في احوال الكفالة بالمال في الكفالة

**مثله** جعل كفيل غير جعل بغيره فادعى الكفيل ان الالف التي  
ادعاه عن المكفول ههنا ثم ادعى بغيره ذلك من الكفيل فافقني

الدين الكفيل ان الالف التي  
الدين الكفيل ان الالف التي  
الدين الكفيل ان الالف التي  
الدين الكفيل ان الالف التي  
الدين الكفيل ان الالف التي  
الدين الكفيل ان الالف التي  
الدين الكفيل ان الالف التي  
الدين الكفيل ان الالف التي

الدين الكفيل ان الالف التي  
الدين الكفيل ان الالف التي  
الدين الكفيل ان الالف التي  
الدين الكفيل ان الالف التي  
الدين الكفيل ان الالف التي  
الدين الكفيل ان الالف التي  
الدين الكفيل ان الالف التي  
الدين الكفيل ان الالف التي

**الكفالة بالمال**

**مثله** وسئل من جعل اورا في بعض التور من جعل كفيل  
فادعى التاجر بعض المالا في بعض البض من صاحب البض  
يعطى التاجر ما ادعى ما بقي قال ان كان له ذلك مال قبل المكسب  
اليه فكتب اليه ان يرفع اليه صاحب البض فادعى المكسب اليه  
بكتاب وادعى المالا من على المكسب اليه لكتاب بغير المكسب  
اليه عوفي في الباقي وان لم يقر المكسب اليه بكتاب لا يجزى وكذا اذا  
لم يقر المالا من عليه لكتاب لا يجزى الا اذا اقر المكسب اليه ان  
لصاحب البض عوفي من على لكتاب ومنع من لصاحب البض عوفي  
ضاهة وروى في حيا بينا في كل السبعة

**مثله** ولو اقر المكفول بغيره بكثر ما اقره لم يصدق على كفيل  
لان اقرار الالف بغيره في حق لا في حق غيره لان مقتضى قوله  
مدعي في حق غيره والاظهر لا يصدق المدعي بالحق في كتاب

الكفالة في التورف الثالث نجما واجبة انما هي البينة ولا اقرار  
كذا في احوال في باب الشهادة على اقرار الواقف في احوال  
في عينة والكفالة بالمال صحيحة ولو جهلوا اذ كان ههنا صحيحا  
حلتني في كتاب المال

**مثله** جعل وقف صنف لكتب صنف او شهد به عدي ما في الصنف  
ثم قال الواقف انه وقف على ان يبق في جاشر انما ان لكتاب لم  
يكتب ذلك شرط ولم اعلم بالذي في الصنف قال الفقيه ابو الكمال  
الواقف جعل فقيس يحسن الورقة فوفى عليه الصنف فافقني ما في

الدين الكفيل ان الالف التي  
الدين الكفيل ان الالف التي  
الدين الكفيل ان الالف التي  
الدين الكفيل ان الالف التي  
الدين الكفيل ان الالف التي  
الدين الكفيل ان الالف التي  
الدين الكفيل ان الالف التي  
الدين الكفيل ان الالف التي

لا يظهر صدق المدعي















[illegible]

اور کھیل سیرۃ العتہ فغسل بالماء  
 وغسل بالماء یکره علیہ من الغسل الا ان  
 غرضہ من الماء غسل فغسل  
 لا یسترقہ

مجلس جلوسه بنده علی بن قلی خان اعلیٰ در اعیانہ البلد بحکم لایحه

لم يبق لي من الدنيا الا ما بين يدي يميني



**مثله** وانما كنت تبنى الخيل ولا برج عليه الخيل الا بالانوار وضوء الاله  
**مثله** وصلى احوال عيال اليوم انما في السائر احوال ومن الاول احوال ومن  
 في نه مثله لا يجوز قاضيا في باب الوصي ثم كتاب الوصايا  
**مثله** قبول الحق لا من المستر على من التقصير من البحر الرائق في الخوار  
**مثله** ذكر القاضي الامام في البرهان في الفصول الاول من مجموع قضاياه  
 الاب والوجه اذا قبل الخوار في كل شخص من الخيل في المكاتبات  
 بعقده مما جاء عنه اية حقيقته ومنه ولا يجوز عنه اية يوسف وانما  
 كذا واربعا بعد ما لا يصح في قولهم احكام الفقه في كتاب الخوار  
**مثله** قبول الخوار في المستر على من التقصير من البحر الرائق في الخوار  
**مثله** لم يكن الخوار في مرجع عبد الجبار شيئا الا ان يتوب الفار على  
 الخوار عليه في قول الشيخ بوجدين ومما في الخوار عليه الخوار

١٠٠  
 في يوم الجمعة من شهر ربيع الأول سنة ١٢٠٠  
 في مدينة القاهرة  
 في دار السلطنة  
 في حجرة الخزانة  
 في حجرة الخزانة  
 في حجرة الخزانة

منه يفهم جوابه قبل منتهى  
منه قال وارجع الخالة على الخليل الا انه يترفعه والنور  
عند ابي احمد لا يريد ان انما يحد الخواله ويختلف ولا يترفعه عليها  
او عوت مفضل لا يجوز ان الوصور يتحقق بكل واحد وهو النور

والتحذير من ذلك فاسد وحقه في الدنيا والآخرة  
هو في الدنيا راحة وجميع على الشايق والآخرة  
هو على الجبل وهو الملاءمة في هذه



[illegible]

**كتاب القضاء**  
**منه** القضاء يجوز كتحقيقه وتعيينه بالزمان والمكان والشأ  
بعض الخصومات كما في الخلاف **من** قضاء الاشياء  
**منه** ولا يجوز ولاية البقيع ولا الجوزن والجدالة ولا ولاية لهم ولا  
الولاية ليس من احوال الشهادة **من** الاخير  
**منه** ولا يقع للقضاء ما لا يصلح ان يقبل شهادته كالاغتر  
العبد والمرد وفي الوقت ثمانية اقسام في القضاء في العقب

القضاء بتخصيص بالحكم والرفع فما زاد ولا نقص  
بحكم الأمر لا يؤمن فاضل غيره وفي التخصيص  
وقضاء القاض في غيره مقام ولاية لا ينفصل  
أشياء



مرت سلك نظام قضاء الاشياء

**مسألة** وفي السبق عند أبي يوسف إذا ما أوزني ولاء السبق على  
 وجعه أو جرحه أو باطل في العرف في الحرف ولما تقتضيه الأثرة  
 أنه يقد ويؤثر كذا السبق مع الخلف القاروقا فلما زويت  
 بتوادم أو ما لا يملك بقتل القضاء أو ما يقتضيه  
**مسألة** على الجرح أو بغيره القاض جازل نسب القاض في  
 ثبته من السبق ويغيره بغيره كسب السبق وإذا قال السبق  
 بغيره فلا يثبت بتوادم أو لا يملك بقتل القضاء لأنه لا يرد  
 هذا الكلام في العارف بغيره كسب السبق أو ما يقتضيه  
 كسب السبق أو ما يقتضيه كسب السبق أو ما يقتضيه كسب السبق  
 من المحيط البرهنة في كسب السبق

५६

**مسألة** يفهم جوابه مما مر من الفصلين  
**مسألة** ولو اختلفت لفظها في النسخ ففصولها لا يجوز  
 للغيث ان يفسر ففصوله يحيط بها في الفصل الواحد  
**مسألة** ان لفظها اذا قال لم يجر معكث فافيد ان  
 استخلف الامة في اذنه لفظه في ذلك صريح او دلالة به يقول  
 معكث فافيد الغضات كذا ذكره في الخبر من فصولها ان  
 في الفصل الاول كذا ونفا البزارية  
**مسألة** ان لفظه لو فقه جليلين قضاء ناحية ففصولها لم يجوز  
 ونوفقه جامعين في فقهها بالانفصال في يجوز ان يحكم احدهما  
 في الاول في الفصلين

بقضاء القضاة  
قضاء  
بمعدن القضاة

استخفاف من سبب ولا فائدة له في معرفة الحق والباطل  
فإنه إذا لم يكن له علم بالحق والباطل لم يمكنه أن يستخفف



مجلس في الكفر فاني انظر واحد منكم في كل ليلة حذرت فوفيت  
انفسه بين رجلين اعدت في محنة والاعوان في غلة اخوتي في المار  
بربري نبي صم اليه فامسكتة والاعوان باه قال ابو نوح في البرية

المحفوظات

الحق بالانف التي لم يعل بها مرة فمدها وما تقدم سواء يتبين على

[illegible]

100



في الجند  
نوع آخر

مسألة في حادثة رجعت من قضاء او قباله بعد انشاؤه او طلعت  
حكم او قباله وقت بيع قبل الشراء او واراد ان يبطل حكمه لا يعتبر  
في الكلام من القضاء ما مضى على اليد التي لم يرددها بعد رجوعه  
مستقبلة وعقد الشراء وقت رجعت من قضاء الناصر حاشا في  
العاشرة لمسة انها كانت في يد المولى

مسند. واذك لا القاضى بعد الجور باقضى وارتد فاضما من مال  
ويزلغ القضاء لا ربح به مودة الدنيا لنا حاجات في العلم والعفة  
مسند. قضى الجور مستهدا وارتد فالعزم عليه في مال ولو قضى بالجور

فما لك في الشهود المسموعين والذين يسمعونهم  
الطعام في البطن والخصية والكبد والخصية  
بعد الفضا. في البطن الفضا. في البطن  
والخصية والكبد والخصية والكبد والخصية  
الطعام في البطن والخصية والكبد والخصية

انفتحت الخفاف من الحماوي في الايام وكنه في البصر  
لو قلنا هو عدل ثم فسق بسحق النول وكنه في النول  
اخذ عامه الشيخ وجب على الشيخ لا يفرق في الخفاف والبراز  
بالرشوب او شرب الخمر او اكلوا غير ما في القميص

في الفصل الأول

فسر فی الجہت

لا يحسن عندنا الابوين بدين الابن في الخطيئة الزانية  
والغشوق ثم القضاء لا يحسن عندنا ولدته بارية

فيها القفا

وعم ايديهم في فلوله فيغز عليه ويلايحه ويلايحه  
في تكفله بقوله ولازم به لا يحسن القايض ويلايحه ويلايحه  
والله اعلم بالصواب

والتجسس كما يجب باعتبار ما طلة الشيخ بالنفس فماذا اقره الميرزا  
لم يظهر له طلة من شيوخ ارباب القاضين فباب التجسس  
يجب ان يعلم ان التجسس لا يربح شئ من شدة لغو

[illegible]



وقد المخطط يجعل لنا سجين على  
هذه أيضا توضع الفتحة حرا بها  
من الضيق

ويعلم اني اذ انتم رقيقه من غماره في فضيل  
على انما اوسع ما لا تشاهد  
ويبلغ القدر من العروض في العدم بطريقه

نوع آخر

مجلسه اوله در ۱۳۰۲ هجری قمری  
در روز پنجشنبه ۱۳۰۲ هجری قمری

一



بسم الله الرحمن الرحيم  
 في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة  
 في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة  
 في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة

عليه فقلت الربيع اني اريد ان اذكر في هذا الكتاب  
 المحقق في كتاب الفقه

**مسألة** ما قرأنا جواب السؤال

**مسألة** ومن اخذه عن مالك فتردد ان في من يراه فلا ضار  
 علي ما راجع ملحق في كتاب الفقه في من يراه فلا ضار  
 في آحاده

**مسألة** ولا يضرب المديون ولا يعقد ويأخذ قضاء البرائة  
 في المعاملات

**مسألة** يغيب جواربه قاروا في كتاب الفقه في المعاملات  
 في الجوارب المختص والموكل

**مسألة** مؤثرت الزكاة على الميراث في البتة في فاداة المستطيع  
 الميراث عليه وكان ثم الاستحسان فانما يقتضيه ان يكون على الميراث  
 في المالين في ما راجع في الفصل الاول في كتاب الفقه  
 ومؤثرت الشخص على الميراث وهو الصحيح فيكون في بيت المال  
 من موقوفات ضيعا

**مسألة** يغيبهم جوابه قاروا في كتاب الفقه

**مسألة** يغيبهم جوابه قاروا في كتاب الفقه

**مسألة** يغيبهم جوابه قاروا في كتاب الفقه

**مسألة** مؤثرت الميراث على الميراث عليه وقاروا في كتاب الفقه

زعمت علي الميراث وقال في المحل وهو الاصح خلاصة من الفقه  
**مسألة** ولو امر القاضي بطلب الميراث على الميراث لكان في

في من يراه فلا ضار  
 في من يراه فلا ضار  
 في من يراه فلا ضار

في من يراه فلا ضار  
 في من يراه فلا ضار  
 في من يراه فلا ضار

في من يراه فلا ضار  
 في من يراه فلا ضار  
 في من يراه فلا ضار

مؤثرت علي الميراث عليه وقيل علي الميراث وهو الاصح في كتاب

الاول من فقه الفقه

**مسألة**

**مسألة** ولو نزل في القضاء في من يراه فلا ضار

في من يراه فلا ضار  
 في من يراه فلا ضار  
 في من يراه فلا ضار

في من يراه فلا ضار  
 في من يراه فلا ضار  
 في من يراه فلا ضار

في من يراه فلا ضار  
 في من يراه فلا ضار  
 في من يراه فلا ضار

في من يراه فلا ضار  
 في من يراه فلا ضار  
 في من يراه فلا ضار

في من يراه فلا ضار  
 في من يراه فلا ضار  
 في من يراه فلا ضار

في من يراه فلا ضار  
 في من يراه فلا ضار  
 في من يراه فلا ضار

في من يراه فلا ضار  
 في من يراه فلا ضار  
 في من يراه فلا ضار

في من يراه فلا ضار  
 في من يراه فلا ضار  
 في من يراه فلا ضار

في من يراه فلا ضار  
 في من يراه فلا ضار  
 في من يراه فلا ضار

في من يراه فلا ضار  
 في من يراه فلا ضار  
 في من يراه فلا ضار

في من يراه فلا ضار







سني لا يشترط قال بهم من هذا الكتاب وكذا في القيمة وفيها وفي  
 المستوفى وقيل الا ان يراه القاضي فيقبض به في نقد وفي صحة الخبر  
 وانما في العقب وعلى الثاني لا يشترط في قبض قاض او غيره  
 انما في وثق العقب فيقبض هذا قال في حق الاستيفاد في حق  
 آخر نص في حكمه غير قابل للنقض لوجه المرحوم شيخ الاسلام  
 ابو حنيفة محمد بن

**مسألة** وانما يقبل المكتوب اليه اذا كان الكتاب على العقب  
 حتى لو مات او زال او لم يبق اهل له نقضه قبل وصول الكتاب  
 لا يقبل الا في حق واحد من الغايه ولهذا لا يقبل اختياره قاض  
 او غيره غير واحد **في العقب** ولو مات القاضي قبل قبض  
 او زال قبل قبض او مات الكتاب لم يقض به ولو مات بعد قبض  
 قبض به ولو مات المكتوب اليه او زال قبل العقب ونقض قاض  
 مكانه لم يقض به وغيره صحيح في ادب القاضي

**مسألة** وانما ذكره في كتابهم لانهم لم يثبتوا في حقه او  
 في غيره فقالوا به التمسك بكتاب ذلك لا يكون في غير كتابه  
 في كتاب القاضي اليه القاضي في كتابه

**مسألة** العلم في حقه شرط في كتاب القاضي اليه القاضي وهو يكون  
 الكتاب في حقه من العلم من غير العلم يعني المبرع على معلوم  
 يعني المبرع على القاضي في الكتاب بحيث لا يكون معلوما وعلمه  
 ان يكون في كتاب القاضي من علمه وجده وقيده وانما ذكره  
 اية ولم يذكره من حقه يكمل التوفيق عنه في حقه وانما ذكره

مكرر

بركت ثم ذكر الحد شرط عليه في رواية سماحة غير ابو يوسف  
 وفي قول محمد وهو قول ابو يوسف في حق من الرواية لا يشترط  
 وكذا في القاضي الامام علي بن ابي طالب في الاستيفاد لا يشترط  
 ذكره احمد بن محمد وقال لا يشترط وهو الصحيح وعليه الفتوى في المحيط  
 البرجاني في الفصل الرابع والعشرين من العقب

**فصل آخر**

**مسألة** وكنت سمعته من ابي ابي بن عثمان بن اسماء شهور  
 البرجاني في اية في كتاب الحكم فانما يكون كتاب القاضي لا يشترط  
 بخلافه ما تقدم به في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه  
 بالتوفيق علي صدره وانشأه في كتابه في كتابه في كتابه  
 وفلان بن فلان في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه

**مسألة** وفي رواية يوسف انه يقبل في العبد دون الامة فعبد الامة  
 فيه دونها وغيره ان يقبل في جميع القول وعليه المشافرة  
 في اية في كتاب القاضي اليه القاضي

**مسألة** في جرح القاضي خفت امير شريفة في جرح الامير في حقه  
 وادعى الباع في المشتري وقاله في حقه الامير وعليه النفي وادعى الحكم  
 انه رسول من جانب الامير وكان ابي علي وجده ارسالة وليس عليه  
 التمسك بالية

**مسألة** في جرح واحد منها من قول القول والحالة هذه الحاد ام الباع  
 يجوز القول بالحاد ام الباع في حقه في حقه في حقه في حقه

بمسند مالك في كتابه في حقه في حقه في حقه في حقه



كانت سوار زوجي اليك وانتم لك علي وقالوا يا ايها  
يعتقها منكم وعديك التوق فاقول قول المرات وعدي اليك  
اليك لا تفتك وجوب التوق عليها والواجب من التوق  
لمن شهداوت علي

عنه قال سمعت شيخنا هذا القاضى على الدينار والدرهم  
انه يقول يقع عند كثيره انه الرطل بقوله على نفسه بما في المسك فوشنه  
عليه ثم يدعى بعض المار فوض وبهضه ربوا عليه ونحوه فغيره  
ان اقام على كتابه يتقبل وان كانا ضاقتا لا تضلما انه يظفر  
اليه انما الاقرانه في باب سطره وخور الدرعه

وَمِنْ بَيْنِ عِلَلِهِ الْإِثْبَاتُ بِقِيَمَةِ الشَّهَادَةِ  
فَمِنْ أَهْلِ الْإِثْبَاتِ هَذَا مَا كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْقِيَمَةَ يَقْبَلُ الشَّهَادَةَ

شهادت النخوة الفقهية في الشهادت

والشهادت علی قرائان رقی السورۃ مع مجزوات فی

و فوقات الشهد على اقاربه بالسرقة و لم يجدوا سكت و لم يجد لهم و لم يجد منهم لا يقطع و جرحه ١٢١  
في سنة الفصد من سنة الشهد على اقاربه و هو سكت او سكت لا يقطع و ان كان الشهد و شهدوا على اقاربه و ان  
سرقة عشرة دراهم فاقترع يقض بالمال و لا يقضى لا يقطع فجميع العصول

وفي الغداوى العباية في الجوف مع قباية

القطع وتقبل في حق النصارى في النسخة من شهادة النصارى

في متن المار الثاني من القطع للمعوم شيخ الاسلام النور محمد القزويني

القصاص يقبل شهادتهم وكذا الشهادات على الشهادتين في  
الشهادتين والكفارة من نكاح النكاح

**فصل** في نقل شهادته النادرة وحده من الأفعال إلى الفعل  
المتناهي الخاله عنه من أجل الحال المتطاوله والموافقة وتوضيحه

الملك لايهيت سرفيزر في كتاب الشهادة  
في نهج الشهادة على المحامد في كتاب

الاشارة الى ثلث مواضع الى انصافين والمثلهود وعلينا

في النسخة العتيقة والصحيح ان النسبة اليها لاجل العترة  
منها القاصم اليها العاصم

في كيفية الشهادة التي تفصل والتي لا تفصل

الاسل وكنى به جاذبا مارحانه و دعووى العشق

نحوه از انکه از خواص و اقسامه رقیقه صریحه قبا و قبا و اقسامه و قبا و اقسامه

وكتبها لعلها لا تفسد في السفر  
في موضع لا يطبع عليه  
وكتبها لعلها لا تفسد في السفر  
في موضع لا يطبع عليه  
وكتبها لعلها لا تفسد في السفر  
في موضع لا يطبع عليه



منه يفهم ما يدعى قارة الق  
منه وفي اجماع الفتاوى ان المشقة التي لا بد من المشقة  
الميتة والوارث حتى يمتنع اليه اب واهل بيته ان يمتنع ذلك  
ان يمتنع اب وام او اعم فانما جاز في القامة من الشهادة  
منه ولو وقف احد على قرة او قرابة في اب قرابة وقرابة  
سحق والا فلا فاء اقام اليه على قرابة تاخير ما لم يرف الشهود

عبدی  
أحمد  
بن  
محمد  
بن  
عبد  
المنعم

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, possibly a list or a detailed description of items.



صدوت من يشهد عليه من وراء الحجاب لا يشهد  
 لا احتمال ان يكون غيره اذ التوثيق بالثبوت الا اذا ائتمن القائل  
 بان يكون في البيت وحده وعلم ان لا يكون فيه غيره ثم  
 جالس على المسكك وليس فيه غيره فحينئذ لا يخلو امره  
 اذ هو يحضر بالعلم بكونه في البيت لا يقبل اذ اقر له ان ليس  
 ضرورت جواز الشهادة والبول فيه عند التفسير في الشهادة  
 بالتسامح يقبل في بعض الاحوال لكنه اذا اصرح بان يقبل في الشهادة  
 ثم الذبح قبل الشهادة بالتسامح كذا في الحاشية نقلا عن المحققين  
**مسألة** لا بد من ذكر الحد ووجه الدعوى والشهادة غير ذلك  
 وان كانت اذ رموه او اذا كانت الدار موصوفة مثل  
 دار عيسى الخياط في الكوفة في البيط البرماني في الفصل الثاني عشر  
 من كتاب الحاشية  
 ثم كفاية الشهادة  
**مسألة** ويشترط التحديد في الدعوى والشهادة وثبوتها  
 العقار مشهور الا اذا عوقب الشهود الدار بعينها فلا يحتاج  
 الى ذكر حدودها كذا في البحر نقل عن الملقط فلا بد من ذكرها  
 فيها الدار ثم الحلية ثم الكثرة دعوى المنة ملخصة كذا في دعوى المنة  
 تقبيل **مسألة** الاستثناء في احوال العادة  
**مسألة** الشهادة بخبر يروي لا يفي على سواه كذا في حق  
 او غير يروي عن ائمة يدين لا يفي على سواه بخبر يروي  
 والاشارة بقوله عليه السلام اذا رايتم مثل الشجر  
 فاشبهوه والاشارة ولم يذكروا انها مشقة المثل من حيث

جميع العاين  
**مسألة** ادع ان ملكك وفي يدك بيمينك بعض وكوتم يدك وقت  
 غصبه في ان يدين  
**مسألة** يفي حكم جوابه ما قرره الدرر والنور مثل  
**مسألة** المراد بالسواها الى من والتمسك والصلوك فانه  
 في كل منها يجب الشهادة على مضمون المكتوب لانه المقصود  
 بذكرها كونه حجة على الخصم وهو لا يكون الا بدور في الاستحسان  
**مسألة** ولو ادعى اداؤه كاشد واحد له اداة واخوانه الدارين  
 بقبضه لا يقبل ان احد ما يشهد بقبضه اذ هو يقول بقبضه من العيين  
 في الفصل الحادي عشر  
**مسألة** لا يخلو ما يروي ويقبل ظهره في القيد الثالث من الوثق  
**مسألة** جمل قدم رجلا الى القاضي وقال لفلان اني اقبضت عليه  
 الرجل الف درهم وكلني بالخصومة وبقبضه واقام البينة على ذلك  
 جمل فقال اوبع لا قبل البينة على المارحبة ببيع البينة على الوكالة و  
 الدين جمل بقبضه بالوكالة ويحيد على الدين البينة وقال جمل بقبضه  
 بالكل ولا يحتاج الى اعادته البينة على الدين وقوله اوبع بقبضه  
 فلا يروى بقبض البينة على الكلام قد استثنى والوهم اقبضه  
 لفلان وجهه لانه البينة على المار لا تقبل الا في خصم ومحمد بن الحسن  
 لم يثبت ان الدين والقبض على قوله في يمينه في التوكيد بالخصومة والوكالة  
**مسألة** وشرطها النظر الى المملوك بان يكون عاقدا بالغا فلا يقبل  
 الجزية واليمين في رعرع

ادع ان ملكك وفي يدك بيمينك بعض وكوتم يدك وقت غصبه في ان يدين  
 المراد بالسواها الى من والتمسك والصلوك فانه في كل منها يجب الشهادة على مضمون المكتوب لانه المقصود بذكرها كونه حجة على الخصم وهو لا يكون الا بدور في الاستحسان  
 ولو ادعى اداؤه كاشد واحد له اداة واخوانه الدارين بقبضه لا يقبل ان احد ما يشهد بقبضه اذ هو يقول بقبضه من العيين في الفصل الحادي عشر  
 لا يخلو ما يروي ويقبل ظهره في القيد الثالث من الوثق  
 جمل قدم رجلا الى القاضي وقال لفلان اني اقبضت عليه الرجل الف درهم وكلني بالخصومة وبقبضه واقام البينة على ذلك جمل فقال اوبع لا قبل البينة على المارحبة ببيع البينة على الوكالة و الدين جمل بقبضه بالوكالة ويحيد على الدين البينة وقال جمل بقبضه بالكل ولا يحتاج الى اعادته البينة على الدين وقوله اوبع بقبضه فلا يروى بقبض البينة على الكلام قد استثنى والوهم اقبضه لفلان وجهه لانه البينة على المار لا تقبل الا في خصم ومحمد بن الحسن لم يثبت ان الدين والقبض على قوله في يمينه في التوكيد بالخصومة والوكالة  
 وشرطها النظر الى المملوك بان يكون عاقدا بالغا فلا يقبل الجزية واليمين في رعرع











خداوند بخند و فی البراز

عند اجاب المسيح بن يوسف و قد و بالكرامة العظيمة بعد ما افرط  
شما و هم في ايام من غير عذرا و انقبل اذ اتيوا اعالين فيهما  
يعيشا في عيش انا و اوج علماء الحكماء و الخطيب الناطق و انما انا  
البياعي

فے نقد میں مشہور

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, possibly a list or a detailed description of the items mentioned in the preceding section.

وقتی عروق نفوذ می

مشهد ولهم ايضاً العود الى ههنا كونه مناسبات الرجل الكريم  
سياسة ومذايقه واللافتاب من الكليات ونبش الاصرار  
على الصفا لانه الصيغة مكررة بغيره بالاصرار ودر غرض من كتاب  
الشهادت

عشده وفي التذييب وفي زعمائنا فذكر الشيخ عبد الحق  
افق العقبات استحقاق الشهادة كما جاءه ابن أبي  
الحسين عبد الله عليه السلام في الشهادة من انفس  
فمن لا يقبل شهادة المذنب

وتقبل كان لبس البينافع والعدو في موضع مجزئة ويعجزه بغيره

الحاكم العدل  
العدل والعدل  
العدل والعدل  
العدل والعدل  
العدل والعدل  
العدل والعدل

[illegible]

وَمَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خِزْيَانٌ لَّهُ لِنُؤْتِيَهُ فِي الْيَوْمِ بِأُكْرَهٍ أَوْ يَسْرَتٍ  
وَمَا يَذَّكَّرُ بِهِ أُولَئِكَ لَئِي يُعْذِرُوا لَكَ مَا تَكْفُرُ إِلَّا فِي الْيَوْمِ لَئِي تُعْذِرُوا لَكَ مَا تَكْفُرُ إِلَّا فِي الْيَوْمِ



فإن الخط لا يجوز مشادة على رجل منهنما عذراء في مشادة واحدة العذراء وقال ابن جرير ما ذكر في الخط اعتبار القنوقين  
وأما الرواية المنصوصة فيجوز فإنه إذا كان عند القنوقين عذراء واحدة أو عذراء منهنما في القنوقين - القنوقين

وقبل يعرف بالعرف حواشي المصنفين في الشهادات  
ثم هل تقبل شهادات الأخرى والغير بعد بقاء  
بوج والتمني واحد وقارنا كل تقبل شهادات الأخرى المقل  
إلا فيه والغير المطلق فصاح في كتاب الشهادات  
ثم هل تقبل شهادات الأخرى فيه ولا والله قانما في مصر  
من لا تقبل شهادات في الشهادات

**ملاحظة** ولو شهد للعبد لولاه خذت ثم شهد بها بغير العتق بقوله  
فكفره الخلفاء

مسند والشيخ المولى القبطي في شرحه بعد الحق لا قبله  
في السير الزكية في الحسنى في المصداق

مثله بقدر شهادت الحق الحق لما روي عن شهادته عليه السلام  
قبره عليه السلام في قوله عز وجل برزخ له فوا سيرة اية الله

ثم قال على رضى الله عنه: هذا هو المصالح مع: القبر قالوا: نعم  
فقد انما في باب الزيادة ثم تبارك السموات

مشاء و خوشه الاجير استاده و در انگيزه مخصوص الزيريه  
مصدق تقبل و از آن كينه له اجرت معلومه برزانه في الشهاده

**مثله** وايضا عن نورا القبل شهادتهم للنهضة شهادت الوالد  
لوالده وشهادت الوالد لولده وشهادت احمد لنافذ

و شهادت النافله بجد و شهادت الاجير كساد و باخيره  
و شهادت البكر كساد و كبر فباستقرا فاف و شهادت احمد

التزويج بين العاصبه وشتادات الميول الجيده وملتزمه ومحبه

و فرموده ام من زودتر از حدی که بفرموده ام بفرستید تا تقبل کند  
و اگر کسی از این بگوید که این حدیث در حدیث دیگر آمده است  
بگوید که این حدیث در حدیث دیگر آمده است  
و اگر کسی از این بگوید که این حدیث در حدیث دیگر آمده است  
بگوید که این حدیث در حدیث دیگر آمده است

[illegible]

وام ولد و شهادت بحاجه بامقنا و ارفع بامقنا مؤخره  
الفقه

بفهم جوابه فان قيل خذ مسئلة فافصاح  
فيما تضمنه الامة من الشهادت انما يحكي انك امر شهادته الى ان

مقتضا اوردن غرض مؤلفان اینها را فی فصوله تغییر داده اند  
للهدایه

يفهم جوابه عاقرم الافصح ومنه انما فيه  
والاعاشهادت الوحيه على الليت عاقره بعد ما هو فيه

الفاضة ع. ك. بنصرة ابو يعقوب ما لا تقبل وكذا الوشيد الوصي بحج البيت  
بعد ما ذكرت الورقة لا تقبل وذلك المسئلة على الفاضة

اذا غزل الوجه ينزل في شهادت المودعين من شهادته الى ان  
**مسألة** يفهم جوابه ما ذكره في انفاذ قبل كذا من شعر

ورنه غريها فلم ينفق العاني في حبسكم افر اناضي شهيد في ذلك

علي الميت بذلك الدين قبلت شهادتها ولو كان في القدر من حجة  
يستوفي جميع الدين من الاستدراك في شهادته المحظوظ البرهان في

الثالث عشر في بناءه كذا في احوال الدرر نقلا عن النقاد  
مجلد اذا كانت جمل واقر داره بين لان في عبد الله في جمل

و لم يقدر الى ان يرض عليها حتى شهد ابنك الدين المرتب الدين  
الى حتى يقدر و ثبت الدين عليها و علي غير جانم الورثة و موقوف

التعريب

وكانت في سنة ١٢٠٠ هـ  
في سنة ١٢٠٠ هـ  
في سنة ١٢٠٠ هـ



نوع في القفر وسيله

**مسئله** لا حشر كغيره في شهادته في زمانها شهادته لنفسه  
 من وجهه ودر باب قبول ودر حد الشهادت  
**مسئله** قالوا في شهادته اهل العلة ان كانوا ينافونه ورسول  
 في المشهور في قبول شهادته لان ح كونه في الشهادت جائز  
 من المحيط البرهان في الرابع من كتاب الشهادت  
**مسئله** و في قبول شهادت المديون لرب الدين و في قبول شهادت  
 رب الدين في ذلك المقصد صحيح و ذلك صواب لمحيط في قبول شهادت  
 رب الدين المديون و ان كان من مفسد في شرح اجماع العباد لرب الدين  
 اذا شهد المديون بعد موته بماله لا يقبل لاختلاف حق بالشركة في حبس  
 من قبول شهادته و من لا يقبل من البقية كجور شهادت الدائين المديون  
 الى دوزخ الميت كما تضمن الحمد المبرور

**مسئله** ولو استند المدعيون بعد موته لم يقبل الازدواج بالاشهاد على ما كان  
المدعيون في حياته واستندوا بعد وفاته كما في محاذير استهادات  
مؤيد التفرقة

مسئله فلو شيد فاجال يستر في ذوقه قبل ان يعدم العتقة و در وقت  
 قضاة البصول و عدد  
 ثم كذا التهاديات

منه انما شهدته امة المؤمنين البرجلين عيسى بن مريم الف  
دين وشهد المشهود لهما الشاهدين عيسى بن مريم الف  
الف منهم تعيل الشهود بالاجماع لا ينكر فريش شهد بالانوار  
فيه ولا شركة لانه ايرس الاتحاق بلار في الحوت بالاجماع فانتقد التمدد

انما شهادة المستعجل فيها وجه الى القلة كشهادة  
الجارية وغيرها لم تضل لان رخصتها ان تشهد  
بما سمعت من الجارية

و بعد از شهادت آن بزرگوار در آن روز که در آن روز  
حضرت حق و تعالی فرمود که آن بزرگوار  
مال کم بود و آن در آن روز که در آن روز  
آن بزرگوار در آن روز که در آن روز  
موت در آن روز که در آن روز  
حق تعالی

ثم هذه الشهادات فقبلها المحيط البرهان في الفصل المثلث  
للمعبر من الوصايا

و شد الاخوان الاولين بنحو ذكبت جهانت شهيدان هما  
وصايا الهداية

مجلسه ولو شهدانه وقف علی حیرانه و همام حیرانه الفقراء  
بجاست شهادت اهل الجوار لیست لازم و كذا الوشهادت  
تقبل شهادت و تم و المشایخ فصلوا الجوار فیها فلو ایض  
شهادت اهل المدرسه انما یأخذون الوقف یفتم ذلك  
الوقف لا تقبل و لا تقبل و قبل تقبل غیر فصل و هو الضم  
كأنه الصفیة فی المدرسه و كونه البرعاری المحلة لیست لازم  
الضمیة یترتب فصول العادس

من اهل مدرسة شهيد واعبي وقف المدرسة قالوا اختار  
المشيخ في الصبي انما تقبلوا وكذا اهل المسجد علي وقفه كذا  
اختاره فيه العريف

منه شمر غفرته المسبحه او الشهد مع اجواب شخصه  
مطابقا كذا اعلى السجده قبل سعادته ام لا اجاب  
كلما سمع قولها كما لو شهد مد رسل مد رسته وهو صاحب  
ظن في هذا انتهى فقولها في الوقف ثم فتاوا في الشرح محمد

وَمِنْهُمُ الَّذِينَ قَبِلُوا قِسْمًا مِنْهُ وَكَانُوا يَكُونُونَ جُورًا بِأَهْلِ الدِّينِ  
وَالْوَشْيُ لَوْ قَبِلُوا عَلَيْهِمْ أَوْ عَلَى الصَّغِيرَةِ أَوْ لَوْ هَاتُوا

اجلها صبر ولا فدا و اولي معي في ان الرضا  
 شهاد عليه في اجمع احوالها و انت شهاد و  
 و دعوى التي  
 شهاد و انت شهاد في اجمع احوالها و انت شهاد و  
 فصل في احوالها في السجود و في سجودها و في سجودها  
 فكانت في احوالها في السجود و في سجودها و في سجودها  
 و انت شهاد و انت شهاد و انت شهاد و انت شهاد  
 و انت شهاد و انت شهاد و انت شهاد و انت شهاد

نقد السائل







**مسألة** يجوز الشهادت بالسماع في أصل الوقف ولا يجوز في فرع  
وهو التصحيح خلافاً في الفصل الأول من كتاب الشهادت  
**مسألة** ولو شهدوا بعد جعل جيل الزمان فشهدوا بعد القبول منهم  
أرواه في هذه المرات وقالوا رأينا ذكره في غيرها قد عاين  
كما ينبغي الجليل في المكمل جازت شهادتهم وإن قالوا اتفقوا بالتميز  
لا في هذا القطر فأمر الملب وبنفق القبول في الشهود مع  
الزنا وبنما حية وكيفية وروقتة ومكانة وبنما في ذلك القبول  
المباينة **قاضيها** في كتاب الجود  
**مسألة** شهدا بسبب ونجاح وقالوا سمعنا من قوم لا يقدر  
اجتماعهم على الكذب لا يقبل جامع الفصولين  
**في الشهادة بالسماع**  
**مسألة** الشهادت بالسمع لا يجوز بشدت وسماع هذا خلافاً  
لشخصي والشهادت بالحوال لا يجوز بشدت عندنا في مالنا  
بحكم مولاه وهو قول أبي يوسف لا يول وعلي قول أبي حنيفة وهو قول  
محمّد بن فضال في العتق كالحوال اختلاف في الثانية عشرة من الفصولين  
**مسألة** الشهادت بالسماع لا يجوز إلا في أربعة مواضع الموت  
والنسيب والنجاح والقضاء أما القضاء بانه في قضيه  
في مهوره انهم كمن الناس يقولون انه قاضيهم لانه يشهد  
عليه كتابه القاضين أخوه من الاستحسان والنسب فصوره ان  
سمع من أن فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان  
وسعد انهم شهدوا بذلك وان لم يعاينوا في حق فلان في حق فلان

في قول من يثبت في مائة سنة في قول من يثبت في مائة سنة  
على ما يثبت في مائة سنة في قول من يثبت في مائة سنة

في قول من يثبت في مائة سنة في قول من يثبت في مائة سنة  
على ما يثبت في مائة سنة في قول من يثبت في مائة سنة

السمع اذا رأى رجله على امرأت وسبع النساء فلا تـ  
تزوجت فلا يزوجه انما شهدا زوجت وان لم يعاين عند النكاح  
لا يزوج انما شهدا زوجت رضي الله عنها زوجة النبي صلى الله عليه وسلم وان لم  
يعاين النكاح انما الشهادت على منوال النكاح في بيات جارية  
بلى في محرم القدر وري والنكاح  
**مسألة** علي حكاية انما شهدا زوجت مع غيره وانما يزوج غيره  
رواية جارية في حكاية النكاح انما ذكره في المتيقن والعين لا اله  
تج النكاح لان في حكم النكاح وفي رواية انما شهدا زوجة النبي صلى الله عليه وسلم  
في جنحان في فصل شهدا بعد ما اتوا من كتاب الشهادت  
**مسألة** ولو وقف أحد ودانم باعد وكنت القاضين شهدا في البيع  
وكنت في العتق فلا يثبت الا انما شهدا في البيع بالبيع  
لا يجوز بحكم بيعته البيع ونقص الوقف ولو كتب بيعاً جارية  
في حكمها بصفحة البيع وبطلان الوقف وانما اطلق الحاكم وانما  
بيع وقف غير مسجل انما اطلق ذلك للوارث كان حكمه بصفحة  
بيع الوقف وانما اطلقه لغير الوارث لا يكون ذلك قضاء للوقف  
انما اذ ارج الوقف وحكم بصفحة قاض كان حكمه بصفحة الوقف  
في اول الوقف لانه في حكمه  
**مسألة** هذا في المصوم الموم الذي لا يزوج غيره في ماله  
الكلام  
**في الشهادة والنوازل**  
**مسألة** تسع الدعوى لا يثبت عليها خلاف المتواتر في ذلك

واما في البيع على سبع بالسمع مع غيره في رواية  
والا مع غيره فلا يثبت الا في المتيقن من شهادته في النكاح  
ولو شهدا بغيره انما شهدا بغيره بالسمع او بغيره  
البيد لا يثبتها

في قول من يثبت في مائة سنة في قول من يثبت في مائة سنة  
على ما يثبت في مائة سنة في قول من يثبت في مائة سنة



بالضرورة والكفرورات ما لم يجد ان عندنا من المحيط البرهان

في الدرر ما يصح

**مسألة** وفي البصائر الشهادة في ما يقبل بالاعتقاد على ما يقبل بالثبوت الحقيقية وهو ان يسبح من قوم لا يتوهم اتفاقهم على الكذب ولا يشترط في العدالة ونقطة الشهادة وتلك ان يشهد عنده بجلالة او جلاله او بغيره انما لا يلفظ الشهادة وفي الشهادة على الموت لا يقبل ان يستعاضه من ان يلفظ بغيره وفي ما يقبل عليه ولو قالوا انهم ماتوا ولكن ان يشهد عنده ان يقبل بغيره ما قالوا في شهادتهم بالملك لاننا انما نعرف فيه بغيره الملك لا يقبل ان يثبت في اول كتاب الشهادة

**مسألة** في من يستلزم المحيط البرهان في اول باب الشهادة الحقيقية انما يشهد من قوم لا يتصور اجتماعهم على الكذب في العقل البصير لا يوافق الا على في باب الشهادة في باب

**مسألة** الشهادة في الشهادة في باب وغيره بغيره في الشهادة الحقيقية والحكم في الحقيقة ان يشهد به من قوم كثير لا يتصور توهمهم على الكذب ويشترط في التواتر لا العدالة والحكم في الشهادة عنده عندنا في البرهان او بغيره انما لا يلفظ الشهادة والشهادة انما يقبل بالشهادة في باب الكذب والنكاح والعنف والموت ولكن الشهادة في الشهادة او في الشهادة لا يتصور توهمهم على الكذب او بغيره في الشهادة في الموت بغيره في الشهادة وقالوا انهم يثبتون بغيره في الشهادة

بالضرورة  
درر

والاكتفاء في باب الشهادة

والاكتفاء في باب الشهادة

اشرف مشهور

**مسألة** في ما يقبل على الشهادة انما يشهد به من قوم كثير لا يتصور توهمهم على الكذب ويشترط في التواتر لا العدالة والحكم في الشهادة عنده عندنا في البرهان او بغيره انما لا يلفظ الشهادة والشهادة انما يقبل بالشهادة في باب الكذب والنكاح والعنف والموت ولكن الشهادة في الشهادة او في الشهادة لا يتصور توهمهم على الكذب او بغيره في الشهادة وقالوا انهم يثبتون بغيره في الشهادة

**مسألة** في من يستلزم المحيط البرهان في اول باب الشهادة الحقيقية انما يشهد من قوم لا يتصور اجتماعهم على الكذب في العقل البصير لا يوافق الا على في باب الشهادة في باب

**مسألة** الشهادة في الشهادة في باب وغيره بغيره في الشهادة الحقيقية والحكم في الحقيقة ان يشهد به من قوم كثير لا يتصور توهمهم على الكذب ويشترط في التواتر لا العدالة والحكم في الشهادة عنده عندنا في البرهان او بغيره انما لا يلفظ الشهادة والشهادة انما يقبل بالشهادة في باب الكذب والنكاح والعنف والموت ولكن الشهادة في الشهادة او في الشهادة لا يتصور توهمهم على الكذب او بغيره في الشهادة وقالوا انهم يثبتون بغيره في الشهادة

**مسألة** الشهادة في الشهادة في باب وغيره بغيره في الشهادة الحقيقية والحكم في الحقيقة ان يشهد به من قوم كثير لا يتصور توهمهم على الكذب ويشترط في التواتر لا العدالة والحكم في الشهادة عنده عندنا في البرهان او بغيره انما لا يلفظ الشهادة والشهادة انما يقبل بالشهادة في باب الكذب والنكاح والعنف والموت ولكن الشهادة في الشهادة او في الشهادة لا يتصور توهمهم على الكذب او بغيره في الشهادة وقالوا انهم يثبتون بغيره في الشهادة

بالضرورة  
درر

في ما يقبل على الشهادة انما يشهد به من قوم كثير لا يتصور توهمهم على الكذب ويشترط في التواتر لا العدالة والحكم في الشهادة عنده عندنا في البرهان او بغيره انما لا يلفظ الشهادة والشهادة انما يقبل بالشهادة في باب الكذب والنكاح والعنف والموت ولكن الشهادة في الشهادة او في الشهادة لا يتصور توهمهم على الكذب او بغيره في الشهادة وقالوا انهم يثبتون بغيره في الشهادة

في ما يقبل على الشهادة انما يشهد به من قوم كثير لا يتصور توهمهم على الكذب ويشترط في التواتر لا العدالة والحكم في الشهادة عنده عندنا في البرهان او بغيره انما لا يلفظ الشهادة والشهادة انما يقبل بالشهادة في باب الكذب والنكاح والعنف والموت ولكن الشهادة في الشهادة او في الشهادة لا يتصور توهمهم على الكذب او بغيره في الشهادة وقالوا انهم يثبتون بغيره في الشهادة







باب الشهادات

مثلا واعلم ان بعض الذين يرجع على بعض من وجوهه في  
شهادته ان يكون مثله الذين التابت على امره في شهادته  
مقدم على التابت بشهادته اهل الذمة والذين لا يكونون  
المسلم على مقدم على الذين التابت عليه برعائه في قوله  
شهودها في قوله والمالك اذا مات من غير عياله وعياله  
لا يجنبه ايضا يقدم الاجنبي على من المولى حاشية على السيد

باب اختلاف الشهادتين

مثلا فاستهنا ان الشهود اذا شهدوا بكثرة ما ذكر في الشهادتين  
فيبطل شهادتهم واذا شهدوا بالانفراد فيبطل لانها في  
درع عن في باب اختلاف الشهادات  
مثلا ولو شهد احد ما بالتوفيق والاخر باقراره بالتوفيق

باب اختلاف الشهادتين

مثلا فانه شهد احد ما بالالف والاخر بالالف لم يقبل الشهادتان  
وعنده يقبل على الف او الف في الدين من الف الفين هاهنا في  
الاختلاف في الشهادات  
مثلا وانما اختلاف الشهادتين في المال فشهد احد ما ان يقبل برأيه  
وشهد الاخر بدينه لم يجب بشهادتهما في قوله في الدين  
احد الفين او الفين الفين جميعا في قوله في الدين  
الشهادات

ولو شهد احد ما على الف الفين والاخر على الف الفين  
فيبطل لانها في الدين من الف الفين هاهنا في

ولو شهد احد ما بالتوفيق والاخر باقراره بالتوفيق  
فيبطل لانها في الدين من الف الفين هاهنا في

ولو شهد احد ما بالتوفيق والاخر باقراره بالتوفيق  
فيبطل لانها في الدين من الف الفين هاهنا في

ولو شهد احد ما بالتوفيق والاخر باقراره بالتوفيق  
فيبطل لانها في الدين من الف الفين هاهنا في

وفي قوله اولى ملكا مطلقا سبب معيّن يقبل وفي العكس لا يقبل وفي الاجابة سبب ان الحكم الذي يطلق الملك  
الملك بالسبب الذي شهد الام بسبب امر ان قال يقضي وان قال لا يقضي بشي أصلا لا يجوز

مثلا وفي الحقيقة الشهادات بالملك المطلق اذ لا يجوز  
ملكه بسبب كاشرا انا نقبل ان كان في دعوى الشراء غير معلوم  
وهو فانه من فانه اتمنا اذ اقل اشترت من غيره او قلنا نقبل الشهادتين  
على الملك المطلق وذكر الوارث في قوله لا يقبل وان ادعاه غيره  
لا يثبت له الشهادتين بزيادته ما يدعي فلقبل وفي المحيط او الشراء  
من غيره او في الدرع اية فيم على الملك المطلق لا يقبل  
هذا اذا ادعى الشراء من معلوم اتمنا او ادعاه من مجهول قال في  
مثلا وشهد بالملك المطلق يقبل وسبب ان في الدعوى في قوله ان  
الشهادات البزاية وكذا في قوله في عشرة من العصفور  
مثلا ادعى رجل على رجل الف وفي مائة من الشبهوب وفي  
جاءت من غير توفيق وكذا لو ادعى الف وشهدوا بمائة  
ولو ادعى الف وشهدوا بالف فمائة او الفين لا يقبل  
من غير توفيق في فصل اختلاف الدعوى والشهادتين في قوله

الفتاوى

مثلا ادعى رجل شراء دار في رجل وشهدت اربعة اشهاد  
الذين والذين يكره ذلك فتشهادتها باطله وكذا لو شهدا الفين  
وافتتاف في حقه وفي مقدار ما شهدوا على امره  
بالسبب ولم يسببا الفين ولم يشهدا يقض الفين قال ما تباطله ولو  
قال لا اقر عندنا انما عني منه في فتوى الفين ولم يسبب الفين  
في البسوط في الشهادات في الشراء  
باب الشهادة على الكفاية

ولو شهد احد ما بالتوفيق والاخر باقراره بالتوفيق  
فيبطل لانها في الدين من الف الفين هاهنا في



اشهادت علی الشهادت جبریت فی القادر و هو الحق  
و اتفی القضاة و کثیرین النافی و هو القضاة و هو الحق  
اشهادت علی الشهادت ابرار و جلیلین اقلیم شهادت جلیلین

111

[illegible]

قالوا يا رسول الله انزلنا  
واسمنا في كتابك  
وانزلنا على سيدنا



وكانوا يوجب الحكم على القاضي بوجوبه بعد تركه  
 مستوفى من حيث هو بقدمه وبقدمه  
 واهل بيته طمى بعد ازالة الشبهة بعد ازالة الشبهة  
 ام لا وهل يجب على القاضي ان يضمن الحكم ام لا  
 عدالة سائر وعملانية ضمن الحكم ام لا  
 احكام شهادته وعلامة على طمى من العدة  
 تم نصا به الشهادة فطاعة من العدة  
 واولئك الحكم على طمى من العدة  
 بل لا ينبغي ان يضمن الحكم ام لا  
 في جميع المحققين واما في العدة  
 ضمن الحكم ام لا يضمن على طمى من العدة  
 لان الزمان اربعة الفاضل واهل بيته  
 بعد ازالة الشبهة

ثولید

سنة ١٢٠٠ هـ  
 في شهر ربيع الثاني  
 في يوم الاثنين  
 في شهر ربيع الثاني  
 في يوم الاثنين







291

و انچه در این کتاب



قال قول له البرازي في المهر كذا في العاود  
**مسألة** ادعى ثمانية نكاح اموات واقام كل منهن ما يتعلل بها  
 زوجة وهي ليست في حجرها لم يقض لواء في البيت فالتد  
 العمل على انه لا يقبل الاكثر من زوجة الا يقضي لم أر  
 فكل من زوجة لمن صدقة وهذا هو الموقوف للثلاث واماد  
 وقفا فمما حب الوقت الاول اولى على العتقات لم ينف  
 بن محمد البغدادي في كتاب النكاح  
**مسألة** وفي الغناورين ما على نكاحها لا ينقض احداهما الا بالبر  
 او باليه او باقرارها او بفعل احداهما بما فانه زوجة واحدة  
 لاحدهما ومنه ان الاخر على السبق فهو اولى في دعوى النكاح من دعوى  
 البرازي  
**مسألة** فالحق في النكاح مع ذي اليد اذا اوجبا ملكا مطلقا في كل  
 الصور يحتاج اولى الا اذا اقام صاحب اليد بنية على التنازع او اخطا  
 ما يوجب صاحب اليد سبقه بما يوجب في النكاح  
**مسألة** اول النكاح في غير عقد النكاح في جملة الامناع في الملك المطلق  
 وهو قول ابي يوسف وهو قول محمد والاولى على قول اولي وهو قول  
 آتوا الاجرة للناكح في الملك المطلق بقية النكاح كذا في النكاح من  
 القصور فكل من تزوج من المولى المهر مخير ايهما التزوج او خيرا  
**مسألة** وانما كانت احدهما واختلاف ورثته ما لا خلاف في خيره  
 المشكل على من تزوجا معا لم يخلو في ذلك وهو الذي منها ايضا  
 لان اليد للحي او للبنت من دعوى النكاح

وانما اقام نكاحا وصاحب اليد يحرر منها  
 على النكاح فمما حب اليد اولى  
 ومنه ان صاحب اليد يحرر منها  
 او خطا او نكاحا او نكاحا او نكاحا  
 بن محمد البغدادي في كتاب النكاح  
 وانما كان في يد احداهما فان ارخا سوادا  
 لم يحررهما فهو النكاح لان اليد كذا في النكاح  
 في الدعوى لئلا من المهر

**مسألة** وانما ادعى كل واحد منهما الارث من ابيه وكذا  
 العيس في يد احداهما ولم يورثها بقية النكاح فمما حب العيس  
 في الفصل الثاني من مباحثها انما كان في يد  
**مسألة** لو ادعى في يد احداهما فهو اولى لانه يقضي عليه اربع الاقام  
 لا اكثر من شهود القرض او لا يقضي من قبض العيان على قبض  
 الخبز والتاريخ والفصل الثاني في العيس  
**مسألة** وتقبل في الذرية في دعوى العيس وهو اولى او عاهة  
 الا بالبر او باليه  
**مسألة** وبنت الخارج اولى بمينة ذرية اليد في دعوى الملك المطلق  
 بخلاف دعوى النكاح والتبهر والاعاق والاكسلا ودعوى  
 النكاح فان بنت ذرية اليد اولى فيها وفي دعوى الملك  
 لا يكثر فهو اولى بالاعاق في يد دعوى المسلمين كزوج  
 اكثر للمولى  
**مسألة** وان اوجبا الشراء من رجلين وارخا الشراء وتاريخ  
 احدهما سبق في ملكه الرأية في نكاحه يقضي للسبق تاريخا  
 من المحيط البراءة في الزمان من الدعوى  
**مسألة** وان ارخا فاحدهما سبق فولا سبقها في النكاح  
 من القصور فكل من تزوج من المولى المهر مخير ايهما التزوج او خيرا  
**مسألة** ومن اقام النكاح وصاحب اليد كل واحد منهما على النكاح  
 فمما حب اليد اولى  
**مسألة** ومن اقام علي امرأت بنته انه تزوجها من ابوها قبل  
 ان تزوجها من ابوها

له السبق ان ارخا امرأتين في نكاحه فاحدهما لا يثبت الشر او في زمانه لا يثبت  
 الآخر ولا يثبت ان لم يورثها امرأتين في نكاحه فاحدهما لا يثبت الشر او في زمانه لا يثبت  
 ان المدين لغيره ان ارخا احداهما لان النكاح لا يثبت الا في زمانه لا يثبت الشر او في زمانه لا يثبت

ومن ادعى النكاح في يد احداهما ولم يورثها بقية النكاح فمما حب العيس  
 في الفصل الثاني من مباحثها انما كان في يد  
 لو ادعى في يد احداهما فهو اولى لانه يقضي عليه اربع الاقام  
 لا اكثر من شهود القرض او لا يقضي من قبض العيان على قبض  
 الخبز والتاريخ والفصل الثاني في العيس  
 وتقبل في الذرية في دعوى العيس وهو اولى او عاهة  
 الا بالبر او باليه  
 وبنت الخارج اولى بمينة ذرية اليد في دعوى الملك المطلق  
 بخلاف دعوى النكاح والتبهر والاعاق والاكسلا ودعوى  
 النكاح فان بنت ذرية اليد اولى فيها وفي دعوى الملك  
 لا يكثر فهو اولى بالاعاق في يد دعوى المسلمين كزوج  
 اكثر للمولى  
 وان اوجبا الشراء من رجلين وارخا الشراء وتاريخ  
 احدهما سبق في ملكه الرأية في نكاحه يقضي للسبق تاريخا  
 من المحيط البراءة في الزمان من الدعوى  
 وان ارخا فاحدهما سبق فولا سبقها في النكاح  
 من القصور فكل من تزوج من المولى المهر مخير ايهما التزوج او خيرا  
 ومن اقام النكاح وصاحب اليد كل واحد منهما على النكاح  
 فمما حب اليد اولى  
 ومن اقام علي امرأت بنته انه تزوجها من ابوها قبل  
 ان تزوجها من ابوها

ومن ادعى النكاح في يد احداهما ولم يورثها بقية النكاح فمما حب العيس  
 في الفصل الثاني من مباحثها انما كان في يد  
 لو ادعى في يد احداهما فهو اولى لانه يقضي عليه اربع الاقام  
 لا اكثر من شهود القرض او لا يقضي من قبض العيان على قبض  
 الخبز والتاريخ والفصل الثاني في العيس  
 وتقبل في الذرية في دعوى العيس وهو اولى او عاهة  
 الا بالبر او باليه  
 وبنت الخارج اولى بمينة ذرية اليد في دعوى الملك المطلق  
 بخلاف دعوى النكاح والتبهر والاعاق والاكسلا ودعوى  
 النكاح فان بنت ذرية اليد اولى فيها وفي دعوى الملك  
 لا يكثر فهو اولى بالاعاق في يد دعوى المسلمين كزوج  
 اكثر للمولى  
 وان اوجبا الشراء من رجلين وارخا الشراء وتاريخ  
 احدهما سبق في ملكه الرأية في نكاحه يقضي للسبق تاريخا  
 من المحيط البراءة في الزمان من الدعوى  
 وان ارخا فاحدهما سبق فولا سبقها في النكاح  
 من القصور فكل من تزوج من المولى المهر مخير ايهما التزوج او خيرا  
 ومن اقام النكاح وصاحب اليد كل واحد منهما على النكاح  
 فمما حب اليد اولى  
 ومن اقام علي امرأت بنته انه تزوجها من ابوها قبل  
 ان تزوجها من ابوها

ومن ادعى النكاح في يد احداهما ولم يورثها بقية النكاح فمما حب العيس  
 في الفصل الثاني من مباحثها انما كان في يد  
 لو ادعى في يد احداهما فهو اولى لانه يقضي عليه اربع الاقام  
 لا اكثر من شهود القرض او لا يقضي من قبض العيان على قبض  
 الخبز والتاريخ والفصل الثاني في العيس  
 وتقبل في الذرية في دعوى العيس وهو اولى او عاهة  
 الا بالبر او باليه  
 وبنت الخارج اولى بمينة ذرية اليد في دعوى الملك المطلق  
 بخلاف دعوى النكاح والتبهر والاعاق والاكسلا ودعوى  
 النكاح فان بنت ذرية اليد اولى فيها وفي دعوى الملك  
 لا يكثر فهو اولى بالاعاق في يد دعوى المسلمين كزوج  
 اكثر للمولى  
 وان اوجبا الشراء من رجلين وارخا الشراء وتاريخ  
 احدهما سبق في ملكه الرأية في نكاحه يقضي للسبق تاريخا  
 من المحيط البراءة في الزمان من الدعوى  
 وان ارخا فاحدهما سبق فولا سبقها في النكاح  
 من القصور فكل من تزوج من المولى المهر مخير ايهما التزوج او خيرا  
 ومن اقام النكاح وصاحب اليد كل واحد منهما على النكاح  
 فمما حب اليد اولى  
 ومن اقام علي امرأت بنته انه تزوجها من ابوها قبل  
 ان تزوجها من ابوها







في قوله  
فانما

في قوله

**مثله** فخرية مات فمات امرأته مسلمة وقالت سلمة  
موتت بعد موت ولد الميراث وقالت الورثة لا يورث سلمة قبل الموت  
فقال قول الورثة ولو ماتت المسلم ولد امرأت نصرانية فقول  
ومم مسلمة وثبتت الخصومة سلمة قبل موت وقال الورثة  
لا يورث سلمة بعد موت فاقول قول الورثة ايضا قال الامام  
مات الرجل وترك ابنين مسلمين فقال احداهما مات ابي  
مسلم وفدكت سلمة حال موت الاب وقال لاخر  
صدقت وفدكت سلمة ايضا سلمة حال موت الاب  
وكذا في التتفق على السلام وقال انما سلمة بعد موت الاب  
كان للميراث للابن المتفق على السلام وعلى الاخر البنت ان سلم  
قبل موت ابية في المأور عن شهادت ائمتنا رحمة  
وكذا في الخط **القول لمن**  
**مثله** ولو قال العبد انا هو الامير فاقول ليحكم الامير  
مستأنفا وللوقوع بعده لا يقبل قوله بل امره ان يرضى  
**مثله** اعلم ان الاصل في الامام ان يكون له في الامور  
فالقول قوله لانه مكنت بالاصل كذا في المأور والفصول  
**مثله** في الفصل الا بجزء الورق فبانه تحيينا وفي ادب  
الامر جارية في غير جمل ادعت انها خربت الامير وانكرت امرها  
بالوقوع ونعم ذمير البكر اقرارها فاقول لها ولتجيب بوجهها ان  
في كتاب ادب القاضي قبل التتفق يكون خضا وما لا يح

65

في قوله  
فانما

في قوله

في قوله  
فانما

**مثله** ولو قال الامرات ذميرتك ابوت وانت صيرت  
في قوله فاجبها في غير النكاح  
**مثله** ولو قال الامرات باغت الابن وانكرت الوقوع فاقول  
وقال الزوج باغت قبل هذا وسكت فاقول له لعلك لا تظهر  
البلوغ الا به وكما ظهر البلوغ اخذت الوقوع من قمار والبول  
في الفصل الاول من النكاح  
**مثله** في قوله فاجبها في غير النكاح  
بجملركب دابة رجل بعد ادتم قمارا عتبتها وقال رسا لاداة  
بدهم ونصف فاقول بكون قول الراكب لا يصح له الدابة بغير  
تقديم المقوع وهو كذا في الحانية في فصل اختلاف الاجر المشاوري  
في الجارات  
**مثله** والابن يني اذ اذ لم يوفقه ذلك قته في الجارات  
لما راقف  
**مثله** ولو اشتري غنمة وسلم اليه البائع موزونا فوزني في  
بيت فوجدته ناقصا فاراد ان يرجع بعد النقصان فاقول  
للمتبرع مع يمينه لانه ينكر القبض في الاول فليس يرجع موزون الفانور  
**كتاب الوكالة**  
**مثله** والوكيل المخصوص بغير قبضي خصم لم يملك عند البيع  
فما قال له انما اختلف المشايخ على قوله بعضهم قالوا رضاه  
بغير شرط القضي التوكيل بغير شرط فمرومه وقال بعضهم بال  
شرط القضي والصحيح انه صحيح غير لازم ان يكون الموكل ايضا

في قوله  
فانما















الغائب فقصه قد والادع التزم اليه انما ويرجع به على الوكيل  
ان كان باقيا في يده لانه غيبه عن الرغب براء وقتة منه ولم يحضر  
قلده ان ينقص قبضه من العاوية في احكام الموكل

**مسألة** المقتضى لو قبا ياخذ من قبل او يبيع المقتضى  
في الدائم والقبض فلا اعتبار للموكل في الغاوية في الوصاية

**مسألة** المديون اذا اوفى مال له من قبل المقتضى به وبه فكل المديون  
ادفع هذا المالك فلا بد من اخذ الصك فذوق ولم ياخذ الصك فضا  
ولو كان له مال لا تفرق هذا المالك من اخذ الصك وقا لم ياخذ الصك  
فخرج قبل اخذ الصك فهو ضامن في حالة الجبض البرهانة في الدائم  
لكن في العيرت

**مسألة** التلويح اذا اخذ الدين من مديون الميت لا يبرء المديون  
لان اخذ الدين من حق الراي من مديون الميت في الغيب  
وفي البرهانة العلم اذا اخذ من غناه الميت فموت الميت فليس باقية  
في الوكيل **مسألة** ما جاز في التلويح من الغيب **بعضه** **الدين**

**مسألة** والمودع لا يبرئ الميت من التلويح والتعدي من التلويح  
في الزمان والعيرت من الاجارة

**مسألة** المقتضى في الوكيل بحسب التلويح بالبيع والسراة قبض  
الدين والعين وقبض الدين اما لانه غيبه عن المودع لا يبرئ  
به تبا بغير الموكل غيبه عن المودع وبغير ما قبض بالودائع  
غير الوكيلها ويكون العقل قوله في حق الغاوية في قبض حكم الموكل  
بر البرايح

هذا هو مقتضى القول في اخذ الدين من مديون الميت لا يبرئ المديون لان اخذ الدين من حق الراي من مديون الميت في الغيب وفي البرهانة العلم اذا اخذ من غناه الميت فموت الميت فليس باقية في الوكيل

هذا هو مقتضى القول في اخذ الدين من مديون الميت لا يبرئ المديون لان اخذ الدين من حق الراي من مديون الميت في الغيب وفي البرهانة العلم اذا اخذ من غناه الميت فموت الميت فليس باقية في الوكيل

**مسألة** اعطاه القاي قبضه برونه وقال ادفعه اليه الراي فذا  
الصك فذوق ولم ياخذ الصك لا ضمان ولو قال لا تفرق المالك

تأخذ الصك فذوق قبل اخذه ضمانه في الوكيل له في الزمان  
**مسألة** الما مودع بقض الدين اذا قبضه المودع فذا لم يبرح قبل

ما اورد ولو قبضه من مديون المودع والوكيل في حال الكيف  
بالمال فانه الكفيل بالمال اذا اورد وهو موكفله او اورد من  
بناكفله في اخر الزمان من كفارة المحيط

**فصل في الاختلاف**

**مسألة** المودع اذا مات فصار ورثة قدره الوديعة في صورة  
لم يقبل قولهم والضاة واجب في المات فانه اقام الورثة  
اليه على اقرار الميت ان قال في صورة ردت الوديعة قبل  
مداير غرض اخذ كتاب الوديعة

**مسألة** وفي النواذر اذا مات المستودع فكل ورثة قدره  
الوديعة في صورة لم يقبل قولهم والضاة واجب في حال الميت لان  
مات مجهلا فانه اقام الورثة اليه على اقرار الميت ان قال في  
رد الوديعة فلا ضمان محيط برحايه في اخذ من الوديعة

**مسألة** ولو موكفله بقض ودية غرامات الموكل فذا الوكيل  
قبضته في حيز الموكل لا يبرئ من الضمان ولو كان دينا لم يبرئ  
الوكيل في الموكفله على المالك استيناف كونه على امر المالك  
استيناف ان كان فيه ايضا الضمان على الوكيل لا يبرئ وان كان فيه  
نفي الضمان فانه يبرئ في نفسه والوكيل يقبض الدين في حيزه

هذا هو مقتضى القول في اخذ الدين من مديون الميت لا يبرئ المديون لان اخذ الدين من حق الراي من مديون الميت في الغيب وفي البرهانة العلم اذا اخذ من غناه الميت فموت الميت فليس باقية في الوكيل

هذا هو مقتضى القول في اخذ الدين من مديون الميت لا يبرئ المديون لان اخذ الدين من حق الراي من مديون الميت في الغيب وفي البرهانة العلم اذا اخذ من غناه الميت فموت الميت فليس باقية في الوكيل

هذا هو مقتضى القول في اخذ الدين من مديون الميت لا يبرئ المديون لان اخذ الدين من حق الراي من مديون الميت في الغيب وفي البرهانة العلم اذا اخذ من غناه الميت فموت الميت فليس باقية في الوكيل



وقد سئل عن مسئلة الدين قبل الاثر في قبضته بانه اذا صدق المورث في القبض وكذا يرد في الدين فماذا يصنع المورث  
 لا بد من القبض صار مستقرا صدق قوله بانه قبض في حال ملكه القبض فيها قبل وجوب المورث في القبض لا بد من القبض  
 مع قصد القبض في قبضته الدين واما لا بد من قبضهم لو ائتمروا القبض والدين وقد ذكرت انهم يترددون في هذه المسئلة  
 والخطا جماعة من المتأخرين حين تم تصديقه  
 للقبض بانه مستقرا لو كان القبض  
 الامانة فلا يشبه قبضها من قبضها في القبض  
 كذا في الدين في القبض في القبض في القبض  
 في القبض في القبض في القبض في القبض

في الموكل وهو ضار القبول فلا يصدق له الوالدية ولا له الموكل  
**مسئلة** الوكيل بالتقاضي والقبض جائز سواء كان المطلوب  
 حاضرا او غائبا صحيحا كان او زوايا وبضا بخلاف الوكيل بالقبض  
 عند ارجح وانما المطلوب الموكل على الوكيل في قبضته  
 ذلك في حال الميت ولو كان الموكل هو الميت بطلت الوكالة  
 فانه قال قد كنت قبضت في حياوت الموكل ودفعته اليه بعد  
 علي ذلك لانه ائتمروا على الميت ان شاء فكلما ائتمروا في امره  
 وقد انزلت موت الموكل فصول مما يرد في احكام الوكالة  
**مسئلة** ما وانما جواب المسئلة ان

القابض انما يقبض في قبضته في قبضته في قبضته في قبضته  
 في القبض الثالث في القبض  
**مسئلة** من حكم الوكالة ان ائتمروا في قبضته في قبضته في قبضته  
 يقبض بالموودع وبسراة الموودع والقول قوله في دفع  
 الضمان غرضه في شرح المسئلة بالموودع لانه لا بد من القبض  
 في كتاب الوكالة

**مسئلة** ولو وكله يقبض ودعيته ثم مات الموكل فقال الوكيل  
 في قبضته الموكل ودفعته اليه صدق ولو لم يكن في قبضته الموكل  
**مسئلة** واذا اراد الرجل جلبا لرجل بغيره ودفعه اليه فقال الوكيل  
 قبضت من هذا وقبضت من هذا وملك عبيد وادب المشتري  
 ذلك فهو جائز والوكيل يصدق في قبضته لانه لا بد من القبض  
 ويقبض من قبضته في قبضته في قبضته في قبضته في قبضته

والوكالة

مسئلة ما وانما جواب المسئلة ان  
 القابض انما يقبض في قبضته في قبضته في قبضته في قبضته  
 في القبض الثالث في القبض  
 من حكم الوكالة ان ائتمروا في قبضته في قبضته في قبضته  
 يقبض بالموودع وبسراة الموودع والقول قوله في دفع  
 الضمان غرضه في شرح المسئلة بالموودع لانه لا بد من القبض  
 في كتاب الوكالة

ولا تملك التمسك في غيره وهو امين فيما دفع اليه فاذا ائتمروا بالوكالة  
 في قبضته القول قوله في قبضته وانما في الاخرى مات فقال ورثته  
 لم يمت وقال الوكيل قبضت من هذا بغيره وملكه وملكه  
 عندئذ صدق المشرع في قبضته في قبضته في قبضته في قبضته  
 الوكيل في البيع لانه ائتمروا في قبضته في قبضته في قبضته  
 بمرت الاخرى وانما في قبضته في قبضته في قبضته في قبضته  
 لانه الوكيل لا يجزئ في الضمان غرضه وهو كما في قبضته في قبضته  
 في قبضته في قبضته في قبضته في قبضته في قبضته في قبضته

**مسئلة** الوكيل بالقبض في قبضته في قبضته في قبضته في قبضته  
 بالقبض في قبضته في قبضته في قبضته في قبضته في قبضته  
**مسئلة** سئل عن شخص عليه دين الاخر فاذا دفع له  
 الدين انما يدفعه اليه في قبضته في قبضته في قبضته في قبضته  
 بيمينه في القبض ام لا بد من قبضته في قبضته في قبضته في قبضته  
 بيمينه في قبضته في قبضته في قبضته في قبضته في قبضته

**مسئلة** سئل عن رجل ائتمروا في قبضته في قبضته في قبضته في قبضته  
 فقال له الموكل في قبضته في قبضته في قبضته في قبضته في قبضته  
 فقال له الموكل في قبضته في قبضته في قبضته في قبضته في قبضته  
 فقال له الموكل في قبضته في قبضته في قبضته في قبضته في قبضته  
 فقال له الموكل في قبضته في قبضته في قبضته في قبضته في قبضته  
 فقال له الموكل في قبضته في قبضته في قبضته في قبضته في قبضته

**مسئلة** او محمد ما عده يميني اذا اطلبها صاحبها في قبضته في قبضته

مسئلة ما وانما جواب المسئلة ان  
 القابض انما يقبض في قبضته في قبضته في قبضته في قبضته  
 في القبض الثالث في القبض  
 من حكم الوكالة ان ائتمروا في قبضته في قبضته في قبضته  
 يقبض بالموودع وبسراة الموودع والقول قوله في دفع  
 الضمان غرضه في شرح المسئلة بالموودع لانه لا بد من القبض  
 في كتاب الوكالة



در توبیخ علی (علیه السلام) و غیره

100

في القارة  
والصغير



[illegible][illegible][illegible]

منه اراد وكيل البيع اثبات وكالة بخت لو انكر وكالة  
لا يسمع انظاره فله وجهان احدهما ان يسلّم الوكيل العين التي  
تم بيعها له وكيلا يقبضه ويبيع فتم اليه فيقول ذوالبيعه لا اعلم



غير ان فيا والقاضي سيد اليه فيجوز والثاني ان يقول في الفلانة  
 منك فاذا باعد وقصص كذا يقول المستر لا يقصص اليك لا  
 اضاف اليك لانك ولدت وربا يملك اليك في بر او يقصص  
 فيضيق غير من الوكيل ان وكيلك يملك ويجز على القرض ويت  
 باينة ولا يجر على القرض واما وجه اخر وهو ان يقول  
 في فضولي فلان اسم اليك غير من المستر ان وكيلك يملك في فضولي  
 ان وكيلك يملك في فضولي في الفضل ان في قوله الثاني  
 تحت كذا في القارة

**مسألة** والوكيل يبيع والشراي كذا في قوله ان يصدق عند مع ابي  
 ووجه وولد وولد وولد وولد وولد وولد وولد وولد  
 ابن يوسف ويحرم كذا في قوله ان يصدق عند مع ابي  
 مطابرة في قوله الثاني

**مسألة** خلا في الاصل واذ اوكل اليك وكيلك او شراي كذا في قوله  
 بعني المحور ان لو يبيع لك كذا في قوله ان يصدق عند مع ابي  
 لو يبيع لك او شراي كذا في قوله ان يصدق عند مع ابي  
 اذ اوكل لك كذا في قوله ان يصدق عند مع ابي  
 اذ اوكل في حال جنونك لا يبيع واذ اوكل في حال الفاقة كذا في قوله  
 اذ اوكل في حال فاقة وقت معلوم حتى يوفى افاقته وضمير يوفى  
 فانما اذا لم يكن لفاقته وقت معلوم لا يجوز له ان  
**مسألة** ويجوز ان يكون له سبعة نوزة في الدار والوصي والعبد  
 المأذون والمكاتب والعقبي المأذون والوكيل ايضا اذا اطلق

في قوله لا يقصص اليك لانك ولدت وربا يملك اليك في بر او يقصص في فضولي فلان اسم اليك غير من المستر ان وكيلك يملك في فضولي

الوكيل يبيع والشراي كذا في قوله ان يصدق عند مع ابي ووجه وولد وولد وولد وولد وولد وولد وولد وولد ابن يوسف ويحرم كذا في قوله ان يصدق عند مع ابي مطابرة في قوله الثاني

الموكل ويجوز امره فيقول ما صنعت ثم شي فهو حايث في كل من  
 من قوله الثاني رهايت

**مسألة** الوكيل يبيع ويجوز بيعه بالقليل والكثير عندك حصة وقال  
 ابو يوسف ومحمد لا يجوز بيعه بقصاصة لا يتخاضن النمن في مثل  
 قدور في قوله وقال انكرني وبقولها يفتي وقال الجاهل في كبراه  
 وبقول الامام يفتي فلان من عند القصور ضامات فضلت في  
 قوله

**مسألة** شرط كونهم ليزم الوكيل في فاد من ان الجوزم كذا  
 ليس صاحب غرض حتى يعلما بغيره كذا قالوا في كتاب التاج  
 من الفنا والمجته من مجموع الاعلى والافير

**مسألة** وكل من ساء فقال كذا في قوله ان يصدق عند مع ابي  
 فبايع من غير فاد الرد ويربعتي في قوله الثاني

**مسألة** الوكيل يبيع اذا خالف له يبيع له يبيع موقعا على اجازات  
 المكاتب والوكيل بالشراي او خالف يعلق ولا يملك فيه اياها ويخبر  
 من اوكله في القارة

**مسألة** من شرط في اوكاله اليك الموقوف كتاب البيع ومنه الوكيل  
**مسألة** ومن شرط في اوكاله اليك الموقوف كتاب البيع ومنه الوكيل  
 عليه ومن شرط في اوكاله اليك الموقوف كتاب البيع ومنه الوكيل  
 من شرط في اوكاله اليك الموقوف كتاب البيع ومنه الوكيل  
 وكذا اطلبه في قوله ان يصدق عند مع ابي وكذا اطلبه في قوله  
 من شرط في اوكاله اليك الموقوف كتاب البيع ومنه الوكيل

في قوله لا يقصص اليك لانك ولدت وربا يملك اليك في بر او يقصص في فضولي فلان اسم اليك غير من المستر ان وكيلك يملك في فضولي

في قوله لا يقصص اليك لانك ولدت وربا يملك اليك في بر او يقصص في فضولي فلان اسم اليك غير من المستر ان وكيلك يملك في فضولي







من قوله البرزخ في الرابع

**مثله** ليس للوكيل ان يوكلفه كونه لان فرض اليه التفرقة بين  
الوكيل وهذا لا يترتب بزيادة والناس متفاوتون في الاراء الا ان  
يأخذوا الموكل بقوله اعلم انك لا تطلق التوفيق اليه بزيادة  
في الوكالة بالبيع والشراء

**مثله** المقبوض في يد الوكيل بحجة التوكيل بالبيع والشراء وقبض الرهن  
والعين وقضاء الدين امانة لا تبيح له الوعدة لا بزيادة  
بناء على الموكل بمنزلة المودع ويضمن بالقبض بالوكالين وسرهما  
ويكون القول قوله في دفع الضمان في نفسه في نفس الوكالة في الرابع

**مثله** والمودع لا يجيب عليه الضمان الا بالتعدي والتفويض لم يوجب  
فلا يجيب عليه الضمان في الرهن من المجلد الرابع

**مثله** سئل عن وكلاء توفي عن عين فاعلم الوكيل ان يؤول على  
الموكل من سئل ان يؤول على غيره فاعلم ان يؤول على غيره فاعلم ان يؤول  
الموكل اجاب نعم بغير ثمن فاعلم ان يؤول على غيره فاعلم ان يؤول  
الموكل بالبيع على غيره على استيفاء الثمن في المستبرأ اجاب

لا لانه منتهى كنهه بقا لا يقبض منفردا او جعل الموكل على المستبرأ  
وكلفه بالقبض انما يحتاج اليه التوكيل لا حق القبض للمعاقد والموكل ليس  
بمعاقد فلا يملك القبض الا بزيادة حق القبض من فناء العاقبة ثم الحجة  
في الوكالة بخلاف الرهن والسحب والبيع لانهم مملوكون بالهوية  
وتحال الموكل على الموكل على المستبرأ في الرابع من قوله البرزخ ويجوز  
على الثقات لا يملك بالاجرة من قوله البرزخ

والموكل في الرهن من عين الموكل قالوا بالبرزخ  
ويجب ضمانا على الموكل عند القبض لان الموكل  
يملك استيفاء الثمن بالهوية لا بالبرزخ  
الخلاصة في سقوط التوكيل في قبض  
المقبوض بالبيع والشراء من الحاشية  
وكذا في وكالة المسمى

**مثله** ذكر الباقي فاذا ابراه الموكل المشتري من الثمن قال بعض  
السباع لا يصح قال صاحب الجبظ هذا خلاف ذهب اصحابنا  
الصحيح ان يصح له ان يؤوله فصول مما يرد في الامام باب فاعلم ان يؤول  
وما لا يكون

**مثله** الوكيل بالبيع لا يملك له ان يؤوله في حال نفسه بخلاف الوكيل  
ويجوز على الثقات ان لا يندرج بخلاف البرزخ في غير برزخ  
في كتاب الوكالة في دفع الوكيل والمقبض

**مثله** الوكيل بالبيع اذا قال بعت من جملون اعرف وسنة اية لم اقدر  
على اتقي الشيخ الامام فله الرهن الرضائي ان يضمن الوكيل في القساعات  
من قوله الظهيرة وكذا في سائر فاق المحيط وكذا في احوال الرابع من  
وكالة البرزخ وعلقه الموكل ليس له ان يؤوله في حق الموكل  
يصح اما العدة فبعضنا انظر في الموكل بالبيع يكاد تسليم البيع في قبض  
الثمن وانتهاه الموكل عن استيفاء البيع فيه وانتهى اوجه في هذه  
المسئلة في الحاشية لما في المسئلة في الفقه في الظهيرة وفيه  
متفرقات انما تار حاشية نقل في الظهيرة الوكيل اذا دفع فقه  
اي ان لا يملكها بامر الموكل ومن دفعها اليه لا يضمن الثمن  
لا يملكه من بيع الامام التومر في اقرار

**مثله** وفي النسخ في الامام العدة ان الوكيل انما يملك البيع منتهى اذ كانت  
الوكالة تقيت وانما اذ كانت التي جازية بقطعي المرات عزها  
ليس لم يملك البيع منتهى ويضمن برزخ في الفصل الرابع من الوكالة  
نوع آخر

كان شيخنا رحمه الله يقول ما وجدته في كتابه  
لا يتصل بغيره في الموكل من قوله البرزخ في الرابع

في كتاب الوكالة في دفع الوكيل والمقبض  
ويقال للوكيل ان يؤوله في حال نفسه بخلاف الوكيل

في كتاب الوكالة في دفع الوكيل والمقبض  
ويقال للوكيل ان يؤوله في حال نفسه بخلاف الوكيل



لا يجزى على الوكيل بالبيع منه مائة دينار  
لا يجزى الوكيل انما اشغ عن فعل ما وكل فيه  
لكنه متبرعا مما كان له من المال

[illegible]



**مثله** الوكيل اذا اشترى من غيره ما يملكه لا ينفذ على المالك وينفذ عليه  
الا في ذمة المالك الام ان كان له ربح او خسران لا ينفذ عليه وفي  
توقفه اختلاف قال بعضهم يتوقف بقاءه في الزمانات  
**مثله** ولو اشترى من غيره ما يملكه لا ينفذ عليه قلت قال **في** وفيه  
اذا كان له ربح من غير منقود واما اذا كان له منقود واليخوذ وان قبله  
ينفذ عليه وكذا في العبر في حق المالك لا يملكه للمالك الموصوم  
سنة في المصنف

**مثله** في بيعت ما يملكه لا ينفذ على المالك  
**مثله** قالوا في ذمة المالك في الموصوم اشتبهت لفظه  
في بيع الحقوق للمالك الغنيمة لانه يخرج الكلام في حق الرب لا في ذمة  
من اشترى من غيره ما يملكه لا ينفذ عليه قلت قالوا في الموصوم  
انما هو الذي يملكه لا ينفذ عليه او قلنا وقال المصنف في ذمة الموصوم  
وقال الغنيمة لانه اشترى او قبلت فيه يتوقف ولا ينفذ على الموصوم  
في البيع الموقوف

**مثله** الوكيل بالشراء يملك ما يملكه المالك في ذمة المالك  
لانما هو العاقد وكره شيخ الامام في ذمة المالك في ذمة المالك  
خلاف ان في ذمة المالك في ذمة المالك

**مثله** الوكيل بالشراء يملك ما يملكه المالك في ذمة المالك  
بعضه انما يملكه المالك في ذمة المالك

**مثله** الوكيل بالشراء يملك ما يملكه المالك في ذمة المالك  
في الموصوم

في الموصوم  
في الموصوم  
في الموصوم

في الموصوم  
في الموصوم  
في الموصوم

في الموصوم  
في الموصوم

في الموصوم  
في الموصوم  
في الموصوم

**مثله** الوكيل بالشراء يملك ما يملكه المالك في ذمة المالك  
في الموصوم

**مثله** الوكيل بالشراء يملك ما يملكه المالك في ذمة المالك  
في الموصوم

**مثله** الوكيل بالشراء يملك ما يملكه المالك في ذمة المالك  
في الموصوم

**مثله** الوكيل بالشراء يملك ما يملكه المالك في ذمة المالك  
في الموصوم

في الموصوم  
في الموصوم  
في الموصوم

في الموصوم  
في الموصوم  
في الموصوم

في الموصوم  
في الموصوم  
في الموصوم

في الموصوم  
في الموصوم  
في الموصوم

في الموصوم  
في الموصوم  
في الموصوم

في الموصوم  
في الموصوم  
في الموصوم

في الموصوم  
في الموصوم  
في الموصوم



**مسألة** ولو ادها جسيمة من ثقت او كفيل ثقت فباعت بغيره او بفعل  
 لم يجر ولو اختلفت في ائتمه والامانة والكفالة فباعت بغيره او بفعل  
 في الرابع من قوله له انما حصل في الجارية في قوله لا يبيع ولا يملك  
**مسألة** موت الموكيل يخرج به الوكيل عن الوكيل لا يعلم ذلك الوكيل اولى  
 يعلمه فحق الطوارق في الوكيل الوكيل ينزل بموت موكله بموت  
 المملوك فلو كانت قبضت في حياته الموكل ودفعته اليه لم  
 يصرفه اذا اخرج على ملكه ان شاء الله ولا يملكه في اقراره وقد  
 انزل بموت موكله اقراره على نفسه انما ينبغي ان لا يصدق الوكيل  
 بقبض وديعة او عارية لو اقر بموت موكله كانت قبضت  
 في حياته ودفعته اليه وقد مر ان يصدق جامع الفصولين في  
 اقسام الوكيل  
**مسألة** وقال كذا كانت فانت وكذا يكون من قوله لا يملكه  
 وكذا لا يملكه لعدم افعال واذا اراد ان يملكه في قوله  
 رجعت عن الوكيل له المعلقة فادخلها عندها لا يملكها اذ فيها يقول  
 بوجها وعزلت عن الوكيل له المعلقة لا يملكه من قوله لا يملكه  
 من البرز والوزن في باب عزل الوكيل كذا في الجانية والكلية والبرائة  
**مسألة** سئل عن وكلاء الوكيل له دورته قال له وملكك في  
 الشيء المعلقة وكذا عنك من فانت وكذا في قوله لا يملكه  
 ام لا اجاب نعم ملكه عزله بصفه قوله عزله فانت من الوكيل له المعلقة  
 ورجعت عن الوكيل له المعلقة من المعلقة من قوله لا يملكه  
**مسألة** ولو ادها جسيمة من ثقت او كفيل ثقت فباعت بغيره او بفعل

باب عزل الوكيل  
 ولا يملكه من ثقت او كفيل ثقت فباعت بغيره او بفعل  
 ولا يملكه من ثقت او كفيل ثقت فباعت بغيره او بفعل

سئل عن الوكيل اذا عزل نفسه بغيره الموكل بالثقة ولا ينزل ولا يملكه من ثقت او كفيل ثقت فباعت بغيره او بفعل  
 سئل عن الوكيل اذا عزل نفسه بغيره الموكل بالثقة ولا ينزل ولا يملكه من ثقت او كفيل ثقت فباعت بغيره او بفعل

الا اذا اختلفت بدق الغير انما لا يملكه بالثقة بطلب العلم بالثقة  
 من اقبل لمحق الغير من المدة في باب عزل الوكيل من الوكيل  
**مسألة** واذا وكذا الرهن المعلن او المعلن او غيرهما يبيع عند حلول  
 الدين فانه شرط في عقد الرهن لا ينزل الموكل وباتت الرهن  
 او المعلن وليس به بغيره ورثة وتبطل عتق الوكيل متى في باب  
 الرهن بوضع على عدل  
**مسألة** وفي الجحيط وكذا يبيع عين له عزله الا ان يتعلق به الوكيل  
 باسمه بامره ببيع ويستوفي ثمنه قبل الباقي من قوله لا يملكه  
**مسألة** لو اقر بموت موكله كذا اقر بموت موكله بامره  
 ولو اقر بقبض رسول جامع الفصولين قبل الفصل الثاني في الفصل  
 الحادي والستين  
**مسألة** الرسول يوجب بالرسول بطلب المستوفى بزاره في  
 التوكيل بالاستقراض فحلفا والتوكيل بقبض التوفى يبيع بالثقة  
 الاجل او ضمني ثم يملكه بقبضه فباعت بغيره كتاب الوكيل له  
**مسألة** ولو ثبت رجلا بطلبه فوضه فضاء في بده فلو قال الرسول  
 اقرض لرسول من ماله ولو قال اقرضني لرسول جامع الفصولين  
 في الفصل الرابع  
**مسألة** التوكيل بالاقراض يجوز وما استقرضه لا يجوز ولا يملكه  
 فما استقرضه لا يملكه الا اذا اذن له الوكيل على سبيل الرهن فيقول  
 قرار سمين اباك فلان يستقرض منك كذا الخ حيث المالك  
 لا اتمر المستقرض لانه في اراض او بالعرف في ملكه الا بالثقة

التوكيل بالاستقراض لا يبيع



المأثور اخذ السلعة على وجه الرسالة فالتفت على المأثور فالتفت على  
الرسالة وان لم يكن على وجه الرسالة فالتفت على المأثور فالتفت على

وكان في ذلك يوم من أيام  
الجمعة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال يا أيها الناس اني قد  
انزلني الله بهذا اليوم  
الذي كان في يوم النحر  
فان الله قد اخبرني ان  
اليوم الذي كان في يوم  
النحر هو يوم الجمعة  
فان الله قد اخبرني ان  
اليوم الذي كان في يوم  
النحر هو يوم الجمعة

ثم ثبت وبنوا على ان ثابت بن جرد وعواذ بن الازرق  
 بنو علي بن ابي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نضر بن معد بن عدنان

درست و کتابت و تصحیح و تخریر و تفسیر  
 و تامل و تأمل و تأمل و تأمل و تأمل و تأمل  
 و تأمل و تأمل و تأمل و تأمل و تأمل و تأمل  
 و تأمل و تأمل و تأمل و تأمل و تأمل و تأمل







الاخران وقف سجلا واقفا عينه في بيعة الى اولى وانه قد وقف  
 بعت فيه اوله لانه بيع مقبض عليه فلا بد من التبيين كنه المكاشف  
 بيته الحق لانه الوقف انما للاب فافاقه شهادته القينية في باب  
 التبيين المقصود

**مثله** لانه القاض انما يقضي بالحق في حق الله والوقوف عليه يبرئ القسم  
 انك في الوقف

**مثله** جعل في بركة منية في جبل وادى فيها وقف واحضره من وقفه  
 العروا والعقبات الى اثنين ثم اتى في العنقا وبذلك المكاشف  
 ليس له ان يقضي بذلك المكاشف انما يقضي بالحق في حق الله  
 البينة او الاقرار انما المكاشف فلا يقضي في ذلك الا في حق الله  
 في القسم انك في الوقف

**مثله** ولو ادعى من انما بالعصبة فرفضه ان يرضى المير على اقرار المير  
 بانه في ذم الارحام ومع بيع المير وكذا في البيع انما يصح اذا كان في ذم المير  
 انما بطل العنقا بالعصبة فلا في اقراره انما في ذم المير

**مثله** ولو ادعى على ثلث عشرة وانه في ذم المير عليه في الوقف  
 وقال له ادفع اليه فلان وقد دفعت له المير فبقيت المير في ذم المير  
 كذا في قوله في ذم المير انما في الفصل في الوقف

**في دعوى الاقرار**

**مثله** ولو ادعى على الاقرار بانه وبما يقول انك اقرت في بركة  
 فادفعه او جعل الاقرار سبيلاً فيقول انك في ذم المير عليك كذا في قوله  
 به لم يسمع عند عامة المشايخ انما يقضي الاقرار بين المكاشف للموقوف

ادعى على من قال انك في ذم المير عليك كذا في قوله  
 فادفعه او جعل الاقرار سبيلاً فيقول انك في ذم المير عليك كذا في قوله  
 به لم يسمع عند عامة المشايخ انما يقضي الاقرار بين المكاشف للموقوف

انما الاقرار ليس من اثبات في اقراره اقرار المير

**مثله** المكاشف متى لم يصح دعوى المكاشف على الاقرار بخلافه  
 الرخ بانه عليه اثبات في كيفية الاستحلاف من البرازيد كذا  
 في من يكره شي في البرازيد في فصل كتاب الشهادات

**مثله** واجمعوا على ان الوقف عليه كذا وكذا اقرار المير عليه  
 فانه يصح وتصح البينة على اقراره انما لا يحمل الاقرار سبيلاً للمير  
 جامع الغيوب في الفصل انك

**مثله** واجمعوا على ان الوقف على المير ملكي واقرب صاحب اليد او المير  
 عليه كذا وكذا اقراره انما لا يحمل الاقرار سبيلاً للمير في البيع المير  
 اقراره لانه لا يحمل الاقرار سبيلاً للمير في اقراره اقرار المير

**مثله** ادعى على المير الف مائة من عبد استراه منه وقبضه في الوقف  
 وان لم يرضى المير لم يرضى مائة لانه في الحقيقة دعوى المير  
 لما كان مقبوضاً في انك في ذم المير عليك كذا في قوله

**مثله** اقرار المير في الوقف لا يجوز حكمة ولا ابتداء واقراره  
 لا يجزيه في حكمة في جميع المكاشف وابتداء في ذم المير عليك كذا في قوله  
 الحماوية

**مثله** وقار جازم المير على فلان لفلان او في الودعة عند فلان  
 لفلان فهو اقراره حتى يقبض المير ويسد اليه الوقف سبيلاً للمير  
 او المير يرضى اليه المير يرضى في اقراره اقرار المير

**مثله** انك في ذم المير عليك كذا في قوله لفلان او في الودعة عند فلان  
 سبيلاً للمير حتى يقبض المير لا يرضى الاقرار بين المكاشف للموقوف

وانما قال المير هذا الرجل اقراره في ذم المير عليك كذا في قوله  
 انك في ذم المير عليك كذا في قوله لفلان او في الودعة عند فلان  
 سبيلاً للمير حتى يقبض المير لا يرضى الاقرار بين المكاشف للموقوف

وحاز اقرار المير لفلان وكذا في قوله  
 بطلان حاله



من اقرار الحيات فصل القبض والبراءة  
**مثله** رجل اقر بدين في يده انما صدمه فموقوفه ولم يرد على  
 ذلك ما اذا اقر به وبغير الارض وقف على الفقراء في اول  
 فصل في جملتها من اقر به انها وقف من الحيات  
**مثله** ويجب ان يعلم بان قول من في يده ارض هذه الارض وقف  
 اقراره بالوقف وليس بامتناع وقف حتى لا يسترط له ابطال الوقف  
 في الحيات من وقف النجاشية  
**مثله** رجل اقر بوقف صحيح واقراره لم يرد في يده وادركه يعلم ان  
 يكتفه اقراره في يده فلو اقر به على نفسه جارية وليس للورثة  
 ان يباخذوه ولا يبيعوه في القضاة في اقراره فصل في جملتها  
 بارض في يده انها وقف من الحيات  
**مثله** واختلفوا هل تصح دعوى اقرار في طرف ارض حتى لو اقام للمدعي  
 عليه بينة ان المدعى اقر انه لا حق له على المدعي عليه واعلم ان بينة المدعي  
 المدعي اقراره بالعين ملك المدعي عليه ولا يقبل قوله بعضهم لا يقبل  
 دعواتهم انما على ان يقبلوا اقراره على ان لو قال المدعي عليه ملك  
 واقر به صاحب اليد او قل له عليه كذا وهكذا اقر به هذا المدعي عليه  
 يصح الدعوى ويسحب اليه على اقراره لانه لم يعمل الاقرار سببا للبرء  
 وفي هذه القضية لو انكر رجل يخلف على عدم اقراره في خلاف  
 بينه وبين يوسف ومحمد حمدان وقيل ان لا يثبت الاقرار للفوز  
 على ان لا يخلف على اقراره وانما يخلف على المالك عمدا  
**مثله** واوصوا على ان لو قال ان هذا ملكي وهكذا اقر به فوالله

او قال له عليه كذا وهكذا اقر به اقر به عليه فانه يصح نسخ البينة  
 على اقراره اذا لم يعمل الاقرار سببا للبرء وبقي هذه القضية  
 لو انكر رجل يخلف على اقراره في خلاف بينه وبين يوسف ومحمد حمدان  
 الله وقيل لا يثبت الاقرار لو لم يثبت اقراره ويقتضيه عدم تخليفه على  
 اقراره وانما يخلف على المالك بجامع الغيبون في فصل ان  
**مثله** وفي الجمل روى العلي عن ابي يوسف ان الوصي اذا خلط مال  
 اليتيم بماله لنفسه لا يضمن وفي المتن ان الوصي لو خلط مال اليتيم بغير  
 اذ اضع ارباب الاوصياء في فصل الغنائم  
**مثله** وبقيت على اقراره بعض الوصي بغيره فلو خلط بماله  
 ضمن الاب بكونه وقيل لا كوصي في التام والتعريف من الغيبون  
**مثله** يفسد جوابه ما قرره الغيبون وماله ما دنف  
**مثله** واوصوا على ان اقره عن يده على ان لا يخلف في غير طلب  
 الوصي والوارث خلاصة في النسخ من القضاة وهو باق في المسئلة  
 يفسد ما قرره الغيبون في باب الدعوى  
**مثله** ولو قال مالي من الدين على فلان فلان او من الوصي عليه  
 فلان فلان فلو اقره وقف القبض للمدعي ويسد اليه المدعى فلو  
 المدعي او انه يورث اليه قوله برئ فلو اقره بالبرء يورثه في المسئلة  
**مثله** يفسد جوابه ما قرره غيره  
**مثله** يفسد جوابه ما قرره جامع الغيبون في باب الدعوى  
**مثله** ولو قال المدعي عليه هذا خطي فليس علي هذا المال انما يثبت  
 على وجه الرسالة معتدلة لا يصح وقفه ويقضي عليه بالمال وخط



الطرف والسماريج وفاقا لم يكن الخط على وجه الرسالة وكلم  
 على علي وجه يكتب العكس والاقرار فاعز الشبهة على نفسه ما فيه  
 يكون اقرارا وبلازمة فاصحاحا في باب الاطراف كمن انصاع  
**مسألة** ولو اقر رجل براض في يده انها وقف وسكت ثم قال انها  
 وقف على فلان وقلنا هو بعد ما في العيدين لا يقبل قوله  
 الاخران بكلامه اول صارت امة لا تقبل قوله فليكن البطلان في  
 الاستحسان لا يقبل قوله في فصل في جملته براض في يده انها وقف  
 من ايمان  
**مسألة** جمل او على جمل ما لا فانكر المدعي عليه فاضح المدعي  
 وقال المدعي عليه قد يتحقق كمن ليس على هذا الا ان كان في العبد على  
 التمسك معصية وخصونا لا يصدق ويقضي عليه بالار قابض  
 في باب الرهن وكتاب القضا اذا كتب شخص ورقة بخطه  
 في ذمة شخص فوكله اتم او على فحج المبيع واقره بخطه  
 في ذمة شخص فوكله اتم او على فحج المبيع واقره بخطه  
 يلزم المدعي هو ان يكتب بقوله فلان من فلان المالك فلان في ذمة فلان  
 به فلان الغاية كذا وكذا اخذوا اقرار يلزم به وان لم يكتب على هذا  
 الرسم فالقول قول مع يمين قاصر المداية  
**مسألة** وذكر في ترجمة الاكله قال على قناور الالهام صاعقة روضة  
 بملكتك على ثقب غنم كذا الجمل فاعلموا ومنه معلوم بين القضا  
 وان لم يلدت ثم مات فجاء غيره يطالب المالك الوارثة وعرض خط  
 الميت عليهم حيث عرف ان سماع القضا حكم بملك المالك في ذلك

و لو قرأ المدعي عليه ولكن قال ليس على المال ان كان  
 الخط على وجه الرسالة معصية لا يقضي عليه بالمال ما اقرار المدعي  
 بيمينه و يقضي عليه بالمال ما اقرار المدعي

الميت وقد جرت العادة بين الناس يكون من جهة اقرار  
 في الحكم  
**مسألة** جمل وقف ضربة له وكتب صكاوا الشهود على باقي  
 ثم قالوا وقف ابي بوقف علي ابي يمينه جمل انما ان العاقل  
 يكتب ذلك الشرط ولم يعلم بالذمة في العكس قال الفقيه ابو بكر انما  
 الواقف جمل مضى على الوية قوله على العكس فاقرب جميع ما فيه الوقف  
 صحيح كما كتب ولا يقبل قوله انما في الواقف عينا لا بجزء الوية ولم  
 يشهد الشهود على غيره فالقول قول الواقف ان لم يعلم ما في العكس  
 و ان شهد الشهود على ما في العكس من غير ان يعلم ما في العكس وان قال  
 ان هذا في علي اكتب بالغايب فاقرب واستشهدنا عليه لا يقبل قوله  
 ومنه ان يتحقق بالقول بالبيع وسائر القرفات يكون كركن في فصل  
 في مشتاق لعل الواقف في وقفه ايمان  
**مسألة** ادعى عليه الف عرض فانكر فائلا حاله في ذلك على شي قطعه  
 الدين على الرهن والمطهر على ايمان والابن على ولا يرد  
 يقبل ما لا في الرهن وقد فوكله اتم او على فحج المبيع واقره بخطه  
 المستوفى في الخامس عشر من دعوى الرهن في نوع في الرهن في الوقف المدعى  
**مسألة** وكما يصح المدعى به الرهن ان يصح قبل اقامته ايضا وكذا يصح  
 قبل الحكم كما يصح بعده وادعى المدعى وادعى المدعى في القمار وعور  
 البراءة في غير نوع في القمار  
**مسألة** ادعى انما وقف ولا يشترط في افضالي المكثر لعل المفسر جاز  
 ويطلب له اذ كان في مصادق وفي الامس لا يصح لانه في معنى البيع الوقف

و لو قرأ المدعي عليه ولكن قال ليس على المال ان كان  
 الخط على وجه الرسالة معصية لا يقضي عليه بالمال ما اقرار المدعي  
 بيمينه و يقضي عليه بالمال ما اقرار المدعي



لا يصح في أصل الجهر الرابع وفيما وردت فيه من قبيل ما ينبغي  
 جازحه ودانته وقف على كذا فذكر فصاح المدعي عليه ما لا يصح  
 لا في الأصل بغير ريب وليس للمدعي ولا لغيره الاستدلال بمقتضى القول  
**مسألة** ادعى جرحا على الزعماء قالوا لا يصح الاستدلال بمقتضى القول  
 منع الوجوب عليه في الماضي على سبيل الاستدلال بغير ريب المدعي  
 على الشك بغير ريب من الشك على الحقيقة أو البراءة قبله الأبرار صلواتهم  
 المنكر مقبولا لا في قول المدعي ولا في عينه أو في عينه فقط أو في  
 كذا في الجهر كذا في غير الشك في قضاء المدعي والمدعي  
**مسألة** المدعي بعد قضاء الدين لم يرد من على إقراره الدين بقول  
 في التأويل وهو البراءة في غير الشك في الرق وكذا في قول المدعي في باب  
 ما سطره من المدعي  
**مسألة** ادعى أن اخذته الف درهم بغير ريب وملك عنده درهم  
 فخصم ادعى أنه أخذ منه بغير ريب لا في ريق المدعي لأن المدعي  
 وبغير ريب البينة كذا في ريب المدعي في غير ريب المدعي  
**مسألة** يقسم جوابه بما ذكره الف  
**مسألة** رجل مات وترك بنتا وحالا فاقام رجل البينة أن كان  
 عليه فاعترف قوله وله واقام البينة البينة أن كان قوله لها  
 في الأصل البينة بنت البنت فاقام بغير فصل فيما عدا ذلك في أصل  
**نوع** كذا في القدر  
**مسألة** رجل ادعى حكي شخصانا لم يملك وإن قدره وخرج في يده  
 وقالا المدعي عليه أن لم يملك فلما لم يملك قالوا لا يصح المدعي عليه

ادعى أن اخذته الف درهم بغير ريب وملك عنده درهم  
 فخصم ادعى أنه أخذ منه بغير ريب لا في ريق المدعي لأن المدعي  
 وبغير ريب البينة كذا في ريب المدعي في غير ريب المدعي  
 في الأصل البينة بنت البنت فاقام بغير فصل فيما عدا ذلك في أصل  
 كذا في القدر  
 رجل ادعى حكي شخصانا لم يملك وإن قدره وخرج في يده  
 وقالا المدعي عليه أن لم يملك فلما لم يملك قالوا لا يصح المدعي عليه

ما ذكرته من خصومة المدعي قاضي في فصل المدعي ثم قال المدعي  
 وأن شكت به الجرح فلما عاينه فاعترفه وبذلك وكشتمه هو الآخر  
 بعد قضيتي المدعي من دعوى الشك حايته  
**مسألة** يقسم جوابه بما ذكره الف  
**مسألة** ادعى أن اخذته الف درهم بغير ريب وملك عنده درهم  
 فخصم ادعى أنه أخذ منه بغير ريب لا في ريق المدعي لأن المدعي  
 وبغير ريب البينة كذا في ريب المدعي في غير ريب المدعي  
 في الأصل البينة بنت البنت فاقام بغير فصل فيما عدا ذلك في أصل  
 كذا في القدر  
 رجل ادعى حكي شخصانا لم يملك وإن قدره وخرج في يده  
 وقالا المدعي عليه أن لم يملك فلما لم يملك قالوا لا يصح المدعي عليه







فقد اقتضاها من رتبة وهي الاقرار في طرف المدعى في الاقام المدعى عليه  
بنية ان المدعى اقر انه لا حق له على المدعى عليه وانما بنيت ان المدعى  
اقر انه لا حق له على المدعى عليه بل يقبل فاق بضمهم لا يقبل وعلى من

٤٤

مسند واداعا الى من حكم الكفالة او ادعاه وارث المدعى فقام  
المدعى عليه بينة انه لا يملك او ان المال اليك او المورثك او اقام بينة  
انه مورثك او خويجي في الكفالة في حياته او قال انك اخويجي من  
الكفالة بعد موت ابيك او اقام بينة تنفي دعوى المدعى عليه في البيع  
مسند وذكر ايضا ادعى بخل من ادعى فقام المدعى عليه اليه اقرار  
في بيعه او اقرار ان لا دعوى له ولا منصومة له عليك واشتد  
فكك بعتة تسع وترفع دعواه وان كان لا يملك ان يرفع عليه بسبب  
بعد اقراره الاصل يكون بعد الدعوى والمسطر اذا انفرد في كل

من البورصة

[illegible]



اقرضته اذ جميع ما هو داخل في منزله سوى الثياب التي عليه ملكته زوجته وماتت عن ابن  
داود وابن ابنه الكل تركته لها حكمها حكم الدنيا به انها ملكة لكل ما عقلت ابن الزوج وبنيها لها او بايعها او  
اعطاها بحساب المهر مثقلها واما لم يكن لها ملك الا بصيغة هذا الاقرار ملكا لما عرفت ابن الاقرار ملكا فبا  
ليس من اسباب الملكة وانما في حكم التبرع بنت على اقراره عند الحكم وجب بحكمه لها ما عرفت وان كان  
يوم الاقرار على غير الرواية لكن محل قوله  
الزوج ايا ما يبيع يبيع اوبة او عيرت في سنة من والامتناع بهذا  
الاقرار وما لم يكن في ملكه الا بصيغة هذا الاقرار فاستأمر

الزوج اياها مع صبيح اوبه او ممرات في سعة من وال متحاج به  
الافار و عالم يكن في ملك لا يصير لها ملك هذا الاقرار في انهما  
وبين الترخيص ويكون ذلك شركة ايت واما الحكم اذا التمس  
عليه فانه الاقرار بحكم الاقرار بجمع ما كان في المنزل يوم الاقرار  
الواضحات التي كانت في الاقرار بطلان الزوج

یا تو تم زور الارحام الذکویچین کلامه تا قضی در غریق فصل  
الکستة و اولی الخیر

مثله وانما المولى فانه اقرب الابل على وجهين احدهما اذا كان له وارث معروف فاقرب صحة اوفى عنه باين اوبت فصدق المولى ولو تورث معروف فانه الاقرب جازية ويزيد المولى على ورثته وكذلك لو اقر باثبات فصدقته ولو اقر بالوفاة ففهم من الورثة فانها ترثهم وكذلك لو اقر باب او بمولى عتاق فذلك سواء وهو موثوق به لغيره لانه اربعة وثلاثمائة فلذلك جازية اقرب ما في الابل والزواج مولى العتاقة وان كان لها ورثة معروفون فانه لولا عتاقها بالزوج وان كان له ورثة لكانت ترثهم وان كانت موروثة فافترس معهم فانما الابن فاقر بولده او بولده او بجده او بابيه او بعتة او بواحدة او بغيرهم وان كان له وارث معروف ذوهم ولا عتقة ولا

في دفعه الرابع بالقرار

مشهد سلفی عن ادعای مالایه منصفه انکشاف قوت بالابرا و غیر

المسقط آخره السقوط يكون بعد الوعيد سواء انقض العطاء  
بالا والاول لم ينقض في آخره العايد ولو ادعى على جبر ما يضمن  
للمار للموعود بالنية ثم نقل الموعود كذا في باقي ادعية حيث ينقض العطاء  
وانقض الموعود بعد العطاء المقضي وليس يمكن ما ينقض العطاء  
من ضرورت نقل المار انقائه من اصله بخلاف قول لم يكن ثم عطاء

**عبدالله بن علی** قدرا الله عز وجل مبطل في الدين واثق بهدي كذبوا على الله  
عليه شئ من الحق الرف

**قضاء** جلد اولیٰ میں عا و دار فی سبکداری پر جملہ ائمہ واقف ہیں  
مقتضی القاضی ولم یؤخذ من القضا علی البینۃ علی المدعی انما  
لہ فیہ قال محمد بن احمد وان الذریعۃ قبل قضاء القاضی ملکت  
بینہ المدعی والقضاء وائسہ وان الذریعۃ بعد القضاء لا یجوز لہ  
قضاء القاضی ثم دعویٰ کمالہ فی او اتو دعو المقبول

سند ادعای جازا تنقیص ثم ادعی تاوقف علیه بر وجه کرمه ای که آنست  
 ثم دعوا جازا لیزه و لعل علی بر ادعای آنها و وقف او را لغو دادیم ثم ادعی  
 تنقیص الیم بخفی روایت و هو روائه قاضی خان و جازا فی روایت  
 و هو روائه الوخیر کذا فی فصل الاستدلال و دعوی الیم و لعل  
 المدعوم شیخ الاسلام التوفیق محمد افند

مسند جلاله في صفة اربعه ما هو داخل قلته له ما في غير قلته في  
تسب قات وثرث ايضا فقال لا يا ابن الجمله كذا ثرك ابرق هذه  
كسند حم وروى عنك في القتيبه فكر ما علمت المرأة ان صار اليها اليك

[illegible]

297



البرق عرف بالقرارات

الحارث علي اقراره بالمهر بعد موته وقبل الوفاة وبقول الوفاة  
الزوج لودع وقال علت بعد الاقرار بالمهر ثم اني اقبل لما ارادنا  
بستة ابراء وقد تزنا دفع الرضخ وان تزنا ويصير في الحاق  
نوع في الزوج وعور الزانية في دعوى النسب

فصل الثامن والعشرون في معرفة ما لا يقبل

في الدخول في المسجد

ادعوا ابنه الميت بجاه والدكم نسب الاب والام الى الجحيم  
 ليعلموا ان نسب ابنه الميت يات عند الغريق في شدة  
 البينة يعلم ادعوا ابنه اخوه الابيه وامه وشبهه والام يتركوا هم  
 الام او تتركها لقبول عدم التوفيق وقدر يقول انه دسر محرق

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

محمد بن احمد  
 احمد بن محمد  
 محمد بن احمد  
 احمد بن محمد  
 محمد بن احمد  
 احمد بن محمد

1890

五

2

2

...

1

1



10

三

2

4

10

7

1

1

2

27







الدعوى على من في اليد لا تنفع الا في الدعوى  
الغصب في المنقول وانما في الدور  
والعقار لا تنفع في اليد الا في الدعوى  
والكتاب لا تنفع الا في كتاب الغصب  
استناد في امر كتاب الغصب

219

[illegible]



مثلاً یستطیع جوابه تمام اشیاء

مملوك وضمير في ابناء قلب المورث او الوصي او المثلث عليه دين عتق  
 ودية او قيم او على المثلث دين او الوصي له ويستورا في ذموا بالحق  
 او منكر في اول العشرة

نوع آخر

卷

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الشيخ" (the scholar) and "المرجع" (the reference).

ملوك وانبات ارسن عليت عليت بحفرة وارث او وصي محمد  
وقولكم بيه ما كثرنا في بغيره فليست بها اخذ من الرب اذا نظر القصر  
النام في القصيرين ولوايت عليت فيصحب انباته علي كوسى ووارث  
سبت له مع كاستيفا ومنه ما في الحلال الزبور

فصل في بيان ما في المورثات من غيبات  
والغيبات من المورثات

\_\_\_\_\_



فكر الموتى راد على وارثي جديهم ان الميراث في يد بئنا ملكي وبرهن على احداهما ان كانت في ايديهما الميراث  
فانك على احداهما على الآخر لا نصيب احد الورثة حصصا وان لم يكن كلها في يد واحد ففصل على الغائب  
بأنه لا يورثه على الخاضع بما في يده ولو كانت في ايديهما اوفى به احداهما بحكم الشراء لا يستحق الغائب  
لعدم الخضم عنه ثم دعوى الميراث  
ينزع منه في مقام التصرف من التصرف  
في الدعوى

**مسألة** عييت ادي حقا او شيئا مما في يده فادعوا الورثة  
بعدمه في محض حق يستوفوا اذ اوفى على نفسه ففصل  
على حقوقهم اذ لم يبرهنوا عليهم في التمسك والتمسك من العيصين  
**مسألة** عليه دين غير مستوفى فادعوا ورثته محض  
ثم البرهن على محض غيره من اليرس لانها ملك الوارث الاخر  
او البرهن على مستوفى ولو دفعت الورثة اليه اديهم كرماني الميراث  
يمقتضون دين مورثهم وهو غير مستوفى ففصله صح لا يبرهن منهم  
منه بقدر اليرس لانهم لو دفعوا اليه اجبى لاداء اليرس يكون في كذا  
لو استوفى لا يبرهن في التمسك والتمسك من العيصين  
ثم الفصل

**مسألة** احد الورثة يشترط خصامة الميت في التمسك  
البينة عليه وبيت في حق الكل في الفصل العاشر في الفصل الرابع  
**مسألة** يغيبهم جوابا عما قرره الفصل العاشر في الفصل الرابع  
**مسألة** احد الورثة يصيب خصامة المورث فادعوا عليه ويظهر ذلك في حق  
الكلمة العيصين في التمسك

**مسألة** المذموم ما سواها التي خروا التمسك والتمسك من العيصين  
يجب له سدادت على عيول المكسرة المقتضون بئنا يكون حجة  
على الخصم وهو لا يكون الا في التمسك والتمسك من العيصين  
**مسألة** ما قرره الفصل العاشر في جواب المذموم سوال  
احد الورثة عليه في التمسك والتمسك من العيصين

**مسألة** لو ادعى على الميت شيئا بغيره اديهم وقام البينة على الميت  
في التمسك والتمسك من العيصين

هذا هو الميراث في يد بئنا ملكي وبرهن على احداهما ان كانت في ايديهما الميراث  
فانك على احداهما على الآخر لا نصيب احد الورثة حصصا وان لم يكن كلها في يد واحد ففصل على الغائب  
بأنه لا يورثه على الخاضع بما في يده ولو كانت في ايديهما اوفى به احداهما بحكم الشراء لا يستحق الغائب  
لعدم الخضم عنه ثم دعوى الميراث  
ينزع منه في مقام التصرف من التصرف  
في الدعوى

وقال اصل ادي عينا في التمسك وبرهن على احد الورثة فالفصل عليه ففصل على الكل في التمسك والتمسك من العيصين  
في يده وان البعض في يده ففصله وفي القاصر من تركه بين ايدي ورثته لم يقتسم وبقدره ما يثبت  
او كل من ادعى منهم انه ملكه بسبب ارثه من ابيه لم يكن القاصر خصما الا في قدر نصيبه ولو ادعى  
شراؤه من مورثهم فالحاكم بغير خصما عن الغائب لانه دعوى على الميت وكل الورثة قائم مقام الميت في الادعاء الميراث

الكل في الرابع الفصل العاشر  
**مسألة** ذكر الغائب ادي على ميت حقا ففصل الورثة او التمسك  
على احد الورثة حكم على الكل وان لم يكن في يده يثبت في التمسك والتمسك من العيصين  
في التمسك والتمسك من العيصين

**مسألة** جعل مات في يده ورثة في التمسك والتمسك من العيصين  
وبين فاراد ان يثبت دين على الميت فطلب في القاصر ان يغيب  
وميت الميت حتى يقيم عليه البينة ان كان الوارث غائبا في مقتضى  
نصيب القاصر وميتا فادعوا الميراث عليه بينة قضى القاصر له  
بدينه وام لم يكن البينة من مقتضى لا ينصب القاصر وصية  
**مسألة** الميراث مستوفى بالدين وجاء غريم يبرهن على الميت  
فانما يقبل بينة على الوارث لا يبرهن غريم آخر ولكنه لا يحلف الوارث  
في باب سبوت الملك للوارث ثم وصية الميت

**مسألة** جعل مات ورثه وارثا وعليه دين محط بركة قار  
الغيبه ابو بكر الوارث لا يكون خصما للموفا لان لا يرثه وقار  
من ثمة الوارث يصير خصما ويقوم مقام الميت في القصور وبه  
تأخذ في وصايا قاصمها في التمسك والتمسك من العيصين

**مسألة** اذا قامت البينة على وصي القاصر بئنا لا يكلف اعادته  
البينة على القاصر انما راجع في الفصل العاشر في التمسك والتمسك من العيصين  
**مسألة** الوصي ادي على الميت فيجوز القرض وصية اخوه  
الميت حتى يقيم البينة عليه لانه البينة لا يقبل الا على الخصم ثم بعد ذلك  
الحاكم بالخيار وان يثبت اخوه غير الوصاية وان شاء اعادته

هذا هو الميراث في يد بئنا ملكي وبرهن على احداهما ان كانت في ايديهما الميراث  
فانك على احداهما على الآخر لا نصيب احد الورثة حصصا وان لم يكن كلها في يد واحد ففصل على الغائب  
بأنه لا يورثه على الخاضع بما في يده ولو كانت في ايديهما اوفى به احداهما بحكم الشراء لا يستحق الغائب  
لعدم الخضم عنه ثم دعوى الميراث  
ينزع منه في مقام التصرف من التصرف  
في الدعوى



五 五 五

والمناصب التي لم يكن لها نصيب في هذه المصروفات  
والمناصب التي لم يكن لها نصيب في هذه المصروفات  
والمناصب التي لم يكن لها نصيب في هذه المصروفات  
والمناصب التي لم يكن لها نصيب في هذه المصروفات

في التخليق

مسألة لو أنته خصة فزوجها ولها غير تخلفهم من غير طلب المدعي النصف  
إذا طلب النصف والمستبرم يرد إليه يحلف ما ريت باليب وجعل  
ادعي ومنا في الزكاة يحلف ما بقية والمرأت تطلب النصفه من زوجة  
فغيره جعل اشتريه ما ريت أنه لها زوجها يحلف ما عداها لها زوجها

اذا قال لا يشك في ذلك وخلفه الله عليه السلام  
لا يشك في ذلك وخلفه الله عليه السلام  
لا يشك في ذلك وخلفه الله عليه السلام



ثم يقضي له بالرد على قدر ما ربح في البيع من العتق ثم كذا للكتاب  
**مثله** رجل من قاصدين ورثة يابهم على رجلين فاستخلف  
 خلف ثم حضر وارث آخر فليس له ان يحلف لانه الوارث  
 قائم مقام المورث لا يحلف الا في واحدة فاضى في باب  
 اليمين **كتاب الدعوى**  
**مثله** والرد عاود ان اجمعت من واحد على واحد يحلف بينا و  
 كذا في النوازل والزيادة من قضاء البرائة في المثل  
**مثله** رجل ادعى على رجل شيئا من الدار والزيادة والنوازل  
 وذكر المدعى عليها وادعى تحلف فالتحلف في الكفاية واحدا  
 خلاصة في الفصل الرابع من كتاب القضاء  
**مثله** الوكيل المخصوص اذا ادعى شيئا لموكله على رجل وادعى يحلف  
 المدعى عليه فادعى عليه الوكيل احضر موكله حتى يحضر ما يدل  
 على تحلف ليس له ذلك وكذلك الرجل اذا ادعى شيئا من داره  
 رجلا في شئ فقال المظالم للقاضي ان هذا المدعى به رجلا في شئ  
 دعاه حتى انظر فيها فادعى عليه بداره بذلك وانحلف بما يتوجه  
 عليه اليمين قالوا ان عود القاض من الدار او به ذلك ويحضره وقال  
 الفقيه ابو جعفر ان عرف القاض اكد من يفتحه اياه حتى يحضر دعاه  
 وان لم يكن كذلك فادعى وقال ابو نعيم ان الذي ادعى على رجل دعاه  
 مستوف لا يحلف العاين على كونه بل يادى حتى يسمع الرعاوي ويحلف  
 بينا واحدا فاضى في باب اليمين **كتاب الدعوى**  
**مثله** رجل ادعى على رجل الف درهم فادعى انهم انكروا انها له فحلف على

او اورد به ما اوردت بهذا المال اخلف المتبايع في قال ابو نعيم الرضا  
 له ان يحلف به ما اوردت بهما وقال ابو نعيم القضا ليس له ان يحلف  
 على قمار وانما يحلف على نفسه لكونه ذكره من المال اليه حصة في امر  
 الحيز قال اخلف المتبايع في هذه المسئلة وانما اخلفوا لاختلاف  
 الامور بسبب الملك **باب اليمين** المدعى والمدعى عليه وكذا في المثل  
 والبرائة والفتوى على ان لا يحلف على الاقرار وانما يحلف على المال  
 في العاود وفي آخر الفصل الثاني من كتاب البرائة والقاعدة  
**مثله** واذا ادعت المات طلاقا قبل الرضوخ استخلف النسخ  
 فانه نكاح ضمن نصف المهر في قولهم جميعا لان الاستخفاف في حيز في المطلق  
 عندهم لا سيما اذا كان المقصود هو الملام وهو المدعي في باب  
 اليمين **باب الحلف في النكاح والرجعة والاباء** ويقولون ما يعني  
 جامع الغصبين في الفصل الثاني عشر  
**مثله** ويحلف في التميز عذري في الدعوى تفصيلا في شرح كذا في زيادة  
 الفتاوى من مفسلا كذا في البرائة  
**مثله** وفي الزيادة است في كل موضع لو اقر بيلزم او اذا انكر استخلف  
 ثبت ما يبرأ لا يبرأ ارا والوكيل بالشراء المدعى عليه فادعى اليه  
 انه الموكل رضي باليمين او بالوكيل بطلحق الرد وانكر لا يحلف البتة  
 ادعى على الآخر حقه لا يحلف ان اقر بيلزم المالك الوكيل يقضي اليه  
 ادعى عليه المدعى ارا والموكل الذي وعلم الوكيل به يحلف ان اقر بيلزم بانه  
 في النوع الثاني من الفصل الثاني من الدعوى  
**مثله** لاليمين في حد الثاني السرقين حتى حان ادا ان نكلا لا يقع

ان الشئ



مسند وقد قدم جليله الى القاهر وادب عليه معانيه واستحق  
ولم يجف في القاهر بقوله ارض عليك ايمن لما تم خليفه والارض  
عليك بارعهم موضع علي ايمن لما شافه اية اربع خلف موضع علي  
فانه اربعهم الترخيص على كونه بانكول ثم قلنا انما اختلفت

ولما انقضت عرض العين على مدعي عليه  
سرت قال اني جلف في ان انا اخلصه  
فخلصه ولا يخلص علي شي ولما انقضت  
عرض العين لثاني انا اخلصه فخلصه  
بالقول في ان انا اخلصه لا يخلصه  
ولا يخلص لثاني انا اخلصه فخلصه  
العين فان عرض القاضي يقول في المرة  
الاولى فخلصه لانه لا يقول شي  
الموعود عن اليقين الكاذبة فخلصه وعينه  
وبل القضاء معن الحكم

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

وكان في كل موضع ازاد من الفان فانها ان  
فانها انما هي من الفان واما الفان  
فانها انما هي من الفان واما الفان  
فانها انما هي من الفان واما الفان

فِيهَا تَرْجُمَةُ الْقُرْآنِ



ادعينا الله تعالى وارثا بخلف على العلم  
والابناء والارواح والانس والجن

**مسألة** جعل الرعي على مال فأنكر المدعي عليه وطلب المدعي من القاض  
 أن يخلف قالوا يقول القاض المدعي الكذب بيننا ارجع المدعي لانيته  
 او قال سئو ورجيت وطلب من القاض تخلف بخلاف ولا يترك الدين  
 وبعده فامتنع في يدي ليس ثم كتاب له عرس باقي المسئلة يعلم ما  
 قبل وروية الحاشية وتمامه

فليس هذا هو الصواب  
**مسألة** استباحه الذبح أو إرثان ملك في البيع جامع الفصول  
**مسألة** وإذا قال بئنه الضيف وقف فلما لم يرد عليه لا تسبح  
دعواه لمطالبة التمسك بأمره ضيفه في الفصل العبرين ثم دعوا الوقف  
والأقارب بالوقف بئنه لا الأقارب الولد الضيف الأول ولد صغير لغيره وكذا بئنه  
الأقارب الولد الضيف بئنه بالوقف فصل في الذبح والدور والآيات  
ثم دعوا إلى التمسك والآيات في إقراره لا ملك فيه بانفاق  
الزوايات في الأول ثم دعوا إلى بئنه في نفع في المسألة  
**مسألة** طلب شفع المدة مانع ثم دعوا في طلبها وطلب شفع أثرت مانع  
ثم دعوا في طلبها ثم دعوا إلى المدة  
**مسألة** ولو ادعى لغيره بوقالة ثم لم يفسح لاسمعه لأنه ما هو ملكه لا  
الضيف إلى غيره عند الفصول ثم بئنه بئنه لا بئنه إلى غيره ثم بئنه

[illegible]



منه صلواته و غفره من ثم بن علي الدينق او الابرار الوصال  
انك راسع بيته تان هذا افراد عن اليه من فلا يستغنى  
من الغنى و من في الجانه و كذا في الجانه في بن عاتق و غفره

وذكره القزويني ولم يجمع الا على انه لا ينفصل  
وصاحبه من الايضاح والابواب لا ينفصل  
في فصل الحاشية من باب الحاشية

مسئله قیاس چهار قسم است از دوگان کار و غایت است و است یکی کلی  
و دومی جز و او بار بر دیگری و دومی می کند و اجاب شود  
عنه بعضهم و اصله مسئله الف و عهد بعضهم ثم قال القول القدر  
مسئله ادعیه یا ایها الذم الف الف و عهد بعضهم ثم قال القول القدر

لأن الطبق الواحد حديد



فصل في معرفة طائفة الاصحاب الذين اقبلوا الامر ببرهان  
عليه والاول من كان له البرهان على حصول الحق

مسألة وحاصلها لو ادعى بائع وأصابه عيب منته لا يحكم بالنقض فكذا إذا  
 قوبل بالشهادت بالمولد في الحيط البرهاني  
مسألة وفي الخشنة الشاتاهية والعقضاء ما في علي مال إذا كان  
 عدد وعمر متعدي وشهادت مستقرة وهو لا يشهد في حصة  
 للبرهاني الموم شيخ الإسلام المنور محمد بن  
مسألة في بيع خمسة ثم ادعى البائع وفقد عليه واراد تخفيف الدين  
 وان اقام بينة عليه ادعاء تقبل بينة قار في شرح الوجانية نقلاً  
 في الشاتاهية راجعاً في شرح الوجانية نقلاً  
 في حوزة نقض البيع وبه اخذ الصلح الرشيد وقال القاضي  
 انما لا يقبل البينة ولكنه ما خرب وفي السوابق انما تقبل بينة  
 نقض البيع وقيل لا يقبل ولا اول مع الشتر وفي الحاشية والبرهاني في

بينة وان لم يصح الدعوى وهو الحق وكذا الواجب اليه انها وقف على  
سجدها وحين تقبل وتقبل الحج وبه ثبوت وقيل لا يكون البائع  
مناقض والاول اصح انتهى وفي الفصول العادية وقيل ينبغي ان يكون  
كجواب على التفصيل ان في الوقت على قوم باعناهم لا يقبل البينة  
بدر الزمور عند الكار وان كان على الغلبة او جرحه عنها تقبل  
وعند الحج لا تقبل وهو الحق انتهى قلت وصوب الزمير عدم قبول البينة  
قال هو الا حوط لانه باقية البينة في الضبعة وقف عليه لا يقبل لا بغير  
الوقف لان الزمير المكاب بخلاف الاعناق ونور من انه وقف تحكم بانه  
قبل وانه علم ومنه في فتح القدير وهو تفصيل قوله ينبغي ان يقول عليه فتح  
الاعناق في ذكره

**مسألة** في الصوم من زعموا النكاح من كتب بالوعور أو أفضى الغرض من كتاب  
 إمرأت أو نكح أو بولاء عاقبة أو دعاه الآخر لنكح في الخوض  
 الأربع ثم ادعى النكاح تنازع في بولاء رجل بموتة فرب من كل واحد على  
 أنه اعتقه وهو ملك فإلزام بينهما  
**مسألة** وفي الصوم من زعموا النكاح من كتب بالوعور أو أفضى الغرض من كتاب  
 بنكح إمرأت أو نكح أو بولاء عاقبة أو دعاه الآخر لنكح بحرق باب  
 الاستحقاق تنازع في بولاء رجل بموتة فرب من كل واحد على أنه اعتقه  
 وهو ملك فإلزام بينهما ثم عمل المذنب  
**مسألة** لو قضى الفرج بالوعدة والارث لأمه مات ثم شهد آخره أن لا زوجة له  
 يقبلها إلا بشهاده أنه لا شرع إلا فولد له بنت فقبل قضاء الوعدة  
 لا يظهر إنما القضاء حرق بعين غير نافذة بولوء باطل فلو تزاد طلبت

عن علي بن محمد المصنف وله ولا المصنف والأخوه  
علي بن محمد المصنف وله ولا المصنف والأخوه  
علي بن محمد المصنف وله ولا المصنف والأخوه  
علي بن محمد المصنف وله ولا المصنف والأخوه



والتابعين له في كل ما أمر به من غير أن يفتواهم في ذلك



291

مادامہ کہ سچ جیسا تصویر یا تصویر

وَالْقَارِئُ يُقَالُ لَا يَتْلُوهُ إِلَّا قَارِئٌ وَاسْمُهُ

درآمد اجناس و غیره

[illegible]



ولو بعد الاضيق ذكره العنصر في الامام الثاني فهو شبه عند  
 القاضين ثم جاء بعد يوم وقال شككت في شهادته كذا وكذا  
 فان كان يعرف الصلح بقبول شهادته فبما بين وان كان لا يعرف  
 به فبما بين فبما بين شهادته وقوله جعلت غرضه ما عني  
 كذا وكذا او غفلت في كذا او نسيت مثل قوله شككت وهذا  
 كله بشرط عدم المناقضة بين الالوية والناحية في ذوات قسمة  
 وبغضه من شهادته بالبرائة في قوله شككت

بين الالوية والناحية

البرائة بعد الاضيق في الامام الثاني فهو شبه عند  
 القاضين ثم جاء بعد يوم وقال شككت في شهادته كذا وكذا

**مسألة** ولو قال لا عني قبل فلان ثم ادعى عليه شيئا لم يسمع دعواه  
 بقائه في الفصل السابع عشر من العوارض

**مسألة** وفي الاصل ان رجل ادعى قبل فلان فهو جالس عليه في خلاف  
 طرعيين ودين وكفالة وابعارث وحجر وجناية ثم ادعى عليه  
 في الرابع عشر من دعوى العوارض

**مسألة** يغضبه جوابه ثم ادعى عليه

**مسألة** والمراء من اخذ بغير غاية البيان ثم باب الحكم فما تقدم من البراءة

وفي الاقرار است يعبر الاخير جامع القبول في العوارض  
**مسألة** وعلى من الواو المريض بذلك الاجنبي لم يسمع الدعوى عليه  
 فكذا اذا اقر بعض ورثة كافي البرائة وعلى هذا يقضي ان البينة  
 في مرض موته اقرب من البينة الفلانية ملك ايها الامم لها فيها و  
 فزاجت فيها فادار بالقتل فوالتج دعوى زوجها فيها مستند بما بين  
 التاخرات في براءته او المريض من البرائة العوارض شهادته في ثواب الاقرار

من عني لم يسمع من ذلك او فلان جندك كذا وكذا  
 فقال له جندك كذا وكذا فقال له جندك كذا وكذا  
 فقال له جندك كذا وكذا فقال له جندك كذا وكذا

**مسألة** وانما اقرار المريض بالبرائة بانة اقرار المريض ان كان بارا  
 فلان الله الدين الذي عليه في صحة لا يجوز لانه لا يملك اثبات البرائة  
 فلان ملك الاقرار به بخلاف الاقرار باستيقا الدين لانه اقرار  
 بقبض الدين وان يملك اثبات القبض فملك الاخبار عنه بالبرائة  
 وان تمكنا علم برجع في اقرار المريض كما في جامع القبول في اقرار المريض  
 فكذا لا يجانبه في دعوى شئ الا انما انوار محمد قمر

**مسألة** ادعى دينا فاقترع قال اقرته فلو كان كمال القوم في قبضه احد  
 لا يقبل المناقضة وان توقفنا عن هذا الجلس ثم قال اقرته فمهره على  
 الايضاح ما ادعى بقبول عدم التناقض ولو ادعى الايضاح بقبول اقرار  
 لا يقبله الفصل الثامن من العوارض

**مسألة** ومن البينة اذا ادعى ما فيه من تركه يثبت اليه البينة  
 اشد الولد على نفسه ان قبض تركه والده ولم يسمع من تركه والده  
 فليكن وكثير الا قد سرفاه ثم ادعى في الوصي شيئا وقال لم يزل  
 تركه والده واقام البينة قبلت بيته وكذا الواو الوارث ان قبض  
 جميع ما على الناس من تركه والده ثم ادعى على رجل وبنال والده يسع  
 دعواه ثم اقرار الجاني في قبض القبض والبرائة وذكر قاضيها

هذه المسئلة في باب سائر العوارض

**مسألة** وفي المتيقن اذا ادعى الوصي الى اليتيم حاله بطلان ما في شهادته  
 على نفسه ان قبض منه جميع ما كان في يده من تركه والده ولم يسمع  
 من تركه والده عند شئ من قبيل وكثير الا قد سرفاه ثم ادعى  
 بعد ذلك في الوصي شيئا وقال لم يزل تركه والده واقام البينة

ادعى على فلان ما كان عليه من الدين ثم ادعى عليه  
 منه عشرة ايام وقال له على عليه كذا وكذا  
 عن يمين يمينه الا يصح بعد ذلك الا براءه  
 ما رجع ان يستأجر على كذا وكذا  
 على ادعى في الفصل الثامن من العوارض  
 اذا ابرأ العوارض الوصي من الدين  
 فخص في يده الوصي من الدين  
 ثم ادعى في يده الوصي من الدين  
 يقبل وكثير الا قد سرفاه ثم ادعى في الوصي شيئا وقال لم يزل  
 تركه والده واقام البينة قبلت بيته وكذا الواو الوارث ان قبض  
 جميع ما على الناس من تركه والده ثم ادعى على رجل وبنال والده يسع  
 دعواه ثم اقرار الجاني في قبض القبض والبرائة وذكر قاضيها



قبالت بينه وبينه في غير فوات الوصي في حال اليمين في حوزة

انما يتوكله ابق فصل القبط والبربر في كتاب الاغوار وكذا  
في باب شياطين وعور الدعوى الدعوى

الملك اقر بان الدار التي في يد فلان ملك زيرتم او عليها نق  
الاسم م و عور القنة في باب ما يبطر و عور المدون

یغفهم جوابه عاقر غفایه البیان روز الغصیون

مسألة عاشر غاية البيان في معرفة جوابها لهذا السؤال

فواره اذ او باستحقاق الماء فبغضه في حق الماء لا في حق غيره

*في تفسير علي بن ابي طالب والشيخ الفقيهين*

الفقيه المحدث القاضي علي بن محمد بن الحسين  
القاضي المحدث القاضي علي بن محمد بن الحسين

مسألة وفروقت حادثة الغيوب والاعلام أو بعد البراءة

فان المبراهنة فصل بعد سقوطها اعيت بانها لا يكون لها حجة  
ففيكون من جهة انه ابراهنة في جهة البرهان وادعينا ان قوله بانها

والمؤمنين الذين آمنوا بالله ورسوله اولئك هم الصالحون

[illegible]

ابن ابراهيم المدني لا يصح ما قبله لكنه في النسخة  
المدنية لا يدور فيه

ان الله قد اراد ان يهلككم جميعا فبما بعد اليسع انهم قد كانوا  
 عرفوا جميعا انهم كانوا في القبر فبما اليسع قد  
 بعد العود اليسع جازموا خلافتهم في ارجاسه  
 في العاصم والعصم من موعود العود  
 فانه اخلافا في العهد والهزل فالهزل كره  
 الهزل فانه يزل شيئا من العنق اليسع دعوى  
 الهزل من ارضه اليسع فخلدوا وكونه منح  
 اقرانه وطلد الربيع احيى كونه الاشجار والظفر  
 ولوحده تغيره ولم يغيره كونه الاشجار والظفر  
 على بعد من الاضمار من احوال الاحرار  
 حاتم ايهو فارجع في الكون والادب فالبس  
 مقصود احواله في شيا من احوال البس على العبد  
 ولولا ان الله عليه وشي من الاشجار والظفر  
 فبما الله لا اله الا الله في احواله العود

[illegible]

ان هذا جيف فرو من ذبائح علمائنا انما عدم توقفه على قبوله و  
الفتور على هذا البرزخ في البتة منه الدين

عنه اذا صالح احد الورثة جمع الباقي في الزكاة عقار وعبيد

عبد الله بن عباس قال ان في الجحيم دابة عظيمة تسمى البراءة في الحوض

[illegible]

هو ملك فيض ايام في التركة لا يجوز من ولو جاز في التركة  
لا تملك من فرغ من عليه ولكن لا يملك من التركة ولو جاز

انما يكون من عاصفة ثم الجود اذا كانت عاصفة من السيل ثم الجود الى القبا

فلما كان زمانه وهما غير جامعة لهما الزكاة في ايامهم فوقع الاستيفاء  
من التسليم واما قوله ان الزكاة لا تخلو اذ ليس فقولا في ايامهم فويل

الفاء واو نو اقتره وهم صاحب عقد في العالم خوانه المعتبر في اواخر الف

من الامور التي قاتلوا مقام مورثهم في باقية المكاتيب من الـ  
في المحلة التي هي

شماره اول و ادعای علی علیه السلام بارتقا و ممانعت بر نه قبل از اید ایام و خوان

لا ادعوا لي معكم كونه ابراهيم ابدالا له اسقاطا وانما قلنا

حتى لو قال البراءة سنة لا يصح الوطء بعد اصطباؤه في البراءة  
مذمور البراءة والصلح

10/10/10

[illegible]







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في القرآن الكريم  
عنه الرصم في الامور وكذا في الاسماء

27

[illegible]

اقرار افاضه طاهر و محققان  
 مشهوره و لو قال المدعي عليه في خلال دعواه المالك ما جازيكم او ما جازيكم  
 فخذ اقراره او اقراره ان يكون عليه جرح الاستناده **مسئله** اقراره اني لم  
 علي جرح الاستناده **مسئله** عند قاله و يوفيك بالسنه **مسئله** اقراره  
 في **مسئله** وقت بين رب المال والمغارب خصومه بعد جرحه بغيره  
 فقال رب المال انت بايعتني و امة النسخ العبدية فقال له اخطأت  
 انما كانت حاتين و حاتين عدد اقراره اني لم ابيعك و حاتين عدد  
 من قاضيه **مسئله** اذا اخرج المالك فخرج الجدة او اذا اخرج فخرج الجدة  
 لم يكن اقراره بوف هذا السنه كما قلت في كتابه الجرحه و قد في الجواب  
 انزله بكونه اقرارا  
**مسئله** و لو اكره علي البراءة باطله المحيط الربانية في الاكره  
 لو اكره لم يقطع فاقرب لا يدرم شيئا قاضيه في الاكره  
**مسئله** اقرار المكره باطله في شيئا كان المتعبد به المحيط الربانية في  
**مسئله** في قاضيه طاهره من رده ان المكره في الجرحه و الاكره  
 المحققات من التزويج و الربيب نحو البني و الثالث و غيره ما عدا ما بقية فخره  
 في الطلاق و العتاق و الاقرار بالدين و العيدين و تزويج الصغير و  
 القسوة و الاقرار بفسخ و الاستغفار و الهبة و القسوة و اذ قضى  
 المذهب له و القسوة عليه و احكام السكران في حكم ما عدا  
 و لا يصح اقرار البصير المحض بالبشر نقضه عقلها و لا يقع طلاقها  
 لقولهم كل طلاق و اطلاق القسوة المعتره و لا يقع طلاقها الا بغيره  
 محضه في حقها فلا يؤثر في الاجازة فشرح المحقق ما به فخره



وإن أخذت من بعد الفقه بوضوح ما يشكك  
فعلية ومع ثلث نصيب من صدق القول بالحق

**مسألة** أصل الورثة أقوال الوصية يؤخذ منها بحقه وفاقا لما ثبتت  
بينهم وتمت الألف فافخذ كل الفاء من جملتها البتة أو من غير  
وصدقة أحدهم فالقياس أن يؤخذ منه ثلثه أخمس ما في يده وهو قول  
وفي الاستحسان يؤخذ ما في يده لما هو قول علماء في البيع والعين في  
نقد عريف

**مسألة** من شئت من غايته لبيان قبله من ورثه ومن الدرر والبرزاز  
والعاقبة في قول رب في غير الأوقار كتاب الرطوب  
في قول الرطوب والبرزاز والبرزاز

**مسألة** حنفية يشاء لا يقع في الكراهة واليه والشراء والهدية والبعارة  
والأوقار من حوزة الفقه في الأوقار والكراهة بطل الأوقار من غير  
يحمل الضيق والكراهة في الكراهة في الكراهة في الكراهة  
**مسألة** أوقار الكراهة بطل الأوقار من حوزة الفقه في الكراهة  
**مسألة** قلت الكلام الفقيه على فوائده منها أن الأوقار بالشرع لا كراهة  
وقد نقل في بعض الفقه صحة ما قيل في أوقار الكراهة بطل الأوقار  
أوقار الكراهة بطل الأوقار من حوزة الفقه في الكراهة  
في أوقار الكراهة بطل الأوقار من حوزة الفقه في الكراهة

**مسألة** الكراهة في غير عقد تفرقة كطلاق وعناق وأوقار بنية  
نحوها وبه أخذ عامة المشايخ بما انفصل في الأوقار والبرزاز  
**مسألة** ومن شرط صحة الأوقار كونه للتمتع بالبيع أو الرهن أو البضاعة  
بشرط في كتاب الأوقار

**مسألة** وأما البتة في قول القائل كالمجنون في ربي البحر والبحر إلى  
البحر بغير البتة والمجنون ولو أودع ابنه عند بحر فافز  
المجنون استملك الصدوق فلو صار موصيا بعد ذلك يشر  
عنا وقام قال ما أقرت له من عقاب يؤخذ به في المال وإن أقرت

بما يباطله لا يؤخذ به  
**مسألة** ولا تقرب للمجنون المخلوب بحال يبقى لا يجوز تقرب صلوات  
لو أجازده الولي لأن صحة العبارات بالتمييز وهو لا تميز فصلا  
الطوطي في الرمي بنت المجنون من المعتوه والمجنون استدلال  
بالنصوص لأن حاله ما دور حال البتة من ميسر خولهم زاح  
في البحر المجنون في الفقه في البيع وفي الشرع منع من التقرب فهو البصر  
فأرادت بتمامه في الورع ومعلوم منهم في الشرع بعض أسباب  
دور المجنون الزبر من غير العقل والعصاة الزبر هو العقل والعقوب  
فأنت على هؤلاء نظر فلا يصح تقربهم ومنع عنه هؤلاء الاستبداء  
وأكثر فلو لم يكن بالبرهان أجازوه لم يستفح كما في النسخ  
في البحر قال أبو داود لا يجوز على البحر وقال ابن الصغر في كتاب الجحش  
بحر زبحر والعقوب على قولها يصح فحورس بقطر موقعا

**في نفي الملك عن نفي**  
**مسألة** أصل الفقه أبو الحانم في جملته في حوزة ما هو غافل  
مستلزم خلو لا والله عليه في الباب ثم مات المورث ابن فادع  
ذلك لابه قال في المسألة حكم فخير ومك أنا الفقيه فكل شيء علمت  
المرات بتلك الزوج أيا جامع صحيح أو بغيره صحيح فبني حوزة من

يعنى

والأوقار

والأوقار إنما هي للمنفق



اقریب سے پہنچے وہاں موجود نمبردار نے وہاں سے علم حاصل  
کر لیا اور قبضہ کر کے خود اپنے پاس رکھ لیا اور اس کے  
ساتھ ہی اس کے ساتھ ہی اس کے ساتھ ہی اس کے ساتھ ہی  
اس کے ساتھ ہی اس کے ساتھ ہی اس کے ساتھ ہی اس کے ساتھ ہی

79

[illegible]



اقرض من شريكه وان كان قد فعلت فصحته في كل حال  
الا ان كان في كونه من غير كساده من الصحة والاقرار

وقبض النفس لا يصدق في الاستيفاء ويكون التمسك بالنفس  
فلا يصدق في قبضه ويقال للمتردد في ذنبه ان يمسك ولو  
عرف ان البيع في الحق صدق في استيفاء النفس في ذنبه  
مما يمسك في اليد البينة في ذنبه

**مسألة** اقرض المريض انها وميت ماله في ذنبه في كل حال  
ان لا يصح لانها وصية للميت على ما ذكره قبل فلا يصح الا  
ان يصدق فيها الورثة في الاقرار من احكام المريض في العاوية  
**مسألة** اقرار المريض للوارث لا يجوز لاحكامه ولا ابتداء  
واقراره للميتي يجوز احكامه في جميع المالك وابتداء في الثلث  
عامة قبل الموت بصدق وفي جميع الكبير على ما عدا  
في صحة على نفقته ثم مرض فاقرب بصدق فهو صدق ومما  
يختلف في الجوع عدا اقراره في الصحة ثم اقر بصدق  
في المرض فانه لا يصح من اقراره خلاص في الثالث

**مسألة** اقراره بصدق عده في صحة وقبض النفس هو المصدق  
صحيح في البيع ولا يقبض النفس الا بقدر الملك بخلاف اقراره  
بانه الجوع لعدله فانه لا يمسك في الفكا في اقراره في كل حال  
المراتب كمن خرج في الحانة والمحيط ان يمسك في جميع المالك في اليوم  
كمن يمسك

**مسألة** وجاد اقراره في مرضه اقراره في الوارث لو جرد في  
وانقضاء الحانة اما الاقرار فلا يصدق في خالص ماله وهو يقبض  
اجواز وانما البينة فلا يمسك في الجواز في الثالث فانه يصدق ولو

لا يصح في صحة من اقر بصدق في ذنبه  
ولا يصح في صحة من اقر بصدق في ذنبه  
ولا يصح في صحة من اقر بصدق في ذنبه  
ولا يصح في صحة من اقر بصدق في ذنبه

وصية في ذنبه اقراره بكل مال له ويرى ابن عمر رضي الله عنه  
ان قال اقراره اقراره بصدق بين اقراره ووارث فانه يمسك ولو  
احاط ذلك في ذنبه اقراره في ذنبه

**مسألة** دين الصحة مقدم على الوديعة والدين الذي يورثه  
في المرض مما يورثه في كتاب الاقرار في احكام المريض دين صحة وما  
اقر به في مرضه فانه يمسك في ذنبه اقراره في مرضه والكل مقدم على الدين  
مصدق في باق اقراره في المرض

**مسألة** ولا يجوز للمريض ان يقبض دين بعض الوفاء وهو بعضه  
في اقراره بعضه اقراره في الباقي ووفاء الصحة والمرض سواء في كل  
الا اقراره ما استوفى في مرضه او قد نزل في مرضه  
وقد علم بالينة في ذنبه اقراره في المرض

**مسألة** ولو قبض المريض بعض وفاء الصحة ونسب ما لم  
يسلم القبض للقباض يكون ذلك بغير الوفاء بالقبض  
عنه لا يمسك في الوفاء متعلق بالدين في المرض فهو قبض  
دين بغيره بطل من سائر الوفاء عدا وفاء الدين فهو لا يمسك  
حق الوفاء في شئ مما يتعلق بدينه كما وجبت شيئا بدينه  
المرحلي في ذنبه اقراره في المرض

**في الاقرار بالدين**  
**مسألة** فلا محذور في الرقبات غلام صغير في جمل وهو لا يورثه فقال  
هذا ابني بنت نسبته لانه اقر بالنسب على نفسه والاقرار على  
صحيح لقيام وراثته على نفسه في المحيط الرقابي في فصل الاقرار بالنسب

ولا يصح في صحة من اقر بصدق في ذنبه  
ولا يصح في صحة من اقر بصدق في ذنبه  
ولا يصح في صحة من اقر بصدق في ذنبه  
ولا يصح في صحة من اقر بصدق في ذنبه



لا بد من ان يكون له ولد  
 لا بد من ان يكون له ولد  
 لا بد من ان يكون له ولد  
 لا بد من ان يكون له ولد

**الاقرار بالعتق**

**مسألة** واذا ادعت امرأت حبيبا انه ابنها لم يجز دعوتها حتى يثبت  
 امرأت على ولايتها ومعنى **مسألة** ان تكون المرأة ذات زوج  
 لانها تزعم ان النسب على الغير فلا تصدق الا بنحو وان لم تكن مكرهه  
 ولا معتدلة فالوحيث ان النسب منها بقولها لا يفي الزامها على نفسها  
 دعوى غيرها من ادراكه في دعوى النسب فلهذا تنبأ الزوج  
**مسألة** وحيث اقرار بالولد انما يثبت به قابلية وضد ما الزوج كان  
 لها زوج اول كانت معتدلة من زوج اقرارها بالولد مطلقا ان لم يكن  
 الا من كانت بائنا لم تكن ذات زوج ولا معتدلة اول كانت ذات زوج  
 وادعت انه ابن الولد غيره لا يفي دعوىها الا في ما اقرار الزوج  
**مسألة** وقال المودف النسب ان ولد من ولا وارتبه في غير ذلك  
 منتهى فيجب ان يثبت النسب بطريق الوصية **مسألة** انما يثبت  
 النسب بمودف النسب في الوصية او بامتناع ما هو له في الوصية من الثلث  
 وحيث يثبت النسب في الوصية او بامتناع ما هو له في الوصية من الثلث  
**مسألة** انما يثبت النسب بالوصية في الكلام في الوصية فثبت في باب  
 الالفاظ التي لا يثبت بها النسب بغير ما ذكرنا من ظاهرا او باطنا لا يثبت  
 على قول النسب ولو جعل نسب غيره اذ ائنه بقوله من قوله انما يثبت  
 ابن فلان اذ هو يثبت في بينه الابن فلا يثبت النسب لغيره  
 المتصديق فلهذا يثبت نسب من في اقراره العاشر والعشرين  
**مسألة** ولا بد من نصيب مولا الذي الولد اذ لا يثبت النسب لغيره  
 المساع كما تقدم ولو كان في قوله غيره بشرط تصديق مولا لا يثبت

**فتح الغفار في اقرار الرخص**

**مسألة** قال محمد في عود الرخص اقرار الرجل بالولد اذ لا يثبت  
 بولده لم يثبت وان لا يكون له ولد في اقراره بالنسب في اقراره  
 الحق في اقراره في عود الرخص في اقراره بالنسب في اقراره  
**مسألة** الحق في عود الرخص في اقراره بالنسب في اقراره  
 الحاد في عود الرخص في اقراره بالنسب في اقراره  
 عينية ثلثة عينية بنفسه وعينية بغيره وعينية بغيره وعينية  
 بغيره فكل ذلك لا يثبت في النسب اليك اني وهم اربعة اصناف اولها  
 جزء الميت والثاني في صلبه والثالث جزء بينه والزوج بغيره  
 الاول بغيره فكل ذلك لا يثبت في النسب اليك اني وهم اربعة اصناف  
 الميت اربعة اصناف اولها في اقراره بالنسب في اقراره  
 الاب والابن علة في اقراره بالنسب في اقراره  
**مسألة** واذا اقر الرجل بغيره فلا يثبت النسب في اقراره  
 وصدق المراثية بعد ما مات عمل تصديقها حتى لا يثبت النسب في اقراره  
 من اقراره انما يثبت في اقراره بالنسب في اقراره

ومن اقراره انما يثبت في اقراره بالنسب في اقراره  
 ومن اقراره انما يثبت في اقراره بالنسب في اقراره  
 ومن اقراره انما يثبت في اقراره بالنسب في اقراره  
 ومن اقراره انما يثبت في اقراره بالنسب في اقراره



وهو الزوج ويقبل اقرار المات بالوالتين والزوج والمولى لاني  
 وما يدعيه تصديق المولى في كسبه ولا يقبل المولى لاني في كسبه لا يقبل  
 وهو الزوج او يشهد بولائه قبله بقوله العاقبة في النكاح والزوج  
 منه وصح اقراره بالمولى من جهة العاقبة ان لم يكن ولا يؤيده ما  
 من جهة غيره ابراهيم المولى هذا بقوله لا بد وقد اقر به صاحب الكفر والوقاية  
 من العقد في الاقرار  
**مسئله** اما المولى او اقر بقرانه هذا مقتضى وقد اختلفت او مقتضى قد اختلف  
 وهذا مقتضى من شرط ان لا يكون العتق حلالا وان لا يكون له  
 ثابت في الزمان فيصدق منه نسخ كسفر المذنب في السفر واليه  
 كانت ابراهيم واحدة فلما انصف سيد عرف العتق  
 عتبه ابراهيم في مقتضى ما يقتضيه صاحب النقص ودرع في ما لا  
**نسخ آخر**  
**مسئله** وارث موقوف اقرار بوارث آخر في ماله عليه على وجه  
 اقراره اذ اقر بشفقة المات في النكاح في كسبه على غير وجه  
 الفصل في الغصب والبيع  
**مسئله** ويصح اقرار المولى بانه مولى للموتى بشرط ان يكون المولى  
 بولي فملكه وان لا يكون المولى ثابت النكاح في الزمان فيصدق المولى  
 الموتى في اقراره اذ اقر به بغير وجه مولى الماتين ولا يصح  
 اقراره بغير وجه مولى الماتين والافق والماتين في اقراره  
**مسئله** اما اقرار صحيح في نفسه في كسبه لا وارث في كسبه  
 لاني لايت المال من ماله المقتضى في كسبه الاقرار

مقتضى من المال  
 مقتضى من المال  
 مقتضى من المال  
 مقتضى من المال  
 مقتضى من المال  
 مقتضى من المال  
 مقتضى من المال  
 مقتضى من المال  
 مقتضى من المال  
 مقتضى من المال

هذا في كسبه وارث موقوف اقرار بوارث آخر في ماله عليه على وجه  
 اقراره اذ اقر بشفقة المات في النكاح في كسبه على غير وجه  
 الفصل في الغصب والبيع  
**مسئله** ويصح اقرار المولى بانه مولى للموتى بشرط ان يكون المولى  
 بولي فملكه وان لا يكون المولى ثابت النكاح في الزمان فيصدق المولى  
 الموتى في اقراره اذ اقر به بغير وجه مولى الماتين ولا يصح  
 اقراره بغير وجه مولى الماتين والافق والماتين في اقراره  
**مسئله** اما اقرار صحيح في نفسه في كسبه لا وارث في كسبه  
 لاني لايت المال من ماله المقتضى في كسبه الاقرار

وهو الزوج ويقبل اقرار المات بالوالتين والزوج والمولى لاني  
 وما يدعيه تصديق المولى في كسبه ولا يقبل المولى لاني في كسبه لا يقبل  
 وهو الزوج او يشهد بولائه قبله بقوله العاقبة في النكاح والزوج  
 منه وصح اقراره بالمولى من جهة العاقبة ان لم يكن ولا يؤيده ما  
 من جهة غيره ابراهيم المولى هذا بقوله لا بد وقد اقر به صاحب الكفر والوقاية  
 من العقد في الاقرار  
**مسئله** اما المولى او اقر بقرانه هذا مقتضى وقد اختلفت او مقتضى قد اختلف  
 وهذا مقتضى من شرط ان لا يكون العتق حلالا وان لا يكون له  
 ثابت في الزمان فيصدق منه نسخ كسفر المذنب في السفر واليه  
 كانت ابراهيم واحدة فلما انصف سيد عرف العتق  
 عتبه ابراهيم في مقتضى ما يقتضيه صاحب النقص ودرع في ما لا  
**نسخ آخر**  
**مسئله** وارث موقوف اقرار بوارث آخر في ماله عليه على وجه  
 اقراره اذ اقر بشفقة المات في النكاح في كسبه على غير وجه  
 الفصل في الغصب والبيع  
**مسئله** ويصح اقرار المولى بانه مولى للموتى بشرط ان يكون المولى  
 بولي فملكه وان لا يكون المولى ثابت النكاح في الزمان فيصدق المولى  
 الموتى في اقراره اذ اقر به بغير وجه مولى الماتين ولا يصح  
 اقراره بغير وجه مولى الماتين والافق والماتين في اقراره  
**مسئله** اما اقرار صحيح في نفسه في كسبه لا وارث في كسبه  
 لاني لايت المال من ماله المقتضى في كسبه الاقرار

وهو الزوج ويقبل اقرار المات بالوالتين والزوج والمولى لاني  
 وما يدعيه تصديق المولى في كسبه ولا يقبل المولى لاني في كسبه لا يقبل  
 وهو الزوج او يشهد بولائه قبله بقوله العاقبة في النكاح والزوج  
 منه وصح اقراره بالمولى من جهة العاقبة ان لم يكن ولا يؤيده ما  
 من جهة غيره ابراهيم المولى هذا بقوله لا بد وقد اقر به صاحب الكفر والوقاية  
 من العقد في الاقرار  
**مسئله** اما المولى او اقر بقرانه هذا مقتضى وقد اختلفت او مقتضى قد اختلف  
 وهذا مقتضى من شرط ان لا يكون العتق حلالا وان لا يكون له  
 ثابت في الزمان فيصدق منه نسخ كسفر المذنب في السفر واليه  
 كانت ابراهيم واحدة فلما انصف سيد عرف العتق  
 عتبه ابراهيم في مقتضى ما يقتضيه صاحب النقص ودرع في ما لا  
**نسخ آخر**  
**مسئله** وارث موقوف اقرار بوارث آخر في ماله عليه على وجه  
 اقراره اذ اقر بشفقة المات في النكاح في كسبه على غير وجه  
 الفصل في الغصب والبيع  
**مسئله** ويصح اقرار المولى بانه مولى للموتى بشرط ان يكون المولى  
 بولي فملكه وان لا يكون المولى ثابت النكاح في الزمان فيصدق المولى  
 الموتى في اقراره اذ اقر به بغير وجه مولى الماتين ولا يصح  
 اقراره بغير وجه مولى الماتين والافق والماتين في اقراره  
**مسئله** اما اقرار صحيح في نفسه في كسبه لا وارث في كسبه  
 لاني لايت المال من ماله المقتضى في كسبه الاقرار



وهو موطنه عاقبة تولا جوده موالاة فانه مالها او برمن  
 ذكرنا على جهاتهم **في النسخ في كتاب الفرائض**  
**في الفصل**  
**مسألة** وفي البرازية في حق الفاعل من المبوط بعد عام  
 بينهما بالترتيب ليس لواءه منها اي جوده من جوده  
 اخبر  
**مسألة** ولو كان على رجل الف درهم ففصل منها على شئ  
 درهم جازوا في فله ففصله بغيره لا يهره الفصل  
 في النصف من الفصل  
**مسألة** واذا وقع الفصل في درهم التي في الدرهم على درهم  
 افكر منها في الدرهم يعرف من لا يهره ففصله في الفصل  
 في الفصل والاصل فيه ان الفصل اذا وقع على شئ في بعض  
 استيفاء البعض من الميط البرعانه في الفصل  
**في الفصل**  
**مسألة** ولو فصل على جوده درهم واخر فافصل البعض  
 الفصل وكذا في كل فصل وقع على بعض الرين لا يهره  
 البيان في الفصل من الرين  
**مسألة** وان وقع على درهم في الدرهم على فانه او كيه شرط  
 قبض البرعانه في الجمل لا يهره فصل البرازية وكذا في  
 عن فصل الزميرت واذا وقع في الدرهم على  
 وانما في الفصل ففصله اسقاط بعضه في وانما في

وهو الموطن جوده موالاة فانه مالها او برمن  
 وذكرنا على جهاتهم في النسخ في كتاب الفرائض

في فصل البرازية في نوع في النسخ  
**مسألة** لو فصل على درهم في الدرهم على فانه او كيه شرط  
 صرف في زعم البعض في النسخ **في الفصل**  
**مسألة** واذا وقع الفصل في الدرهم على درهم  
 فمنه صرفه في النسخ ففصله في الدرهم على درهم  
 وقع على خلافه في النسخ ففصله في الدرهم على درهم  
 بغير استيفاء البعض واسقاط الباقي ففصله في النسخ  
**في الفصل**  
**مسألة** ان الدرهم ليس على حقيقة فافصله في النسخ  
 ليس على النسخ في النسخ فافصله في النسخ  
**مسألة** اذا وقع الفصل في النسخ فافصله في النسخ  
 في فصل البرازية في النسخ فافصله في النسخ  
 او قالوا اني ضمانة على درهم في النسخ فافصله في النسخ  
 يعرفه ففصله في النسخ فافصله في النسخ  
 في الثالث فافصله في النسخ  
**مسألة** فافصله في النسخ فافصله في النسخ  
 لعاذا في النسخ فافصله في النسخ فافصله في النسخ  
 في فصل البرازية في النسخ فافصله في النسخ  
**مسألة** واذا وقع الفصل في النسخ فافصله في النسخ  
 على درهم فافصله في النسخ فافصله في النسخ  
**مسألة** في النسخ فافصله في النسخ فافصله في النسخ

من الدرهم على درهم في النسخ فافصله في النسخ  
 في فصل البرازية في النسخ فافصله في النسخ  
 او قالوا اني ضمانة على درهم في النسخ فافصله في النسخ  
 يعرفه ففصله في النسخ فافصله في النسخ  
 في الثالث فافصله في النسخ  
**مسألة** فافصله في النسخ فافصله في النسخ  
 لعاذا في النسخ فافصله في النسخ فافصله في النسخ  
 في فصل البرازية في النسخ فافصله في النسخ  
**مسألة** واذا وقع الفصل في النسخ فافصله في النسخ  
 على درهم فافصله في النسخ فافصله في النسخ  
**مسألة** في النسخ فافصله في النسخ فافصله في النسخ



و هو على ان لا يكون مضموناً على من يرضى به من الناس عليه  
على ان لا يكون مضموناً على من يرضى به من الناس عليه  
فانما يشترط ان لا يكون مضموناً على من يرضى به من الناس عليه

منه بطلان الصلح وجب الردية استثنائي في مال لا يملكه احد او في  
عاقلة ان لا يرضى عنه احد او في ماله او في نفسه او في نفسه  
يحدث منه صلح عن اموال من صلح ترارة الكل وقوله ما في  
ابن حنبل في الصلح عن الجواز  
**مسألة** المقتضب لو قاما بما خذه مثلاً او جامع العقبين في  
السلات والنسبين وبقى المسألة بفهم جوابه مما قرره في محله  
وهو اقره في كتاب الصلح  
**مسألة** جرح بطلان الصلح منه فلا يخلو اما ان يرى اموال  
منها فانه صلح له الجواز او من الضربة او من شئ اخر  
اذا اورد بها لا يضر جاز الصلح الا ترى بحث في الميزان والبري  
بحث ابن ابي شيبة في بطلان الصلح لانه تكملة الجرح المستحق عليه  
عليه قصاص ولا رشاً وانما يستره حب عليه التزير والنازب في حب  
كل من يرضى به لا فاقبقت عينه ثم ان في البياض او حلى  
فتب من ماله اخرى والا فباض من التزير لا الصلح ومن يرضى به  
او نقص من الصلح على الجواز لا الصلح عن نقصه في حيازة امواله  
من ذلك بطلان الصلح ووجب الردية عند ارجح خلافه فانه ما سلكه  
العقود التي يتوقف من البرات فانه صلح من الاشياء المحبوبة  
وما يحدث منها فالصلح جائز ان اعات منها لا الصلح وقيل انما  
وما يحدث منها وهو السرعية فاما ان اصابه في الجناية فيكون له  
في الفصول كلها الا اذا برى بحث ابن ابي شيبة في الجناية اهم عامتها  
النفس وما دونها من الجواز السرعية في الصلح في عدم الجواز

و انما صلح ما حاسب العديته بعد ذلك على من  
لقد على وجهه احد بها ان يرضى بها حاسب المال  
الا بدعوى فقال المستوعب ما او عنى شيئاً  
ثم صلح على من يرضى به ما او عنى شيئاً  
الا الصلح مني جوازاً على من يرضى به في  
ثم المديون كما في سببها بالصلح الجواز الصلح  
في الصلح في الصلح  
فانما على المقتول ويؤثر من ان والفضل  
صلح مع القاتل على ما يقتضيه ذلك كما في  
ويؤثر المقتول ويؤثر من ان والفضل  
فانما على المقتول ويؤثر من ان والفضل

منها

و هو على ان لا يكون مضموناً على من يرضى به من الناس عليه  
على ان لا يكون مضموناً على من يرضى به من الناس عليه  
فانما يشترط ان لا يكون مضموناً على من يرضى به من الناس عليه

منه بطلان الصلح وجب الردية استثنائي في مال لا يملكه احد او في  
عاقلة ان لا يرضى عنه احد او في ماله او في نفسه او في نفسه  
يحدث منه صلح عن اموال من صلح ترارة الكل وقوله ما في  
ابن حنبل في الصلح عن الجواز  
**مسألة** المقتضب لو قاما بما خذه مثلاً او جامع العقبين في  
السلات والنسبين وبقى المسألة بفهم جوابه مما قرره في محله  
وهو اقره في كتاب الصلح  
**مسألة** جرح بطلان الصلح منه فلا يخلو اما ان يرى اموال  
منها فانه صلح له الجواز او من الضربة او من شئ اخر  
اذا اورد بها لا يضر جاز الصلح الا ترى بحث في الميزان والبري  
بحث ابن ابي شيبة في بطلان الصلح لانه تكملة الجرح المستحق عليه  
عليه قصاص ولا رشاً وانما يستره حب عليه التزير والنازب في حب  
كل من يرضى به لا فاقبقت عينه ثم ان في البياض او حلى  
فتب من ماله اخرى والا فباض من التزير لا الصلح ومن يرضى به  
او نقص من الصلح على الجواز لا الصلح عن نقصه في حيازة امواله  
من ذلك بطلان الصلح ووجب الردية عند ارجح خلافه فانه ما سلكه  
العقود التي يتوقف من البرات فانه صلح من الاشياء المحبوبة  
وما يحدث منها فالصلح جائز ان اعات منها لا الصلح وقيل انما  
وما يحدث منها وهو السرعية فاما ان اصابه في الجناية فيكون له  
في الفصول كلها الا اذا برى بحث ابن ابي شيبة في الجناية اهم عامتها  
النفس وما دونها من الجواز السرعية في الصلح في عدم الجواز

صالحاً غير ذلك لا يضر من لا يرضى به من الناس عليه



هو ترا اید بویست الا و علیہ الصلوٰۃ علیہا و سلم علی الخیار و ربنا سبح  
و کذا

69

مجلس شریف (الامام ابو الحسن فی القیاس غنائی) ربیع و حویر



بدرجته لم نقل لا بد ان يكون الضيق من غير صحة لان المدعى انما  
 به بلا عا او دعاه فلما لم يرضه المدعى حتى ثبت حقه طهره  
 في مصلحت

**مسألة** وفي الخلاصة في غير القسط كتاب الدعوى وفي شرحه ان  
 ادعى دارا فحكم المدعى عليه فصار على المدعى نصف تلك الدار  
 بين قسماها يأخذ النصف الباقي وبه كما ينبغي بغير الركن وفي النصف  
 لانه القسط سقط واستقام العيس لا يلزم هكذا اجاب الامام  
 خالي وفيه انهم كانوا من رايه رواية ابن سماعة اما في حق  
 الرواية لا تسمح دعوى الباقي او يأخذها وقد ذكر وجه كلا القولين

صلى الله عليه وآله في الوقعات وفي الفصل الثاني من كتاب العتق  
 عن الاصل ادعى دارا فحكم عليه بثلثها لا بد الا ان كان له دارا  
 او المقتضى عين حقه وهو على معناه في الباقي خلاص على بعض  
 قول الرواية في الوقعات فصل في حصة المأخوذ من الدار عند النكاح  
 ان يكون في المسئلة الدار عند النكاح فالوجه ان يكون له دارا  
 البدر في غير مائة حقه في الباقي او يجمع به ذكر البراءة في غير  
 الباقي وهكذا في الكبدية وسر وط فاضل لغير الركن ثم يجوز دونه

**مسألة** في صلح الزهرت الضلع على بنة الزوج انما يقع في غير مائة  
 كما لو ادعى حقا معلوما في دار في غير حصة فصار للمدعى عليه حال  
 معلوم جاز الضلع وانما ان وقع في مجهول على معلوم ولو كان الضلع  
 بحيث يحتاج الى تسليم لا يكون كما لو ادعى حقا في ارضي برجل ولم يسلط

في نسخة ابن ابي عمير

في نسخة ابن ابي عمير  
 في نسخة ابن ابي عمير

على ان يعطى المدعى مائة معلوم يسلم المدعى عليه الى المدعى ما  
 اقله ان لا يجوز ولو كان الضلع عنه يجب الاحتياج الى تسليم  
 الضلع في هذه الضرورة على ان يعطى المدعى مائة معلوم  
 للمدعى بغير الدعوى فهو جائز وانما ان وقع في مجهول على مجهول وان  
 على وجهين ايضا ان لا يحتاج فيه الى التسليم والتسليم زاد  
 بجزء حقا في دار ولم يسمه وادعى المدعى حقا في ارض يد المدعى ولم  
 يسر فاضطحا الى تسليم كل واحد منهما مائة جاز هذا وان  
 احتج في ارض التسليم والتسليم انما اضطر الى تسليم ارض المدعى  
 عن نفسه ولم يسمه على ان يترك الآخر دعواه او على ان يسلم حاقا  
 الاخر لا يجوز وانما اذا وقع في معلوم على مجهول او على وجهين  
 في ارض التسليم والتسليم لا يجوز والا فمجهول والاصل في ارض الجهالة ان  
 العقد اذا انقضت الى المساعدة المانعة من التسليم والتسليم فكل من منع  
 الاحتياج فيه الى التسليم والتسليم والجهالة لا تقضي ان تلك المساعدة فكل من  
 جواز الضلع وكل من منع الاحتياج في التسليم والتسليم فالجهالة ثم جواز الضلع

**مسألة** في قول دس والسلمين في قول النبي  
 عليه السلام انما يكون البدر مالا الاصل في هذا الفصل الا ان  
 حله غير ان العقود اليه وان شهادته وما يقع به بقوله العاقلية  
 فان كان المدعى بغير حصة في دار فليس له الضلع في المدة والمدة والدم و  
 حصة المدة ونحو ذلك لان في الضلع مائة الى رتبة فالأصل للمدعى في المدة  
 عرف في الضلع وهو انما هو رتبة او سكرت من لوانها والاولى للمدعى  
 ما لم يكن في غير حصة المدعى انما الضلع في الرتبة ويجب اختيار رتبة ومنا

ما يعلق بالثقة انفسه او يعلق بالثقة  
 اربع والاعارة او رتبة او رتبة او رتبة  
 ولا اضافته الى رتبة او رتبة او رتبة  
 عند فضا الحصة على ان لا يعلق بالثقة  
 بالثقة او رتبة او رتبة او رتبة او رتبة  
 اربع في الضلع او اضافته الى رتبة او رتبة  
 اربع في الضلع او اضافته الى رتبة او رتبة  
 اربع في الضلع او اضافته الى رتبة او رتبة



مسئله در صلح خوانده الا کفر فایز و اب فایز الصلح و الحیان  
مکن فی الصلح

فقد استأجره ليعمل في الحقل  
فقد استأجره ليعمل في الحقل

قلت قال ابو القاسم المصنف قيل الغنى مخفف الكلام في مسد التفسير  
الحكام ناطق في احكام الحيثيين وقيل هو كالحجج اسبابه

وكانوا اسودوا جوارحهم على القتل فصار لهم في قلوبهم لانه الاسراء يومهم

139

في صبح الوقتي

في مائة البنية جازية كالماء العذب بينة وما اعطى مثل الدرع والزم

الرومي اذا صاح من فوق المني اوحى الصيقر على جرف فانه  
البرق عليه من السماء او عليه من اهل  
الارض عليه من اهل الارض

المشهد وفي البسوط التي بالسيحاج اذا كان في الصيف من مصلحتها  
او وفيه على بعض وعط عند ان كان في الدين وجب بحافرة الب

ومن عرجا جبر الالف لليتيم ولا يستره فاصح بمخماه كالمف  
وهم عرجا لفرغم وجهه بينه عا ولا فخر انهمها وكذا العرجا بينه

ولم يكن له دارا واستخلفه في السلطنة لا يملك ذلك فمضوا من القضاة

[illegible]

وفي نسخة من الأصول عند الشيخ أبي الحسن  
 عند أبي الحسن ولا يصح عند أبي الحسن  
 بعد أبي الحسن عند أبي الحسن  
 الأب والوصف في الأصول  
 في الأصول في الأصول في الأصول  
 في الأصول في الأصول في الأصول

[illegible]



وَمَا يَفْعَلُ الْفٰسِقُونَ

مثله ما قرأه مما ديه قبله لم يبق شيء يكون جواباً لهذا السؤال

ذكر في الجان والعمارة والعمارة التي لا يكون  
البناء في موضعين من موضعين

تفحصه مؤآب اومحقق عبدالاب لاومباقي الضام

عنه في جوابه الفضا ويريد مستلذين يكون جوابا لله تعالى

**مقدم** في كتاب السيرة والادعاء على جبل وهوي في داريتهم قبيل الـ

الوحي اليهم لا انصلا فقل من الله العزيج عاكفتم شئنا انكم

لکھو اینے ادا علم لومنی انکم و بشہودا عروا شہد عوزالم نیک

فان لا يعالج قبل اقامة البينة اذا علم ان له اقام المدعى البينة يجب

لا بأس ان يصالحوا قبل اقامة البينة فما انقضت البرهان به في احوالهم

الفصل في معرفة كتاب الفصح كذا في أصل النسخة حاشية في الثالث

بمعين عبادته

فصل الفقهی

مسند وفي هذا الوجه ينفق الضلع على اجازات المدعي عليه فانزاد

يظهر ان اجزاء من المحيط الهادئ في الفصل الرابع من القلح وفي

تفسير قوله تعالى

مجلس

١٠٠  
 الحمد لله الذي جعل  
 الدنيا دار فناء  
 والآخرة دار بقا  
 والجنة دار سقا  
 والنار دار عقا  
 والقرآن كتاب هدا  
 والرسول محمد صا  
 واليوم الدين  
 والآخر  
 والآخر  
 والآخر

اور علیہ السلام

یہ ہم جوابہ قضا و قبلہ مسیلت

فانه حقا الطالب وانظر ان يكون ويظهر ان كان لا يؤمن

الفرق بين ما في بعض النسخ وبين ما في النسخ الاخرى من قوله عليه السلام  
الفرق بين ما في بعض النسخ وبين ما في النسخ الاخرى من قوله عليه السلام

النوم بالبرق فافقه منه فهل يرجع النوم على الوكيل فمذاعل ثلثه

او بدانشا اني يكون الوحي الوارد اليه فاما عنده او مستهلكا

وفي الوجه الثاني يضاف وفي الوجه الثالث لا كذا في شرح المصنوع

سیخ احمد انور میاں

بالتسليم في هذا الموضع

والتصليح في فضله وفضل البراءة وافي مالها واثبات

عوض اول نقد بک افشاخ او اخلق و سلم صح و کما لمبر عامه لبق

وفايضا على الغرض المذكور على راجعهم ثم انقسموا الى اقسام

قال محمد بن ابي اسحاق الفقيه او ماله او ضمن بر له ابراهيم بن علي

داية ان الاصفاء الجامع ما دم يقضيه لم يجز له ان يعتز ولا يعتز

ماتر في الفقه في كتاب الدعوى من هذه الجملة كما هو معلوم

لهذا السؤال

بسم جواره ما در نه الحادیه فی اول باب صلح الوصی

\_\_\_\_\_

[illegible]



**مسألة** احد الشريكين اذا اصاب غرضين مشتركين كانا لهما اربعة  
 اشراك في ذلك في الخط في الفصل التاسع ثم قال الفصل  
 ولو كان في الفصل خطا فصل واحد مما على ملكا في الشريك  
 يشترك في ذلك لا بالواجب في الخط في الزينة وهو ما وجبت  
 وحصل احد الشريكين في البرن المشترك على شئ صحيح وليس  
 ان يشترك في ذلك بمسوحه صحيح في باب الفصل في القياسات  
**مسألة** صالح احد الولدين غنوم التي على مائة جاز ودينار  
 الاخر مائة وان كان الفصل خطا يشترك فيها لانه الزينة وجبت  
 لهايب صحيح في وقت حصة فصل مشترك بينهما واحده من الاربع  
 او اصاب في غنوم مشترك في ذلك فاقبض فاما المالك في الفصل  
 وجب بعهده المصالح وانما انقلب حق الاخر ما لا يورثه الفصل  
 في الخط في الشريكين في الفصل في غنوم في الفصل  
**مسألة** البرن المشترك اذا قبض احد ما سبعة اشراك الاخر  
 فيه ورجع على الغنوم بالباقي فلو صالح احد ما من نصيب على ثوب  
 الشريك الاخر فقصه من ثوبه او نصف الثوب من ثوبه الا ان  
 له ربع البرن في ثوبها الفصل  
**مسألة** اذا كان البرن بين شريكين فصالح احد ما من نصيب على ثوب  
 فتركه الجار ان يشاء ان يترك البرن على البرن بنصفه وانما في  
 الثوب الا ان يترك الشريك في البرن لانه القبض في البرن المشترك  
 مشترك بينهما ولو استوفى نصيبه من البرن في ثوبه ان يشترك  
 فيما قبضه من ثوبه

بقي

**مسألة** وان خط احد الشريكين شيئا من المصالح عاقدا  
 اجماعا فخط الخط الكمال وبعضه في قول ابي محمد وبعضه لغيره  
 اجماعا الكمال اما اذا خط البعض فلانه مالك وفي نصيب صاحب  
 عاقدا والعاقبة تلك الخط في قول ابي محمد وبعضه خط وان لم  
 يكن المصالح عاقدا يجوز الخط في نصيبه الكمال لانه مالك وفي  
 نصيب صاحب لا يجوز وعند الكمال لا ليس مالك ولا عاقدا في باب  
 الفصل في البرن في المصالح  
**باب في المصالح**  
**مسألة** وذكر فيكم في شرطه ارباع المالك والوصي والموتور للمنفعة  
 من الاجرة في صحيح فيما يشترط فيمنون للوقوف والمصنف وبقية  
 المشاوري في القضاء ولا يبرأ في باب دين ان يتركه اهلهم  
 الفصل في المصالح في كتاب الاجارة  
**مسألة** الوصي لو ابرأ عن الميراث او جملته وحده عن ميراثه  
 عند ما لو عاقدا من عند الميراث يورث ولو لم يورثه غيره لم يورث  
 وفاقا وكذا المستوفى لو ابرأ الميراث يورثه عند ما قصود لغيره  
 الفصل في المصالح في الميراث  
**مسألة** يغيب حكم جوارته من ذواب الاوصياء في وقتين  
**مسألة** ولو تولى الميراث من عند الوقف شيئا فصالح الميراث على  
 شئ اجماعا وجبت على ما اوجبه الميراث من الاكلاف ان يخطب  
 من اسعاف في باب الميراث على الوقف في فصل في باب الميراث في الميراث  
 من الميراث في الميراث

وانما صالح احد ما من عيون الشخص وانما صالح احد ما من عيون الشخص وانما صالح احد ما من عيون الشخص

وانما صالح احد ما من عيون الشخص وانما صالح احد ما من عيون الشخص وانما صالح احد ما من عيون الشخص

وانما صالح احد ما من عيون الشخص وانما صالح احد ما من عيون الشخص وانما صالح احد ما من عيون الشخص



لا يزال يابا و لكنه جميعا في اليد التي هي في وسطه فاما كانت في اليد

الشيخ عز الدين المفتي في استيفاق البوع وفي عقيد







لا تأخروا عنها ما جاء من قبلها منكم ومن بعدكم ومن غيرها منكم  
لا يصح إلا أن يكون الصلح المبرور في ذلك الجنس وان يكون جازما  
مطلقا ملتبسا بالاجر في الصلح

**مسألة** قال محمد بن الحسن اذا كانت صولحت غنمها على درهم وقدر  
الزوج درهم او عوضا فان كان ما اعطيت الدرهم لم يفسد  
من الدرهم جازا الصلح ويجعل المثل من الدرهم بالمثل والباقي بآراء  
العوض غير ما يخص الدرهم من الدرهم يكون غير فاسد من قبض

البر ليس في المجلس من الجيد البرهاني في الصلح  
**مسألة** ويصح الجنس الى خلاف الجنس بغير اللصاحه ما مضى  
من كتاب الصلح

**مسألة** وفي الحق المذخور ان كانت الشركة بين ورثة فانما  
احدهم بالاعطوه او بالاعطوه او بالاعطوه او بالاعطوه  
في ما اعطوه او كونه او ان كانت الشركة ففقدت ما فاضل  
عليه ففقدت او اذا كان ما اعطوه اكثر من نصيبه من الغنم حتى يكون  
المثل بالمثل والباقي بمقابلته في جهل من يكونه وليس فاقضها  
بآراء الغنم وان كان ما اعطوه من نصيبه او اقل لا يكون فوات  
كانت الشركة ففقدت او دها واعطوه ففقدت جازا خلاصه كتاب  
الصلح

**مسألة** البراء العام في من عقد في سب لا يصح الرجوع كقاي في عود  
البراءة ثم عودا الى ما كان في سب الامم  
**مسألة** جملات واوصى بجزء ثلث مال ورث ورثة صفارا

صاحبه من قبله وليس في الشركة من اهل  
درهم او عوضا فان كان ما اعطيت الدرهم لم يفسد  
من الدرهم جازا الصلح ويجعل المثل من الدرهم بالمثل والباقي بآراء  
العوض غير ما يخص الدرهم من الدرهم يكون غير فاسد من قبض

قال محمد بن الحسن اذا كانت الشركة بين ورثة فانما  
احدهم بالاعطوه او بالاعطوه او بالاعطوه او بالاعطوه  
في ما اعطوه او كونه او ان كانت الشركة ففقدت ما فاضل  
عليه ففقدت او اذا كان ما اعطوه اكثر من نصيبه من الغنم حتى يكون  
المثل بالمثل والباقي بمقابلته في جهل من يكونه وليس فاقضها  
بآراء الغنم وان كان ما اعطوه من نصيبه او اقل لا يكون فوات  
كانت الشركة ففقدت او دها واعطوه ففقدت جازا خلاصه كتاب  
الصلح

اولاد افساح بعض الورثة بالموصى له الوصية على درهم  
عليه درهم لهذا الوارث حق الموصى له ففقدت وما فاضل  
بعض الورثة بالموصى له الوصية في الشركة دين ولا يصح منه  
النفق ويجوز الصلح وان كان فيه ما دين على لا يجوز ولا يجوز  
له ان يملك ثلث الدين بغيره الوارث فان كان في الشركة ففقدت  
فان كانت الشركة مثله في الصلح او اكثر لا يجوز وان كان في الصلح  
الشركة ففقدت الشركة جازا او فاقض الموصى له برل الصلح قبل فوات  
وان اخرج قبل القبض بطل في النقد فانيما بقي الفصل الاول  
من كتاب الصلح

**مسألة** وان صلح على ان يكون من الميراث الوارث اى من فوات  
دون غيره فهو جائز ايضا لان هذا الوارث بملك من الميراث  
بمنه العقد ثم هو يقوم مقام الميراث ابانت ففقدت ان كانت  
سهم له وان لم يقدر على ابانت بطل الصلح في بيعته الشركة جازا  
عليه الميراث بحت ذلك ثم الميراث كما لو اشتريه غيره جازا  
في براءته ان كانت الشركة بملك نفسه ثم العاقبة لم له وان كان  
يرجع على الباقي بالتمن فانيما من كتاب الصلح

**مسألة** اذا صلح احد الورثة مع الباقي في الشركة عقارا او مovable  
وعوضا وقيمة والميراث ما يرث من الباقي وذلك في الميراث  
جاء الصلح وعقارات في الميراث او على ما لا يرث من الميراث  
بكونه ففقدت جازا وقال ابو العباس القضاة يجوز ما لا يرث من الميراث  
المجوز له اما الصلح في الاجابة في الميراث فلا يجوز لان فيه من الميراث

من فوات جازا  
صاحبه من قبله  
درهم او عوضا  
في ما اعطوه  
او كونه  
او ان كانت  
الشركة  
ففقدت  
ما فاضل  
عليه  
ففقدت  
او اذا كان  
ما اعطوه  
اكثر من  
نصيبه  
من الغنم  
حتى يكون  
المثل  
بالمثل  
والباقي  
بمقابلته  
في جهل  
من يكونه  
وليس  
فاقضها  
بآراء  
الغنم  
وان كان  
ما اعطوه  
من نصيبه  
او اقل  
لا يكون  
فوات  
كانت  
الشركة  
ففقدت  
او دها  
واعطوه  
ففقدت  
جازا  
خلاصه  
كتاب  
الصلح

من فوات جازا  
صاحبه من قبله  
درهم او عوضا  
في ما اعطوه  
او كونه  
او ان كانت  
الشركة  
ففقدت  
ما فاضل  
عليه  
ففقدت  
او اذا كان  
ما اعطوه  
اكثر من  
نصيبه  
من الغنم  
حتى يكون  
المثل  
بالمثل  
والباقي  
بمقابلته  
في جهل  
من يكونه  
وليس  
فاقضها  
بآراء  
الغنم  
وان كان  
ما اعطوه  
من نصيبه  
او اقل  
لا يكون  
فوات  
كانت  
الشركة  
ففقدت  
او دها  
واعطوه  
ففقدت  
جازا  
خلاصه  
كتاب  
الصلح



فيبيع اياهم وان تركه لا يخلو من دين ولو جاز هذا لكان من غير ان  
 من غير من عليه ولكنه لا يصح ان هذا الصلح يجوز ولو لم يكن  
 مانعة من الجواز او اذ كانت مانعة من التسليم اما الجواز بنفسها  
 فلا يكون مانعة ومنها غير مانعة لان الشركة في اربابهم فوق الاستبقاء  
 من التسليم ولو لم تكن الشركة لا يخلو من دين فقولوا هذا هو  
 الفاء او لو ابرؤهم ما يصح عقد في العالم فوازنة المقتضى في اول  
 الفصل فلهذا **مسألة** وفي المداينة المصحح ان الصلح في الاجارة غير مباح  
 لانها لا تنفي الى المداينة لعدم المصلحة عند في بيعها المودعة اقبل  
 للموكل المزمع ببيع الاموال **مسألة** في بيع المداينة المداينة المجهولة  
 على ما يجوز لا يجوز **مسألة** في البيع كذا في الفاء من المصنف في اول  
 الفصل وفي باقي الفصول **مسألة** في الصلح المباح  
**مسألة** وان كانت الشركة مجهولة لا يبرأ من دينه في البيع الاموال  
 فغير الدين المرفوعة في بيعها المداينة المجهولة في البيع في البيع  
 والمودعة المداينة من افعال المداينة في الشركة مملوكة ومودعة  
 وتفسيرها من ذلك من مملوكة الصلح او اقل وقال الفقيه ابو جعفر  
 من المداينة المداينة في البيع المصالح  
**مسألة** القيد في اذ اذ وجع ومات احد الزوجين قبل الاجازة  
 ابرأت احداهما الآخر فانه النكاح بعد خوف في بطلان الموت  
 هو اية في الاول والاول  
**مسألة** وفي الفصل الثاني من جملة القيد من جملة المداينة  
 في البيع الجواز من قبل المداينة المداينة المداينة المداينة

من مخرجه المجهولة لانها قابلة للتفسير والاول

بعد وعرض في مائة لا يجوز ولا بد لصحة الصلح عن النكاح  
 او غير ان المداينة المداينة في مائة لا يجوز ولا بد لصحة الصلح  
 في مائة **مسألة** ولو كانت حقت من المداينة او ابرأت من مائة  
 صحت لا يصح ولو لم تكن فان الارث جبر في البيع تركه ابرأت  
 من الفصل الرابع عشر من العجوز  
**كتاب المضاربة**  
**مسألة** ولا يجوز المضاربة بالدين في بيع او في الفهم  
 فاهو صاحب الدين ان يجرها مضاربة لا يجوز المضاربة  
 من مائة المداينة **مسألة** وانما اقل المداينة المداينة المداينة  
 فانه لا تصح المضاربة بالاتفاق عاين سراج الهداية  
**مسألة** ولو وقع الا بقتل مضاربة فلهذا المضارب  
 ارضه ففصل واما حاله فتقتضي في مكانها في وقت ولو قال  
 مضاربة عندك شهر ارضه فلهذا قال ولو مضاربة ورضاه  
 ثم ارضه لم يكن قرضا حتى يبيح ولو ارضه شهرا ثم مضاربة  
 لم تكن مضاربة ولو قال ارضه ارضه مالي فلهذا فلهذا لم  
 يجز ان يكون المداينة مستمرا عاين في الفصل الاول من كتاب  
 المضاربة  
**مسألة** وان كانت مضاربة في قرض حتى يبيعها ففصل وقاوتها  
 عند من المداينة من مائة من مضاربة وانما مضاربة  
 وفي المداينة

ولو مضاربة ورضاه في مائة في قرض  
 حتى يبيعها من المداينة في الفصل الاول



**م**د رب المال في البيع المضاربة ورب المال هو من لا يتقدم  
 الفسخ ولا يترتب عليه الفسخ والمال هو من لا يتقدم الفسخ ولا يترتب  
 عليه الفسخ  
**م**د ولو تولى رب المال الشراء والبيع يتقدم الرب في البيع  
 فانه يجزى به الفسخ في البيع ولو تولى البيع في الموقوفات  
**م**د بعد صانعها بالملك او كان له عوضا لم يعمل به ولا يتقدم  
 في الموقوفات وحق صانعها في الموقوفات ولو تولى البيع في  
 رب المال وراهم فله من مال المضاربة وراهم الفسخ العقدي  
 المضاربة وان كان له عوضا لم يعمل به ولا يتقدم في  
 رب المال وراهم فله من مال المضاربة وراهم الفسخ  
 بغيره من الموقوفات من مال المضاربة وراهم الفسخ  
 بغيره من الموقوفات من مال المضاربة وراهم الفسخ  
**م**د يتقدم المضاربة بكون احد جانبي المضاربة مستند على  
 الوكيل او الوكيل يتقدم بكون المستند على الوكيل او  
 احد جانبي المضاربة بكون احد جانبي المضاربة مستند على  
 في هذه الامور ان يتولى الوكيل الفسخ ولا يترتب رب المال ببيع  
 سلع الخلف في المضاربة  
**م**د ملكت المضاربة وعليه دين من رب المال ادى رب المال  
 وحققه من الربح اذا كانت المضاربة موقوفه المضاربة ادى  
 هذه الالف مضاربة في دينه وليس عليه دين من سلع او اقره ببيع  
 المال لا يترتب له الفسخ وان كان عليه دين الفسخ لا يترتب في  
 من غير الفسخ وان كان عليه دين الفسخ لا يترتب في المضاربة

باب

وإذا كانت المضاربة وعليه دين من مال المضاربة في دينه موقوف وراهم فله من مال المضاربة وراهم الفسخ  
 وحققه من الربح اذا كانت المضاربة موقوفه المضاربة ادى هذه الالف مضاربة في دينه وليس عليه دين من سلع او اقره ببيع  
 المال لا يترتب له الفسخ وان كان عليه دين الفسخ لا يترتب في المضاربة

**م**د بالدين في مال المضاربة المضاربة وانما يبرأ بالدين ثم  
 بالمضاربة ثم كذا انما يتقدم من مضاربة انما  
**م**د اذا كانت المضاربة والمضاربة وراهم في المضاربة  
 وراهم موقوفه انما مضاربة وعليه المضاربة وراهم فانه رب  
 المال يترتب من مال قبل الوفاء من مضاربة انما مضاربة  
 في الثالث غير متغير  
**م**د مادت المضاربة والمال عوض فولاية البيع لوصي المضاربة  
 بخلاف البذل في الدين وقيل للدين ولرب المال معان مضاربة  
 البذل في المضاربة في المضاربة  
**م**د مادت مضاربة والمال عوض فولاية البيع لوصي المضاربة  
 لانها في حياته فمن قام مقامه بعده بخلاف عدل من في  
 الدين فانه ليس لوصي من البيع وقيل ولاية البيع لوصي المضاربة  
 وهو الوجه اذ من للمضاربة والمالك رب المال فكلما تميزت  
 جماعة فخصي من اتم الفسخ الاول  
**م**د وان كانت المضاربة عوضا او ما يترتب عليه والمال  
 لا يترتب عليه فولاية البيع لوصي المضاربة فانه هو  
 منتهى ما في المضاربة وراهم فانه هو من مضاربة لا يترتب  
 بالدين من المضاربة فانه هو من مضاربة لا يترتب  
 ببيعها وراهم فانه هو من مضاربة لا يترتب  
 بغيره من المضاربة فانه هو من مضاربة لا يترتب  
 فانه هو من مضاربة لا يترتب

لان المال مشتركة بينهما

بمستطاع



يسميها معه وما ذكره هنا صحيح لان الوصي قائم مقام الموصي ولا يكون له  
 ان يتصرف فيها فكذلك الوصي وهذا ان يرب المال لوارثيها  
 بنفسه لم يتكاثف فداينه لا يشترط ان يربها لغيره بل يربها لنفسه  
 سحره في قيامه بقرار المضاربة في الرض

**في القبض على المضارب وما لا يجزى به**  
**مسألة** ان وقع غرض او قايض او عمل في مضاربة او قال فيقبض  
 على فله ان يذبح في مضاربة جازية ايضا مبنية وكيفية الدبر  
 والنزول في المضاربة وحكمها اربع وهي

**مسألة** واذا ملك الماوية التعريف بطلت المضاربة والفعل قول  
 المضارب في الملكات مع بيت وجير للمضارب في ملكات مال  
 المضاربة في ملكات المضاربة

**مسألة** وحكم المضاربة العينية ان يكون الربح بينهما على الشرط  
 والوضعية على ربح المال وان ملك او ادعى الملكات كالمعول  
 قوله ويهي على شرط الطن وبيع اول المضاربة

**مسألة** ثم المرفوع لا المضارب امانة في يده فان قبضه فهو ملكه  
 البذر او اذا تصرف فهو وكذا اذا اربح فهو سركه واذا خالف فهو  
 على حصة هداية في المضاربة مطلقا

**مسألة** المقتضى بوقوفها على اخذ متلبها او وجع الوصية في  
 والتسليم

**مسألة** وكل شرط يجب جباله في الربح يفرضه لا يفرضه في فسخه  
 وجير ذلك من الشروط التي سدرت لا يفرضه ما يظلم الشرط كما شرط

وكونه من جنس جنات فله ان يقضي ما اراد في ملكه  
 مضاربة جازية وكذا البذر فهو ملكه وانما المضاربة  
 بعد بيعه مضاربة جازية

الوضعية على المضارب هداية في اول المضاربة واذا  
 جعل المضارب في المضاربة التمسدت وبيع كان كل الربح  
 لرب المال والمضارب ربح المثل كما ان المضاربة اذا فسدت  
 بقيت اجازت في الاجازت التمسدت اذا عمل الاجير كما في الجور  
 المثل ولو ملك المال في يد المضارب او فعله في مضاربة فمست  
 وكسرت في اصله لا ضار به عليه فاجتازت او اقبل المضاربة

**مسألة** المضارب مع رب المال اذا اقتضا الربح ثم ملك المال  
 في يد المضارب او حقه غراما ان يقبض تلك القسي ومقتضى  
 رب المال يكون من زهره ماله وما قبض المضارب يد على المثل  
 حتى يستد في رب المال قيام زهره ماله فانه ففصل بين غير زهره ماله  
 كما في ذلك بينهما لا يسلم للمضارب حتى في الربح حتى يسلم المثل  
 زهره ماله فاجتازت في او اقبل المضاربة

**مسألة** في التردد والفرق من مضاربة الهدية ثم اقبل الباب  
**مسألة** والمضارب ان يبيع شيئا ماله يبيع اجلا لا يبيع اليه  
 التي يملكه رجل دفع اليه رجل مالا مضاربة بالنصف وما  
 يزود من مضاربة مطلقه يستبر ما بداله ويجعل على القارات  
 يبيع بالثقة والنسبة ثم مضاربة البذر في نوع فماله ان يملكه

**مسألة** وفي حال المالك لو خضع بعد العقد فانه كان  
 لم يتصرف في المالك على وجه تصرفه كالابتداء لانه يملك  
 النول فكذلك التي من بعض مقتضى العقد فاقا بعد الشراء فلا يبيع  
 التهي ثم يملك ما استغاده باطلاق المضاربة ويملك منه لا يملك

وفي المضاربة ان يبيع شيئا ماله يبيع اجلا لا يبيع اليه  
 وفي المضاربة ان يبيع شيئا ماله يبيع اجلا لا يبيع اليه  
 وفي المضاربة ان يبيع شيئا ماله يبيع اجلا لا يبيع اليه  
 وفي المضاربة ان يبيع شيئا ماله يبيع اجلا لا يبيع اليه



والا ان ازال ملكه عن ملكه  
فان كان ملكه على ملكه  
فان كان ملكه على ملكه  
فان كان ملكه على ملكه

في علم الرواية وهو قوله في رواية الحسن عن ابي امامة البصري  
باعتل ايضا ما لم يرج وان كانت الثانية فاستعدت فلهما في ما  
مستحق ان يكون  
**مسألة** مضارب مضاربين باثني عشر مائة ففقرها او حلهما باثني عشر  
عند نفسه وكلما قال له رب المال املك ايك اوله فقل فتمت  
لان له ما في مضارب المال صار رب المال مستدينا عليه ولم يرد  
رب المال بركت وقوله املك ايك لا اثر له في الاستدانة لانها  
ليست في اطار المضاربة ومجمل ايرجها معك المضارب ومال  
ملكك ثلث اقسام قسم من المضاربة وتوابعها وهو ملكك يطبق  
المضاربة قال لا اعمل بركت او لا يبيع او لا يبيع او لا يبيع  
والاجارات والارزاق هو الزمان وقسم ملكي بالمضاربة وان لم يرد  
منها فملكك اذا قبل له املك بركت فله في مضاربة وان لم يرد له املك  
غيره والركت ماله من مضاربها ولا يملكها وان قبل له املك  
بركت فله مستدانة على المضاربة والا فراضى وان حق وملكها  
والتيه والهيئة واجرت الشئ وملكها باثني عشر مائة او مائة  
او مائة بركت في المال لان المضارب ليس بمدين في ايرجها بركت  
المضارب ومال ملكك  
في مستحق الرجوع  
**مسألة** وحكمها ان يبيع له ملكه عند نفسه وشركه ان يبيع وعند نفسه  
ولو اجاز بحدده واجازة فاستعدت ان فرت فلهما في ما  
مستحق ان يكون  
**مسألة** فانه مضارب المضارب بلا اذن فلهما في ما لم يرد له

معين

في مستحق

والمضارب ان يملك المضاربة او لا يملك المضاربة  
ولا يملك المضاربة او لا يملك المضاربة  
ولا يملك المضاربة او لا يملك المضاربة  
ولا يملك المضاربة او لا يملك المضاربة

والا ان ازال ملكه عن ملكه  
فان كان ملكه على ملكه  
فان كان ملكه على ملكه  
فان كان ملكه على ملكه

في علم الرواية وهو قوله في رواية الحسن عن ابي امامة البصري  
باعتل ايضا ما لم يرج وان كانت الثانية فاستعدت فلهما في ما  
مستحق ان يكون  
**مسألة** مضارب مضاربين باثني عشر مائة ففقرها او حلهما باثني عشر  
عند نفسه وكلما قال له رب المال املك ايك اوله فقل فتمت  
لان له ما في مضارب المال صار رب المال مستدينا عليه ولم يرد  
رب المال بركت وقوله املك ايك لا اثر له في الاستدانة لانها  
ليست في اطار المضاربة ومجمل ايرجها معك المضارب ومال  
ملكك ثلث اقسام قسم من المضاربة وتوابعها وهو ملكك يطبق  
المضاربة قال لا اعمل بركت او لا يبيع او لا يبيع او لا يبيع  
والاجارات والارزاق هو الزمان وقسم ملكي بالمضاربة وان لم يرد  
منها فملكك اذا قبل له املك بركت فله في مضاربة وان لم يرد له املك  
غيره والركت ماله من مضاربها ولا يملكها وان قبل له املك  
بركت فله مستدانة على المضاربة والا فراضى وان حق وملكها  
والتيه والهيئة واجرت الشئ وملكها باثني عشر مائة او مائة  
او مائة بركت في المال لان المضارب ليس بمدين في ايرجها بركت  
المضارب ومال ملكك  
في مستحق الرجوع  
**مسألة** وحكمها ان يبيع له ملكه عند نفسه وشركه ان يبيع وعند نفسه  
ولو اجاز بحدده واجازة فاستعدت ان فرت فلهما في ما  
مستحق ان يكون  
**مسألة** فانه مضارب المضارب بلا اذن فلهما في ما لم يرد له

ملكك لا يملكك

والملك

والملك لا يملك المضاربة  
ولا يملك المضاربة او لا يملك المضاربة  
ولا يملك المضاربة او لا يملك المضاربة  
ولا يملك المضاربة او لا يملك المضاربة

خالف



ربع الدينار و ما لا يقدح في هذا  
 او ان يصفى حيا و قبل فصل النمل في الماء  
 و الحاقه بالماء قبل فصل النمل في الماء  
 حده على ان يصفى حيا و قبل فصل النمل في الماء  
 ان يصفى حيا و قبل فصل النمل في الماء  
 سيقا

و هو الذي اصابها الاكلان في اليوم الثاني من العيد  
فما فعلت من بعد في اليوم الثالث فاعلمت ان العيد  
هو الذي ربه المال في فراقه فاعلمت ان العيد  
ربه المال على العيد اول من بينه الفراق  
على الاكلان عتبة و الفراق اول من بينه

259

[illegible]

سید بن شخص و فقه و مال و اوقاف و غیره  
 و کما فی المطالع و المال و المعاصی و المهر  
 و المهر و المعاصی و المهر و المهر  
 و المهر و المعاصی و المهر و المهر  
 و المهر و المعاصی و المهر و المهر



*[Faint handwritten notes]*

في التاريخ والسير

کتاب گروہ

الموضع والمواد

عَيْنُ الْوَدَّعِ

هذه الصورة في

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُوْلُهُ

بیتنا را حق تعالی عتق

بسم الله الرحمن الرحيم

الزمن اقل من ثلثي ساعة

وتمت دارالرحمة والخير

عن سفيان الثوري عن أبيه عن

كتاب ويليام الساجين سيما

همالم بعصده ذلت طریقه فی

سبحان الله العظيم

ث ربحا و باجسرقوا بعد ذلك

ويعيد من الصلوات وبيتاً وبيتاً فيل الشرايع وبعده  
عز الله رجلاً به فعلاً من الصلوات

454



مثلاً المودع المبرور اذا اتفق على ولد المودع او امراته سخر  
القاضي بضم المودع وان يبرأ المبرور لا ينفقهما لا يكون الا على

وفاقیہ

بحول الله يومئذ لا حول الا بالله في الشرب في امانا ورحاب في حلق

فقد تم الطعام وكونوا في نور وراهم اودنجه

بسم الله الرحمن الرحيم



والغيرين من البيع

من الخلف الغنا وتزنيها جارية فباعها بالغير تصدق الى  
وقال الساجد لا يتصدق بداره المودع ربح في الودعة بالغير  
يطيب لربحه عنده بالغير فباعها بالغير ولو خلف الغنا وتزنيها جارية  
يت ووالغير فاعطاه وبيع لا يتصدق بداره المودع ربح في الودعة بالغير  
المعصوب لخاصته عندها اذ الغنا الى المالك وعده المالك لزمه المودع  
عليه متى اذ غنم طعنا ومعتقه وابتاع منه ما يطلع المالك وعده  
البيع المودع وقوله بزار في الغنم لم يثبت ورقه من ذلك الودعة  
من المعصوب فحقا لما في هذه من قبله اوجاب الغنم في الغنم في الغنم

موضع آخر

من السلف في اخذها من يمينه ولم يجر عليه فله لا يقضي ولا يقر  
ولم يجر يقضي مودعة البراءة كذا في ضمان المودع ما لا يجر في  
بما مع الاصل ولو اخذ الودعة اجمية والمودع يراه فكت فحق المودع  
لقيم الضمان حتى اذا ملكه وقوله المالك منته فحقه مع غيره وغا  
لم يقضي ضمانات اجمال في ضمان الودعة

من شرط الضمان على الامانة بالطلوع والتمسك بالوسط اجمال الضمان  
لوضايع تباينها فاعطاه واما ضمانه عليه وهو الضمان العيني بالغير  
فقال في المحامدة وبيع يفتي من الجهر الرابح في الودعة

منه ولو قال احفظها في هذه الدار فحقها في دار اخرى يقضي  
ولو كانت الدار الاخرى من الاول او آخر وقتها لا يقضي وبذلك  
القدرة السبعة في الغناور وذكر الامام خواجرا في المصلح المسمى

لو اخذت من المودع مائة دينار وادركت منها مائة دينار  
فلم يجر في المودع ولا في المودع ولا في المودع ولا في المودع  
فلم يجر في المودع ولا في المودع ولا في المودع ولا في المودع  
فلم يجر في المودع ولا في المودع ولا في المودع ولا في المودع

ولو كانت الدار الثانية احدى من الاول

منه ولو حفظها في الودعة بشف وامنه ولم يجر وعياله لا  
الى المالك اياها فحقه لا يقطع الا امانة وعنده تحقيقا لا حاجة اليه  
لمنه عياله قال في الرضخية ولو دفعها الى العيس من امانة ليس  
في عياله يجوز ذوقه الغنم من الاصلح والابضاح في الودعة وتزنيها  
ان يكون في عياله امين وفي الودعة التقدير شرط الضمان كما هو  
اذا انهم او غنم ضرر من المودع يضمنه كما في السرقة فحازت  
النوازل في الغنم ويضمن مودع المودع بخلاف مودع الغنم

موضع تسمية الابصار

منه ولو لم يجر في الامانة بنفسه ومن في عياله مودعة  
منه اربعة تزيين في المودع وفي الودعة اليهم والاضحى بطلانها  
والولد والمهلك والابحير تمانة الغنم

منه لو اودع رجلا مالا في المودع ان يرضه الا ان يرضه في المودع  
منه ولو اودع الممنوع رجلا آخر وضاع هذا المان فضمن  
المستودع الاول ليس له ان يقضي للمستودع الثاني في قول ابي

وقال ابو يوسف وعده يضمنه انما كانت ثم تحضر الغنم في الودعة  
منه من شرطه في الاصلح والابضاح قبلت من شرطه  
منه ومنه قال انه لا يجر يقضي الودعة فصدف المودع ثم يجر

اليد براءة في باب الوكالة بالخصوص من الوكالة قول ومنه قال انه  
وكذا لان اقراره دفع في مال الغير وهو لا يملك ذلك ثم اذا اخذ المودع  
الودعة في الغنايب فصدف في الوكالة بزيادة جميعا وانما يجر الوكالة

موضع المودع لا يضمن ما لم يضر في الودعة  
بغيره وانما يملكه عند الامام من ممتلكات المالك

فمن المودع الى اخر فضايعت عند الثاني ان يضر  
الاول لا يضر على احد فان طار فضايعت فضايعت  
الا ان يضر الامام ولا يضر المان فضايعت فضايعت  
وعده يضمنه المان فضايعت فضايعت فضايعت  
لا يجر على الثاني ثم انما في مخرج الاول



ويختلف على ذلك كما ذكرنا في بعض المودع فان كانت العين قائمة في  
 جرد الوكيل صح بها المودع على الوكيل فان كانت ضاعت في يده فخل  
 للمودع ان يرجع فموجبا وموجه احدها ان يرضى اليه المقيد في كل  
 مقتضى من خلاصه فيدانه زحوا ان الوكيل على للاخذ ولكن المودع لا  
 بالاختصاص بالتعيين والمرامواخذ من غير والى ان يرضى بالمقتضى  
 لونه وانما يقتضى من غير فانه ترتيب العايب فله الرضى لا في غير  
 معلوم لا يرضى وهو غير مقتضى فانه العايب يرجع على الوكيل في القاء  
 والى ان يرضى من الترتيب فانه العايب فانه لا يرجع على الوكيل  
 لانه في ذم اخذه بغير حق والى ان يرضى بالمقتضى ولا يكتفى بقاء  
 ضمن العايب كما في الرجوع اليه فان الرجوع على غيره الاجابة الترتيب  
 فانه انقطع هذا الرجاء من المودع يرجع على الوكيل غاية اليأس في الرجاء  
 فانه تقدم من يرضى به

**مسألة** وفي الصيرفة وضمانه وقال البعث اما نبي يرضى بغيره  
 على يمين فذلك في يده فانه لا يضمنه لانه قوله يرضى بغيره  
 كما جاز به في الزم في المودع

**في المقتضى**

**مسألة** استعمل عبد غيره بغير اذن مولاه فذلك او يرضى حاله انما  
 حتى سواء علم اولا وهذا الاستعمال في علم نفسه اما لو استعمل في غيره  
 بغيره اذ لا يضمنه بغيره بغيره بغيره في الثالث والى ان يرضى  
**مسألة** اختلف ودبعت ان المودع ان يرضى به ويؤمن القيمة في المودع

**مسألة** ولها ولا تخذ العبد حار فذلك العين من شرح اجماع

في المودع

**مسألة** ان المالك والمودع يراعى بغيره بليل ان ال رقب يقطع  
 بخصوصه فانه وجب من حق على يده كما في ولاية الاستدوا وحدها  
 كما في قبا في يده لقوله عليه السلام على اليه ما اخذت حتى تز  
 فانه يرضى في الاستدوا ويضمنه المالك فانه انما يرضى ما اخذت من الاقارب  
 نفسه من عهده الضمان فيمكنه من اعادته فله الضمان في نفسه  
 المودع ما هو الحفظ والاستدوا والحفظ ولها ولاية القيد  
 حار فذلك العين في الترتيب في ضمان القيمة في يرضى من الحار  
**مسألة** ولو اودع فذلك ضمانا ولا يضمنه عند ما ضمت انما  
 ملحق فان من المالك يرجع على المالك المالك ملحق بحل زبونه  
**مسألة** الوكيل يقبض الرهن او قبض كما في المقبوض امانه بغيره  
 اذا اودع غيره بغيره الا اذا اودع من غيره في ضمانه وفي الضمان  
 بما يرضى في سائر المودع من المالك حار في ضمانه المودع

**في الضمان**

**مسألة** الامين يصدق في خارج من يرضى نفسه في الضمان لا يكون  
 مشكرا للضمان ولا يصدق في ايجاب الضمان على الغير للمودع اذا  
 قال دعت الوديعه الى الزم والى الزم في المودع في اوج الضمان  
 انما من المودع

**مسألة** ولو قال المودع ردت الوديعه اليك او ضاعت غير  
 والى المودع وقال لا يرضى فانه لا يرضى للمودع من يرضى والى ان يرضى  
 للمالك قامت على نفي الزم والى ان يرضى على نفي لا يرضى وجب المالك  
 الوديعه والى قوله في ان الضمان في نفسه من غير نفسه في المودع



**مثله** كل امين ربح العيال الصالحة ايسر من ربح قوت القليل  
 اذا ادبر المرء سواد لحيته في صباه سخطها او بعد موتها سبها في الورث  
**مثله** الورثة اذا قالوا رد الوديعة في صبيحة لم تقبل قولهم واد  
 اقلعوا البينة انه قاضي حيازة ردوها يقبل خلاصه باني على العز  
 رحمه الله  
**مثله** وتكرر في النوازل اذا اعات المودع قتل ورثة قدر قوا الوديعة  
 في حيازة قال ابو بكر ان سبب من المودع **مثله** رد الوديعة فالتوازل قول  
 الورثة مع عيشهم على علمهم وان لم يسب من المودع رد الوديعة لا يبرئ  
 الورثة والضايف واجب قبل البينة من ضمانات المودع في ضمان المودع  
**مثله** مودع عات ضمانات ورثة قدر رزقهم في صبيحة وودي  
 الضامن في رد الوديعة من المورثة فان كانت المورثة او ان كانت الورثة  
 بينة على ضمانات ان قالوا في صبيحة رد الوديعة قبلت بتمام  
 لان البينة البينة كانت عيانا فامتنع من قبولها في ضمان المودع  
**مثله** المورثة  
**مثله** قبل او ادع عند جلف ضمانات الوديعة ثم قدم فطلب الوديعة  
 المودع او تيقن ان المودع عات الضامن وان كان وقد ائتمنتا عليه في  
 الوديعة يقول ما ائتمنت بذلك فاقول قول ربي الوديعة بموعدا ائتمنت  
 بذلك فاقول قول ربي الوديعة والمودع ضمان لان ادع الضامن  
 او ادع ما يبراه فلا يصدق وهو انما تجوز له الخط لا يبراه في القدر  
 السخ من الوديعة  
**مثله** فان طلبها صاحبها في ضمانها مودعة المورثة

موقوف المودع في ضمانات المورثة والوديعة  
 قال ابن سنان في ضمانات المورثة فمقتضى اليمين  
 وكذا في ضمانات المورثة فمقتضى اليمين  
 ضمانات المورثة في ضمانات المورثة

**مثله** المستغنى لو قاضي يافذه مثله او اجماع الغني في الثالث  
 والثاني  
**كتاب العارية**  
**مثله** طلبها المير ولم يرد ما حق ملك من بزارية وفي المير  
 انه طلب المير العارية فلم يرد عليه من ملكه بعض خلاصه في القدر  
 الثالث من كتاب العارية  
**مثله** وان موقوفة بوقت فمضي الوقت ولم يرد به بعض بزارية في  
 او الثالث كذا في العارية العارية لم موقوفة فامكنها بعد  
 الوقت مع امكان الرد ومن وان لم يستعملها بعد الوقت وهو المختار  
 جامع الغني في ضمان العارية  
**مثله** وان موقوفة بوقت فمضي الوقت ولم يرد به ضمان عارية  
**مثله** والمستغنى ان يودع على المير به وهو المختار ويضمن  
 عدده ويتوقع عليه مالوا رسلها على راجع فملك بعض على  
 الثاني لا الاول بجزء الحق في العارية  
**مثله** والضامن ان لا يبرأ من ضمانات المير في العارية  
**مثله** قالوا ان كان شرط في العارية ان يركب المستغنى فانه  
 ضمانا بالشرط الى غيره وان استعاد مطلقا لا يكون ضمانا لان  
 في العارية المعلقة للمستغنى بغير غيره من غير ان يركب في المير  
 ضمان المستغنى  
**مثله** وفي الرضا بة تقصير المير في ضمانات حال استعماله  
 استعماله مودع وان كان مودع لو كانت ودية فمضي في المير

مسألة في العارية على المستغنى  
 المسألة في العارية على المستغنى  
 المسألة في العارية على المستغنى  
 المسألة في العارية على المستغنى

المستغنى ان يودع على المير به وهو المختار  
 المستغنى ان يودع على المير به وهو المختار  
 المستغنى ان يودع على المير به وهو المختار  
 المستغنى ان يودع على المير به وهو المختار



**مسألة** وفي القبة استقارها فخرج في محله من غير أن يبرهن  
 قد تحيدل أو غير ما تطلبه أو يطبق في غيره من المحل المذكور  
**مسألة** وفي الزناوات الزناات اوجبت بنصف مالها أو كل مالها  
 الزوج المال كله للزوج النصف بحكم الميراث والنصف الآخر بحكم زوجية  
 فلهذا في الثالث من الوصايا ولو اوصت المرأة بنصف مالها  
 لزوجها ولم توصي بوجبة أخرى كان الزوج صاحب مالها النصف بحكم  
 الزوجية والنصف بحكم الميراث من وصايا قاضيان  
**مسألة** مسئلة انقباض السوء من ضمانات فقبض في ضمان البتر  
 وعلى هذا اذا اودع العبد المحرور مالا فاستملكه لا يؤخذ  
 بالقبض في المالك عند بيعه ويؤخذ به العبد في بيعه او يرضى  
 ان في يؤخذ به في المالك في خلاف الاقراض والاعارة  
 في العبد والعين من ضمانات العبد في قبض بالقبض  
**كتاب مكية**  
**مسألة** ولو وقع الميراث في البيع عليه جاز بيعه بما رافق وقفاؤه  
 لا يفتقر الى اذن الميراث اذا كان في قبض الميراث لا في قبض  
 حقه بل في قبضه في كتاب الوقف  
**مسألة** ومنه الوجه بالتوبة وتزاد متصلة وموت احد ما  
 من ملكه والزوجية الى اخوه عز في باب الرجوع ثم ان الميراث  
**مسألة** ومنه في باب ومنه في قبضه وموت عاقلهم في  
**مسألة** ليس بقدره الايجاب والقبول واذا حصل له الميراث في خيار  
 لو اوجدها الا ان يبيع وعدم روية بزيان في البيع

برايكي مستند كن به الوصايا بازيلند  
 تحرير اوله

واذا وجب

**مسألة** واذا وجب الميراث في المديون ليس له ان يرضى فيه لا بالدين  
 سقط بالهبة فلا يخلو احد قاضيا في قبضه الوالد لولد  
 في الهبة  
**في حصة المرض وما ينسب**  
**مسألة** وفيه في مرض الموت ولم يسم شي من تبطل الهبة لا الهبة  
 في مرض الموت وان كانت وصية لكنها مبهمة حقيقة فيضف  
 الى القبض في قبض المرض في العاوية كذا في البزارية  
**مسألة** وفي مرض الموت لم يسم شي من تبطل الهبة لا الهبة  
 وعنده ومنه من فوف من الهبة ويحب على الموهوب لا العرف قال  
 صدر الكلام التمسك في الوقفات وهو المختار فطرية الامام عليه السلام  
 المقتضى في نوع اوفي قبض المرض في الهبة  
**مسألة** والامام البرهاني بعد فقه المسئلة في الوقفات ذكر ان  
 ان القدر قال لا في الهبة ههنا مضمونة على الموهوب لا الهبة  
 بخلاف الميراث المستوفى بالوطى مضمونة وكذا في الفصل من الهبة  
**مسألة** فالجهر في مرض الموت والمجارات والكفالة والهبة في  
 في اعتبارها في الثلث حلت في الهبة في المرض وصية ثابتة  
 الا انه الثلث درر ولا يجوز فيه المرض المعقوفة فلو  
 قبض جازت في الثلث واذا مات الوهاب قبل التسليم بطلت  
 يجب ان يعلم بان الهبة المرض عقد وليس بوجبة واعتبارها في الثلث  
 لا تكون وصية بل لان حق الورثة يتعلق بالمرض وقد ترجع  
 بالحق فيدوم تبرعه بقدر ما جعل له وهو الثلث فان كان هذا الحرف

مسألة المرض في البيع في قبض الميراث  
 ما رافق على الثلث لا اختيار رارة في الهبة



عقد مبه شطرا شرعية الهبة وفي حمله قبض الموهوب قبل موت  
 الواهب **مسألة** ما إذا جاز في الواسعة الهبة  
**مسألة** يقسم جوابه مما ذكره في كتابنا من حاشية انفا  
**مسألة** ورض صحيح منه كالصحة لا ينفق الواهب او الواسعة او الواسعة  
 بحال في رضى الموت وبالبينة فلا يظهر ان ليس كذلك ودر في حق  
 المرض **مسألة** يقضي وصي بوصايا ثم يرضى من رضى ذلك وعاش  
 سنين ثم رضى من وصايا باقية فاضحا في فصل في بيان  
 مختلفه من كتاب الوصايا  
**مسألة** وتقر في كونها صاحبة فتمت الواسعة المصلحة التي اخلت وفي  
 حق الواسعة المصلحة الخارجية في الثالث من طلاق البرائة  
**مسألة** ان مات بعد ذلك سنة فهو بمنزلة الصبي وان مات قبل  
 سنة فهو بمنزلة المريض فاضحا في فصل طلاق الخارج من كتاب الطلاق  
**مسألة** يقسم جوابه مما ذكره انفا  
**مسألة** يقسم جوابه مما ذكره قبل **مسألة**  
**مسألة** يقسم جوابه مما ذكره قبل **مسألة**  
**مسألة** يقسم جوابه مما ذكره قبل **مسألة**  
**مسألة** المفلوج الذي لا يرد او من كل يوم فهو كالصبي وكذلك  
 صاحب عجز والدم الذي لم يعلل صاحب فتمت فهو كالصبي في  
 قتله فاضحا في وفي او من هذا الفصل ايضا فاما المسألة  
 اذا طلق امرأته وقد طلق ولم يضعف فانه بمنزلة الصبي واما  
 المعقود والمفلوج فالق في الكتاب ان لم يكن قد مات فهو بمنزلة الصبي  
 لان هذه حزمة وليست بعقود وذكر في الموت كذلك وقال

كل رضى صحيح منه كمال الصحة في كتاب المصنف

او التبرع حاله في بيعته الثالث وكلم المباح فيه وقال في البيع  
 ان كان مروه بالنداء فهو بمنزلة المريض وقال ابو جعفر المند وانه  
 ان كان مروه او كل يوم ويرو او اخرى ينظر ان مات بعد ذلك سنة  
 فهو كالصبي وان قبل سنة فهو كالرضي وروى ابو جعفر الواجب في  
 ينظر ان كان يصلي قاعا فهو كالصبي وان كان يصلي من طه  
 فهو كالرضي عما في في الطه في احكام المرضي  
**مسألة** في العقد والمفوج والاشهر والمسلول ان طالت مدة من  
 كالصبي وان كان المرضي يموت في هذه المدة فانه بمنزلة المريض  
 بالثالث  
**مسألة** ولو طلق المرض وصاحبها لا ينفق عليه الموت كالطلاق او ما  
 من ثلث او بابل النكاح لا يكون حكم المرض الا اذا تبرع حاله من ذلك  
 ومات ثم ذلك التبرع فاضل في حال التبرع فتمت الثالث من وصايا البرائة  
 في الاوصياء  
**فقن في البيع مبه**  
**مسألة** لا يجوز في البيع لانه الهبة تبرع والبيع ليس به الهبة التبرع  
 فلا يصح مبه من جهة البيع  
**مسألة** قال ابو القاسم من صفه المعنوية قليل الغرم فخط الكلام  
 التبرع احكامه في طبق في احكام الجنون العقل شرط في جميع  
 التبرعات التبرع ودر في كتاب البيع  
**مسألة** السكران من مروه تبرع من تحت من مروه في بيعه بمنزلة  
 وغيره مما تقدم فخر فانه عندنا كالمطلق وعاقب واورا برين و

منه في حاشية في الواسعة والعقد والبيع والملك  
 في حاشية في الجنون والبيع والعقد والملك  
 ودر في الكتاب في حاشية في الجنون والبيع والعقد والملك







بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
الهدى لمن يشاء

وتمت المسألة بالقبول والموافقة على ما هو عليه

[illegible]



والاصول العلم هو العلم بالحق  
والاصول العلم هو العلم بالحق  
والاصول العلم هو العلم بالحق  
والاصول العلم هو العلم بالحق

**مثال** في استغفار الواجب بملك الواجب في تمام الهبة لا يقبض  
شرط تمام الهبة وانما استغفار ملك الواجب للموهر بملك تمام  
الهبة مثال واجب بربا في طعام لا يجوز ولو وطعنا في بواب  
جواز نه عزانه **المضيق**

**مثال** جرد واجب لانه اليك عبدا وهو في عياله ولم يقبض له بغيره  
علي وهو جازر وكذا في الزوجة كافي للمالك السيد

**مثال** وجب انفق فيها ذرع او خيل او خيل فيها تراو وجب الزرع  
دون الارض او خلا بدو في التمر لا يجوز الهبة في هذه الاشياء للموهر  
متصل بغير الهبة انفق او خلقت مع امكان القطع والفصل يقبض  
احدهما بدو في الآخر في ملكه في حال الاتصال فيكون بغيره ملكا  
التي يجرد القصة فاضحا في هبة المشاع

**مثال** اما الاقرار فمضيق في نفسه من خزانة المضيق في ملك الاقرار  
**مثال** ولو ثبت لانه الصغير دار استغفار في مشاع الاب جواز لانه  
الشرط من قبض الواجب واستغفار الدار لانه لبيع الواجب لانه  
قبض الواجب عليه في الهبة

**مثال** ولو وطعنا في القبر وفيها ذرع الاباء ووجبه دارا  
والاب فيها سكن او فيها مشاع او غير سكن وكلها موقوفة  
لا يجوز فيها وفي المبنى وهو وقال ابو حنيفة لا يجوز ولو قول ابو يوسف  
من ماله المبسوط باق على القبر

**مثال** واستغفار الواجب بغير ملك الواجب بملك تمام الهبة وكذا  
ملك بغير الواجب

**مثال** في استغفار الواجب بملك الواجب في تمام الهبة لا يقبض  
شرط تمام الهبة وانما استغفار ملك الواجب للموهر بملك تمام  
الهبة مثال واجب بربا في طعام لا يجوز ولو وطعنا في بواب  
جواز نه عزانه **المضيق**

**مثال** جرد واجب لانه اليك عبدا وهو في عياله ولم يقبض له بغيره  
علي وهو جازر وكذا في الزوجة كافي للمالك السيد

**مثال** وجب انفق فيها ذرع او خيل او خيل فيها تراو وجب الزرع  
دون الارض او خلا بدو في التمر لا يجوز الهبة في هذه الاشياء للموهر  
متصل بغير الهبة انفق او خلقت مع امكان القطع والفصل يقبض  
احدهما بدو في الآخر في ملكه في حال الاتصال فيكون بغيره ملكا  
التي يجرد القصة فاضحا في هبة المشاع

**مثال** اما الاقرار فمضيق في نفسه من خزانة المضيق في ملك الاقرار  
**مثال** ولو ثبت لانه الصغير دار استغفار في مشاع الاب جواز لانه  
الشرط من قبض الواجب واستغفار الدار لانه لبيع الواجب لانه  
قبض الواجب عليه في الهبة

**مثال** ولو وطعنا في القبر وفيها ذرع الاباء ووجبه دارا  
والاب فيها سكن او فيها مشاع او غير سكن وكلها موقوفة  
لا يجوز فيها وفي المبنى وهو وقال ابو حنيفة لا يجوز ولو قول ابو يوسف  
من ماله المبسوط باق على القبر

**مثال** واستغفار الواجب بغير ملك الواجب بملك تمام الهبة وكذا  
ملك بغير الواجب

والاصول العلم هو العلم بالحق  
والاصول العلم هو العلم بالحق  
والاصول العلم هو العلم بالحق  
والاصول العلم هو العلم بالحق



فانما يجب دارا لانه الصغر وفيها كن باهر لا يقدر لان في السنين يمنع الغنى كونه لازمة فانه قد ما لو كان لا يكون  
 فيها لانه ان الشئ قد يقضى ويده على الدار بقدر قضاها وما لو كانت اجازة لعدم اللزوم ثم انما لا يكون  
 قيل سائل الصيوع واليه في الموضع غيره واما انما ما يجب ان لا يكون لانه في نفس الاب فلو  
 من نفس الصغر لانه لو كان في نفسه طهيرة سوادا في يده حليقة او يد مودعة لان يد المودع كيد المالك بخلاف  
 ما كان اذا كان في يد الغائب او الساجد  
 او الرهن حيث لا يجوز الهبة لعدم نظره  
 لان لا يوجد احد منهم فابقي نفسه اذ كان في  
 المودع مملوفا ثم يد الدار لم يحصل

**في الباب الاول من مذهب الزيديات انه لا يمنع من اقبض على اخذ من غيره**  
 عما و به في الهبة العاصدة  
**مسألة** ولو وجب من ذنب صغير دارا او اياها كسها لم يمتنع فيها  
 جازت الهبة ومملها الابن بغير قهر وبها لا نها في يده وسكانه  
 وصاعده فيها لا ياتي في يده بل يوزعها فكلوا من في قبضة وهو مخرج  
 فليس في الهبة  
**مسألة** في المانع فلا يقسم جديته من ذنب الهبة زينة  
 في قوله ميتا  
 فانهما في احوال الهبة المانع  
**مسألة** ويجوز ان يقسم كالعبد والدارية والترب وتماهم يجوز  
 من الزينة وغيره من ذنب الهبة في ذنب المانع  
**مسألة** واسا الهبة المانع فيصا لا يقدر العبد يجوز ذنب الزينة ومن الهبة في  
 كسها فلا يجوز ذنب الزينة ولا من الهبة عما و به في ذنب المانع  
**مسألة** واذا وجب انما من واحد واراجا ولا نها كسها جله  
 هو قد قبضها جله فلا يصح  
 هداية  
**مسألة** واذا وجبها واحد من اثنين لا يجوز ختمه بالرجح لان ذنب الهبة  
 انصاف من كل واحد ومنه الوكالت في المانع وقبل اقسامها  
 ولا ان الملك يتكلم واحد منها في النصف فكلوا في النصف  
 لان حكمه وعلى هذا لا انما يقضى الرجوع فانه في الهبة ذنب في ثباته خلف  
 وفي الشئ وجب نصفه في ذنب الهبة في المانع  
 يتبين ما وجب له في كتاب الهبة  
 وجب من ذنب الهبة صغرا والا فليس له في قوله وفي المانع

فانما يجب دارا لانه الصغر وفيها كن باهر لا يقدر لان في السنين يمنع الغنى كونه لازمة فانه قد ما لو كان لا يكون فيها لانه ان الشئ قد يقضى ويده على الدار بقدر قضاها وما لو كانت اجازة لعدم اللزوم ثم انما لا يكون قيل سائل الصيوع واليه في الموضع غيره واما انما ما يجب ان لا يكون لانه في نفس الاب فلو من نفس الصغر لانه لو كان في نفسه طهيرة سوادا في يده حليقة او يد مودعة لان يد المودع كيد المالك بخلاف ما كان اذا كان في يد الغائب او الساجد او الرهن حيث لا يجوز الهبة لعدم نظره لان لا يوجد احد منهم فابقي نفسه اذ كان في المودع مملوفا ثم يد الدار لم يحصل

فانما يجب دارا لانه الصغر وفيها كن باهر لا يقدر لان في السنين يمنع الغنى كونه لازمة فانه قد ما لو كان لا يكون فيها لانه ان الشئ قد يقضى ويده على الدار بقدر قضاها وما لو كانت اجازة لعدم اللزوم ثم انما لا يكون قيل سائل الصيوع واليه في الموضع غيره واما انما ما يجب ان لا يكون لانه في نفس الاب فلو من نفس الصغر لانه لو كان في نفسه طهيرة سوادا في يده حليقة او يد مودعة لان يد المودع كيد المالك بخلاف ما كان اذا كان في يد الغائب او الساجد او الرهن حيث لا يجوز الهبة لعدم نظره لان لا يوجد احد منهم فابقي نفسه اذ كان في المودع مملوفا ثم يد الدار لم يحصل

فانما يجب دارا لانه الصغر وفيها كن باهر لا يقدر لان في السنين يمنع الغنى كونه لازمة فانه قد ما لو كان لا يكون فيها لانه ان الشئ قد يقضى ويده على الدار بقدر قضاها وما لو كانت اجازة لعدم اللزوم ثم انما لا يكون قيل سائل الصيوع واليه في الموضع غيره واما انما ما يجب ان لا يكون لانه في نفس الاب فلو من نفس الصغر لانه لو كان في نفسه طهيرة سوادا في يده حليقة او يد مودعة لان يد المودع كيد المالك بخلاف ما كان اذا كان في يد الغائب او الساجد او الرهن حيث لا يجوز الهبة لعدم نظره لان لا يوجد احد منهم فابقي نفسه اذ كان في المودع مملوفا ثم يد الدار لم يحصل

**في باب يوسف في قبض الكبير حاد وحيلة ان يسم الدار ثم يصدق**  
 بها عليه ولم يجز ولو وجب من صغير كسها لوجب على ذنبه  
 واما في طلب صبي في النقا بغير ما يخط الصدقة قال الصدقة  
 عليه كما بين على الابن وفي الابن في ذنبه لا يجوز لا يخصص وجب منها  
 الزين على ذنبها لا ولا واما الصدقة واهم من ذنب الهبة  
 من ذنب الهبة في الصغر في ذنب الهبة  
**مسألة** قال لا ياتي بالقبض في ذنب الهبة في ذنب الهبة  
 لانه كفاية في ذنب الهبة المودع لانه ذنب الهبة من ذنب الهبة  
**مسألة** فليس هذه الهبة المانع في ذنب الهبة وقعت جازة في  
 نفسها ولكنه توقف انما لها الملك على الاواز والتسليم العقد  
 المتوقف بنوت حكمه لا يوصف بعدم احواله الغائب في ذنب  
 قوله ولا يجوز الهبة في ذنب الهبة  
**مسألة** والثالث الهبة جازة في ذنب الهبة او جازة في ذنب الهبة  
 ان يكون العقد مختلفا والقبض مختلفا فلهذا لا يجوز على الاتفاق  
 والثالث ان يكون العقد مائة والقبض مختلفا فلهذا لا يجوز ايضا  
 لان الحكم للقبض والثالث ان يكون العقد مختلفا والقبض مائة  
 الرابع ان يكون كلامهما في قولهم هذا انما لا يجوز وفي قول  
 ابو يوسف ومحمد بن حنبل في ذلك الا حذر من قبض الصاوير  
**مسألة** قال لا يجوز الهبة في ذنب الهبة في ذنب الهبة  
 في ذنب الهبة جازة في ذنب الهبة ولو وجب في ذنب الهبة  
 ما و به في القبض وعنده كسها جازة في ذنب الهبة في ذنب الهبة

فانما يجب دارا لانه الصغر وفيها كن باهر لا يقدر لان في السنين يمنع الغنى كونه لازمة فانه قد ما لو كان لا يكون فيها لانه ان الشئ قد يقضى ويده على الدار بقدر قضاها وما لو كانت اجازة لعدم اللزوم ثم انما لا يكون قيل سائل الصيوع واليه في الموضع غيره واما انما ما يجب ان لا يكون لانه في نفس الاب فلو من نفس الصغر لانه لو كان في نفسه طهيرة سوادا في يده حليقة او يد مودعة لان يد المودع كيد المالك بخلاف ما كان اذا كان في يد الغائب او الساجد او الرهن حيث لا يجوز الهبة لعدم نظره لان لا يوجد احد منهم فابقي نفسه اذ كان في المودع مملوفا ثم يد الدار لم يحصل



في اول الوصايا التي في خط  
 في اول الوصايا التي في خط  
 في اول الوصايا التي في خط  
 في اول الوصايا التي في خط  
 في اول الوصايا التي في خط  
 في اول الوصايا التي في خط  
 في اول الوصايا التي في خط  
 في اول الوصايا التي في خط  
 في اول الوصايا التي في خط  
 في اول الوصايا التي في خط

**مسألة** مثل على خط من مات وترك ورثة وحيثما كان  
 وورث قبل ان يموت اذ كان ذهاب احد الورثة من  
 الورثة الباقين الورثة وحيثما كان الورثة من الورثة  
 الباقين ام لا قال نعم استأثر الوارث بالورثة مع بعض  
 الورثة لا في الورثة ولو ذهب بعض الورثة من الورثة  
 او لم يبق في الورثة في الخط والورثة في الخط والورثة  
 الوارث من بعض الورثة في ذلك غير ذلك في الخط والورثة  
 كتب الية  
**مسألة** وفي الورثة الميراث لو ذهب احد الورثة من الورثة  
 الباقين من الورثة الميراث واذا كان الورثة من الورثة  
 فوارث احد الورثة من الميراث من ورثة الميراث في  
 الورثة والورثة  
**مسألة** تنطبق الورثة قبل ان يموت في الورثة الية  
**مسألة** قال لا يجوز الية في ورثة الميراث من ورثة الميراث  
 لا يقيم جارية في الية في الية  
**مسألة** رجل اعطى جملته من ورثة وقال نصفها لغيره في الورثة  
 يجوز له سواء كان الورثة من ورثة الميراث من ورثة الميراث  
 وادري جملته ويكوز من ورثة الميراث من ورثة الميراث  
 لغيره في الورثة من ورثة الميراث من ورثة الميراث  
 احد الورثة في ورثة الميراث من ورثة الميراث من ورثة الميراث

ويقيم

اعلم ان الورثة من ورثة الميراث من ورثة الميراث من ورثة الميراث  
 لا يقيم جملته ويكوز من ورثة الميراث من ورثة الميراث  
 على الورثة بطلب الورثة من ورثة الميراث من ورثة الميراث  
 في الورثة من ورثة الميراث من ورثة الميراث من ورثة الميراث

**مسألة** ويقسم الورثة على مودون ومكيلاه والارثان واما  
 او الورثة والغنم من ورثة الميراث في ورثة الميراث من ورثة الميراث  
**نوع في ربة الواس والبناء**  
**مسألة** يستنبط جوابه مما سجد في الورثة من ورثة الميراث  
 باب نوع في الية للضيف  
**مسألة** ايضا يستنبط جوابه مما سجد في الورثة من ورثة الميراث  
**مسألة** ومما يرضى فيها من ورثة الميراث من ورثة الميراث  
 بدور الارض او الميراث من ورثة الميراث من ورثة الميراث  
 لانه الميراث من ورثة الميراث من ورثة الميراث من ورثة الميراث  
 احد الورثة من ورثة الميراث من ورثة الميراث من ورثة الميراث  
 يحتمل الورثة من ورثة الميراث من ورثة الميراث من ورثة الميراث  
**مسألة** يقيم جوابه مما سجد في الورثة من ورثة الميراث  
**مسألة** يقيم جوابه مما سجد في الورثة من ورثة الميراث  
**مسألة** يقيم جوابه مما سجد في الورثة من ورثة الميراث  
**مسألة** الية البناء بدور الارض جارية في الية من ورثة الميراث  
 الرخيمت البرهانية  
**مسألة** ويجوز الية البناء بدور الارض اذا كان الورثة من ورثة الميراث  
 الوارث في ورثة الميراث من ورثة الميراث من ورثة الميراث  
**مسألة** وية البناء لا الارض يجوز الية من ورثة الميراث  
**مسألة** رجل قال لغيره ورثة الميراث من ورثة الميراث من ورثة الميراث  
 السمن لانه الية من ورثة الميراث من ورثة الميراث من ورثة الميراث

ربه صغير غرس نخلا او كفا من في الية  
 ربه صغير غرس نخلا او كفا من في الية  
 ربه صغير غرس نخلا او كفا من في الية  
 ربه صغير غرس نخلا او كفا من في الية

في الية من ورثة الميراث من ورثة الميراث من ورثة الميراث  
 في الية من ورثة الميراث من ورثة الميراث من ورثة الميراث  
 في الية من ورثة الميراث من ورثة الميراث من ورثة الميراث  
 في الية من ورثة الميراث من ورثة الميراث من ورثة الميراث



من كتابها في التصوف والعبادة والادب  
والفقه والحديث والسيرات  
والنظم والنثر

نقطة

في ضيقا زفرته ب الرب  
نوع في الهبة للغير

[illegible]

ولوں پر

**مسألة** ولو حب نصف درهم لم يجز حتى يؤكلوا سبعة فواتير  
في أول قلب البتة وإن كان الصغير في حال البلوغ والعلم أو الام  
فلا بد من حاضر وقبض ثم في حال البلوغ أخذ نصف المتأخر  
سواء أأكله في أثناء الكلام أم لا يجوز وكذا في طرح الحج الصغير  
يجوز وبغيره وجب الصواب في كل القبض على وجه القبض  
وإن كان الأب حاضرًا وإن لم يكن في حال البلوغ فلا بد من قبض البتة  
والقبض على الصغير إنما يملك الأب ويجوز وجوبها وإن لم يكن  
أب <sup>المعتمد</sup> الصبي <sup>المعتمد</sup> في حال البلوغ في حال البلوغ  
للصبي في البتة في الصغير وثبات البتة

**الحل** وكذا الترتيب له الترتيب في ترتيبها والاسم والوصف  
 في حكمها الولد بالوقت هداية في البيت قبل المنس بقوله وهو في غير البيت  
 عليه منقوع ولابية وفيه تحت الباب وعدم الوصل لما عده وجودها  
 لها ولابية القبض وكذا في قوله قوله في الوصل والاسم في القبض  
 فيلزم ان يكون قبض هو لايه ولكنه ذكر في الاستصحاب وتخصر الكيفية  
 ولابية القبض لعلها في الوصل واحدة من الاربعة وهو الباب ووصف  
 في جبال القبض او لم يكن وحواء في دار حمزة او اجينا غابة في سرج  
 الهداية لكل الدين في كتاب الله

مرض غرضاء وحبوبه في النحر وفي الصدر وفي البطن وفي  
الوجه والاعضاء كلها فلهذا يسمى بمرض غرضاء

[illegible]

وَمَنْ أَزَاوَيْتَ وَأَمَدَ وَهَوَىٰ عِبَالَهَا  
وَالْأَبَ مَيْتَ وَالْأَوْصَىٰ لِمَلِكِهَا الْإِسْ  
بِالْعَقْدِ مَرَامِ الْهَيْبَةِ

مقام اب



وَأَمَّا الْفِتْيَةُ فَجَاءَتْهُ أَوْجَحُ مِنْ جَانِبِهَا عَذَى  
عَنِ الْبَيْتِ سَمَاءً كَأَنَّهَا تَقُولُ أَوَّلَ مَا لَكَ كُلُّهَا  
بِدَعْوَةٍ عَلَيْهِمْ أَوْجَحُ مِنْ جَانِبِهَا عَذَى  
النَّصْرُ أَنْ تَنْفَعُ فَيَجْعَلُ بَيْتَهُ لَوْ سَمِعَ حُجَّجَ  
لَا أَسْأَلُكَ فِي الْبَيْتِ كَدَا فِي الدَّوَرِ

[illegible][illegible]

والموت من موت مولاهما حلقه وقيس  
ومقتله اسما في كتاب الزمر والقبه

21

و از این متغایب در بحر فاضل از بی او فصل فی العوض من المیه

والموديب بشرط العوض اعتبره التقاضي في العوضين  
فإنه انقايضا صحيح العقد خسر

مسند بفتح ميم جوايه قاف و قاف ميم ياء و الزفير الف  
مسند و لو قصدت المرات بعد ما علمت في حرمها على ان لا تشر

محمية والشرط بالظلم لا يثبت لكم موهبة انتم افعالكم فقط

معارف الخلافه وغيره جواب لهذا السؤال

[illegible][illegible]



**مسألة** ما قولكم اختلاف جواب كسالت نوال  
 ولو وجب شيئا رتبة أو لا عوضا فكل منهما الرجوع فيها  
 واجب منه جهة الجانية في الرجوع **مسألة** الرجوع في اجتناب منة المحرمية  
 والوزارة كالمين الآباء والأمهات وإن علموا أو لا ولا يفسدوا  
 أو أن عورت ولا حرمت وأولادها أو يفسدوا أو لا يفسدوا والى  
 والأخوات والى كالات فقط فإدخالهم ليسوا بحرام كما في كتاب  
 النكاح وزيارات مقبلة كبناء وغرس وسمين وموت أحدهما أو غيره  
 من قبل الجاهل ونحوه ما غر ملكه والزوجة وقت الية ومالك الجاهل  
 عز في باب الرجوع فيما قبل الية  
**مسألة** والية النكاح منتهى ما يقبض من غير الية في المقابلة من جهة  
 ولا يرجع الرجوع إلا بترضا أو حكم حكم لا في خلاف بين العلم  
 وفي أصلها وفي حصول المقصود وفقا فلا بد من الفصل بالرضا أو  
 بالفساد وهذا في كتاب الية  
**مسألة** واجب الاجتناب من الرجوع في غير ذلك والنظر وقت الية  
 من رجوع البراءة  
**مسألة** ولو ولدت الية ولد لها فلو رجع في أيام الحمل والولادة  
 لا يرجع فيها حتى يسقط الولد عنها الرجوع فلا يلزم دورا ولا غير  
**فصل** الرجوع في الية من قبل الية  
**مسألة** جمل واجب نوال الجاهل في الية ثم أخذت منة من  
 الواجب فيه الشوب للدهب له لا الرجوع في الية لا يجوز إلا بترضا  
 أو رضا أو غير في التي غير محمد جمل واجب جارية وسلمها إلى المهر

باب الرجوع في الية  
 وبسببها جازع وصدق فكل الرجوع جازع  
 من جهة الية أو من جهة المقابلة  
 فلو كان الرجوع في الية  
 فلو كان الرجوع في المقابلة  
 فلو كان الرجوع في الية  
 فلو كان الرجوع في المقابلة

باب الرجوع في الية  
 وبسببها جازع وصدق فكل الرجوع جازع  
 من جهة الية أو من جهة المقابلة  
 فلو كان الرجوع في الية  
 فلو كان الرجوع في المقابلة  
 فلو كان الرجوع في الية  
 فلو كان الرجوع في المقابلة

باب الرجوع في الية  
 وبسببها جازع وصدق فكل الرجوع جازع  
 من جهة الية أو من جهة المقابلة  
 فلو كان الرجوع في الية  
 فلو كان الرجوع في المقابلة

ولو كان على الميت دين فذهب الطالب للورث أو لغيرهم فهو عليه لهم كالمهر كانه واجب للميت  
 من الورث حتى في باب النكاح إذا لم يفسد المهر ولو رجع المهر لم يفسد  
 من الورث حتى يملك خلاف ما في الفقه الرابع من الية

ثم يرجع فيها بغير رضا ولا رضا واعتقد لم يفسد وقال ليس  
 ان يرجع فيها الا بترضا أو رضا فإني في الرجوع في الية  
**مسألة** يفسد جوابه ما في جواب لا ورضا فإني في الرجوع في الية  
**مسألة** ولو وجب الية لم يفسد في الية لبراءة الية فلا يتوقف على  
 القبول على القبول  
**مسألة** جمل واجب من فوات قبل القضاء فلو رجع صاحب الية  
 لو ارتدت الية مع سواء كانت الية مستوفى أو لا فإني في  
 في الية جمل واجب من فوات من جمل واجب من جمل واجب  
**مسألة** وفي الية من الية المهر الرجوع اليه ليس استحسانا من الية  
 ما رجاها في الية  
**مسألة** ولو ادعى المهر لملكها كان القول قوله فغيره  
 فلو ادعى المهر في الرجوع من الية وكذا في الجانية  
**مسألة** ولو ادعى الية لرجوع في الية فإني في الية من  
 ملك المهر لرجوع في الية من الية من المهر  
**مسألة** ولو ادعى المهر لملكها صدق بما علف كذا في الكافي  
 من الرجوع  
**مسألة** وعند الزناوات المقبلة كبناء وغرس وسمين من الية  
 وحسين ذوات سقط الرجوع فلا يرد بعد ذلك من الرجوع  
 الحج في باب الية من المهر  
**مسألة** ولو وجب عيب في الية وصار جمل طبع لا يرجع الواجب  
 فيه لانه الزناوات في الرجوع في الية لا يفسد فإني في الية

باب الرجوع في الية  
 وبسببها جازع وصدق فكل الرجوع جازع  
 من جهة الية أو من جهة المقابلة  
 فلو كان الرجوع في الية  
 فلو كان الرجوع في المقابلة  
 فلو كان الرجوع في الية  
 فلو كان الرجوع في المقابلة

باب الرجوع في الية  
 وبسببها جازع وصدق فكل الرجوع جازع  
 من جهة الية أو من جهة المقابلة  
 فلو كان الرجوع في الية  
 فلو كان الرجوع في المقابلة



مجلس شورای ملی

بمدية في الهبة  
فقال اذ اوجب به فليكن الموع فيها الا ان يعرض عنها الموع  
الواجب الحق للهبة مالم يشترط فيها ان لا يعرض عنها مالم يشترط  
الموجب له اذ اعرض الواجب بمدية الهبة وقال قد اعرض بمش  
اول بدل بمش او ملكا بمش او قال فاشترطوا ان يشترطوا في  
بها عليك براءة بمش يكون عرضا فليست للواجب الرجوع ولا  
للعرض ان يرجع على الواجب في العرض وان لم يقبل شيئا من هذه  
الاشاف فانه انكر واحد منها الرجوع في اعطى وليست طرابط الهبة  
في العرض بمدية الهبة من القبض والا فانه لا يشترط قاضي

جی

کتاب الایمان

مسئله یفهم جواب متاخرانفا

[illegible]

فاسد است فی بقية السهو والا ان لم یجس جسد من حوله وانه لا یصل الی کل کلمه اذا دخلت فما لا نهاية له فی غیره الا هو احد السعیر

[illegible]



في هذا الكتاب ما رواه في كتابنا من ابياتنا من خروج وركن ورم  
عزيب المتز من ماضي الازمان من خروج بعذر غلبه الاجماع  
ما سكتوا وان خرج بعذر غلبه احوالهم لا يخرجون بعذر غلبه  
الاجماع فكتبت في استيفاء النقص مع قيام العقد وان خرج بعذر  
فقد انقضت الاجارة فداوه عليه اقامته وداوه على رايته فذلكما  
لا يخرج بعذر غلبه احوالهم بالفتح من غير عقد ولا من ذاق العسر والاسقام  
من امره ثم ما يتاخر عقد الاجارة في حكم البيع في كل شيء ولو اقام  
على رواية الزهراوات في نكاح الابيضاء وعلى نكاح الزهراوات عليه  
اذا خرج ما يقض الفسخ الا ان ياب عنه رب الدار بمسوة صحيح في  
باب الاجارة الدار

وعلى التمسك بما قبض في الأولى من الغصون  
ويجوز استعارة الفيل بآبوت حلومته لقوله تعالى فإنا نضع  
لكم خافضين أجوارهم اه ههنا في الإجماع العكست  
واقية التقه من بآب العبادات لا تقه الإجماع عليها اه

والادوية وقيل التواريخ والفقه وكلمة المعجزة ما يقرب المشاهير  
من الجاهل اذ من الاستبصار والنفق ثم في العلم في اول الكتاب  
**مسألة** وكان شيخنا ابو محمد يقول في زماننا يجوز للاهمل والمؤذن  
اختار الاجوت من الرقعت البرهانية في نوع الاستبصار على الطلعات  
في كتاب الامارات

وكان شيخنا ابو محمد يقول في دعائنا سبحو ولامام والودود  
اخذ الاجوت من الرخيمت البرهانية في انواع الاستبحار على الطاعات  
كتاب الامارات

جلالتنا جرحه بعلما عبده او ولده الحوفي روايت  
بين لوكث وقت معلوم سنة او شهر اجازت الاجازت پر حق  
الاسمي وازلم بعد لوكث وقت لا يبعث الاجازت ولا يجوز لوكث  
علم الوقت والعبده وازلم يعلم فكيف في الاجازت الفاسدة  
مركبات

وقال الشيخ الامام المرحوم انه من شجرج جوفه والجاره  
عالي قديم الوتره وانما ذوا فيه ذلك بقول اهل الحديث وانما فيه يجوز ان  
ووجوب السجود وجمعا الى انما يجامع على تسليم الفقه باطل في الاجابة  
الفاست في الحان

ففي بعض من هذا استحسنوا الاستنجاء على نية يوم الأربعاء فلهذا  
في الأمور الدينية في الامتناع بتقريب حفظ التواريخ وعيد الفتوى في باب  
الاجابة الى ما سألته في هذا الموضع  
مستد اذا فسر الاحاديث وعلم وانما العمل كما ذكرنا من قبل على ما هو

استخرج من هذا الكتاب  
 على سبيل المثال  
 الاشارة الى  
 قوله تعالى

[illegible]







[illegible][illegible]

الذين سلفوا بكم في الدنيا  
والذين سلفوا بكم في الآخرة  
والذين سلفوا بكم في الدنيا والآخرة  
والذين سلفوا بكم في الدنيا والآخرة

[illegible][illegible]



انترسيفت بحاجتها طعاما الى موضع فاني لم اكن في  
الموضع صرفا الى ربح وذهبا الى موضع الذي اقر عافيه فاني لم اكن في  
معد لا كراء عليه لاني العول لم يدر من ايه وانه كان منه فاعلم انكر  
لانه صار منه الى وان لم يبلغ الموضع المستفيد الكراء بقدر ما كان  
من اجازت الكراء في الفصل الثاني

مثلاً **معلوم** أن كل من كان في سنة ١٢٠٠ هـ كان في سنة ١٢٠١ هـ  
معلوم أن في سنة ١٢٠١ هـ كان في سنة ١٢٠٢ هـ  
الآن **مطلوب** أن يكون في سنة ١٢٠٢ هـ كان في سنة ١٢٠٠ هـ  
هذا هو المطلوب

[illegible]

عقودا مستوفى فيك استاجره فلهذا بين فلان كذا ابتلي عقد  
على عقد في علي سنة فيكون العقد الاول لازمانا عاجزا والباقي لازما  
مضاف في نوع من العقود في الثالث مرفوعا عليه اذ  
الاجابة الوقت  
منه الى الوقت او انفق ارض الوقت مرفوعا لا يجوز ان يكون

لا يتولى طرف في العقد الا اذا انقضى لها العاشر من الشهر فتم العقد وتبين في  
ص

فصل في بيان  
الصفات التي يجب ان يكون لها  
الرجل الذي هو صاحب الحق  
في الدنيا والآخره  
منها ما لا يقدر على فعله الا الله تعالى  
وهو العليم الخبير  
والقادر على كل شيء  
والغني عن كل خلق  
والعزير على كل احد  
والجبار على كل قوة  
والمتكبر على كل مقام  
والخالق لكل شئ  
والصانع لكل امر  
والرازق لكل نفس  
والمدبر لكل شأن  
والهادي لكل سبيلا  
والقيوم على كل حال  
والحي القيوم

مفتوح و مقفول و مفتوح و مقفول  
هذا العرف من انفس الحروف  
التي هي في العبد مع الى الطائفة  
في خلق افعال كقول المصنف  
في حق واحد من هذه الالف  
في الفاء الثانية في قوله تعالى

فصل اجازت الوقف نه ایست و کذا فی الاسعاف  
 و اذا اوجز القیم دار الوقف من نفق لا یجوز و کذا الوارث  
 نه عجزه و ملکاته لا یجوز فی تصرفات التوام من وقف الطیبه  
 لو باع القیم مال الوقف او اجره عن لا یقبل سها دتم یخلفه  
 ای و کذا الوصی و یتدر الوصی مضارب و فیه الموقوفه اذا اوجز دار

الموقف ثم إن البائع أوجب له أن يخذل الحرج وبادق على الغنم  
التي كانت له أجزاها المذكية الوسي لو بقيت مع غيرها ولو خسر البائع  
مع غيره لم يضره ذلك ولو خسر البائع مع غيره لم يضره ذلك  
فوجب الوسي ثم نفى وبقيت فبقيت في الغنم التي هي الوسي  
أو الغنم التي هي الوسي ثم نفى ثم قال في الموقف ثم إن البائع

سنة لا يجوز وان لم يستطع يجوز ان يفتن من قبله  
الفقيه ابو العباس وقال الامام ابو جعفر الكوفي في البيع كذا وكذا  
في غير ما يجوز وكذا في غيره وقال القاض ابو علي لا ينبغي ان يفتن  
واذا قدم من قام الا اذا كان نفع بالاجرة بالاجرة او بغيرها لا بد  
لكنه قد يشترط ان لا يفتن في غير ما يجوز وكذا في غيره

هو الوفاء بما في العمل من غير أن يكون له في العمل شيء من الوفاء  
وهو الوفاء بما في العمل من غير أن يكون له في العمل شيء من الوفاء  
وهو الوفاء بما في العمل من غير أن يكون له في العمل شيء من الوفاء

علاوة على ذلك فإن من لم يوفى الوفاء من الأصناف

و از اجزای سید او را اندک اندک  
عند اجماع لایحه و عند اجماع  
مردم شهره الحالی را بنویسد

[illegible]



يعني ترويضها لئلا تنسى كقولها ولا تنسى  
سنة في العبادات من العبادات

۱۰۰

1



في الفقه الحسيني







عن علي بن الحسين عن الحسن بن سعيد عن  
عمر بن عبد الله عن مالك بن نويرة عن  
الحسين بن علي عن أبيه عن جده عن  
أبي بصير عن أبيه عن جده عن  
السريج عن

وكان قد اصابه من قبل ذلك مرض في  
الصدر فاستعمل له دواء في  
الذي كان عليه من قبل ذلك

نصفه من الذهب والفضة  
والنصف من الفضة والذهب  
والنصف من الفضة والذهب  
والنصف من الفضة والذهب

لا بد من ان يتصلح ولا يتصلح ولا يتصلح ولا يتصلح

قال في بعض النسخ  
فلم يبق من ذلك  
شيء الا ما في  
هذا الكتاب

[illegible]

وَقَدْ كُنْتُ فِي الْمَدِينَةِ  
الْمَكِّيَّةِ فِي الْمَدِينَةِ الْمَكِّيَّةِ

---

وكان من فضل الله عليه  
الذي لا يحصى الا ان وقت من  
وقت في الكسب لا يفرق بين  
في نوع في الكسب لا يفرق بين  
في نوع في الكسب لا يفرق بين

الاصناف من موادها في هذه الصفحة كما لا يخفى  
في هذه الامور من ح

[illegible]

من هذا القبيل من غير ان الضمير في قوله  
فانما العبدية او كذا اذا كان في حاله وعندهما

المصنف في الاستنباط في الأصول الفقهية

10/10/10

---







وضع حارث ورفقة الى الطبيب وقال حالوا فان برأت  
 انما دوني فقبضوا بالاصابة فبينا انهم اخذوا صحت  
 لاجل انهم قد رما انفسهم في النار الا انهم لم يجدوا  
 الا ملكة حبيبا المستشفاء ابر الخلل برأته الى حسن  
 الاستشفاع فوالا جارة  
 فقبلت بريرة ما خانك عين وطين من عنده البائسة  
 فان بيننا الى قبة العلي والحين يوم الخصومة فملك  
 بصره بصره فماتت بصره فماتت بصره فماتت بصره  
 ان قبضت منه ورفقة فماتت بصره فماتت بصره  
 ابر فماتت بصره فماتت بصره فماتت بصره  
 بصره فماتت بصره فماتت بصره فماتت بصره



أمر الكائن في موضعها في غيب النافع الرخوة الغصوب مال اليتيم أو الفقير أو ممدد الاستقلال  
اسماء في النص الثاني في المثل

ما هو خوف في اهل زمانهم في اوجار الفاسد من اهل الجاهلية  
 من المستبرق في القرض وسكنه في اهل الجاهلية  
 في اهل الجاهلية

مسئله بیفید جوابه تمامه و انفا

منه واذا انقضت مدت الاجارة وقرب الدار غابت  
فكسر المشتمل بجزءه ذلك سنة لا يخرجه الكراء لمدة السنة لان  
لم يكسبها بعد وجب الاجارة وكذا لو انقضت مدت المشتمل  
غابت والدار في بقاها لان الدار لم يكسبها باجره فاجارة  
الحاشية

مسألة: وبسبب الخوف من الانتفاع بالزمن ولا إجارته ولا إعارته  
وبسبب كثرة متغيراته وبسبب طوله الزمن معلق النجوة

نوع في انهما مستقلان العرتين والوصف

بغیر ہم جبراً بہ مخالفی اور باطل استغلا

بفهم جوارب خاوي غي والياب الاستغفار الجوارب

مسألة الفصل في ما يأخذ من متبعا والواجب القصير في المال

والسليم

يقيم عبداً به عما في أوّل باب السجدة

[illegible]

نکسا و قاضی بیخسار که بنامش یوزبک پسر خوارزمشاه مرغان است

وإذا عرفت الأجزاء فانه لا يجوز أن يترك في

ويعود الأمر إلى الأخصاص

ثم الحاشية وباقى المسئلة يفهم من آخرها في أول باب الاستقلال  
**مسألة** ولا خلاف في أن المديون قد خص به المتيقن تبرعاً وأمره بأنه  
 صرفه إلى مصارف الوقف وصرفه إلى مصارف باءه وإذا  
 صرفه باءه إلى مصارف لا يثبت صرفه في ذمة المتيقن ولا في  
 الوقف ديناً إما عدم ثبوت في ذمة المتيقن قطعاً وإن صرفه  
 باءه وإما عدم ثبوت في الوقف مع أنه صرف إلى مصارف الوقف  
 لأنه لما وقع إليه بالعرف إلى مصارف من غير أن يأمره من طرف الوقف  
 يكون الدافع معتبراً للوقف فلما يصير المدفوع إليه وينبغي على الوقف  
 حتى يحجب من الأصل لأن طريق قضاء الدين بائناً يصير ما قبضه  
 رب الدين من المديون مضموناً عليه ولرب الدين على المديون  
 مسئلة فيلتفت إلى قضاء كذا كمره البرهان في الذميرة

پیشہ واپس

منه وانسخ البجارت الابا عذاره واية في نسخ البجارت

در جلالتی از صفات شایسته فیهذا علی و محمدین اما

ان لا يعلم المستير وقت السر او علمه في وجه الاول اختيار

هذه هي النسخة الأولى من القصة

في نسخة اخرى من كتابها وفي الوجه الثاني من الكتاب المذكور في حاشية الرواية

القنوى في الكات عشر في السبع

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

وإذا جاء أحدكم من السفر فليذكر الله تعالى في كل صلاة

وہی ہے جس نے ان کو بتایا کہ ان کے لئے ایک نیا ملک ہے جس میں ان کو رہنا ہے۔

[illegible]

فيكون الوجه ان يكون الزيادة حصة من  
 الوجه او حصة من الزيادة او حصة من الوجه  
 او حصة من الزيادة او حصة من الوجه  
 او حصة من الزيادة او حصة من الوجه  
 او حصة من الزيادة او حصة من الوجه

وإذا وقع المرحوم الرهن مقلد الرهن  
بالطاعة لم يجره الرهن على العار  
فله أن يستره و هو أوفى العار المرحوم الرهن  
في حياته الرهن ورجع الرهن إلى المرحوم  
والأكثر من ذلك ما كان في الأصل  
مقتضى فاقه الرهن وادعاه من حال  
حياته فكذلك من تركه بعد موته  
وغير ذلك السوا وسر الرهن

انظر الى هذا على ان يكون في الموضع  
 يا قارون سمعنا انك ابراهيم اعلم انك  
 دعوى انظر الى طرف الدرع مسجوع  
 سمعنا انك ابراهيم اعلم انك  
 دعوى انظر الى طرف الدرع مسجوع  
 حيا المصطفى

لا يقبل ثم رجع و قد اقبل في اموالها

المال  
فيا  
جواب  
ترجمه

德



وأنه خرج بغير عقد ربيعة من الشهر المذكور لأن خروج بغير عقد لا يفسخ الأجارة فبقي ثلثه في اشتباه  
المنفعة مع قيام العقد فلهذا استدل بسوء الظن

والموتى من اهل البيت عليهم السلام  
فان يكونوا بعد موتهم في النار  
التي هي في الجحيم انما هي في النار  
فيكونوا في النار في الجنة  
والجنة في النار في الجنة

وكانت برزخ قبل فصل في صفه الاجارات فترتاب الاجارات  
بجمل اجور عاونه على كل سهر يدبرهم كانه لكل واحد مناهلها  
اجارات عند عدم تمام الشهر فاضاها في اوائل شهر الاجارات  
الافصح عند تمام الشهر اذا لم يكن اجور الشهر الثاني  
معه فله عجله اجور الشهر الثاني الفصح بعد ما عجل الاجور  
وقبل الاجور دليل الوقف في الشهر الثاني والثالث الى تمام عرس  
تجمل مصلحتين في التعقيدات الفاسدة انتهى به على اقتضى  
صحة استنجاه ارض البناء او حوس لان منفعة معلومة ونفقة  
معه الاجارات عادت فاذا مضى المدة قلها في البناء ونحوه  
بسم الارض فارغة الا ان يبقى المورج في ارضه البناء ونحوه  
علم فاذا مضى فيملكه بلاء ارضه استنجاه نفق ارضه العقد وان  
بعضه او يبي المورج بغيره فيكون البناء والارض لصاحبها والارض  
لصاحبها والذرع اذا انقضت مدته لا يجبر على دفعه بل تركه  
استنجاهه او يدرك لان البناء معلوم فامكنه رعاية ارضه  
به والربح كالشهر فانه لها بقاء في الارض ليست كالذرع ودرع  
بجمل استنجاهه او اوقضاها وانهدم بيت منها في عرس  
ثم الاجور يحقت تمام رعايته في فسخ الاجارات  
ولو استنجاه عاونه ثلثا او شيئا ثم بدله السفر كانه عدا  
فاضاه في نفس الاجارات وكنه الاجارات  
واذا مات احد العاقدين وقد عقد الاجارات لنفسه  
لان الوفي بالعقد تغير المنفعة بغير العقد وكذا الاجور لان نقل

وَلَكُمْ فِي الْأَنْفُسِ سِرٌّ مُبِينٌ  
أَوْ أَحَدُهَا أَوْ عَشْرُهَا

بالموت

بالحوت الى العوارث وذكنت ليا يجوز هدايه في باب نسخ الابدان

في مقام المقصود والفرع

ويستلزم الاجازة بموت الاجراء المتأخر عنه فافان

لکھنؤ قاضی خانہ کی کتاب الاجارت

مناخ القصب لا يفسد الا في ثلث حال التيم وحال الوقف

وَلَقَدْ لَكُمُ اسْتَعْلَامٌ فِي الْقُبْرِ

فہم جو عبادت اجارت الفہمت قبلت اور ارف من الی عبادت

مناقب الغيب لم يقم في وقت الرواية ولم يفتي بالصواب في الوقت

وما لليتيم والعهول لا يستغاثون يعني يوجب الله التسريع في الغائب فقام

الفصل الثامن في الفصل الثالث

سکن دار معصیت لایستغفار او زرع ارض معصیت

للاستقلال في غير استتجاب يجب الاجور و بغيره كذا اذا دخلت

منية المفتي في أوامر الربائب المجار

استکبری و ابته تمسیرت و فرسخ و علیها کسم و فرسخ

تعاليم في الكرامات المقدسة وقفاؤا وعلاني الترخيص هو غائب

فلا ابر عليه ولو ارضي صاحب الدابة بشئ كان له خيرا في آخرته

مناجيات التمارحانية في الفصل الرابع والسبع

الطحاوي مسألة في العاوية والعقيدون

سئل عن رجل سكن مع زوجته في ارضها مائة فم غنم

انعم بالاجارت عقلت بالاجوت ودر بزمه ذلک اقبال

از قضاوت که ستم بر صاحب این حکیم

اذا سكن الزوج مع امرأته في دارها قالوا  
لا اجر لها قالوا في فصلها تحت لاجر  
على الشاجر من كذا الاعارة ملحها



تكون له في كل حال وان سكنها بغير الزوج هل تامة قال نعم ولا يجب عليها ان تستقر في كل حال  
فلا يجوز له ان يخرج منها في كل وقت بل يجب عليه ان يكون في كل وقت في دار الزوج  
فلا يجوز له ان يخرج منها في كل وقت بل يجب عليه ان يكون في كل وقت في دار الزوج  
فلا يجوز له ان يخرج منها في كل وقت بل يجب عليه ان يكون في كل وقت في دار الزوج

ورأيت في كتاب الفوائد شرح صاحب الجليل في اموات لها  
ولده صغير والصغير وارث لها الا ان كانت في دار ولده الصغير فلا يرث  
لها من ثمنها ولو كان ثمنها يحكم بحكم الميراث وان كان ثمنها في دار الزوج ليس لها ثمن  
لأنه سكن بها والزوج على الزوج فلا يكون له ثمنها الا ان كان ثمنها في دار الزوج  
الضمان للامتناع من ثمنها في اموات لها  
قالوا ان الله اراد الميراث للامتناع من ثمنها في اموات لها  
سكنها على وجه الاجارة وعرف منها بطريق الدلالة انما اذا  
سكنها على وجه الاجارة وعرف منها بطريق الدلالة انما اذا  
سكنها على وجه الاجارة وعرف منها بطريق الدلالة انما اذا  
سكنها على وجه الاجارة وعرف منها بطريق الدلالة انما اذا

حوادث مستقلة مستقلة مستقلة مستقلة مستقلة مستقلة مستقلة مستقلة مستقلة مستقلة  
سكنها على وجه الاجارة وعرف منها بطريق الدلالة انما اذا  
سكنها على وجه الاجارة وعرف منها بطريق الدلالة انما اذا  
سكنها على وجه الاجارة وعرف منها بطريق الدلالة انما اذا  
سكنها على وجه الاجارة وعرف منها بطريق الدلالة انما اذا

انما لا يملك الاجارة لها  
انما لا يملك الاجارة لها  
انما لا يملك الاجارة لها  
انما لا يملك الاجارة لها

انما لا يملك الاجارة لها  
انما لا يملك الاجارة لها  
انما لا يملك الاجارة لها  
انما لا يملك الاجارة لها



[illegible]

۱۷.  
میرزا محمد



[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

وكانت في ذلك الوقت من سنة ١٠٢٥ هـ  
وقد كان في ذلك الوقت من سنة ١٠٢٥ هـ  
وقد كان في ذلك الوقت من سنة ١٠٢٥ هـ

السلامية كانت كالموت سلقى البحر في البحر المتحرك  
 والوهر المتحرك حمة ما جئت به بالاتفاق وكذا  
 به ما مضى عنه ما لم يكن الترخيذ والاقبال الوهم وذو  
 محمد الله لا يفتنه وهو قيس سواء ملك باو يملك الترخيذ كسرة  
 رغب الا لا يملك الحق غلب او غارت غلبة وقيل قول الشيخ  
 قول علي رضي الله عنه وقولها قول عمر رضي الله عنه ولا يملك اختلاف  
 الضميمة اختيار المتأخرون في الفتوى بالصريح على النصف من اعملا  
 بالتقنين في الفصل الثالث والثلاثين من الفصول  
 في الظاهرية الدال او وضع عنه باب ضاع حاله  
 لو كان ما فوينا باله في الامر به الشراء قبل البيع لانه لو لم يكن ما فوينا

بہ فضلہ و مضامینات الغنیل الحالی

مسألة في راسق الرعي فتأطعت بعضها بعضاً شياً أو  
بعضها بعضاً شياً أو كان الرعي من كاهو ضام  
عليه كل حال وإن كان ضاماً إن كانت الأغنام لو أمضت عليه  
وإن كانت لائتين أو ثلثة فهو ضام وصورته الإبر في من في  
حق اللائتين والثلثة إن ثبت بجر جلته أو ثلثة راعي أشهر  
إبر في ثمانية أو ثلثة في حق الإبر في من بين ما إذا كانت  
الأغنام لو أمضت بين ما إذا كانت لائتين أو واحد محيط بها في حق  
الفصل الثامن والعشرون من الأجزاء

[illegible]

مسألة ومن ظلم لا يظلم في ضارة الاوصياء من ضاربات الفضيلة و  
والمظلوم لا يظلم بغير ضاربات خبيثة في تصرفات الوجه  
مسألة ولو كانت العين في يده ان كان قبل العمل لا يفسد به الضمان  
عليه وبعد العمل ضمانه ولا هو عند اخذ وعند ما يجب الضمان الا ان  
لا يباري ان كان التفرع عنه كالخوف والوقوف الغائب والعد  
الحكاية ثم تخفف عليه سر صريح للنجار في احوال جارات من حاجته  
الامير المذكور مؤتمرا

والاجير المسترك لا يضمن عنده وعند صاحبه يضمن  
وعن غائب او غارت غايته خوفاً من الكفر في الاجارات  
والمنازع امانة في يد الاجير وان ملك لم يضمن شيئاً عنده  
ويضمن عندهما الامم شيئاً غائب كالحيوان والودع والمظلم  
برأيه في الاجارات

واعلم ان الاجير الشريك ضامن لما جرت يده وما ملك  
منه ايضا عند يده يوسف وحده وهو قول عمر وعلي بن  
الحارث لا ضامن عليه فيما ملك لا يضمن من مله من ضامره  
جرت يده وهو قول علي بن ابي طالب وجعل اختلاف الصحابة  
في المتأخرين القنوي بالصحيح على النصف كذا ذكره في التلخيص  
المرصع ظهر في القسم الاول من الاجارات

انما يصير مضجعا جامع الغنمين

وضع في القدر من قوتها المبردة  
في حال الاذابة من قوتها المبردة  
في حال الاذابة من قوتها المبردة







ان الحبيب يوفق به خيرا سديدا او جديدا به افلا يحزن  
 لما في الاقرار غير صحيح فللمكره فتحه والاعتناء لما في نفس الامر  
 المالكات في العتق الا اقره غير الذين اقره في الاقرار  
 ولو اقره لغيره فاقطع باطلا فاضمان في الاقراره ملحقا  
 جلا ويحجب عنه نيته قالوا هكذا وقع المذنب عليه  
 كمنع مكره في الاقرار صحيح الذي ولا يستره فكرههم المكره ونسب

او بعد از آنکه مکرر علی السبح را در استخوان او به بلع مالم تریب  
 و سله و همواره علی کافیه و توکانه الحق مقبوضه است  
 بعد از قبضه الله ایضا مکرر و بیرون علی الحظ من البصر از قید  
 و از او اگر علی الطام فتروج مع فقهه عندا و قال  
 لا یخرج فایضا من فی الاکراه

اذا اكره علي شي من الاشياء بوجوه قذرة وتلف  
عضوا وقيد او جسي فباع او اشترى ان يباع مكرها وسقط  
جاء البيع عند قاضيه في الاكره  
فان كان يبيع طوعا او اجازة للبيع وكذا اذا لم يبيع  
بانه اكره علي البيع لا على الدفع لانه دليل الاجازة كافي في الاكره  
مكتوب

الأكبراء بالهيئة الأكبر بالتسليم حتى لو وهب مكرها  
طاعيا لغيره أو قبل العوض وقضض فواجبات غايه  
في الأكبر

[illegible]

191



انما غير بالغ فان قال انما بالغ في وقت يبلغ سنه في ذلك الوقت  
 لا يلحقه الابن مجوده ووقته اثني عشر سنة خلاص في الفصل  
 الثاني عشر من كتاب البوع واستنباط  
 ولو دفع الوصي المال الى الموصي قبل استقامته ارشده  
 انفق منه الوصي بجميع انفاقه في فصل تصرف الوصي والاب  
 من كتاب الوصايا  
 وفي الميتة ولا يدفع اليه حتى يوفى منه ارشده فان دفع  
 قبل ان يوفى الوصي الاوصيا في فصل في ضمان الوصي  
 وانما الوصي غير مجتهد لانه القول جازت والبيع ليس له جازت  
 احكام ما تعلق  
 والوصي والمجنون لا يصح عقودهما ولا اقرارهما بالهداية  
 في الحج  
 اقرار الوصي المأذون به يستقرض جائز وهو كالبايع  
 في هذه الامور في الامكانات  
 يستقرض العبد المجبور ماله وانفق به او اخذ به بعد موافقة  
 لاني المال المأذون به في البذر ارضه  
 فانما العبد موقوفه ما قد في موافقة غير نافذ في موافقة  
 مولاه فانما اقراره بعد موافقة مولاه لا عليه ولم يرضه في الحال  
 لتمام المانع له في الحج  
 اقرار العبد المجبور ماله في استهلاكه فلا ضمان عليه ما وارثه  
 فاذا اذن العبد في المثل من غير خلاف ويجب ان يكون له

وروى في العبد ما لا يعلم بولس ارشده مطلق  
 في الحج

علي خلاف علي قوله ان يوسف زهيرية المداينات  
 وليس له ان يوفى او يكفل او يزوجه او يزوجه او  
 يكتب او يعتق علي ما لا يوجب بعض وجوه ولا ان يعطى  
 الامه ملكة له وان عطف عليه قدر ما يحطه من الجاهل  
 في العيب جازية المقتضى في المأذون به  
 بنفسهم جوابه ما قدم اول عناق البرازين ومنهم من  
 فز بعض السراية للثبيرف ومنه انما في قبل باب اعناق  
 المراض والمجنون والسكران من كتاب العناق  
 العبد المجبور اذا اشترى شيئا بغير امواله فشرأوه  
 موقوف وكذا اذا باع شيئا ماله المولى او ما هو له او اق  
 ان من اوارثه او اقرضه او استقرضه في ذلك موقوف  
 فانما في كتاب المأذون به  
 لا يوجب له المولى غايب البيا في كتاب المأذون به  
 فانما العبد موقوفه ما قد في موافقة غير نافذ في موافقة  
 مولاه فانما اقراره بعد موافقة مولاه في الحال وان اقر  
 بحد او قضا من ارشده من غير اليه  
 وروى المجبور في المثل الصغير ومنه انما خلا اذا استهلك  
 المجبور ماله غيره جازيا بواحدة في الحال فانما انزل كسب يوفى في ذلك  
 من كسبه وان لم يكن يرضه رقبته بين الاستهلاك الا ان يعقبه  
 المولى ما رجا منه في الكفارة  
 بنفسهم جوابه ما قد انفق

وان يحطه من الجاهل

وان عطف عليه قدر ما يحطه من الجاهل

العبد المجبور اذا اشترى شيئا بغير امواله فشرأوه  
 موقوف وكذا اذا باع شيئا ماله المولى او ما هو له او اق

فانما في كتاب المأذون به  
 لا يوجب له المولى غايب البيا في كتاب المأذون به

فانما العبد موقوفه ما قد في موافقة غير نافذ في موافقة







و لو لم يرد جدار غيره لم يجز على بناء غيره ما كان منتهى منتهى النقصان من واحد نقصته ونقصته النقصان  
و قال بعضهم لو كان قد بناه لا يجوز له الا إعادة ولو جدد في بطنه لم يرد جدار  
غيره لم يجز على بناء غيره ما كان منتهى منتهى النقصان من واحد نقصته ونقصته النقصان  
و لو لم يرد جدار غيره لم يجز على بناء غيره ما كان منتهى منتهى النقصان من واحد نقصته ونقصته النقصان  
و لو لم يرد جدار غيره لم يجز على بناء غيره ما كان منتهى منتهى النقصان من واحد نقصته ونقصته النقصان

و في جميع النوازل اريد بها قيمة جبا ولا قيمة الوصية لا  
فان ضمانات فضيل في ضمان البناء في من ان الغيب  
لغيره فضايل تجرت غيره فاذ كان النقصان فافت  
قيمة التجرت والا فالنقصان في غيب الغيب في الباب التام  
معرض لموسى بن زب و توفى النقصان فافت  
او فافت الى سجد او عرض او في سجد للاثبات والموسى  
او استخفى عن المسلمين ولا يصلي فيه او قرب ما قوله يعود  
الى صاحب كى كان اكلها حيا والى و دنة اكلها ميتا وهذا  
قول ابي محمد وقال ابو يوسف بن محمد ابدى في الباب جدد  
من وقف الغيب

يستفاد جوابه ما قرأنا  
يستفاد جوابه ما قرأنا  
فلو تلف مال غيره تغيب بالبراءة الغنا في ايشاء  
في الغيب ملحقا  
و من غيب ملحقا و من غيب ملحقا  
ينقض البناء و من غيب ملحقا  
وفي الروفة استبري سلم غرامة ذوق فالتغيب لم يضره  
ولو غيبها فالتغيب لم يضره فالتغيب لم يضره  
وفي البسوط والركبة في الكلاء انما تجزى الموانع التي  
فيها لاحد ففات ليس لاحد ان يجمع احدا من الانتفاع به و ما يت  
في ارض الموكب بالاباء صاحب فكذاك فلا يستره ملك الارض

الامر والنهي والتدبير والعقد والوقف والبيع  
و الغيب النافذ الى اداء موهبة من اهل  
ان يملأوا و ان يملأوا و ان يملأوا  
في كتب الاوقاف و مرادهم بانها لا توقف  
كل من يملأها و ان يملأها و ان يملأها  
ان يملأها و ان يملأها و ان يملأها

ان يملأها و ان يملأها و ان يملأها  
و ان يملأها و ان يملأها و ان يملأها  
و ان يملأها و ان يملأها و ان يملأها  
و ان يملأها و ان يملأها و ان يملأها

منه ان يخرجه ان له النقصان في ارض ضمانات فضيل في  
الشركة و لو كان في شرب الحيط البرهان  
**مسألة** يفهم جوابه ما قرأنا  
**مسألة** ولو كان رجلا في ارض انما قالوا ينظر  
انما كان له قيمة في ذلك الموضع بقيمة قيمة من و هو فاضل  
في باب العينين  
**مسألة** انما كان له من ثواب غيره فافكره للثقة و بقيمة قيمة  
التراب من غيب البرهان

**مسألة** الوالد اذا احتاج الى مال ولده الصفي فانه في المهر  
كان له لواله المحتاج انما كان له مال ولده و ان كان في المفاوت  
و احتاج الاب الى مال ولده فانه كان له مال في لده و لم يكن  
معه مال كان له انما كان له مال ولده بالقيمة و ان كان فقرا كان  
بغير عوض و لا بالفقرا ان يبيع مال ولده لاجل نفقته في غيب  
في احواله

**مسألة** و من غيب ملحقا و من غيب ملحقا  
لما كان له قال رجلا و معناه ثرك الثوب عليه و ان ش  
اخذ الثوب و ضمة التي شرب ما يغوت به بعض العينين و بعض الثوب  
و من غيب ملحقا و من غيب ملحقا

**مسألة** عدم حياض خيرة ما كان بين تقنين قيمة الحائط و تسليم  
النقص له و بين انما أخذ النقص و بقيمة قيمة النقص و ليس  
يجز على ابناء و انما كان له لانه ليس ذوات اهل ان يرد في ذلك

النقصان و العيب ان

و لو لم يرد جدار غيره لم يجز على بناء غيره ما كان منتهى منتهى النقصان من واحد نقصته ونقصته النقصان  
و قال بعضهم لو كان قد بناه لا يجوز له الا إعادة ولو جدد في بطنه لم يرد جدار  
غيره لم يجز على بناء غيره ما كان منتهى منتهى النقصان من واحد نقصته ونقصته النقصان  
و لو لم يرد جدار غيره لم يجز على بناء غيره ما كان منتهى منتهى النقصان من واحد نقصته ونقصته النقصان  
و لو لم يرد جدار غيره لم يجز على بناء غيره ما كان منتهى منتهى النقصان من واحد نقصته ونقصته النقصان



من اجل ان هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه ان يكون الله تعالى  
 هو الذي لا يمتنع عليه ان يكون الله تعالى هو الذي لا يمتنع عليه ان يكون الله تعالى

١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩  
 ٤٨٠  
 ٤٨١  
 ٤٨٢  
 ٤٨٣  
 ٤٨٤  
 ٤٨٥  
 ٤٨٦  
 ٤٨٧  
 ٤٨٨  
 ٤٨٩  
 ٤٩٠  
 ٤٩١  
 ٤٩٢  
 ٤٩٣  
 ٤٩٤  
 ٤٩٥  
 ٤٩٦  
 ٤٩٧  
 ٤٩٨  
 ٤٩٩  
 ٥٠٠  
 ٥٠١  
 ٥٠٢  
 ٥٠٣  
 ٥٠٤  
 ٥٠٥  
 ٥٠٦  
 ٥٠٧  
 ٥٠٨  
 ٥٠٩  
 ٥١٠  
 ٥١١  
 ٥١٢  
 ٥١٣  
 ٥١٤  
 ٥١٥  
 ٥١٦  
 ٥١٧  
 ٥١٨  
 ٥١٩  
 ٥٢٠  
 ٥٢١

١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩  
 ٤٨٠  
 ٤٨١  
 ٤٨٢  
 ٤٨٣  
 ٤٨٤  
 ٤٨٥  
 ٤٨٦  
 ٤٨٧  
 ٤٨٨  
 ٤٨٩  
 ٤٩٠  
 ٤٩١  
 ٤٩٢  
 ٤٩٣  
 ٤٩٤  
 ٤٩٥  
 ٤٩٦  
 ٤٩٧  
 ٤٩٨  
 ٤٩٩  
 ٥٠٠  
 ٥٠١  
 ٥٠٢  
 ٥٠٣  
 ٥٠٤  
 ٥٠٥  
 ٥٠٦  
 ٥٠٧  
 ٥٠٨  
 ٥٠٩  
 ٥١٠  
 ٥١١  
 ٥١٢  
 ٥١٣  
 ٥١٤  
 ٥١٥  
 ٥١٦  
 ٥١٧  
 ٥١٨  
 ٥١٩  
 ٥٢٠  
 ٥٢١

فصل في الأوبة الدرية أو بعضها أو بعضها من النقص حاصل  
 الأوبة نقصان يسير إجماع الغصون في الفصل الثالث  
 من الأوبة ولو غلب عنها فبقية الغصون منه في بلدته أو في  
 أو الغصون في يد الغاصب فإنه كان القبر في هذه المكان  
 من القبر في مكان الغصن أو أكثر فلما كان إذا أخذ الغصن  
 وليس أن يذهب بالقبر أو كان السور في هذه المكان على  
 سبيل مكان الغصن وإن شاء استقر في أخذ الغصن في بلدته  
 الغصن قاضيه من  
 في كتاب الغصن

منه عصب شفا قطب ربه في بلد الخويمة المخصوصة  
فانما ياخذ من ملب اول في الوضوء كلها الا اذا كانت فيه بلدت  
المخصوصة اقل من قبة بلدت العصب فمخاريجات ثلث  
به او انتظر او اخذ من مكانا العصب يوم المخصوصة من العصب

3

**في الفصل الثاني** ولينيز  
المسألة ولو كان العين المغضوب قد هلك وهو من ذوات  
الاشياء وان كان السوفي المكاني الذي التقياس السوفي  
مكاني الغيب او اكثر فانه يبرأ برؤ المسئلة في حائز في كتاب  
**في غائب الغيب** **اعرف وغائب الموعود**

عنه ثم لما كان في اخذ العصاره ثم الغاصب او غاصب الغاصب  
فليس له ان ياخذ بعض العصاره من الاول ويصرفه الى غيره ولو اخذ  
بعض من احد هاتين لم يرضان الباقي فلا يلزم الاختيار  
جامع الفناوى في الغصب

وَأَمَّا أَنْفُ غَيْرِ الْغَائِبِ فِي بَيْتِ الْغَائِبِ فَإِنَّهَا لَمْ تَكُنْ  
بِشَيْءٍ مِنْ غَائِبٍ وَبَرَجَ أَوْ عَلَى الْمُسْتَلَفِ وَأَنْفُ الْمُسْتَلَفِ  
لَمْ تَكُنْ وَبَرَجَ عَلَى أَحَدٍ وَأَنْفُ غَائِبٍ لَمْ تَكُنْ  
عِنْدَ مَا أَنْفُ فَلَا تَكُنْ بِالْخَيْرِ وَقَدْ انْصَرَفَ عَلَى الْغَائِبِ بِزِيَارَةٍ  
فِي أَوَّلِ الْغَائِبِ

سواء كان المأخوذ من المأخوذ له أو من المأخوذ له  
في حاجة إلى ما هو عليه من المأخوذ له  
في حاجة إلى ما هو عليه من المأخوذ له

الغاصب مظنة على الغاصب ام على المودع اجاب له انما

\_\_\_\_\_

**في الفصل الثاني** ولينيز  
المسألة ولو كان العين المغضوب قد هلك وهو من ذوات  
الاشياء وان كان السوفي المكافئ الذي التقياس السوفي  
مكافئ الغيب او اكثر فانه يبرأ برء المشترا فيضا غير مكتف  
**في غايب الغيب** لا يغيب وغائب المروع

عندئذ يخرج المالك في اخذ العصاب ثم الغاصب او غاصب الغاصب  
فليس له ان يخذ بعض الضمان من الاول ويعتق من الثانية ولو اخذ  
بعض من احد هاتين لم يرضان الباقي فله طريق الاختيار  
جامع الفناوى في الغصب

وَأَمَّا أَنْفُ غَيْرِ الْغَائِبِ فِي بَيْتِ الْغَائِبِ فَإِنَّهَا لَمْ تَكُنْ  
بِشَيْءٍ مِنْ غَائِبٍ وَبَرَجَ أَوْ عَلَى الْمُسْتَلَفِ وَأَنْفُ الْمُسْتَلَفِ  
لَمْ تَكُنْ وَبَرَجَ عَلَى أَحَدٍ وَأَنْفُ غَائِبٍ لَمْ تَكُنْ  
عِنْدَ مَا أَنْفُ فَلَا تَكُنْ بِالْخَيْرِ وَقَدْ انْصَرَفَ عَلَى الْغَائِبِ بِزِيَارَةٍ  
فِي أَوَّلِ الْغَائِبِ

سواء كان المأخوذ من المأخوذ له أو من المأخوذ له  
في حاجة إلى ما هو عليه من المأخوذ له  
في حاجة إلى ما هو عليه من المأخوذ له

الغاصب مظنة على الغاصب ام على المودع اجاب له انما

\_\_\_\_\_







[illegible]

كتب مقبلا فقال ان كانت قبة الالهة اقل من قبة الانبياء  
لصاحب الالهة انما يخذل الالهة وان كانت قبة الالهة اكثر  
من قبة الانبياء وكذا قال الالهة وقال المداوينا وكر محمد بن ابي  
هذا ودم ان هذا هو الزعيم فلو لم يكن جميع الالهة من  
ما لم يحفظ عن محمد ربه انما هو الفخاوي في الغيب

والغاب بترغيب الاض وانه لم يحجر المالك حقاً وكره الزرع  
فالزراع للغاب وللمالك ان يزج الى الغاب بنقصان الزرع

ان نفقت بسيرة اعداءه في الغيب ملكه  
**مسألة** ولو ذرع فيها فالحاج له وضمة نقصانها بزيادة شيء  
 او انكران الغيب

منها وانما يقسم جوابه هذا السؤال  
 غصب من ارض جملته في غصبها في نية تلك الارض فكرت  
 الشجرت اليه غصبها قبل مدة الثالثة يوم قلعها فانما ارضه قطع  
 الشجرت بالارض يوم قلعها وانما ارضه عليه صاحبها قلعها  
 برأيه في تلك الغصب

منه شلغم جلد الارض و ذرها يبذره فجاء اخذ و رده  
و ذرها يبذره قبل ان يثبت بذرها صاحب البذر الاول ثبت  
البذران فيما بينهما الارض للذوق ان السابعة اجاب بكون السابعة  
و عليه الذوق فبذره ابنه في الغص  
منه و نقله من سراجهم الدين العلامة ما عطفه غصن من

2

وقطع راسها فزكت عفتها ولما فاته اوسقها وركب في نفسها  
في موضع القطع فاشترى بعض القصص فالتزم للركن الغائب وعليه قتلها  
غير مقطوعة وقرية ثم ما روى الركن ان يصلح لبقا ول بنى ادم و  
قصة الرضا ان ضربها قبلها وقدر ما تطن بالانفس غير  
الدين افرغ الغضب

أما غيب الله أو حجبته وأدخلها في بئر أو غيب  
أمر أو بني به أو جعلاً وبني منه غلب في ذلك كل قية وليس  
للمغيب منها زيقص البناء وإخداً له والحبس  
بجو والبص تارة كان في الغيب

منه وان لم ياذر لها ولم يشه تغزلت فهو غيب وجرب من ان كان

منه في القطن للتجارت فكانه الذي تباخرت النكهة  
في الحبة الزوج الى اخوه فاضحاه في فصل فاضحه وما يفرقة  
منه الغيب

نوع من غرائب الغرائب

ثم الغايض وقاموا وانتظر فابداه له وارث اعطاه وال  
 فهو في بيت المال وصرف الى الغناطر ونفقة اليتام فاني ظهر  
 سده وارث محمد بن بيت المال ثم اخبر قضاء البزازية  
 بفهم حوايد ما قرره قاضيها في غياض الغنايب  
 وجواب اللوح قبل من تاوران

---

مع القسطون في الزوج والاشارة  
من الامور التي لا يخلو القطن من  
الزوجة فلهذا هو الزوج في الطعام  
والزوجة في الزوج فان الطعام  
في الزوج يكون الزوجة متعلقة  
تمام المسئلة

من الامور التي لا يمكن ان تكون الا بالحق

وإنما هو من رتبته الزوجية فان تطاعته  
بالأخص من رتبة المرأة

تمام المسألة



1870

**مسألة** من غفلت عن غفلة في نوع أو نوعين في الميزان  
 النوع وما لا يغفره من كتاب التوبة  
**مسألة** الغيب إذا مات وترك مالاً فلم يوصي به يقتص  
 من ذلك حتى يحضر الوارث ولو لم يحضر يقتص من بيت المال  
 وتعرف إلى القاطر ونفقة الأيتام ولو عرف ثم حضر الوارث  
 يقتصي مال الميت المار في بيتي أبي أو أرب العقبى وكذا  
 في جميع القضاوى

ما في الدنيا من رجل فقصا عليه الشيخ حماد ومقامه  
 في جبل النور الى ان بلغ حاشي الغيط فوجد  
 الموضع الذي اصابه عليه الالام فمد يده الى  
 حرم يوسف فلما جاوز الضم عليه مرادى الى الحفرة  
 من الغصن الساقط من الاعمار

وغير محي اذا كانت البعير في موضع لم يكن فيها فاض محو  
يعتبر في بعض النوي اوصات في الطريق وبيع رقيقا و متاعا  
جاء البيع ويكوز للشيء ان ينقطع بالبيع فانه جاء وارت بعد ذلك  
ان جاء البيع اخذ منه وان كان المتاع قائما فانه انما اخذ  
انما اخذ منه وان جاء بولس كان له ان يرضى فيه فانه

[illegible]

في القريب وما يجب  
مثل ظا المطلب ما المظالم قد ان ان الظا المظالم  
المظالم فاختار الظا المربي الضمان عليه من جوارها الضمان  
مثل جمل ورضي لما عني مازان فاختار الظا لم لم يفتنه الدال  
وعليه الضمان ثم انحصار

اولاً اولاً اولاً اولاً اولاً اولاً  
ثانياً ثانياً ثانياً ثانياً ثانياً ثانياً  
ثالثاً ثالثاً ثالثاً ثالثاً ثالثاً ثالثاً  
رابعاً رابعاً رابعاً رابعاً رابعاً رابعاً  
خامساً خامساً خامساً خامساً خامساً خامساً  
سادساً سادساً سادساً سادساً سادساً سادساً  
سابعاً سابعاً سابعاً سابعاً سابعاً سابعاً  
ثامناً ثامناً ثامناً ثامناً ثامناً ثامناً  
تاسعاً تاسعاً تاسعاً تاسعاً تاسعاً تاسعاً  
عاثاً عاثاً عاثاً عاثاً عاثاً عاثاً  
سابعاً سابعاً سابعاً سابعاً سابعاً سابعاً  
ثامناً ثامناً ثامناً ثامناً ثامناً ثامناً  
تاسعاً تاسعاً تاسعاً تاسعاً تاسعاً تاسعاً  
عاثاً عاثاً عاثاً عاثاً عاثاً عاثاً  
سابعاً سابعاً سابعاً سابعاً سابعاً سابعاً  
ثامناً ثامناً ثامناً ثامناً ثامناً ثامناً  
تاسعاً تاسعاً تاسعاً تاسعاً تاسعاً تاسعاً  
عاثاً عاثاً عاثاً عاثاً عاثاً عاثاً

**مثله** یفهم جواریه ترا فف  
**مثله** نقب جانوش چلو واخذ مساعه لایغه حاسن  
 عیاضا علی الغنوی بزازی فی الموقوفات نه الغضرات وری العیاض

المعصوم

لوفية باب وارنسق آفريننا بعض الفاتح سواد من غضب الله اوبعد وكذا اذا حمل باطوارية فسر قبا  
الشر او فتح باب قصص فاحذ الطير ان لا تهاجم على الذي حمل او فتح بالانفا او قصص اسر وس في قبا

المقصود لوقايما ياخذ متلبا او لاجماع المقصود  
في الثالث والستين

شكرا اذا قوى الجمع على سفينة سارت بالقوة  
فصدت سفينة اخرى فوق رقبتهما وما فيها وجعل الملاح  
منزلهما هلهله <sup>فاطمة</sup> على <sup>الطريق</sup> لاجاب لاهله على الملاح اذا مضى  
لدى ذلك قارى الهلله

وكانت ارباب السفن اذا اوقفوا السفن على الشط  
كانت سفينة فاصبت التفتة الواقفة فالكسرت  
واقفة مكانه ضارة الواقفة على صاحب التفتة هي  
لا يضر صاحب الواقفة لانه الاحكام اذ ارباب السفن  
بحاق السفن على الشط فلما يكون فعلهم تعديا فاجزاء  
في فاصلة بضعة

میفهم جوابه خاطر فرما در الهام ای قلم مستقیم  
جاء الی سقینه قدودة وعلما از غوغی در شعله  
راوا الیوم ریحا واز بود ساعتی از این بحیرت فاسد  
است که در این فکرها

الحرف مبوب باخر غير ضمة الحاء والاول هو الذي  
في التفتيح او المولح اذا حرفت جامع الغصون في الثالث  
والثلاثين

عقب غیر منقول فانهدم باقوساویة لابنه عنده  
وعنده محمد بن عبد الله بن ابي طالب بن كنانه بن بشر بن قطن بن

بأن جاوز المعتاد بنفسه بالإجماع فكذلك أن لم يجاوز عندنا إلا إذا

سعد من سقى زرعاً فقد سقى نفسه  
واعلم ان السعد ليس في نفسه  
ولكن في ما اذا سقى صاحب الزرع والسقى  
حتى يفسد الزرع لم يكن عليه فيه من جمع العباد  
وذلك السعد

الحسنة وافقه على ذلك فاجاب اخرون  
 الصالحات الواقعة فالكثرة احد بها  
 فان كثر الواقعة فكثر رتب الكثرة  
 وان كثر المتمايز لم يضر من جهة الكثرة  
 كما رتب على الكثرة  
 على سبيل منتهى ووجه في يوم جمعة بعد صلاة  
 ركعتين في ان غلبت بعد اجلي الاثنين  
 فقليل الاضاف كرمي الفوق مضاعفا اليه  
 على ان وقع وان قل ان وقع فمضاعف  
 على ان وقع وان قل ان وقع فمضاعف  
 على ان وقع وان قل ان وقع فمضاعف

[illegible]

فمن بعد هذا خلافاً لما كان عليه المشركون  
من أن لا يفعلوا شيئا من ذلك  
بل يمشرون أنفسهم بجنابهم



او قذا را حاضر و در جاره لم یضی لواء قذا را بوقدره فله جمیع البصائر و الحاکمات السلیبی  
او قذا را فی ارضه فله قضاة الی حضاة و قضاة الی حضاة و قضاة الی حضاة و قضاة الی حضاة و قضاة الی حضاة  
و منهم قضاة یوم الراج و غیره فالحاکم جمیع البصائر بالارکان العظمی

في غيب العقار يعني بالخضار في جامع القصير في ربيع القديس واليد  
وفي الخبرية البرهان اوقد نار في داره فاحترقت  
داره جاره لا يظنه انه اوقد نار اوقد مثله هكذا انكر شيخ  
الاسلام وذكر اسم الائمة السعيدة انما يظنه مطلقا عما و

في الماء والنا، غم الضمانات

وفي الجامع الصغير اخرج مشيختنا فتحدثت النار الى الرض  
الجوار وخرجت سبيلا لم يضره قال الامام خواهر ذابوا والامام  
المرحوم هذا اذا كانت الريح مائة سنة عن الايقاد وانه  
كانت بحيث يعلم انها تذهب بالنار فخره استخفافا وكرهه في  
الحياة لانه اذا علم كان قد صد احوال مال الغير فحاشا  
تخليه في حارة المسكين

شرفی بیار جوی ماء المطر و خلیج قاصورت  
شخص قاتل بعض قاتل جرات جرات جرات  
او ما انهم مماء قاصورت ام لا اجاب لا یقین شی ملک  
بسیار جری مماء المطر کما ماما اولاض لا احد  
قلایق یقین مامه شرب ولا قاتل انفسی بسبب جوی لری اخری

فی الغیب

سئل عن رجل من بيت نقف فأنه قد مات  
جاءه رجل من بيت نقف فأنه قد مات  
ولا يعلم ابنه  
جاءه رجل من بيت نقف فأنه قد مات  
ولا يعلم ابنه

سوم اهرم بیت نفع فانهم من ذلك بیت  
چاره را بقیتم لانه غیر مستعد فیه شمار خانه  
و فصل دوم از حساب  
اول اهرم داره فانهم من ذلك بیت چاره  
لا بقیتم برادره و التانی و ثلثه فصل  
مجموعه حساب

3/12

جاءه وهدفه فوضاه لحايط الجار وكونه للجار ان  
ان شاء وونقص الحايط وضفه فهد الحايط وان  
اخذه النقض وضفه النقض ولو اراد ان يحجره على البناء  
فما كان ليس له ذلك تاتر حاشيه في حايط

كتاب التفسير

**مثله** و اما بجا السقف قصدی افق عمارت بجا بعض  
 و هو مال و اجماعی نیست کرمی و حمام و بهر فلایک فی  
 عرض و ملک و بنا و سحر بجا بد و نه الارض ملتی  
**مثله** لاینا و نخل فانه لای بجا و لای فکری بجا قصد  
 و قد عرفت انها اذا بجا بجا للعقار یثبت فیها السقف  
 در روز

منه وفي الترجمة بلاله دار في ارض وقف فلا شفقة  
ولواع هو عارته فلا شفقة لجاره ايضا اما عارته في اول  
الشفقة

مبدأ أو اذ باع دار الامقدار فزع في طول الحد الذي يليه  
الشفيع فاشقة لانقضاء احوار وبنده ميل وكذا اذا  
وهب منه هذا المقدار وسلم اليه لما ينشأ هذا فيرسله الى  
في تلك الشقة

مشاوره عیله افروزی حسن واسهل ذکر ما بقوله او سیري  
معلومه اما بالوقوف او بالکات بقیضه ای مع قبضه  
فانوس آبر الیها و بر مکرر ما و حین الفلوس بعد القبض فانه

10. 11. 1919

[illegible]



فمن معلوم حال العقد ويجوز لرجال الشفعة وجها لثمة  
 تمنع الشفعة ورر غرض باب ما يكون من في ثمن الشفعة  
**مثله** واذا نزلت الشفعة اشبهها وحسن علم وهو بعد  
 ذلك بطلت شفعة بدار في باب ما يبطل الشفعة  
 كتاب الشفعة  
**مثله** واذا كان في أحد الأبواب والوجه فترك طلب الشفعة  
 مع إمكانه بطلت شفعة حتى لو بلغ الضيق لا يكون له حق الشفعة  
 وهذا قول الشيخ وابي يوسف وقال محمد لا يبطل الحكم الصغير  
 في الشفعة  
**مثله** وان لم يكن للصغير واحد من الأبواب والوجه فهو له  
 شفعة اذا ذكرت احكام الصغار في الشفعة يمكن  
**مثله** لانهم اجعلوا عيانا اذا نزلت به من وجس او غيره كان ولم  
 التزم بغير هذه الطلب لا يبطل شفعة وان طالت المدت عمارة  
**مثله** ويطلبها الى الشفعة اعلم ان الطلب ههنا ثمة الموانسة  
 وطلب الكرامة والتبوتر وطلب الاخذ والترك وذكر الاول يقولها  
 ويطلبها الشفعة في مجلس على البيع بساعة من مجلسين او جل  
 واخر اثنين او واحد عدل وانما تاتي المجلس في حفظ بعضهم  
 طلبها وقيل يبطل باوادة سكوت حتى لو اجتر كتاب الشفعة  
 في اوله واوسطه فواء الكتاب انه اخره بطلت الشفعة قال في  
 ما يقتضيه الاول اصح ويسمى هذا الطلب طلب الموانسة ليدل على  
 غايته التي يركبها الشفعة حيث ويطلب الشفعة والاشهاد فيه

فيه ليس بلازم وانما الاشهاد للحافة المحررة وكذا في المداية و  
 الكافي وذكر الشافعي بقوله ثم شهد عند الدار او على البائع  
 او المشتري الا قوله ورر غرض في كتاب الشفعة ملخصا  
**مثله** ثم يطلب عند فاض فيقول شترى فلان دارا كذا او  
 شفعها بدار كذا الى غير ذلك ثم اني وهو طلب تنك وخصه  
 وتاجره لا يبطل الشفعة وقال محمد اذا اخبرته بطلت ويد  
 في خصه الشفعة وانما الشفعة كذا في البرازة والى ما بين  
**مثله** ولو ان رجلا شترى دارا وهو شفعها ثم جاء شفع  
 مثله فيبقى الغرض من شفعها ثم شرع الطحان في الشفعة  
**مثله** وفي شفعة ضواهر دار في باب الوروض اذا باع نصف  
 البناء مع نصف الارض جازسا او باع دارا جني او من شفعه  
 ولتفي الشفعة عماد في الفصل الثامن  
**مثله** وفي الاصل للمو من ان يطلب الشفعة لليتم ويقام  
 مقامه في لو اذمه كالأبواب واجد في ادب الا وبيد في الشفعة  
**مثله** ولو سلم الشفعة قبل البيع لا يبيع لانه لا يبيع الحقوق  
 بعد وجود سبب الوجوب وجبر في فصل تسليم الشفعة  
 كتاب الشفعة  
**مثله** لا يبطلها موت المشتري لانه المسحق باق في موت  
 المسحق عليه لا يتغير سبب استحقاقه ورر غرض في باب ما يكون  
 ولا يبطل من كتاب الشفعة  
**مثله** سئل عن شترى ارضا في مسجد او وقف ولها شفع

فان كان من واحد منهم فبطلت الشفعة اذا امكن  
 وان كان من اثنين فبطلت الشفعة حتى لا يملك الشفعة مع  
 الاخذ بعد البيع عند الشفعة من قبل المشتري  
 محمد لا يبطل الشفعة وبعد رجل الاخذ



في كل الاخذ بالشفعة ويرد المسمى بباب ثم لا اقله ويؤتى  
 الباء بالمدح اية ثم في الشفعة  
**مثله** قلنا الشيخ طلب حدين علي قال قول له بين قول  
 قال قول له يدل على ان الاستدلال بعلم المشتري البينة اقله  
 يقول الشيخ ثم ان الطلب يكون في صورت الالبات او يقول  
 ما طلبت لانه وان كان في نفي فانه من ذلك في نفسه فيكون  
 في حكم الالبات كما في قوله في الأصول وعلى التقديرين ان اقام البينة  
 تقبل وان اختلف المشتري بانه لم يثبت او طلب وان لم يكن له  
 بينة على انه واقام الشفع البينة على طلبه تقبل وان كان  
 له ما يثبت ترجيح بينة المشتري لانه الشيخ منسك بالظاهر و  
 لعمدة الكافة القول له ولم يكلف باقامة البينة ورغز في باب  
 ما يكون اولاه كتاب الشفعة  
**مثله** واذا ابرجت شفعة فاستغنى بغيره على عدو وشره  
 به اية في الشفعة لا على قدر اقلها ثم تنظر على اوجه الشفعة  
**مثله** فانه لا يخط البائع غير المشتري بعض الحق لا يقطع ذلك  
 من الشفعة لانه يخط البعض بمحقق به باصل العقد فينظر في حق  
 الشفع لانه اية مما سبق به اية في الشفعة  
**مثله** والشفع بذلك البيع منسك ما كان به المشتري في الحظر  
 المزبور في باب ما يجب به الشفعة  
**مثله** يفسد به حوايه منسك  
**مثله** ومنه يفسد في دار استغنىا وغيره شفع على عدو او شر

وانما هو في انما كان له شفعة

وانما هو في انما كان له شفعة

بقدر يجوز شرح منطوقه وشايد  
**كتاب الشفعة**  
**مثله** يده اذ منكرة الميت تجديده ودفنه بلا اصراف ولا  
 تقير لم يقضيه ولو لم ينفذ وصاياه فزنت ما بقي بعد  
 الدين ثم يقسم الباقي بين ورثته هل ينفذ في كتاب الوارثين  
**مثله** الدين غير موقوف فلا اعتبار للشواهم جمع الصاوي  
 في الوصايا  
**مثله** مات وتركه اذات بها جمل فانه كانت الولاوت ودية  
 ينتظر ليقض الشفعة في عدم وان لم يكن غيبة فلا ينتظر لانه في ذلك  
 تاخير اذات المصين في كتاب الشفعة  
**مثله** في اذات الوارثة ثم يترتب من اجل فانه كان الوارث  
 يكون مع الابن باذات عن اخوت واذا مات حامله فزنت  
 جميع الزكة وليقسم لانه في حق الاخوت في طلب الشفعة منسك  
 فلا يقسم في اخر قسمه الحامية  
**مثله** ولو كانت الزكة بالشراء وبعض الزكاة غدا يقسم  
 عقدا كان له او وصايتي يحضر الغائب بخلاف الزكاة بالميراث  
 فاصحاب في الشفعة ملصقا  
**مثله** ولو كان البائع الحاضر واحد او طلب الشفعة من الغايب  
 فانه الحاضر لا يجب له ذلك من اولى قسمه اسمانه  
**مثله** ولو غاب واحد من الورثة ومضراثة ولو اقرانها  
 وارثا وارثا الغائب وطلب الشفعة لو طلب احد من الغايب

انما هو في انما كان له شفعة



والاسم ان كل من مكنته  
في البيت اربع  
فان كان في البيت اربع  
منه الا ان كل من مكنته  
سكن اذا لم يكن بها فحينئذ سكن

45

والله اعلم

[illegible]

والله اعلم  
بما في  
الغيب  
فصل  
في  
الغيب  
والله اعلم  
بما في  
الغيب

\_\_\_\_\_



المصنف في كتاب الوصايا بقسم القاضين كل شيء بين جديدين من  
 مصنف واحد اذا اطلب احدهما القدر واليتم الرقي والدور  
 المختلفة عند ارجح في الفصل الاول ثم في الفصل الثاني  
**مثله** يقسم جوابه من اربعة اقسام  
**مثله** والعوض لا يقسم من قدر توازن القاضين  
**مثله** ولو قلنا رغبين في مثل في القدر بطلت ولو قلنا  
 بالترتيب في الامسح ونسج وعواذ ذلك ان لم يبق ما يستفاد  
 وانه اربعة اقسام في كل قسمين  
**مثله** لا في القاضين انما يقسم بالحق واليتم من البيت او الاقرار  
 في القسم الثالث من الوقف  
**مثله** وعبر العلق في القدر نوعا من الوقف في التيقن من الوقف  
 العلق في الواجب القدر ولما وعبر العلق في القيمة فهو نوعان  
 من نوعين لا يقسم من اربعة اقسام من اربعة اقسام من اربعة اقسام  
 يقسم بسير والذين يترتب اربعة يقسم في خمس على فقه الفقيه  
 ابو جعفر الهندواني انما يقول لغيره ان يقول لا تسع هذه  
 الذنور والحق ان يقول تسع ولا الاقل قال الصدوق في  
 القاضين انما اجملا لا يجاهد دقيق في فقال هذه الكلمة او الهم  
 كل واحد من سبعة اقسام اذا اقررت كانت تسع وعبر العلق  
 فظهر من اقسام القدر  
**مثله** واذا استحق بعض شيء من علق ربح يقسطه وبما استحق  
 عند ارجح ما استحق بعض معين في القدر استحق اياه ولو لم يكن

ما في نسخة الامام به يترجمه من الفصل السابع  
 من كتاب العلق والفقير وان يقال القدر  
 ان لو كانت القدر يقسم القاضين هو  
 القاضين فاصح في الفصل الثاني من القدر  
 من كتاب القدر

بعض

بعض شيء في القدر يقسم اجمالا كما في في الفصل الاستحقاق  
 في القدر  
**مثله** واذا استحق بعض يقسم احد اقسام القدر في القدر  
 بجفت ذلك في القدر في القدر وقال ابو يوسف في  
 قال ذكر الاستحقاق في استحقاق بعض من القدر في القدر  
 واما في استحقاق بعض معين لا تقسم بالا اجماع اربعة  
 في القدر مطلقا  
**نوع آخر**  
**مثله** يقسم جوابه من اربعة اقسام في القدر  
 قسم القدر في القدر  
**مثله** يقسم جوابه من اربعة اقسام في القدر  
 في مواضع  
**مثله** انما في طلب القدر صاحب الكبر والارادة صاحب  
 القليل يقسم بالانفاق وعلى الغلب لا يقسم في نسخة الامام  
 خولهم واداه يقسم وقال الصدوق في القدر  
 توازن القضاوي كذا في البرازية  
**مثله** الغصب لوقايته باخذة من قبل او ارجح الغصب في  
 الثالث والتمسح وبقي المثل يعرف مما في نسخة الامام  
**مثله** وارجح القدر في العشرة كما لم يركب لا على العامة في  
 لم يركب وقال ابو يوسف في الامانة والبرهان والبرهان  
 وعرفه ربح العشرة واختلاف الشاخص وعلى هذه الاقوال

القدر طلب من الامام والطلب احد  
 الاقسام من اربعة اقسام  
 في القدر في القدر  
 في القدر في القدر

لا على العامة

القدر



اختلاف العلماء في تقدير وقت العمل في القدر والوقت في العمل  
 في العمل في القدر والوقت في العمل في القدر والوقت في العمل  
 في العمل في القدر والوقت في العمل في القدر والوقت في العمل  
 في العمل في القدر والوقت في العمل في القدر والوقت في العمل

**مسألة** العمل في القدر والوقت في العمل في القدر والوقت في العمل  
 في العمل في القدر والوقت في العمل في القدر والوقت في العمل  
 في العمل في القدر والوقت في العمل في القدر والوقت في العمل  
 في العمل في القدر والوقت في العمل في القدر والوقت في العمل

**مسألة** وقت العمل لا يجوز أن يكون قبل القبض لانه  
 الفدية او الزاد الدين بمحقق في مكان واحد فلا يتحقق  
 الا في الزاد الواحد في القدر **المزارعة**

**مسألة** وانما يقع عند ما اذا كان العمل لواءه والباقي للآخر  
 لانه صاحب الارض استأجر العامل ليعمل بالاشجار فيخرج  
 در غرض

**مسألة** شل عن دفع الاشجار او سقاء عليها ما يستفي  
 شروط المساقاة ثم لا يملك المزارع العمل ويملك المزارع  
 ملكه وقت وان اراد صاحب الاشجار ان يعمل بنفسه و

خرج العمل لملكه ذلك امر لا يوجب لغيره العمل ان يترك العمل  
 ولا لصاحب الاشجار ان يخرج العمل في مدت المساقاة الا ان  
 يشترط في عقد حياته وعقد الدين على صاحب الاشجار ان يترك العمل

**المزارع والمساقاة**  
**مسألة** وانما يقع عند ما اذا كان العمل لواءه والباقي للآخر  
 استأجر الارض بجزء معلوم من الخارج واستأجر العامل بجزء معلوم  
 من الدرهم والدينار فيخرج فكله في استأجره بالملك في غرض

دست من مئة درهم المقطوع المشرك فهو  
 على العمل في القدر والوقت في العمل في القدر والوقت في العمل  
 في العمل في القدر والوقت في العمل في القدر والوقت في العمل  
 في العمل في القدر والوقت في العمل في القدر والوقت في العمل  
 في العمل في القدر والوقت في العمل في القدر والوقت في العمل  
 في العمل في القدر والوقت في العمل في القدر والوقت في العمل  
 في العمل في القدر والوقت في العمل في القدر والوقت في العمل  
 في العمل في القدر والوقت في العمل في القدر والوقت في العمل

**مسألة** المزارعة المشتركة اذا استمرت فانفق احد جانبي  
 ومتبايعا او صاحب وبغيره القاض فهو تطلع ثم نفقات  
 اخلاصه

**مسألة** ان كان الارض والبذر لواءه والبقر والعمل لواءه  
 صح المزارعة به في المزارع

**مسألة** فان كانت الارض لواءه وشراطه ان يكون البذر منها  
 ان شرط العمل على غير صاحب الارض وشراطه ان يكون الخارج  
 بينهما نصفين كانت فاسدة واذا فرت المزارعة كان

الخارج بينهما على قدر بذرها وشم لصاحب الارض ما اخذ  
 من الخارج لانه فاعمله حصل في ارضه وله على الآخر ان ينفق  
 الارض لانه الآخر استوفى منفعا فله فاسد وما

اخذ من الخارج يطيب له مقدار بذره ويرفعه الباقى ابو  
 نصف الارض وما انفق ويتصدق به بالفضل لانه حصل  
 من ارض الغير بعقد فاسد فاضحانه في المزارعة

**مسألة** فاذا فرت فالخارج لرب البذر ولا لآخره او لهما  
**كتاب المساقاة**  
**مسألة** ولو وقع استأجره بجزء معلوم من الخارج والباقي لغيره

لانه يحتاج الى السقي والمحافظة حتى لو لم يخرج البذر لواءه  
 في ملكه المعاملة في المزارعة

**مسألة** ولو وقع استأجره بجزء معلوم من الخارج والباقي لغيره  
 بينهما ان ينفق الشجر لرب الارض وللغار في قدر غرضه وعمله في

اختلاف العلماء في تقدير وقت العمل في القدر والوقت في العمل  
 في العمل في القدر والوقت في العمل في القدر والوقت في العمل  
 في العمل في القدر والوقت في العمل في القدر والوقت في العمل  
 في العمل في القدر والوقت في العمل في القدر والوقت في العمل  
 في العمل في القدر والوقت في العمل في القدر والوقت في العمل  
 في العمل في القدر والوقت في العمل في القدر والوقت في العمل  
 في العمل في القدر والوقت في العمل في القدر والوقت في العمل  
 في العمل في القدر والوقت في العمل في القدر والوقت في العمل

دست من مئة درهم المقطوع المشرك فهو  
 على العمل في القدر والوقت في العمل في القدر والوقت في العمل  
 في العمل في القدر والوقت في العمل في القدر والوقت في العمل  
 في العمل في القدر والوقت في العمل في القدر والوقت في العمل  
 في العمل في القدر والوقت في العمل في القدر والوقت في العمل  
 في العمل في القدر والوقت في العمل في القدر والوقت في العمل  
 في العمل في القدر والوقت في العمل في القدر والوقت في العمل  
 في العمل في القدر والوقت في العمل في القدر والوقت في العمل



حله و...  
 اقول...  
 قتل...  
 من...  
 او...  
 مشر...  
 والم...

في المسافات كذا في اجازت القاسم من اجازت اعاني

**كتاب الصيد والزجاج**

**مثله** وحل المسئلة العينة وهو ما يلج من ماء العنب حتى  
 ذهب لونه وبقى نكت وان غلى واستند وسكنه في العسل  
 هذا عند ابي وايم يوسف وعند محمد ومالك والشافعي  
 وكثيره حوام مثل الوصف الكبير عن فقال لا يحل شربه فيصير  
 خالفه ابا جهم وابو يوسف فقال لا لانها حلال لا يستحق الطعم  
 والانس في ذواته يشربون للغير والشافعي حلال في الخل  
 فيما اذا قصد به التقوي فما اذا قصد به التلذذ فلا يحل  
 اتفاقا في رزق في هذا السر

**مثله** واذا سيج العسل عند الرمي في كل ما اصاب اذا وقع السهم  
 فانه حلال في الرمي في كل ما اصاب في كل ما اصاب في كل ما اصاب  
 عنده وجميع البهائم في هذه النوع من الزكوات ولا بد من الزكوات  
 يستحق الزكوات هداية في فصل الرمي من كتاب الصيد

**مثله** بفهم جواب خاتمة الف

**مثله** ولا يكره من صودا الماشي الى السمك بانواعه كالبوت  
 والمارماحي ملتبس في كتاب الصيد

**كتاب المشرب**

**مثله** وقال محمد رحمه الله وبهش بطعام اليهودي والنصراني  
 من الزجاج وغيرها وهذا القول تبعه وطعام اليرس او نوا الكتاب  
 حل لكم ولم يفسر من البركة وغيرها على كل من سب الزجاجة

قد راجع...  
 اسم...  
 في...

في النيات والعين وفيه تفصيل

**كتاب الكراهات والاحتيا**

**مثله** وعلى هذا اذا كان معه غنم وعليه شي من التواهي مكره  
 او كبت اسم التبع في فعل الخمر وهو مكره ولو اتخذه لنفسه  
 مبالا طه من ان كان طاهر لا يكره من استحبابه تان حاجاته

في الكراهات

**مثله** وقد ليس النبي عليه السلام عمارة سودا سره السلام  
**مثله** وروي عن ابي بكره انه يباح فقاهه انما عند ابي جهم والشافعي  
 سحر حلقه وروي عن ابي يوسف انه لا يمس بدنه ولا يمس  
 باخذ حاجبيه وسحر وجهه مالم يمس تحت يدي في الحظر والاباحة

**مثله** كما في اهل الزمة او في اهل الحرب طلب من مسلم ان يعطيه  
 النوازل والفقهاء في الدين يجوز لانه ليس به ياتى الى الاسلام  
 فيسلم الا انه الكافر لا يمس المصنف فانه حرام في الحظر والاباحة

**مثله** المقصود من الوصية صدق الوصية بتخصيصها بما يستحق  
 الصلة من قرابة وليستوي في الصغير والكبير والزوج والعبد والام  
 والابن والمسلم والكافر في رزق في باب الوصية للمعاري

من كتاب الوصايا

**مثله** وفي التسمية مثل علي بن احمد من سقاط الولد قبل ان يصير  
 فعليه الحرة لا يجوز قول واحد وفي الامه فقد اختلفوا فيه و  
 من صحيح من النح

تانا رعاية في الكراهية

**مثله** الخلو من الاجنبية مكره مكرامة التبرع



و ينظر الرجل في صورة ان يمشي الى الوجه و هذا في  
 و اما في زماننا فليست في الشجرة فاما في الزمان  
 في الكرام

**مثله** علم اليه يوسف ليس في حرمه ثم انما حلت القيت  
**مثله** وينظر الرجل في فوات حرمه الى الوجه والرأس وال  
 والساقيين والعصدين ولا ينظر الى ظهرها وبعظها وفيها  
 والحرم فلا يجوز المسك بينهما وبينها على التباين بنسب كان  
 اوله في الرضاع والمصاهرة واما بنسب فانفس بينهما والنظر  
 اليه منها الا اذا كان يخاف عليها او على ثقل الشهوة في ينظر  
 ولا يحرم في البعد اليه في الكرام **ملخص**  
**مثله** وان يجوز ان ينظر الرجل الى اجنية الاله وجهها وكفها  
 فلا يجوز ان يمشي اليه لا ينظر الى وجهها الا الحاجة فلا بد من  
 الشهوة لا ينظر في غير حاجته نحو ان يراه في قول لا يمانع  
 على انه لا يباح اذا استك في الكشتمها كما اذا علم او كان الكبرياء  
 ذلك هداية في فصل في الوطن والنظر في الكرام **الاجابة**  
**مثله** في ملك شامة بشره و نحوه حرم عليه وطولها ووجعها حتى  
 يستري بحبيته و روي كتاب الكرام في فصل من ملك ملخص  
**مثله** في كرامة او يزر وجهها البياض قبل اليه او يزر وجهها المستري  
 قبل القبض من يوق به مفعول يزر وجهها اي يعتد انه يطلعت  
 ثم يستري بها المستري ويقبضها ثم يطلع الزوج و يجب الاستبراء  
 لانه يستري من كونه الفوق و يكثر وطولها فلا يستبرأ فانه اطلقها  
 الزوج قبل الدخول على المستري و هو لم يوجد عند الملك  
 فلا يستبرأ و روي في فصل من ملك امه من كتاب الكرام **الاجابة**  
**منها السب**

و ان كان في الاشياء قد يحد لا يجوز الا حد من الزرع  
 للحد من الزرع من الارض و ان كان في الارض  
 ما كان قد يحد من الارض على حد لا يحد الا في حد  
 في السب و في فصل الكرام

**مثله** يبقى القيد على قدمه او الاصل البقاء ما كان على ما كان  
 لغلبة الفطن بالمسلمين بانه عام من الابوجه شرعي خير الدين  
 افترس في فصل الجفت في الطرف وما يتور به الجار  
**مثله** سطر الواقف كمن ان راع ابيه وجوب العمل به  
 في الوقف  
**مثله** وفي الاثنا المملوك والحوض والبئر والعتات لكل  
 معن السفة ان يخف الخشب لكثرة الموتى او الالباب على  
 الماء ليس في ارضه و تجوز الاباء من ملكه وله الاخذ للموتى  
 وغسل الثياب وسقي شجره و خفره و ارضه بالحد في الارض  
 ملتبس في فصل في السب  
**مثله** يفهم جوابه مما ذكره من سائل  
**مثله** ولو كانت البئر او العين او الحوض في ملك رجل فلا  
 يمنع من بئر السفة من الدخول في ملكه اذا كان يحد ماءه ان يوجب  
 هذا الماء في غير ملك احد لانه لا يتصرف به وان كان لا يحد ذلك  
 يقال لرجل اما ان يخرج الماء اليه او تركه لئلا يحد بنفسه لا يجوز  
 السفة و قيل من اذا حفر في ملكه و اما اذا حفر في ارض غيره  
 لم يحد لانه الموات كان من ملكه و هو من ملكه فلا يقطع  
 الشكة من السفة كما في السفة في الفصل الباع في السب كتاب  
 احياء الموات  
**مثله** السب هو السب من الماء والسفة سب بني ادم واليهما  
 لانها العفن كالفوات و وجد غير مملوك وكل احد فيها



1887

سنة ١٢٠٠ هـ











١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

مثلاً در دو بار بیسکه تا فذت و ارا و از بهیقه بیایا فظله ارا  
در بیسکه بخیر فذت لیسر و آنک جامع الغصه و بی فظله ارا  
و الفقهه معصمه

24

ثم قال ابو محمد رحمه الله الطريق لو كان في طريقه نافذة فلما صحبته  
ان يضعوا في الحب ويربطوا فيه الدواب ويؤمنون فيه  
لكن رب الدار لا يتفادى عنها ما ليس يضره من القائلين وليس  
وحسب ويربط دابة على الاطلاق جامع الغصون في الغفل  
انما في السنين ما عاصا

مثلاً بفهم جوابه مخافه قبل مسئله  
مثلاً بفهم جوابه مخافه قبل مسئله

وفى سنة ١٢٠٤ هـ الموافق ١٨١٩ م



**مثله** شجرة شجرة وقطوعها واستنساخها رضاء يجب الشجرة  
ولم يزل الا من المستنسخات طريق في بستان جمل فكتبي  
الاستنساخ ان في هذه الطريق جنة ورواها الى ان  
الا من المستنسخات لو ان في هذه مستنسخات كما ذكره ذلك  
شك ليس لصاحب البستان ان يملكه فكذا هذا جامع العقول  
في الفصل الثاني من البذر  
**مثله** دار من كرايين قوم او ارض مشتركة بينهم فلو اختلفت  
ووجبات ووضعت بينهم طريقا فيكون الطريق ملكا لهم في تحمل  
الزبور

**مثله** صحح في الطريق حد اوله واية لا يسيل الماء واية وصح  
يج حق المورث لا ارض بالا جماع ووحده في رواية والرب  
كذلك لا يحق من الشبيل واية غرض في الفاسد  
**مثله** اراد الرجل احد اثار الفلك في طريق العامة ولا يطر العامة  
فالصحيح في من يملك احد اثار الفلك واما احد المسلمين حق  
المنع ومن الطريق وعند حد حق الفلك في المنع دون حق  
الرف وقال ابو يوسف ان حق المنع لا حق الرف واما اذا كان يطر  
بالسبل فكل واحد من المسلمين حق المنع والرف اجماعا لم يجمع  
الغناوي في طريق من القصد ان يملكه  
**مثله** سليل احد اثار وكان في طريق يطر بالحد يطر عودا  
اجاب لا يجوز حيث ضرر الاجماع واذا لم يطر كذا اذا لم يطر والكل  
واحد من اهل الخصم من يطر ورفع قالوا ان الكفر من اخرج الى طريق

انطرح

الامة او مسلمان

الامة كيفما او من ابا او جوا او كانا فكل واحد منهما  
اشهر يعني مطابقا لرضاء الدين اذ في باب ما يحسب الرجل في الطريق  
**مثله** في وسط الدار فنت بركة او احداهما ان يفرغ بركة بين يديها  
ويتنازع في الجوز فلهما من منعه والاصل انهما احدث في طريق فاقوت  
حدنا بغير العامة الكلام منهم منعه وفي غير الدار فنت حق المنع لاهل  
جامع العقول في في المسئلة  
**مثله** يقسم جوارب ما في الفصل بين  
**مثله** رفعه بالخطب فيكون كراهة البقرة من عرف في ملكه  
نظره من حارة محلة

**نوع آخر**

**مثله** ما سيجي بعد ملك من اثار البنية ان يكون جوارب بالهدى السؤال  
**مثله** رجل اذ في الجوز في حوض وارب تحت داره ثم باع داره فله الطريق  
رف السرواب الا اذا شرط في البيع ترك فذلك في لا يكون له ذلك  
حاور للامام الزاهري في الدور  
**مثله** رجل اذ اثاره من اثاره احد بهما عارف ولا عوفي فخره وكان  
معتب عزيز العارفة وملقات يلجأ في البنية فباعه فبونه ثم  
اراد المشتري من البائع ان اجزاه ماء الى جانب البنية والنفاء  
الجوارب فيها قال ابو ثعلبة ان كان الكيزاب في ملك الدار وسيل ماء  
الى هذا الجانب وارف ان ذلك قد تم كان السيل على حال وان لم  
يسرط وكذا لو كان في سيل سطح الى دار جمل وله فيها ميزان  
فليس لصاحب الدار منه وهذا استحقاق جرت به العادات و

وضع من على جانب جاره باذن او من سائر  
او اذ كان في جاره فباعه فله الطريق  
او اذ كان في جاره فباعه فله الطريق  
او اذ كان في جاره فباعه فله الطريق  
او اذ كان في جاره فباعه فله الطريق  
او اذ كان في جاره فباعه فله الطريق



از انشا و قلم

22

المكتوبة لابن السكيت  
وانما هذا المصنف فليحج ذلنا الشريف ولامرنا في الجليل  
وبما لا يتقياها والسرور والفرح فيه سواء في الغسل

256

وكان من انوار الشجر دون الفروع في الارض  
منها ما كان في الارض من الفروع والاشجار  
منها ما كان في الارض من الفروع والاشجار

22



1929

18

انفکھا  
جائزہ



توضیح

در مال غیر جامعیت نه الدین و بطل الوقف ستم منظور و  
**مثله** اوقات الزام و علیه و لکن کثرت فاکرتهای این  
 باز من لانه کاه صوم بالمعروف نه الزام من حال حیات فکندک  
 نه غرضه بعد و قات نه من الحیط بر حال  
**مثله** و لومات الزام قبل البیع و علیه و لکن مال سومی  
 الزام فایده یاع و کون الزام من حق ترسب الوفاء فایده فضل  
 من شیء صرف الفضل الی سایر الوفاء و انه قصر کند نه و نه  
 یکنون الزام من یقینه و یونس سوت للوفاء بجمع الفاء و رخی الزام  
**مثله** و ان تکلف ایضا و من معده من تکلیف ای تکلیف الزام  
 نه بعد ای الزام یقینه و نه یعنی لو اراد الزام ان یسبغ  
 لیقضى الدین بمنته لا یجب علی الزام ان تکلیف نه البیع لانه حکم  
 الزام بحبس الدائم الی الابد یقینه الزام فکلیف یصح القضاء  
 منته نه زهد الدین نه او اشد  
**مثله** افض الفاء و از ته فاسد البید الزام نه زاده  
 آبر و ما قبض لانه انما سکر مقابلاً بما قبضه فصار محسباً  
 کما فی البیع الفاسد و الزام او بکسر الوفاء و یتمک  
 بالافضل نه و نه الدین نه الحیط کذا فی من البزاریه  
**فی من الاب و الوصی و المستوفی**  
**مثله** الاب و الوصی بکانه من منافع الصغیرین بها استحساناً  
 حال النای نه لایتمک نه من من البزاریه

در حق

**مثله** و فی الحاکمیه و الهدیة یجوز للوصی و الاب من مال الخیر  
 بدین التقیدها عند البیع و محمد استثنایا لانه نه باب الحفظ  
 حيث یضمنه اذا ضاع ادب الاوصیا نه الزام  
**مثله** رجل استعار من أخوه شیئاً لیرتبه بدنه فاعاره صحت  
 الاعارة و لکن تجرانه بر منه بقلیل او کثیر اذا اطلق المعروف  
 لم یستتم ما یرتبه به فیضا به فی فعله فایر من مال غیره نه البزاریه  
**مثله** استعار شیئاً لیرتبه من جاره و لانه یأمره بقضاء  
 الدین و یسترداده فیه نه باب من استعار فی مال الزمان  
**مثله** و لا تقضه اذا اتممت بما تقضه لانه امانة و رر غرضه  
 فی العاریه  
**فی من الصغیر و الزم**  
**مثله** سکر شخص استعاره اخو شیئاً و من عنده  
 رها علی ذلک هل یجوز الزام ام یجوز و لکن اخذ قبل  
 الوفاء اجاب یجوز الزام و لکن ام اخذ قبل الوفاء نه  
**مثله** یفسد جوابه فانه من ابنه حکم  
**مثله** لانه لو لم یفسد فایضا نه لکنه للضمان فاشت بحج الکفر  
**مثله** و اذا و فی البیة نه باب و بی عشرت و راهم و و کله ای  
 بر منه بعشرت ففعل و قبض العترة فانه کما قال الذی اعطى  
 ان فلاناً ارسلنی الیک بهذا الزمان فتوفه عترة و تر من  
 نه القوب منه بر ایه فانه راهم للآمر و الوکیل فیهما امین لانه

و اعلم ان الزمان کانه و بعد فی الزمان من غیره  
 و من شیءه و فعله و لکنه و بعد الزمان  
 و لکنه و لکنه و لکنه و لکنه و لکنه  
 و من شیءه و فعله و لکنه و بعد الزمان  
 و لکنه و لکنه و لکنه و لکنه و لکنه







في صدوركم المذمومة بملككم يا ائمة  
لولاكم اذ قلنا ان لا دين عليكم ثم ملككم  
الدين يا الدين ودر الحجاز سرور سرور الامة  
مختصة

ثم ان الزمان قضى بين الكونين بنحو ما تم هلك الجارية تلك  
مضمونة على الزمان والزاوية المستقيمة المادة المودعة على  
الاسية فاق المقوض في البروتين بعد الرتبة والابرة اعانة معيش  
لورين الزمان بالهبة والابرة تم هلك الزمان من غير ان ينع من  
الزمان هلك اما استخانة عاديه في الفصل الثاني  
محل المذنب في الدار البروتونية او نقص الزمان  
قضاء النقص يجب على حصول النقص بفعل ولا يسط  
شيئ من الزمان ان يحصل نقص بفعل الزمان جوار الفايون  
في الاول من الزمان

مثلاً ولو كانت قيمة الزمان التي تزداد من فالتفاضل اعطاء لا بالغير  
بعد ما يقع به الاستفهام وهو بعد الزمان

فلما جرى عليه القضاء انما بالقدري والتقدير ولم يوجد

وكتب المرحوم ابنه بنفسي المرحوم قال واذ انقضى المرحوم المرحوم  
فمنه ضارب الغضب بيمينه في لانه الزيادة على مقدار الدين اعم

والاعانة بغضه بالحقه بر  
هرايه في الرهن

آخر فصل الاول من كتابها

فرضی

**مسألة** وليس لأبي إسحاق البسط في الرهن وإذا انقضى للرهن  
 بالمرحون ضمة ضامه الغصب بجميع قيمته لأثر الزيادة على مقدار  
 الدين إحاطة والاحاطة بغيره بالتعدي **مسألة** في الرهن  
**مسألة** ولو رهن طبل ثياب ورعانة بتبئين درهما ودفعه  
 إليه ثم مات المرحون وطلب الطبل له ولو لم يوجد فانه ضام  
 بغير الطبل **مسألة** في قبض الورثة بتبئين وبروذه سبعين  
 قد تركت المثل **مسألة** في حبط صري في الودعة

منه وانما انتقص الزمان عند الزمان قدره او وصفه  
من الزمان بقدره بخلاف التقصير في الزمان السوي على ما عرف في  
علمه من قوله في الجملة الزمان بعثت فافده السوس من  
صارت في بعثت بعثت الزمان بدره من وصفه ويرفد  
تت اربع الزمان لانه كل ربع من الزمان في ربع الزمان وقدره  
من الزمان في ربع الزمان ربعه من الزمان في ربع الزمان  
منه المقصود لو قلنا ياخذ من قبله او جامع المقصود

في النكاح والنسب  
في المصنف

تأنا حبانة في أول كتاب الرهنه

مبين كذلك يقول المتن غير ان المودع لا ضمان عليه والمرتين

بجنته ضاها الرهبان بالافضل من قيمته ومن الذين كمالوا نوبت هلاكه بالبين

من الرهن اذا اوصى رفاه على الرهن  
فلا يرضى بل يقول قول اجاب لا يجوز  
يقول قول الرهن في قوله نعم نعم لا في ذلك  
القول لا المصداقات بل القول للراي  
لانك لا تعدم رده اليه فانما هذا  
يعينه في عدم







سئل في غشة اءحد من مسلم والاخر من غير المسلمين اجتمعوا على قتل مسلم عدا متعديا بل يقتلونه جميعا ام لا  
 والاولى الصلح مع اءحد من كافلهم وقتل من شاء او العفو عن من شاء ام لا اجاب نعم  
 تولد الصلح مع اءحد من قتل اءحد من العفو عن اءحد من قتل جميعهم والعفو عن كلهم والعلاج  
 مع كلهم لان الحق له في ذلك وصاحب الحق  
 يتصرف فيه بما يشاء الله الملائكة

حرم الدين اءحد من المسلمين  
 رجل من رجل واحد عدا ورجل اخر من  
 عدا من صالحي الخ ورجل اخر من اهل الجوع وما  
 يحدث منه على ما في شرايات منها  
 جميعا كما لو تولى اءحد يقتل الذي لم  
 يصالح من اهل الجوع او اهل الجوع

**مثال** ليس للرجل ان يستوفى في القصاص في النفس  
 ان يستوفى في القصاص وفي النفس قاضيا في فصل  
 يستوفى القصاص

**مثال** ولو سددوا بالقتل المطلق او اوقعوا القتل  
 عليه القصاص والزم له يوجد لفظ القدر الزم في ما لم يتبع  
 كذا في الهداية في ما لم يتبع

**مثال** ويسقط القصاص بقتل القاتل وعفو الاولياء  
 على كل واحد من قتل ويبيح حاله ويبيح بعضه او عفو ولم يبيح حصته  
 من الرية في ملك سبي على القاتل هو الصريح وقيل على العاقلة  
 علقني

**مثال** ولو قتل رجل رجلا عدا او اولاديه او اولاد عدا  
 القصاص ائت بالصالح على الرية وليس له ان يعفو قاعده  
 في اجابات

**مثال** ويقتل من يغزو ارباب الجور واحد بواحد كما لا يخفى  
 يتحقق بالمال وان كان في قبيح القدر ويرى الشيخ العلامة  
 قسم في العفو

**مثال** ولو قتل رجلا رجلا من الرية عدا كما لا يخفى  
 قاضيا في فصل منه يستوفى القصاص

**مثال** وفي المتن من امسك رجلا من جوارحه او قتل  
 عدا او خطه فكل شي على الكف عندنا وعلى القاتل القصاص  
 في العدا والرية في الخط وفي الظهيرة وجسدهم في النجس

سئل في غشة اءحد من مسلم والاخر من غير المسلمين اجتمعوا على قتل مسلم عدا متعديا بل يقتلونه جميعا ام لا  
 والاولى الصلح مع اءحد من كافلهم وقتل من شاء او العفو عن من شاء ام لا اجاب نعم  
 تولد الصلح مع اءحد من قتل اءحد من العفو عن اءحد من قتل جميعهم والعفو عن كلهم والعلاج  
 مع كلهم لان الحق له في ذلك وصاحب الحق  
 يتصرف فيه بما يشاء الله الملائكة

فما جاء في اجابات

**مثال** ولو ارمى رجلا امسك رجلا حتى قتل آخر قتل الزم عليه  
 القتل وجب للممسك في النجس وعرف وكذا لو قطع  
 قاتل او قتل فقتله في ارض عدا خزانه المقتل

**مثال** ولو ارمى رجل رجلا فقتل ان فقتله كما في الضمان  
 القاتل لا عليه الا من ضمانات العام في البينة في الباب الجاهلي

**مثال** ولو ضحك رجلا ومات فهو شبه العمد لا قصاص فيه  
 الا ان يكون مرموقا برك فقتل وعندها ارمى على حقه  
 او مقدار ما يموت الا ان يرميه حتى مات يجب القصاص  
 والافلاقي او ابلر القصاص من الوصر

نوع آخر

**مثال** قاتل عدا في ارض عدا او ارضه او ارض عدا فقتله  
 المستهد على كاشي عليه في الممر او خارج الممر لان واقف  
 ثم نفى وهذا الدفع مباح او واجب من شرفات جنابات

المحيط

**مثال** ولو استكره ادرات رجلها فقتله وكذا العمد وهو المقتل  
 وان قتل قدمه بعد اذ لم يستطع مشكلا بالقتل في ارض عدا

السرقة بالزانية

**مثال** المضرب لوقفا لما يفذه مثليا او لاجام الفصير  
 في الثالث والثلثين

**مثال** وفي النوازل رجل ادا رجلا او ادرات فقتله قدمه

سئل في غشة اءحد من مسلم والاخر من غير المسلمين اجتمعوا على قتل مسلم عدا متعديا بل يقتلونه جميعا ام لا  
 والاولى الصلح مع اءحد من كافلهم وقتل من شاء او العفو عن من شاء ام لا اجاب نعم  
 تولد الصلح مع اءحد من قتل اءحد من العفو عن اءحد من قتل جميعهم والعفو عن كلهم والعلاج  
 مع كلهم لان الحق له في ذلك وصاحب الحق  
 يتصرف فيه بما يشاء الله الملائكة



جعل وجده جلا اجنبيا مع امراته او امته او جارعة في بيت خال او مفارقة خالته  
عن الناس فرائي منها علامة العبد بالزنا فلا ينكحها ما خلا يحتاج الى اقامة البينة  
والعلمان يقوم مقام البينة في جنائات فتاوى الكبرى وكذا في القسبة وفتاوى الامام  
وصحائف الفضولية في جنائات من يجلي الفتاوى كتابها

اذ لم يستطع دفعه الا بالقتل عاونه في احكام القصاص  
مثله لو راى في منزله جلا مع امراته وخاف ان اخذه  
بقهره فهو في سعة قلبه ولو كانت معه وعده لقتله لم يراى  
في تالي السرقة

مثله وفي المثل راى جلا مع امراته وهو يربى بها وهو يملكها  
قتل الرجل والمرات ففتح القفار

مثله واذا وجد رجل جلا اجنبيا امراته او جارية  
او محبوبة في بيت خال او مفارقة خال فقتلها بغير علمه  
ان يربى بها فله ان يقتلها او ابشر الفعل والقتل العمد  
دونه الا ان يملكها فلا يحتاج الى اقامة البينة فالرخص العلماء و  
ليس له ان يقتلها الا بالقتل حتى يربى بها علامة العبد كالقبلة  
واللسان والاحب فيها فمهر حاور موثر زاهر للموفا

مثله قتل الرجل عدا اوله ويملكه ان يقتل بالسيف لا غيره  
قضي به الا

مثله واذا قتل الرجل رجلا عدا اوله ولي واحد فله ان  
يقضه بنفسه او باو غيره بالقتل سواء قضي القاض ام  
يقض ويقض بالسيف لقوله عليه السلام لا تؤذوا بالسيف  
وهذا اذا قتل عدا لا يملكه من شرح الطحاوي في الجنائات  
بمثله بسبب جوارحه فانه من شرح الطحاوي انفا

كتاب الربات  
مثله الدين في الوقت عشرة الاف درهم يراى في الربات

من اراد جوده زوجة او ولد او جارية او غيرها  
فلا بد من جوده زوجة او ولد او جارية او غيرها  
بمثله لو كان له امراتان او اولاد او جارية او غيرها  
فلا بد من جوده زوجة او ولد او جارية او غيرها  
بمثله لو كان له امراتان او اولاد او جارية او غيرها  
فلا بد من جوده زوجة او ولد او جارية او غيرها

بمثله لو كان له امراتان او اولاد او جارية او غيرها  
فلا بد من جوده زوجة او ولد او جارية او غيرها  
بمثله لو كان له امراتان او اولاد او جارية او غيرها  
فلا بد من جوده زوجة او ولد او جارية او غيرها

بمثله لو كان له امراتان او اولاد او جارية او غيرها  
فلا بد من جوده زوجة او ولد او جارية او غيرها  
بمثله لو كان له امراتان او اولاد او جارية او غيرها  
فلا بد من جوده زوجة او ولد او جارية او غيرها

بمثله لو كان له امراتان او اولاد او جارية او غيرها  
فلا بد من جوده زوجة او ولد او جارية او غيرها  
بمثله لو كان له امراتان او اولاد او جارية او غيرها  
فلا بد من جوده زوجة او ولد او جارية او غيرها

مثله ودية المرات نصف دية الرجل في النفس وما دونها  
غريزة بالسموات

مثله وفي كل انس نصف عشر الدية شرح الطحاوي في الربات

مثله والذات في النفس وما دونها نصف ماله لرجل و  
للذات من ماله للمسلم ذوات المسلمين

مثله كذا انكر ما في البدن اثنا عشر كالجحش والعين والرب  
والاصبع والسفينة والاذنين والاشفتين وربي

الذات فانه الواجب في كل اثنين منها دية كاملة وفي احدى  
نصفها درر غر في كتاب الربات

مثله وفي كل اصبع من يد او رجل عشرة ما وفي كل منها ما في  
مفصلا نصف عشرة ما وما في ثمة مفصلا ثمة مائة

في الربات  
مثله وفي كل واحد ما هو اثنا عشر في البر نصف ثمة مائة في

الذات  
مثله وفي النفس والماله واللسان من النطق او اداء  
الركن او وف والركن والخفة والعقل والسمع والبصر والشم

والرؤى والشمية ان خلقت لم يمت وعمر السن ايضا ان خلقت  
لم يمت دية درر غر في كتاب

مثله الموت خمسمائة درهم شرح الطحاوي  
قبلي العية وما لا

مثله جرح قتل ولد عدا ايبي القصاص ويجب عليه الدية



في مال في ثمن سبعين والكفارت عليه لا يقتل العبد لا يوجب  
الكفارت وكذا الاجداد وان علوا وان خابا القتل حق  
وجبت الدية على عاقلة وعليه الكفارت في العاقل  
انما  
**مثله** ولو كان ثورته المقتول ولد العاقل او ولد لولده  
او سفل بطل القصاص ويحب البرية قاتلها في فصل لم يجر  
القصاص  
**مثله** واذا انقلب النائم على غير قتلته اجري مجراه ومجانته  
الجمع  
**مثله** وحب العمد عند ائمة ابي عبد الله الغريب باليسلح وماله  
يجري مجرى السراح وموجب ذلك الائمة والكفارت والدية  
برايه في الجنائيات  
**مثله** وسبب العمد جزية فدية ابوه ما ذكر ابي عالا يوفى الاثوان  
كاليه وفيه ما علم بكم مجازا وفيه الائمة والكفارت والدية  
جمل الرمز  
**مثله** اصاب النجل بمينا فكثر جمل وماسنها ركبت عليه  
وقال انت نايما فقتله ارض الكسرة في باب ما استملك  
التهام من الجنائيات  
**مثله** العصب كالخفق وفي الخفق البرية وكذا في العصب من  
مجموع عصى انة القبر  
**مثله** وهي ما تفرق بسلام النما ابي يجرى الدم كالماء في  
الشر

ويط

وليطة القصب في اول صفة الهديا  
**مثله** وفي استارت اذ الم يجرى لم يجب القصاص ثم يجرى  
عصى انة القبر  
**مثله** القصاص في علة الا ارض ذكره في البسوط انة سبعة  
وقال انة كان يوجب فيه الهلاك فهو عدى فقاتل فقتله في  
ضمانه اضاف القتل  
**مثله** اذ اقول اننا معصية ما بالبحر العظيم وثوب الزير لا يطبق  
لا في القصاص عند ابي العج وهو قول ذو وعنه ان في يجب  
هذا اذ الم يجرى فانه يجرى يحرقه فانه القصاص يجب  
بالاتفاق وفي الحد يجب القصاص وجميع اذ الم يجرى في فقه الرواية  
تتفاوت

اذ الله يا مريد العبد اى بالقصير والارضاء وكر  
الظلم فيما بينكم وايضا كل ذي حق حقه والوصاية  
اى وبياء الفرائض والادوية في الذصيا والعقد  
عن الناس وايضا ان النفع اليهم ماله ونفقا وانما نرى  
الغربي اى بصفة الرمز بالمال وما كان يوجب لغيره

سورة النحر



في مال في ثمت سنين ولا كفارت عليه لا قتل الا بالربوب  
الكفارت وكذا الاجداد وان علوا وان كان القتل في  
وجبت الدية على عاقلة وعليه الكفارت في العاقل  
الحائز  
**مثله** ولو كان في ثمة المقتول ولد العاقل او ولد لولد وولد  
او سفل سفل القصاص ويبي الرينة فابتنها في فصل من  
القصاص  
**مثله** وان انتقل النائم عاقره فقتل اجري مجراه في حياته  
الجمع  
**مثله** وكتب العمد عند ائتمار بقول الضرب باليسلح ومان  
يجري مجرى السلاع وموجب ذلك الاثم والكفارت والدية  
برايه في الجنابات  
**مثله** وسب العمد فخره فقتل ابغض ما ذكر اي على الايقون الا بغير  
كاليد وغيره ما كان بغيره جارعا وفي الاثم والكفارت والدية  
جامع الرموز  
**مثله** اسابت النخل بغيره فقتل بطل وصاحبها ركب عليه  
وقال كنت نايما فقتلته ارض الكسرة فقتل بطل ما استملك  
اليهام من الجنابات  
**مثله** العصب كالخنف وفي الخنف الدية وكذا في العصب من  
مجموع عصبه انه اقرب  
**مثله** وهي مائة ضرب بسلح القنا اوي بغير السبع كل واحد مائة

وبطل

وليلة العقب في اوارس الهديا  
**مثله** وفي اسارت اذ الم يرجع لم يجب القصاص من بخره  
عصبه انه اقرب  
**مثله** القناه من عدا الا ارض ذكره في الميسوط انه سبقت  
وقال ان كان يغيب فيه الهالك فهو عذمانات فقتل في  
صانه اضاف القتل  
**مثله** اذ قتل ابن معة ماله البحر العظيم وكتب الذر لا يطيق  
لا يبي القصاص عند ابي الحج وهو قول ذو وعنه ان في يبي  
منه اذ الم يرجع فانه يرجع يحرقه فانه القصاص يجب  
بالا اتفاق وفي الحد يجب القتل ومع اولم يرجع في فقه الرواية  
تشف بزه وفي في موه وجوه الوضوف على الحكم  
**مثله** جماعة قتلوا واحدا فقتل يجب عليهم دية واحدة وتوان  
الاكل في الربات  
**مثله** جملته استركا في قتل رجل احد ما بعصا ولا فوجي به القصاص  
على كل واحد واحد منها ويجب الدية عليها نصفها على صاحب الحد  
في مال ونصفها على صاحب القصاص وكذا الوقتل بسلح و  
احد ما يقتل او مقتوله القصاص عليها عندنا وهو قوله الخ طر  
مع العاقل في او اتو  
**مثله** ولو قتل عشت رجلا فقتل ضلبي كل واحد واحد من الرينة  
في ثمت سنين اعتبار الابن بذكره انما يدل النفساء هو  
يكون للبعامل



عند الحاجة الى احد خطاه وعلى ما قلناه في الدية ان لم يكن في النجم  
وان كان في النجم فليكن في الدية ان لم يكن في النجم

**مسألة** اذا قتل البهي احد افلا قصاص عليه وكذا اذا قتل  
الجذور احد افلا قصاص عليه في ذلك وفيها الرية على ما قلناه  
في كتاب القصاص من الشك في القتل  
**مسألة** وعلى البهي والجذور خلع ودية الدية على القاتل والمعتز  
كالجذور  
**مسألة** في الجانيات البدائع  
والفروع باصله وانما عدم المسقط وذلك ان  
لا يقتل الاصل بغيره شيئا ولا بواله ولا بولده ولا بغيره  
الان لا يقتل الا بالولد والولد بالولد  
**مسألة** لا يقتل بالامر الا في الامور اذا كان الاصل  
الشيء اذا كان موثوقا للمأمر بالامر اذا كان المأمر عليه  
غير كارهه بعد التوبة او بقتل نفسه فانه لا امر فيه الا  
اذا امره بالتلاف مال سببه فلا ضارة على المأمر بخلاف حال  
غير سببه فانه الضارة بالذم مضمونة للمؤمر به على سببه  
الرابعة اذا كان المأمر ضاريا كما اذا اوجبا بالتلاف مال الغير فانه  
ضمة القبي ورجع به على الامر في ضمة اذا امره بغيره فانه  
غير نفعل فالضارة على المأمر بغيره على الامر وعامة في جراح الغصب  
من غير التوبة

في ماله سببه وكذا في التوبة التي رايها  
كل من الصواب على امره ليقول القاتل  
في ماله سببه

في ماله سببه او قتل خطاه القصاص  
عنه القصاص من ماله سببه

في الشك في ذم في حق اولى وجب له  
كما وقع ومات فعلى القاتل الدية و  
في المخط او جسد سببه في حق  
لم يقتل الاضامة الفوق الى الجسد  
لا يخطأ على الجسد ضامات قصاصه في ماله سببه

**مسألة** اذا قتل الجاني على سبب سارت قصصت  
في الجانيات

نحو

سببته اخرى وغرق فيها وما فيها وبغ الملاح على رءوسها  
هل يلزم عليه ما تلف بجواب لاضامة على الملاح او لا من  
في ذلك قاتل الملاح  
**مسألة** ولو جازر كلب خلف سائر قصصت فقتل الجاني  
لا ضارة على الجاني ولو عطف الى سائر قصصت على كلبه خلف  
وكذا في الشك في قاتل الجاني في قصصت في القتل الذي هو جرح  
**مسألة** قال الركب ضام لما صدرت ودية والاصل ان المروء  
في طريق المسلمين مباح مضمون بشرط ان لا يتصرف في  
حقه من وجه وفي حق غيره من وجه لكونه من كتابين كل الذين  
لا يجره مضمون باجماعنا فيقتل الجاني المقتل من الجاني انما يقتل  
بشرط التماسه عما يمكن الاضامة عنه ولا يقتل فيما لا يمكن الاضامة  
عنه لما فيه من المصلحة عند التصرف وبشرط بانه هو مقتول من جانيه  
في الدابة الملاح  
**مسألة** ان يرضى لطيب بالعلاج فعلى قاتله بغيره وان لم  
في علاج بانه كان عالما بمرضه وعلاجه سواء كان بالشراب او غيره  
وان لم يعلم ذلك فخره على غلبه بغيره ما والى للذم في ضارة  
الرواية في الجانيات حبيبة  
**مسألة** وفي القيتل شلخ الاثمة غيبية سقط على سطح قوم  
رسما فقالوا جرح ان لم يمت رسما ثمت وانما يمت وايرؤها  
واكره على ان يمت ثمت فاذا لم يمت ابروها فقتل من هذا  
قصاصا تاما وقال لا يمت اذا شقها تقامتها واخر خارج من الرحم  
تاما

الا حذرنا  
البهيمة

منه على الطبيب فقتل خطاه ودية الدية  
سببته ودية الدية في ضارة الداء  
والقصة انما هي ان يرضى بطيب  
بالعلاج فقتل من هذا بغيره  
والدية في ذلك لم يقتل من هذا بغيره  
في ضارة الداء  
رجل وضع الى امره سببته برفات لا شئ  
عليه ودية الدية  
سببته القتل في ضارة الداء  
التورم شلخه اخرى



کتاب الخوارزمی فی الحساب







وعين ذهب منها ملحق في الريات  
**مثله** ونظيره صب ماء حار على ريش رجل فذهب سمه وبصره  
 وشعره وعقله فعلى راجع ريات ولو مات فدية واحدة كره  
 المصلح الاجارة  
**مثله** وفي العقل اذا اصاب ضرب اليد بدابة في الريات  
**مثله** وفي شعر الراس اليد لا يموت به منفعة الجمل حيا به  
 في الريات  
**مثله** هذا اذا لم يمت الراس نهارة في ثياب الريات  
**مثله** وفي العصب اذا وقع كره يقدر ان يروح فيه حكومة عدل  
 ان لم يقدر او صار احب فغيره كاحلة من دواي الحلاص في  
 الثالث  
**مثله** ولو ضرب ريش بول ولا يستكمل البول فيه اليد في ثياب  
 في اوتار ثياب الريات من الجنايات  
**مثله** وان وقع الحنفية كلها فانه لم يمت في كمال اليد في فصل  
 العقدة من اجارة الثمانية  
 في آخر  
**مثله** ولو شج جمل فالتحت وبث الشعر ولم يمت كما في ريشه  
 وعنه يد يوسف يجب ريش الالم وهو حكومة عدل وعنه مجاوت  
 الطيب وكذا الوجه بغير ثمر ان اثره فانه بقي حكومة عدل  
 من ثياب ملحق الاجارة  
**مثله** وفي المقام حكومة عدل بدابة

منه

**مثله** ونظيره حكومة العدل على ما قال الطحاوي ان يقوم ملكا  
 برؤس هذه الاثر ويقوم به الاثر ثم ينظر الى تفاوت ما بين  
 البقيتين فانه كان نصف عشر الفية يجب عشر اليد به يد في فصل  
 الشرايع وفي ثيابها وعليه القنبري  
**مثله** وفيما سوى الجنايات من اجارات اليد في البدن اذا اضرقت  
 ولم يبق لها اثر وكاشي فيه عند ارجوعه يد يوسف في ريش الالم  
 وعنه مجاوت الطيب وان بقي لها اثره ففيها حكومة عدل في  
 فصل ما الذي يجب فيه ريش غير معد من الجنايات  
**مثله** وفي حال اعد اذا كره حكومة عدل من المحيط البرهاينة  
 في نوع العدل الجنايات  
**مثله** ضرب عنه فابيض يفصل ما طرأ عليه في حكومة لا تقصا  
 من المحيط البرهاينة في نوع العيان من الجنايات  
**مثله** يفصل من اذا لم يمت جنت منفعة على الكمال لا يلزم  
 اليد بغير لزم حكومة العدل بقا  
**مثله** يفصل جوابه مما ذكر في السد ان قبل ثمة اوراق  
**مثله** يفصل جوابه مما ذكر من المحيط قبل ثمة مائل  
**مثله** يفصل جوابه مما ذكر من اليد قبل ثمة مائل  
**مثله** يفصل جوابه مما ذكر من الفقاوي قبل ثمة اوراق  
**مثله** وان وجد في ريشه ليس بغيرها عارت فهو هدر  
 العوب ما كرهه من استماع الصوت بدابة في العام  
 في الجنايات في الطريق والحايط المائل

انما قلت اسما



4

ولفظ ودية في معنى الدية  
 لا يهمل على صاحبها ولا يهمل  
 الكسوة على الرجل في حال  
 ودية على ما سقطت  
 مسجد أو يضمن ما سقطت  
 التي بها إلا إذا كان أحد الموضعين  
 الدواب سائر في الدرع في الجارية  
 ومن في طريق المسلمين أو في  
 بضم ما سقط في الموضع وإن سار  
 للمسلمين لا يهدون وإن سار  
 ويسد صاحبها في الموضع في وجه  
 بأرسل صاحبها أو في طريق المسلمين  
 يهدونها أو يهدونها في طريق المسلمين  
 لأن أرسل الدواب في طريق المسلمين  
 لا يهدونها في طريق المسلمين  
 مستغنية بزيادة في كل واحد  
 قبل جسد الشاة ودية من الضيف  
 تحس الدية ما سقطت في كل الدية  
 ما كان من الدية لا يهدون إلا الضيف  
 وإن سار في وجهها أو يهدونها في وجهها  
 فأتت فدية الدية في وجهها  
 على نفسه بزيادة في كل واحد

فقها ٧

ودية على ما سقطت في الدرع  
 ودية على ما سقطت في الدرع  
 ودية على ما سقطت في الدرع  
 ودية على ما سقطت في الدرع



و في هذه الواحدة ربع القيمة وهذا اذا كانت مما يحل عليه ولا في هذه النقصان كما في الفصل  
على ما في المتن وفيه اشعار بان وجوب نصف القيمة في كل هذه العتق من على ما قال في النقصان  
و ذكر ابو بكر ان المال كان ان شاء نزل الحقة عليه و كل من جميع العتق وان شاء اسكنها  
و ضمن النقصان خمس ما في فصل من الرأب

**مثله** وان وجد دابة في كرم او في غيب جان في منزل  
فملكك منه قيمته بالصاحب ثم المحيط البرهان في ابي الحسن  
ثم الغيب

**مثله** وفي غيب الزعفران او قطع اذن الدابة او بعضه منه  
النقصان - فرضان العار - في الجنائيات

**مثله** وفي عين النورس او البخل او الحمار او غيره الخوا او فوت  
مع القيمة ملحق في جناب الدابة

**مثله** جاز ضرب عين نرس و حاسبه مثل البقر و الحمل و  
الحمار فقيع مع القيمة على الاتفاق و ان كان الغنم و المعز و غيرها

يجب فيه ما نقص من القيمة من شرح الارسل  
**مثله** واذا اغيب دابة وقطع يدها فذا خيار للمالك بل القيمة

القيمة لو ترك الدابة عليه من المحيط البرهان في الفصل الثاني  
ثم الغيب

**مثله** ربط حماره في موضع فجاء آخر و ربط حماره في ذلك الموضع  
فقتل احد الحمارين الاخر فانه كما بهما ولا يرد على ذلك الموضع

بانه لم يكن يخرق العادة ولا ملك احد فلا ضارة ولا فائدة كما في المتن  
هذا هو من خبر صاحب و ان كان الاول فلام غيب تحت جناب

**مثله** يفهم جوابه مما قدمه من جناب العصب فلو روي  
**مثله** يفهم جوابه مما قدمه من البراءة قبله او روي في نوبته

**مثله** يفهم جوابه مما قدمه من البراءة قبله او روي  
في جناب الرقيق والجنين عليه

ربط حماره في موضع فجاء آخر و ربط حماره في ذلك الموضع  
فقتل احد الحمارين الاخر فانه كما بهما ولا يرد على ذلك الموضع  
بانه لم يكن يخرق العادة ولا ملك احد فلا ضارة ولا فائدة كما في المتن  
هذا هو من خبر صاحب و ان كان الاول فلام غيب تحت جناب

ويقول في حماره و حماره الجدة

**مثله** ويقول الجدة بالمرأة حرة  
**مثله** ولا يقاد بماله كاي لا يقبل للموئيد ولكنه يجوز يقبل في ودر

و مكاتب وام ولد له من جنائيات القهوت يان  
**مثله** ولو وجب الملوكة جنابة خفية و قبل لمولاه اما ان تزوجه

بها او تقدر به هداية في باب جنابة الملوكة ككتاب الجنائيات  
**مثله** فانه مات الجدة قبل ان ينجس شيئا بطل من الجنابة عليه

لغوات محل مقدور  
**مثله** يفهم جوابه مما تقدم

**مثله** ولو ولد له الولد والمدر و ولد بها استبراء القضا  
كما في القضا في الباب الخامس من جنائيات نقد القضا و

**مثله** ومن قتل عبدا خفيا فعليه قيمته لا يرد على عشرت اليه  
ورهم فانه كانت قيمة الاف درهم او اكثر فقيس له بعشر

الاف الا عشرت بدراية في فصل من الدييات  
**مثله** مثل ابو السعد العاربي عمر جبرسكن في دار

موت فقتل عليه مائة ووجد ان فيه مائة قتيلا ولم يعلم فانه وما  
الحكم واجاب حكمه من مائة في ملكه قتيلا ولا يثبت فيه حرة

القضا و ربح القضاة بوسند في باب القضاة زينة خمر او لون  
**مثله** فاما في قطع اطراف العبيد نصف قيمة ما قدمه

بلغته في الصحيح من الجواب الا في رواية محمد ان يجب في قطع  
العبد حنة لاف الاخرة من ميسرة ميسرة في باب جناب

**مثله** ومن فقا وعينه عبد فامرته سيدة و دفعه اليه و



قيمة او امك وكنى ال وعنه ما انك هذا في سنة نقصان  
مستقي في فصل هذه الجدي في كتاب الجنائيات

**باب القصاص**

**مثل** ولاقمة ولا دية على احد في صبيته لا ارب في  
القدر

**مثل** ولو وجد الرجل قتيلا في دار نفسه فذيت على عاقلة لوزنه  
عنه ابع وقالوا ذوقه في فيه لان الدار في بر صاحب وجد يخرج  
فيجعل مكانه قتل نفسه فلو لم يدر احد في القصاص وكذا في الدار

**مثل** واذا وجد العفيف قتيلا في دار المنيق فهو على راس الدار  
عنه ابع وقال ابو يوسف ان كان ثاذا في بيت على حدت فليأخذ  
ولا ف منه ظهيرة في القصاصات في الجنائيات

**مثل** وروى عن ابو يوسف اذا كانت الدار مؤقفة ومخلقة  
فوجد فيها قتل فالقصاص والدية على عاقلة رب الدار هو  
قول ابع فان وجد بغير الملك ووزن الكية فصار وجود الكية  
وعدمها غير له و ابو يوسف يرجح الكية على الملك عند اجماع  
فان لم يكن ثمة كية بغير الملك في كتاب الجنائيات في الحيل  
الشريعية

**مثل** واذا وجد في بركة ليس بجرها عارت فهو مدر وقصر  
الغوب ما ذكرنا من منافع القصاص هداية في القصاص  
**مثل** واذا وجد القتل في فلات في الارض فانه كانت ملك  
الان فالقصاص والدية على عاقلة وان لم يكن لها ملك

اذا وجد القتل في دار فيها سكك  
اربابها عتيب فالدية والقصاص  
على ارباب الدار في قول ابع وقال  
ابو يوسف على السكك ما رعاها  
في القصاص

وكان في موضع سمع من القصور فليأخذ القصاص في ذلك  
الموضع وان لم يسمع القصور فذمه في باب القصاص في ظهيرة  
الظهيرة

**مثل** واذا وجد في ارض قرية وجرها ببيت قرية اخرى او  
فانه كان في الارض الذي وجد فيه القتل ملكا فله على صاحب  
الارض وان لم يكن ملكا فله على ارباب القرية من الحيل والبرائة  
في باب القصاص

**فصل**

**مثل** واذا وجد الرجل قتيلا في دار ابيه او امه او المرات في دار  
زوجها فالدية والقصاص على صاحب الدار زجره في باب  
جنائيات الجنائيات

**مثل** ولو وجد الرجل قتيلا في دار ابيه او امه او المرات في دار  
زوجها ففيه القصاص والدية على عاقلة ولا يحرم الميراث  
من قتل هذه القاصور

**مثل** الذميرت واذا وجد الرجل قتيلا في دار فانه ادى الى القتل  
القتل على صاحب الدار يجب الدية والقصاص على صاحب الدار  
وان ابع وبع القتل القتل على رجل اقر فليأخذ القصاص والدية  
على صاحب الدار ثمانية ارباب في الجنائيات في القصاص  
**مثل** وان لم يكن في ملك باء وجد في خيام او قسطه فليأخذ  
الخيام والغنم على من اقام القصاص والدية لا صاحب  
البيت اخص بموضع القتل من اهل العكر بغيره صاحب الدار او ابا



وفي رواية اخرى عن ابي يوسف واذا وجد القليل في دار فيها سكان او اربابها غيب  
فالكذب والفساد على ارباب الدار في قول ابي يوسف وقال ابو يوسف على السكان انهم  
في القصة بطلانها من العبادات والعلل اليوم على قوله لان القصة تمتدح

عن الحكم على قول ابي حنيفة  
ولو وجد في السوق امرؤ مملوكا  
فقد انى يوسف يجب على السكان  
وعندنا على المالك ان يدرى في القصة  
سواء كان السكان مملوكا او غير مملوك  
عنه برسم الصاور

والسكان هم المستأجرون والمستفدون  
من قسامة العبادات  
سكنهم المستأجرون والمستفدون  
الى زيارتهم بعد بيعهم قتيلا ولم يدرى في قول  
يجب ربه على اهل الحلة او على مالك الدار  
وإذا كان لا يجب على صاحب الدار اذا لم  
يستوف ثمنها من ثمنه على المقتضى لا يفتى

في القصة اذا نشأ في بيت من البيوت  
من قتيلا ولم يدرى في قول ابي حنيفة في قول  
مستفلا من ثمنه مالكه ساكنها معه فيه  
حيث لا يجب القسامة والدية على مالك  
ويطاع من ثمنه استأجر او استأجر من ثمنه لا  
او حادثة او وجد فيه قتيلا حال كونه  
مستفلا من ثمنه وسواء كان في المنزل او  
انما نزلت من قتل او مملوكا في دار وجد  
قتيلا في ملكه فبعضه كان قتيلا في ملكه  
ومنه يدور في بيتهم وهذا قول ابي حنيفة  
والقصة ما نزلت على القصة من ثمنه القصة  
حتى لو علم ان ثمنه لا يفتى على قول  
في الحلة او في بيت ابي يوسف

لا يفتى على المالك لان ولادة القصة  
بالسكنى لا يفتى بالملك الا في قول  
فصل الله تعالى على المملوك  
والدية على اليهود وان كانوا سكان  
فبغير ثمنه الصاور في القصة

**مسألة** يغيبهم جوابه ما ذكره الزمير في القصة  
**مسألة** وفي المتن وجد قتيلا في نصف السوق فانه كان

اهل ذلك النصف يشوب فيه خوفا بينهم فبئس القتل عليهم  
فالكذب على ملكهم انما يفتى  
عصا الدار

**مسألة** واذا وجد القتل في ثمنه لا يعلم من فقد استخلف من  
بجانيهم ثم قضى على اهل الحلة بالدية لانه في باب القصة

**مسألة** واذا وجد القتل بين التوبين فهو منها في التوبين  
فعلى اهل كل قرية نصف الدية ولا ينظر عدد اهل التوبين  
من الحيلة الربا في القصة

**في بيان برعي القتل والقصة**

**مسألة** اذا قال المروج قتلني فلان ثم مات لم يقبل قوله في حق  
فلان ولا يثبت الوارث انه فلان آخر قتلته بخلاف ما اذا قال قتلني  
فلان ثم مات فبئس القصة انه فلان آخر جرحه بقتل لاني شرح

المنقوصه من جناباته الكسابة

**مسألة** جرح جرح جرحا فقتله المروج على نفسه ان فلان جرح  
ثم مات المروج فلكل من جرحا فلا ولا يقبل الية عليه وان  
على المروج او الاوليا بعد الجرح قبل الموت جاز العفو حتى  
كذا في قولنا ومعه ويمن جناباته الدر

**مسألة** اذا جرح الرجل عددا وخلف فقال المروج لم يرحمني ثم  
مات ثم ذلك فكان العول قوله ولا يسئل للورثة على القتل  
لانهم خلف الميت وبعد ما قال لم يرحمني لا يسئل له عدي فالكذب

الوارث من بسوط سر صبي في باب الوصية للوارث من الوصية

**مسألة** شبه المروج انه فلان لم يرحمني ومات المروج من ان كان  
جرحه مودعا عند الحكم والناس لا يبيع شهادته وان لم يكن مودعا  
سج احقر الصدق وان يرحمن الوارث في هذه الصورة ان فلان  
جرح ومات من لا يقبل لانه القصاص حق الميت ولهذا يجب  
فيه سهام الارث ويقتضى ديونته والورث الكذب شهادته



اعتقلوا في قبيل انوفيت بكه اولكافا  
اي نعم لم يبع الا بطل الاعمال فيمير كاوسر جلع

أحكام الصغار في الوصايا

وَأَوْرَأَ الرِّبِّيُّ لَوْرَءَ بَاصِلِ الْبَصَلَةِ بِجَنَّةِ الْوَرْدِ

18

9.3.34



وفي الصدور رجل مات ولم يبرح وارثا غير الورثة وادعى بالكل لرجل ما جازت المرأة قال كل للموت  
وان لم يخرج فاسد من المرأة وحصة اسداس للموتى كمن يترك في الوفاة والارث في الوفاة

**م**ية ووصية لا يجوز الا ان يجزى بقية الورثة بموجبه  
**م**للبسوط ولو ادعى بالكل لرجل ما جازت المرأة قال كل للموت  
بقية جازة ان اجاز بقية الورثة وانما يجزى بالكل لرجل ما جازت المرأة  
لأن الوصية بالعق في ضمن الوصية للورثة وبه وعليها والوصية  
بالكل من احد الورثة لا يجوز الا باجازه من وادى بطلت الوصية للموت  
بطل ما في ضمنها كالوصية للمجانس ولو ادعى بالكل لرجل ما جازت المرأة  
جازة وانما يكرهوا وبعضهم يزعم بان الوصية للمجانس في اول الوصية  
بقية الجاهل بعد الموت

**م**للقس الوصية للمجانس في الثلث من غير اجازة الورثة  
لما جازت الناس ويحكم في جازة الثلث هداية في باب صدق  
**م**للووصية لامهات الا وادى جازت لانها اجاب مضاف الى  
ما بعد الموت وهو بعد الموت حوا في شرح وانما  
**م**لادعي المكاتب او ام ولده او غيره جازة استحقاقا وادى

**م**لادعي المكاتب او ام ولده او غيره جازة استحقاقا وادى  
البرزخية  
**م**لادعي المكاتب او ام ولده او غيره جازة استحقاقا وادى  
البرزخية في اوائل المس  
**م**لادعي المكاتب او ام ولده او غيره جازة استحقاقا وادى  
البرزخية في اوائل المس  
**م**لادعي المكاتب او ام ولده او غيره جازة استحقاقا وادى  
البرزخية في اوائل المس

وفي جواز النوازل الوصية للمصديقين  
في اعيان ما لا يورث اما لو ادعى بالكل لرجل ما جازت المرأة  
مطلقا بغير وصية بالكل لرجل ما جازت المرأة  
خرج من الثلث بقية عقوبة بغير حاشية  
وان خرج بعضه عقوبة وخرج في بقية  
بقية ولو ادعى بالكل لرجل ما جازت المرأة  
البرزخية قال الامام الشافعي الا بغير حاشية  
لأن الوصية بالمجانس من وصايا الجاهل  
في الفصل الاول فصل في وصية الجاهل

سبيله بغير الميراث ووجه الوصية من وصايا الجاهل  
في اول باب الوصية وعقوبة الصدور احمد  
**م**لادعي المكاتب او ام ولده او غيره جازة استحقاقا وادى  
البرزخية في اوائل المس  
**م**لادعي المكاتب او ام ولده او غيره جازة استحقاقا وادى  
البرزخية في اوائل المس  
**م**لادعي المكاتب او ام ولده او غيره جازة استحقاقا وادى  
البرزخية في اوائل المس

**م**لادعي المكاتب او ام ولده او غيره جازة استحقاقا وادى  
البرزخية في اوائل المس  
**م**لادعي المكاتب او ام ولده او غيره جازة استحقاقا وادى  
البرزخية في اوائل المس  
**م**لادعي المكاتب او ام ولده او غيره جازة استحقاقا وادى  
البرزخية في اوائل المس  
**م**لادعي المكاتب او ام ولده او غيره جازة استحقاقا وادى  
البرزخية في اوائل المس

ادى وصية من نصيب ابن وورثه بالكل  
فيها نصيبه انما جاز الابن وانما جاز  
فلم يورثه الثلث وانما جازت المرأة  
الا جازت من وصايا الجاهل  
ادى وصية من نصيب ابن وورثه بالكل  
فيها نصيبه انما جاز الابن وانما جاز  
فلم يورثه الثلث وانما جازت المرأة  
الا جازت من وصايا الجاهل  
ادى وصية من نصيب ابن وورثه بالكل  
فيها نصيبه انما جاز الابن وانما جاز  
فلم يورثه الثلث وانما جازت المرأة  
الا جازت من وصايا الجاهل



بقية ثمنها وبه اخذ الفقهاء بالثبوت لان المرص لا اذا كان له معلوم  
 بشرط الضمان الوصية قبول الموصي لا فاقا او قبل الوصية فمحلها  
 فليس لهم ان يتجاوزوا ما في الصدقة المقصود هو الوصية ووقف  
 بقدر صدقة وقرية في العين فاقضاها في فصل من الفصل  
**نوع في وصية الوصايا**  
 في وصية الطحاوي ان الوقف البشري في مرض الموت عند اصح  
 كالمصنف اليه بعد الموت متي ان الوقف البشري في مرض الموت  
 يقع بمسألة الا ما عند اصح وفي الطحاوي قال ستمس الا في المصنف  
 القبيح انما البشري في ثبوت عند مكالمته في القصة معني بالجو في ثبوت  
 ان رواية من غير وصية او الاضافة الى ما بعد الموت معني بالثبوت ما  
 كرهه ستمس الا في المصنف وذكر شيخ الاسلام الوقف البشري في مرض  
 الموت اذا لم يكن مضافا اليه ما بعد الموت حقيقة عز اصح روايات  
 في الثاني من وقف الثمانية  
**في جعل عتق في مرض بعد الوصايا** برأي القوي ثم  
 ما يقع من المالكين اصحاب الوصايا شرح الزبوات لقاضي  
**في باب الوصايا**  
 ولو اوصى بوصايا من حقوقه انما كانت في مرضه منها  
 قد منها الموصي واقرها مثل الحج والزكوة والكفارات لان الوصية  
 لهم من التواكل وانما في العتق برأي ما قدمه الموصي في ثبوت  
 عنده الثلث هذا في فصل من الوصايا  
**في ثبوت اذا وقف الذي وقف على الكسبة او البيعة**

البار

اجب الوقف باطل ويجوز بيعه ويورث عنه وكذلك ان وقف  
 المرص انما العتق وانما وقف على ثمنه انما العتق باطل  
**قادر على**  
**مسألة** في جوابه ما ارف  
**مسألة** ولو اوصى وقف بالثمن الثلث ثورته لم يصح كالمسلم  
 ولو اوصى بخلاف ثلثه صح ولو اوصى بجزء غير ثلثه بالبيع  
 ثمانية ارباع في ثلثين والثلثين في الوصايا  
**في جوهر بعد وقف الموت**  
**مسألة** ثم المرض الذي يعتبر بقرينة من الثلث او اوصاه وصيه  
 الموت لا يطبق القيام اليه حاجته ويجوز له العتق فاعدا  
 في وقف عليه الموت اذا اقل به المرض لا بما في وقف الموت كالمسلم  
 والثلثي وكذا اذا كان ذمنا ومقعدا او بالسنن في هذه الايام  
 في حكم المرض الا اذا اقبل حاله في ذلك ومات في ذلك التغير في حكم  
 في حال التغير بقرينة من الثلث وما كان موجب التغير فاصا او جبا  
 لا يكون حكمه حكم المرض فاما ان يخرج بغيره في تلك الحالة في حكم المرض  
 اذا اقبل في تلك الحالة حاصدا العتق في كتاب الوصايا  
**مسألة** ذكر محمد في الاصل ثلثه على ان الشرط شرط للملك  
 على طريق عتق لا كونه صاحب مرض من التزجرت البرمانية في  
**في حب الموصي في ثلث**  
**مسألة** واما ولاية الحفظ مال القيد للاب تبعا لولاية المنصرف  
 فان غاب الاب تظهر ولاية اب الاب لان مت احابة اليه

والمرص انما العتق  
 خارج البيت  
 المسجد  
 وكان في ثمانية ارباع  
 وهو الصحيح وهذا في حقه اعماني  
 حقه في غير الوصية القيام بمصالحها  
 في داخل البيت كذا في البراز في وقف  
 في القدر ان لا يقتدر على الصعود  
 في سطرحة البيت  
 في سطرحة البيت











هذا الكتاب من كتب الفقه  
في مسائل الفقه  
في مسائل الفقه

لو وصية فلو لم يكن لقب القاتل وصيا من القاتل في آخر الولاية  
**مسألة** والوصي لو ابرأ من الميت او اهلكه او حط عنه سببا  
من غير ان يوصى له او يوصى له لا يبرأ من الميت ويوصى له بغير وصية  
جامع القصورين في الفصل السابع والعشرين  
**مسألة** والا وليا غير الاب والجد والوصي والقاضي لا يبيعون  
بالاقل الا ما يتقارب من الثمن فيه ثمانية المقتنين من كتاب البيع  
**مسألة** والقاضي ان يملك فله في الاب في ثمانية المقتنين من كتاب البيع  
**مسألة** والقاضي ان يبيع من مال الميت ويبيع من مال الميت للميتيم  
ويبيع من ماله ولا يبيع كل ما هو في غير الميت وكذا الاب في  
تصرفات الوصي من المانية  
**مسألة** من تصرف في ماله من غير ان يبيع من القصورين في ثمانية  
والسنتين  
**مسألة** يفسد ميراثه ما تركه من المانية قبل مسئلة  
**مسألة** يفسد ميراثه ما تركه من المانية قبل مسئلة  
**مسألة** للميتيم واروا من ذواتهم مكان في المانية كما في ذلك  
فيه في حرف الاب من كتاب الوصايا  
**في تنفيذ الوصية**  
**مسألة** ووصية الميراث من المانية او اراثت جازية ووصية الزني  
ما يتوب به المسلمون واهل الذمة نعم العلق والعصقات في  
موتهم جازية وان اوصى الذين ماتت وصية اهل الذمة ووصية الامم  
فكر الوصية بينا اليه والكتب والسر في هذا جازية في قول

جامع الرمس ما في المانية من ثمانية  
لا يملك المانية من ثمانية  
الا - ثمانية المانية

اج ولا يجوز في قول صاحب قاضيه من ثمانية  
**مسألة** وسئل ابو نصر عن اوصي بغير ثمانية هذه الالف  
ضبعة في موضع كذا او وقف على المسكين فلم يوجده هناك  
ضبعة هل يعرف اليه من المسجد قال لا ولا يبرأ من ثمانية  
اخره الميت فان لم يوجده ضبعة في ذلك يبرأ في اقرب المواضع  
ايه فيوقف على ما يبيع من وصايا مجمع النوازل  
**مسألة** ولو فضل شيء من المال المجموع بالوصية قبل يرويه  
على الورثة وقبل اخذ لقفه والا اول اصوله واربع قبض  
كره في الحج  
**مسألة** جازت بانكس للابن في وان لم يجر الوارث غير  
**مسألة** كان الام على شرطه بلا خلاف فليبر في الفصل السابع  
في اياها وفيه بعض  
**مسألة** فبانكس يجوز للابن ايجازت الورثة اولا وبكل المال  
باجازتهم وان لم يكن له وارث يجوز ايجازت المانية ومن له  
بيت المال اولا برأيه في اول الوصايا  
**مسألة** قال واذا توفت المرات ولها اولاد صغار ولها زوج  
وواب اولاد وترك ميراثه عقارات او غير ذلك واوصت  
بوصية في ابواب البر او لا يبرأ من ثمانية فيحتاج اليه في ثمانية  
تركها فلو وصيتها لغيره من ثمانية ما ينفذ ثمانية فانما اخرج من الوصية  
كان الاب اولي بحصة اولاد من ثمانية من ثمانية ادب العاقبة  
في باب اهل البيت وصية لخصا كذا في ثمانية



في نفقة القاض

**مسألة** الوقف في مرض الموت لادم ولكن كالوصية في حق  
نفقة من الثلث

في بعض الوصية وماله

**مسألة** ولا ينفق الوصي بمرته بجهلا ولو خلط بماله منته ومنته  
الاب بمرته بجهلا وقيل لا ينفق الوصي بمرته في ان ينفق الوصي بمرته  
**مسألة** وصي انفق على اب القاض في النفقة ما لم ينفق الوصي  
فما عطف على وجه الاجارة لا ينفق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن  
مفضل لا ينفق مقدار اجور المشرك والغيب البسر فاجابة في فصل  
عن يكره بمرته لا

لوصية من الوصايا

**مسألة** لا ينفق الوصي بمرته بجهلا ولو خلط بماله منته ومنته  
الاب بمرته وقيل لا يوصي في ان ينفق الوصي بمرته في الغيب  
**مسألة** القاض اذا خلط حاله بمرته لا ينفق وكذا القاض  
اذا خلط حاله بمرته لا ينفق ولو خلط بماله بمرته ينفق  
ان يكره المستوفى كذا في الوصي او مات بجهلا لا ينفق ولو خلط  
بماله بمرته والاب او مات بجهلا ينفق وقيل لا ينفق كالوصي  
في النكاح والعقود من السماء

**مسألة** ولو خلطت المرأة في مال الوصي لم ينفق لان اعيان فيه لا  
له ولا له يحفظ من ضمانات لانه القاض في باب الوصي

**مسألة** والمودع لا يجب عليه الضمان الا بالتعدي من الزوجين والزوج  
والعقود من الاجارة

**مسألة** ينفق من ماله من نفقة

وتنكر

من السمسرة واذا خلط بماله في النكاح  
ما ينفق من الاثني موضع من العادة  
بالاذن بالخلط بماله

**مسألة** ويظهر منه ان اذا دفع مال اليتيم راجحة وماله ينفق  
اليتيم فابراء الرجح يصح الابراء وينفق ولو عاقل ينفق  
يكون الرجح لولا ينفق شيئا للمولى الموصى به الموصى به الموصى به

محمد اذ ينفق

**مسألة** وذكر في آخر وصايا شيخ الطحاوي الباب اذا كان ينفق  
لابن ابنا يكره حال النفقة على قدر حاجته ولا يكره بمرته  
عليه والوصي ليس له ان ياكل مال الصغير وان كان ينفق جارا  
اذا كانت له اجرة في ذلك فياكل قدر اجرة مؤثرا  
**مسألة** وفي النكاح في وصي يتيم ذرع بذر اليتيم في نفق اليتيم  
وهو مستمد انه ضامن لليتيم فضا عليه بمرته في نفقات الاب  
والقاض

**مسألة** القول للاميين مع اليمين الا اذا كرهه الفقهاء فنفقوا  
الوصي في نفقة ذاربت خالفت الظاهر وكذا المتبوع استباه  
في الامانة

**مسألة** وذكر القاض الامام جلال الدين في سبلاته اذا ابر القاض  
وارادوا ان يجاسوا وصيهم ما انفق عليهم لينظر اهل نفقة  
عليهم بالمودع ام لا وطلبوا من القاض ان ينفق على نفقة القاض  
ولهم بطل بوجه الحجاب كنه لا يجبر على ذلك لو امتنع والقول  
قول في الزوج وفيما انفق وفي ان نفقة بالمودع ولم ينفق لانه  
اميين من جهة البيت او القاض والقول قول الاميين مع اليمين فما  
جعل امينا في الفصل الرابع والعشرين من البسم



**مسألة** يغتفر جواب ما ذكره القسمة في أول نوع في باب من باب الوصي وما لا  
**مسألة** الغصب لو قايما يأخذ مثليا أو الإجماع الغصب  
 في الثالث والثلثين  
**مسألة** ولو ضاعت التركة في يد الوصي لم يضمنه لأنه ليس فيه  
 لانه لا ولاية له في حفظه ثم الغنائم لا يملكها في باب الوصي  
**مسألة** طبع السقف في مال اليتيم فاعطى الوصي من مال اليتيم  
 الرافع بلا عطف وصحة والا لا يكره في العام ثم الوصايا  
**مسألة** وله ان الوصي يتخارت مال اليتيم لليتيم لانفسه  
 ودرج آخر الوصايا  
**مسألة** وللوصي ان يبيع مال الميت ويضعه ويقر مال اليتيم  
 لليتيم ويرفع مضاربة وله ان يفعل كل ما هو فيه خير لليتيم وكذا  
 الاب في تصرفات الوصي ثم احاشيه  
**مسألة** سئل في الوصي او اكان تحت يده مال اليتيم هل يجوز له  
 ان يرفعه لانه مضاربة او شركة لليتيم اجابة نعم يجوز ان يحكم  
**مسألة** ويؤخر ان يرضى مال الوقف والغائب واليتيم  
 ويكتسب الصك المذكور لانه لا باب والوصي ودرج في الغنائم  
**مسألة** ولا يملك الوصي اقرض مال اليتيم فانه اقرض كانه من  
 قايما في تصرفات الوصي ثم كتاب الوصايا  
**مسألة** يغتفر جواب ما ذكره في باب الوصي  
**مسألة** وان سكت ابراهيم فيقول ولم يروى في الوصي فله رد وجوبه

وبعد ان كان الوصي هو الذي يبيع  
 وانه كان يبيع من مال اليتيم  
 على الوصي فله ان يبيع

لانه متبرع في التعرف الغير فلا يلزم ذلك بل لا يقوله كالمو كالا  
 ودرج آخر في باب الوصي  
**مسألة** وينبغي ان يستطرد يجوز ان يقرض القاض عدم وصي اليتيم  
 فانه كان له وصي ولو غصب القاض لم يكره لانه التعرف  
 في مال وهو منع منه مع وجود وصيه كما في نوع القسمة في باب  
 في باب الحكم من كتاب العفا  
**مسألة** لا يملك البراءة ابنة الدين على ماله الميت ولا على البراءة  
 له ولو ابنت على ماله ابنة كوصي او وارث بنت له حق  
 الاستيفاء منها ثم الغصب في العام والغريم  
**مسألة** قضى وصيه دينه او القاض فله ان يقرض اليتيم انكر دينه  
 على ابنة وصيه ما وافق لولم يجد بنية اذا اقر بسبب الغنا  
 وهو الرافع الى الوصي جامع الغصب في العام والغريم  
**مسألة** الوصي اذا اقر على الميت بالدين لا يبيع اقراره  
 ثانيا رعايته في الفصل الثاني والثلثين ثم الوصايا  
**مسألة** وفي الاصل صالح الوصي ثم ومن الميت على شيء من مال  
 الميت فانه لم يملكه للميت بنية عادلة لم يكره كما اذا قضى به  
 برهنا فخير الورثة بين تقرب الوصي ورجوعه على المدعي  
 قائما كان ما اخذه في يده او ماله وبين تقرب المدعي  
 يرجع هو باضنه على احد ضمانات فضيلة في تصرفات  
 الوصي  
**مسألة** واذا اقر الوصي دين الميت على ماله المدعي عليه



قد قضيت الميت ويتحقق ففقد الفاضل المال على الميراث عليه  
 وادع بالبر على الوصي قد دفع اليه ففقد الوصي ثم ذلك التمسك بالبر  
 والنقد وصايا من حج وعقبة ثم دفع الباقي الى الورثة ثم اقام  
 الوصي بيعة ان قد قضيت الميت وانه قال ان كان الوصي بعد ما ثبتت  
 وصيته امضى هذه الاشياء بغير او القاض بوجه الميراث على المال  
 على كل الوصي ووجه الوصي على الوصي وعلى صاحب الحج والوارث  
 بما وقع اليه من الميراث على الميراث وان كان هذا قد افضى به على الاشياء  
 بما القاض بوجه الميراث على الوصي بما اتفق في الحج وهو بالدين الرهن  
 فضا على الميت ووجه عليه بما تقدم من حق الميراث من وصاياهما واما  
 في نوع آخر في الوصي في الفصل الثاني والثلاثين

**في الرتبة المستقر قبله**

**مسألة** الوصي اذا اتفق الرتبة على الضم فثبت الرتبة ولم يمس  
 منها شيء ثم جاء عزم او على الميت وبنوا بنية بنية عند القاض  
 بذلك هل سمي الوصي ان يرضى الوصي قبل يجب ان يكون الوصي بهذه  
 المسألة نظير الباب فما اذا قضى الوصي دين الميت ثم ظهر دين  
 آخر وجوابه ثم ان الوصي ان دفع الى الاول بما القاض فلا ضارة  
 عليه ولا على القاض وكذا الوصي الثاني يمتنع عزم الاول ومن  
 قبله ان كان المقبوض قائما وان كان هالكا فمعه من  
 المقبوض وان دفع الى الاول بغير او القاض فلا ضارة ان يرضى  
 الوصي حصة من المقبوض ان ثبت واهل بوجه الوصي بما ضرة  
 على الاول ينظر ان كان في ذم الوصي ان الباطل مبطل في جوابه

فما اقام من البيعة لا يرجع على الاول وان كان في ذم الوصي في جوابه  
 وفي اقام من البيعة يرجع بذلك بناء على اقراره في الوجه  
 الثاني في ذم الوصي انه صار غائب نيبا في ذم الوصي في الجواب  
 الاول ببيعة ولا كذلك الوجه الآخر في النفقة كذلك فقول  
 انه اتفق عليه بما القاض فلا ضارة على الوصي ان اتفق بغير او  
 فعليه الضمان لان الدين مقدم على الميراث وعلى حق الورثة  
 احكام الصغار في الوصايا

**مسألة** وصي الميت اذا قضى دين الميت بشهود وجاز ولا ضارة  
 عليه لاحد وان قضى دين البعض بغير او القاض فلا ضارة  
 لغيره والميت وان قضى بما القاض دين البعض لا يرضى والوهم  
 الا تخيرت ركن الاول في قبض من وصاياهما في تعرفات  
 الوصي

**مسألة** ولو قضى وارثه دينه من تركته في ذم الوصي او غيره من ذم الوصي  
 اداه بقبضه لا يرضى وبذلك الاول الثاني والعشرين  
 في الفصل من كتاب الوصايا

**مسألة** ولو لوارث ان يرضى دين الميت وان يكف بغير او الورثة  
 ويرجع في مال الميت فاضحانه في فصل فيما يكون مولا للموصية  
 من كتاب الوصايا

**في استحقاق الرتبة المستقر**

**مسألة** ولو كان الركن الثاني على الرتبة فلم يستحقها باذنه او غيره  
 فلا يبعد رتبة جميع الغالبين في الفصل الثاني والعشرين



بر من الدين على ان الورثة لا يورثون ما كان  
 في يد الميت من دينه او دين غيره من  
 الدين المستوفى من قبله او دين غيره من  
 الدين المستوفى من قبله او دين غيره من  
 الدين المستوفى من قبله او دين غيره من

**مسألة** في الصور في الزكاة المستوفى بالدين يطالب الوارث  
 بقضاء الدين واذا اقتضى من مال آخر لا يجبر به فبالدين يزكى  
 مستوفى بدينه حتى لا يملكها الوارث حتى يوفى وتزكى ابناءه  
 بعد او عليه دين مستوفى فادى الوارث الدين ثم اذ به للدين في  
 التجارات او كات لا يبيع لانه لا يملكه انما يملكه ابراء اليوم لميت  
 او ادي الوارث من ماله بربا او قال ذلك وقت الاداء ولو ادي  
 من ماله مطلقا يستوجب ذلك ويثاب على الميت فبغير الزكاة مستوفى  
 بدينه فلما يملكها واحاله الى الجاهل ان يستوفى الزكاة بدين الوارث  
 اذا كان هو الوارث لا غير لا يمنع الاربعة عناده  
**مسألة** للورثة استحقاق الزكاة ووقع الدين من ماله من جامع قصور  
 في الفصل الثاني والعشرين  
**مسألة** قالوا احد الوارثين لا يوفي الزكاة المستوفى اقبض الدين و  
 خذ الزكاة فقفاه لا يملك الزكاة ولا اذباضة نفسه منها وادى  
 حصته من الدين فبته في الوصايا  
**مسألة** عليه وبرا غير مستوفى فلما ضره ورثته من حصته لم يمتنع  
 من الدين لبيع حصته بغيره للدين لانها ملك الوارث الا في اول الدين  
 لم يستوفى فلو دفعت الورثة الى احد منهم ما في الزكاة ليقضه وادى  
 موروثهم وبرا غير مستوفى فقفاه مع ما يبيع منهم حصته  
 منه بعد ر الدين لانه لو دفعوه الى اجنبي لا وادى الدين يكون له  
 كذا هذا ولو مستوفى لا يبيع في التامة والعرض من انقصون  
**مسألة** قالت الورثة في الزكاة المستوفى لهما ولا يبيعها ولا يقض

الدين بالمال قبل بيعها القاض او وجهه من الميت وقيل يجوز  
 ان يبيع اذ اطلب الوفاة فانه مستوفى اقبض القاض و  
 يقضه الدين فبته بالدين المستوفى من الملك للوارث حتى لا  
 يملك بيعها ولا يبيعها في باب بيعت الملك للوارث ويملك  
 الوصايا  
**مسألة** بيع القاض شركة مستوفى ببيع يوفى بها وليس للغير  
 اقبض له نور العين في البيع والغيرين  
**مسألة** والزوجه تاتخذ مهرها من الزكاة بطلا او من الورثة لو ورثهم  
 او وراثته فان كانت الزكاة من ثمنها يحتاج الى البيع كانت وصية  
 من زوجها او لم يكن باعت ما كانت اصلح وتوفي في صدقتها  
 بزازية في البيع من الوصايا  
**مسألة** وفي العيون اذا وصي الى امراته ومزكها بضاعا ولها  
 عليه مهرها كان له من الصامت فلها الاخذ من الصامت وان  
 لم يكن له صامت فلها ان يبيع ما كان يبيع للبيع وتنفذ صدقتها  
 من ثمنها رعايته في الحادير والتكليس  
**مسألة** الدين المستوفى يمنع الملك للوارث حتى لا يملك بيعها  
 ولا ماله ولو وهب ثم سقط الدين لا ينفذ ولو اعاق ثم سقط  
 لا ينفذ ولو اعاق ثم سقط نفقة من وصايا العينة في باب بيعت الملك  
 وفي الصور الوارث لا يملك بيع الزكاة المستوفى بالدين الا  
 ان يرضى الوفاة حتى لو بيع لا ينفذ من العاوية في النكاح والغيرين  
**مسألة** اذا استوفى بالدين فولاية بيع القاض للورثة من قضا



الدرر والنور

**مسألة** وان كان مالكا فحق غير المالك للمضرب منه قيمة عادية  
فصل عاشر في الخطاب

**مسألة** وللورثة استحقاق من الشركة بقضاء الدين وكره الاخذ  
الورثة اذا امتنع الباقي ولو لم امتنع الكل في قضاء الدين فيكون  
ملكته ينسب الغايبة ومباينة في الصلح في الموارث

**مسألة** لو لم يرضى قسما في الشركة فليأخذ من الباقي في المهر  
**مسألة** يفسد جواربه ما تركه

**مسألة** ان يقر في خالص ملكه او يقر في حكمه المحبط  
البر ما ينع ما بين الابن وعده وما لا ينع

**مسألة** الحقوق المبرورة لا يجوز الاغراض عنها استبانه  
**مسألة** وان كانت المسئلة بين اصحابنا فخذوا بقولهم

تم ابرس تم تم تم يقولونهم من اصحاب البيع تم باقوا من المسالخ  
من بعدهم واذا كانا يبيعون في جانب ومجاها في جانب قيل  
فالجانب للبيعة انما انما يقولونهم وانما يقولونهم

الا فقتل بجناح قولهم ولا يجازي قول الامامين وقال غيره  
بر ما ركت فخذ بقول لا غير وفي شرح الطحاوي والفقهاء اقام  
يكنه بجنته انما فخذ بقولهم لا يجوز انما فخذ بقولهم لا يجوز

والعاملة لا تنافق المتأخرين عاينها وان كانا يبيعون لوح احد صاحب  
لا يجوز انما فخذ بقولهم لو قولا للباطل واستجماع اول القصار  
بينهما وان كانا فخذ منهم اختلاف غير ودعا كان القضاء بينهم

الورد

العدالة يا فخذ بقول صاحب في دعائه لتغير احوال الناس في زمان  
**في بيع الشركة**

**مسألة** وان كانت الشركة متوقفة بالدين كان له الوصي ان يبيع  
الشركة الا ان يقدم بين الورث عيا الوقار وان مستلحا

الى الصغار يبيع ما يفتخر في بيع الاب من كتاب البيوع  
**مسألة** وفي الجوارح بيع الوصي من قبله للدين فبين ان يفتخر

فانما يطل ولا يجزى في الفسخ الى كمل فلو باعها ما يفتخر في الشركة  
صحيح البيع الباقي ادب الاوصيا في البيع

**مسألة** وصي الميت باع الشركة لقضاء الدين والدين غير محبط  
بما يبيع في الكل عنده وعند مال يبيع في الزيادة على قدر الدين

وعليه الفضي ولو لم يكن في الشركة دين وفي الورثة صغير فباع  
كل الشركة ينقذه عنده وان استغرق الشركة ينقذ في الكل ورضا

او عقار اخذ اذ انما للدين ولا يبيع بعض الشركة له يبيع كله  
ولو له دين والورثة كبار فيبيع المتقول لا العقار الا اذا كان

بحال لو لم يبيع بهلاك فخذ ببيع العقار كالووصى بزيادة في نفقته  
الوصي

**في تناقض بيت المال**

عات ولا يعلم له وارث فباع القاض واره جاذ في  
المتصل ببيت الفصول من

يفهم جوابه ما ترم وكان القدر ورجه وكله قضاء  
فقبليه في باب الوكالة يبيع



لا يجيء الا ان يخرج على التزام الضرر  
مراعاة كذا في الدرر

وليس في امره اذ دعا لاجل الحق فثبت  
وامنت ان كان لا يعلم ان الدواء يقتلها  
لا يجرم عن الميت ولا يائس وان كان  
يعلم يجرم ولكن هذا اذا اوجرها اما اذا  
اخذت الدواء بيدها وثبتت لاجرم  
مطلقا خلاصه القاصد والافاض

کتاب الفرائض

الدائرة من حقيقته

النوارثين

قالوا

الصلابة

فصل في العبادات

ابو شريف في باب الفروض

الآية العشر

فصل فی تعمیر

فی الجملہ

مذاتراف

[illegible]



**في النصف الثالث من ذوالارحام**

**مسئله** والعقبة قول محمد بن جميع وغير الارحام وقال الكبيسي بي في  
المبسوط الاصح قول ابي يوسف وفي المحيط ومناجيج ابي اسحق الباقول  
كاتب في الوائض

**مسئله** وعند محمد وهو رواية في ابي يعقوب الاصل بنت اخت  
لاب وام وبنت اخت لاب وبنت اخت لام فعند ابي يوسف  
المالك بنت الاخت لاب وام وعند محمد بنت المالك بنت الاخت  
لام وبنت بنت الاخت لاب وبنت بنت اخت لام بنت الاخت لاب  
وام في النصف الثالث من البترانية في عمر البكرين

**مسئله** واذا تركت بنت بنت عمة لاب وام وابن بنت عمة لاب  
وام المالكينها للذكر مثل حظ الانثيين بلا خلاف لان الاصول  
قد اتفقت في ارض التناحية في الفصل الرابع والاربعين

**في بيت المال**

**مسئله** يفهم جوابه ما قدم ذكره في القينة قيل باب صدقة

**الفطر**

**في صنية**

**مسئله** واذا كان الموقوف ذكر فوضيعة وان كان ميسر  
من الذكر فهو غلام وان كان ميسر من الزوج فهو انثى لان ابي حنيفة  
السلام مثل عنده كيف يرت فضل من حيث يسر وان كان ميسر  
فالحكم للاسبق لان في ذلك دلالة على انه هو المقصود الاصيل

هذا في كتاب الحنفية

مسئله  
احمد لابي  
احمد لابي  
احمد لابي  
51

**في الارحام**

**مسئله** ومن غصب ارضا ففرض فيها اربعين قبلا اقلع البناء  
والفوس ورد ما جمع الغناوير في كتاب الغصب

**مسئله** ومن غصب ساحة وبنى عليها قلا فمغصب منه اربع  
يا والغاصب ينقض البناء وهي مرفوعة في الاصل من جميع الغناوير  
في محل الزبور

**مسئله** يبقى القيد على قدمه اذا اطلق ما كان على ما كان يرضى  
الدين اخبر في المحيط

**مسئله** يفهم جوابه ما قرأ في

**مسئله** غصب ارضا فزعمها وبنت فلان لك انما والغاصب  
بقلعه ولو له فلان لك قلعه من الجميع فصل في مهاد المغني

**مسئله** ما ذكره في ابي ابيس جواب له في الاستسوان

**مسئله** ومن قطع شجرة في دار غيره لرب الدار ان يقوم الدار  
مع الشجرة ويقوم بغير الشجرة فيمنه فضل ما بينهما وان

اعكس الشجرة ويقوم ما نقص بالقطع وان كانت قيمتها  
مقطوعة مثل قيمتها فائمة لا يبي على الغاصب خزنة الاكل في دار

**الغصب**

**مسئله** الضر لا يصير لادب الرضا والاذن وبغير الاذن والرضا  
يخسر بالطريق الا وبي من يبيع القاعدي

**مسئله** يفهم جوابه ما قدم في الغناوير في اول الباب

**مسئله** ما ذكره في الغناوير في اول الباب يكون جوابا لهذا السؤال



**مسئلة**

الحقوق الجوزت لا يجوز الا عباض عنها ولو صالح الزرع  
احدى اوائيه لثبوت بزمها حال لم يلزمه ولا يثبت لها وعلى هذا  
لا يجوز الاعباض عن الوظائف بالادواقف للمدفع الرجوع

رس لم يحكم

**مسئلة** جعل في ارضها زرع ولم يذكر الحقوق والمرافق لا يدخل  
الزرع في البيع في غير ذلك وقال الشيخ الامام محمد بن الفضل هذا  
صار الزرع متقوما فانه لم يكن متقوما في حال الزرع في غير ذلك فبقي

في فصل فاجعل في مع الكرم والارض وملا يدخل في البوع  
**مسئلة** المتوكل بن في عصة الوقف في حال الوقف فهو للوقف  
ولو لوقف من حاله فلو اسند فله ذلك ولو لم يذكر شيئا  
كان للوقف بخلاف اجنبي قيل المسئلة ان بعة في  
الغصون صنف حانوت وقف

**مسئلة** لانه الورثة قائمون مقام مورثة في باب عتق المملوك  
بين الورثة في المخطبة

**مسئلة** وهو صواب القياس في جنس هذه المسئلة انه يعرف  
في خالص ملكه لا في جامع الغصون في الحادير والتسليم  
وباب المسئلة يوف ما ارتقا

**مسئلة** المقتصر على قائما اخذه مثلبا او لاجام الغصون في التائب

**مسئلة** يفهم صوابه ما ذكره في القينة في نوع اخر في باب التبر

والخراج

١٣٠  
١٣١  
١٣٢





